هيلين كارير دانكوس

السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط

(١٩٥٥ - ١٩٧٥)

ترجمة عبد الله اسكندر

صمم الغلاف : سعد عبد الوهاب

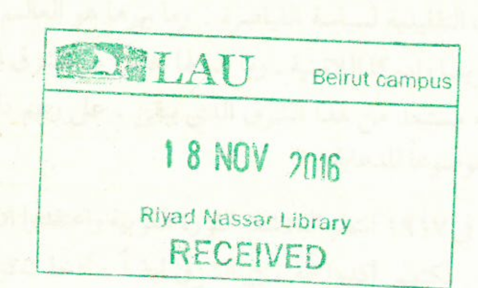
دار الكلمة العربية
شارع ليون - بناية سلام . الحمراء
بيروت . لبنان
ص . ب ١٣/٥٢٨٨
تلفون : ٨٠٣٧٤٠

الطبعة الثانية ١٩٨٣

السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط
(١٩٥٥-١٩٧٥)

هيلين كارير دانكوس

ترجمة عبد الله اسكندر



دار الكلمة العربية

المقدمــة

في فترة صعود محمد علي ، قال نيسلرود مستشار القيصر نقولا الأول « ان عظمة روسيا تفرض عليها ان تبادر الى الكلام عندما يتعلق الأمر بمصير الشرق » . ان الشرق الذي تحدث عنه نيسلرود هو ذلك الشرق الموجود على ابواب الامبراطورية الروسية او الشرق الأوسط .

اهتمّت الامبراطورية الروسية ، ومن بعدها الاتحاد السوفياتي ، دائماً بكل ما كان قريباً منها جغرافياً وثقافياً . وحكم مفهوم التقارب هذا تشكيل الامبراطورية نفسها ، امبراطورية ـ قارة تمتد الى اوروبا وآسيا والى اراضٍ متداخلة على نحو تصعب احيانا معرفة اين تمر حدودها . من جهة اخرى ان تتخلى هذه الامبراطورية عن الاسكا التي لا يفصلها عنها سوى مضيق بهرينغ يدل على ان روسيا لم تكن مهتمة جدا بالمغامرات البعيدة والفتوحات في ما وراء البحار .

عندما استولى البلاشفة على السلطة اتجهوا نحو الغرب على أمل ان يتحول بدوره الى الثورة ولم يعطوا الشرق سوى القليل من الاهتمام . لكن عندما انفتحت السياسة السوفياتية على الخارج في ١٩٥٥ اعتمدت بدورها المعطيات التقليدية لسياسة القياصرة . وما بهرها هو العالم القريب ـ اذ لم تنجح الانتفاضات العفوية في افريقيا واميركا اللاتينية ـ وما بدا لها حاسما هو الشرق القريب . فمنذ ١٩١٧ ، كان الاتحاد السوفياتي شبه مستبعد من هذا الشرق الذي يبقى ، على رغم ذلك ، موضع اهتمام مميز ومركزاً للمواعيد الخائبة وموضوعاً للدعاية .

موضع اهتمام مميز : في ١٩١٧ انتظر البلاشفة الثورة الغربية واعتقدوا ان وقتاً طويلاً سيمر قبل أن يدخل التاريخ الى الشرق . لكنهم أكدوا انه ، في الشرق ايضاً ، أدخلت ثورة اكتوبر تغييراً حاسماً . فعبر فضح الاتفاقات السرية والمعاهدات غير المتكافئة والاعلان عن نهاية عصر السيطرة ، كانوا يستجيبون لأكثر الطموحات عمقاً لدى الشعوب المسيطر عليها في الشرق . وبعد ذلك ، عندما تبدد حلم الثورة الغربية وجه لينين ـ الذي كان يشعر دائماً بأهمية الشرق وأهمية الجماهير التي « تدخل مسرح

التاريخ بمئات الملايين » ـ آماله الثورية المحبطة نحو هذا الشرق القريب جداً والذي يردد كل اصداء الثورة الروسية . وحل التوسع الثوري التحرري محل حلم التوسع والسيطرة للقياصرة . واذا اختلف المضمون ، بقي الوعي العميق ان لروسيا والشرق الأوسط مصائر متقاربة ومتضامنة تضامناً قوياً كما كانت في الماضي .

ومع بدء مرحلة الاستقرار في ١٩٢١ وبناء الاشتراكية قطعت روابط الدولة السوفياتية بالعالم الخارجي ؛ وبقي الاتحاد السوفياتي طوال ٣٥ عاماً لا يهتمّ بما هو خارج حدوده . لكن عندما قطعت هذه العزلة ـ لفترة قصيرة خلال الحرب ونهائياً في ١٩٥٥ ـ عاد الاهتمام بالشرق ليحتل مكاناً مركزياً في السياسة الخارجية السوفياتية .

المواعيد الخائبة : كانت عديدة بين ١٩١٧ و١٩٥٥ . شهد انشاء اتحاد لتحرير الشرق في موسكو ، بعد عام من الثورة ، على ان البلاشفة كانوا يعون التمرد الذي كان يسود الدول المجاورة . وفي مؤتمر باكو (١٩٢٠) حاولوا تحديد استراتيجية ثورية خاصة لتحويل التمرد العفوي والمفكك الى حركة متجانسة . وكان يدفعهم في هذا الاتجاه شيوعيون شرقيون كالهندي روي والتتري سلطان علييف اللذين كانا يجدان تعارضا بين اوروبا الوحيدة الشكل والمغلقة أمام الدعوات الثورية وغير القابلة للاستجابة لنداء البلاشفة وبين الشرق « البؤرة الثورية الملتهبة » . بالتأكيد كان هؤلاء الشيوعيون من طراز جديد يدافعون عن مفاهيم متباينة تبعد احيانا عن الواقع كثيرا . فبعضهم ، مثل روي ، اعتبر أن الشرق تسيطر عليه طبقات عمالية متعددة مؤطرة باحزاب شيوعية من نمط تقليدي . والبعض الآخر ، مثل سلطان علييف ، كان أقرب الى الواقع ويعتبر أن الثورة عليها أن تتطابق مع المجتمعات الزراعية في الشرق ، وعليها أن تكون وطنية ـ وبالتالي تحرير الأمم وليس الطبقات هو المشكلة الأولى ـ وتقوم بها حركات وطنية موجودة وليس الأحزاب الشيوعية الصغيرة . وبين هذين الحدين قضى البلاشفة والكومنترن ، حزب الثورة العالمي ، اعواماً للبحث عن الحقيقة ووضع استراتيجية مناسبة . وما كان يجري على الحدود السوفياتية كان يشجعهم احياناً على تسريع الثورة باي وسيلة كانت ، واحياناً اخرى الى منع قيامها . وساعدت الثورة السوفياتية انتفاضة قياباني في اذربيجان الايرانية في١٩١٩ ودعمت قوات راسكولنيكوف في ١٩٢٠ خوتشيك خان.

بعد سنة ، بدا أن الثورة توقفت في الشرق . لكن الدولة السوفياتية دعمت مالياً وعسكرياً في تركيا مصطفى كمال الذي حرم المجموعات الشيوعية الصغيرة كل فرصة للعمل ، ووقعت معاهدة مع ايران التي ضربت انتفاضتي قياباني وخوتشيك خان وكذلك وقعت معاهدة مع افغانستان التي كانت موسكو تطلق عليها منذ ٩١٩ « نواة الثورة » . الثورة لم تمتد . في مقابل ذلك سعت الدولة السوفياتية التي فرضت نفسها في ١٩٢١ الى تأكيد مصالحها في الشرق عبر العلاقات الدولية . وساعدت المعاهدات التي

وقعتها مع الدول المجاورة الى نشوء وضع طبيعي . وفي مؤتمر لوزان ١٩٢٣ امل الاتحاد السوفياتي باعتراف دولي بمصالحه في مضيق الدردنيل . لكن المعاهدة التي وقعت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بددت الأوهام بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، إذ انه لم ينجح في فرض نفسه كقوة كبرى أو قوة اقليمية . وعلى امتداد ٢٠ عاماً اقتصر الشرق الأوسط القريب بالنسبة الى روسيا على الدول المجاورة مباشرة . وهو لم يعرف شيئاً يذكر عن العالم العربي ولم يكن في استطاعته ان يصطدم بالقوة الفرنسية او الانكليزية . وبدأت آفاق التقارب مع الشرق ، عبر تقارب النظم السياسية في ١٩١٩ أو معاهدات الصداقة تتضاءل . ومع مطلع الثلاثينات تدهورت العلاقات مع الدول المجاورة .

منحت الحرب العالمية الثانية الاتحاد السوفياتي آفاقاً جديدة في الشرق الأوسط . وفي مرة اولى تقاسم السوفيات والألمان ،في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠ في اجتماع في برلين،مناطق النفوذ . طالب ستالين بدائرة مصالح نحو الخليج تتضمن العراق وايران وقسما من سوريا وتركيا ولبنان والصحراء العربية وقواعد في المضائق (الدردانيل والبوسفور) . لكن المناقشات لم تسفر عن نتيجة ولم تتكرر . لكنها اوضحت على الأقل الفكرة التي يكونها الاتحاد السوفياتي عن مصالحه في الشرق الأوسط عندما تسمح له الظروف بالدفاع عنها : الاشراف على الطرق الكبرى للنقل والاشراف على منتجي النفط .

بعد القطيعة مع المانيا ، فتح التحالف مع بريطانيا ابواب الشرق الأوسط ، الذي كانت تحتفظ به حتى الآن القوى الأوروبية ، امام الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى في التاريخ . كذلك فتح شمال ايران امام القوات السوفياتية وانشئت بعثات دبلوماسية في البلدان العربية . وتحول الخصم ، الذي كان يخشى ان يحرض شعوب الشرق ضد القوى المنتدبة ، الى حليف لا يمكن الاستغناء عنه . وفي ١٩٤٥ رغب الحليف في الاستفادة من المواقع المكتسبة ؛ وطالب بولايتي قارص وارداهان التركيتين اللتين فقدهما غداة الحرب العالمية الأولى ، وطلب إعادة النظر باتفاقات مونترو على نحو يحسن موقعه في المضائق ، ورغب في الاشتراك في اقتسام المستعمرات الايطالية وطلب انتداب ارتيريا وطرابلس الغرب وليبيا . وفي ايران شجع وجود الجيش الأحمر الذي لم يكن مستعجلا للانسحاب من الأراضي الايرانية قيام جمهوريتين شعبيتين ـ جمهوريتي اذربيجان ومهاباد الكردية ـ وانفصالهما. إلا أن الحلفاء عارضوا المطالب الاقليمية للاتحاد السوفياتي لكن بقاء قواته في شمال ايران الى ايار ١٩٤٦ شكل دعماً لثوار تبريز ومهاباد وأعطى مثلا خطيراً للأقليات الأخرى . ألم يحاول الأكراد في العراق ان يحذوا حذوهم؟

مرة اخرى فشلت موسكو في محاولة التوسع . وخافت دول الشرق الأوسط ، خصوصاً المجاورة منها ، لدى رؤيتها الاتحاد السوفياتي متبنّيا الأهداف التوسعية للامبراطورية القيصرية ، واتجهت نحو الغرب . كذلك أقلق الدعم المقدم الى الأكراد والأذربيجانيين كل الدول التي تضم حدودها اقليات ؛ وخسر الاتحاد السوفياتي الثقة المكتسبة في الشرق الأوسط واصطدم بالعداء الغربي والانكليزي أساساً .

فرضت الاعتبارات الداخلية مرة اخرى الانكفاء . لقد أدت الحرب داخل الاتحاد السوفياتي نفسه الى تفلت عبّر عن نفسه في المناطق الحدودية الجنوبية التي تسكنها اكثرية اسلامية تتكلم التركية او الإيرانية بصعود الطموحات القومية . ولم يكن الاتحاد السوفياتي في وضع يتيح له ان يشدد ضبط الأقلية في الداخل ويفرض عليها بالقوة روسنة مرفوضة دائماً ؛ ويدعو ، خارج الحدود ، الى تفكيك الدول القائمة والى تحرر الأقليات فيها وانفصالها .

مرة اخرى كان الشرق قريباً جداً من الأراضي السوفياتية حيث تنمو المعارضة . وأجبر نحو ٢٥ مليون مسلم منتشرين بين آسيا الوسطى والقوقاز ستالين على اعتماد سياسة الانكفاء .

أربع سنوات من الوجود في الشرق الأوسط والأمل في الاقامة طويلاً ازيل سريعاً . واحتفظ الاتحاد السوفياتي ، خلال هذه المدة ، بحلفاء ، باحزاب شيوعية ساعدتها الهدنة الداخلية التي فرضتها الحرب على التشكل والتنظيم . كذلك استخلص الاتحاد السوفياتي درساً ؛ لقد ظل طويلاً متردداً بين نهجين : الأول يقوم على اساس ثوري ، والثاني على أساس التعامل التقليدي بين الدول . لقد وجد الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط طموحاته التاريخية كدولة وسعى الى تحقيقها عبر الطرق التقليدية بقوة الدولة . وبذل جهوده لتثبيت نفوذه كما تفعل أي دولة تقليدية عبر الاشراف السياسي على أراض محددة والحقوق التي تضمنتها معاهدات والحصول على قواعد .

وأعطى التاريخ للاتحاد السوفياتي موعداً أخيراً في الشرق الأوسط في ١٩٤٧ في مناسبة قيام دولة اسرائيل . لقد رأى الاتحاد السوفياتي الذي كان هدفاً لعداء مكشوف من جيرانه الايرانيين والأتراك آفاقاً جديدة مع ظهور الدولة الجديدة . وبدت له الفرصة سانحة في ١٩٤٧ لضرب الاستقرار في الشرق الأوسط من الداخل ، وما لم تستطع الأحزاب الشيوعية الضعيفة جداً أن تفعله داخل كل دولة يمكن لاسرائيل أن تفعله داخل العالم العربي . وكان القادة السوفيات يأملون على رغم موقفهم الأساسي من الصهيونية ، أن تلعب الدولة اليهودية هذا الدور . واعتقدوا أن المبادىء الاشتراكية التي طبقت في المستوطنات اليهودية وماضي القادة اليهود الذين انخرطوا في أحزاب شيوعية أوروبية شرقية أو عملوا الى جانبها ورغبة التحديث لديهم ، كل ذلك قد يجعل من اسرائيل جزيرة حداثة وتقدم وبالتالي نموذجاً ثورياً في الشرق الأوسط ذي البنية المتخلفة . وكان الاتحاد السوفياتي يتوقع من قيام اسرائيل تغيرات داخلية تضعف نهائياً المواقع الغربية وتفتح الطريق أمامه .

وتفسر هذه الآمال الأساسية السرعة التي اعترف بها الاتحاد السوفياتي باسرائيل ،كذلك تفسر لماذا وقف الى جانب الدولة اليهودية في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى . وهنا أيضاً اتضح ان حسابات ستالين كانت خاطئة نتيجة عدم المعرفة للواقع الاقليمي . فاسرائيل لم تكن قطعنصراً محركاً لتحول المجتمعات في الشرق الأوسط ولا قائدة للحملة المعادية للغرب . لقد أثار قيام هذه الدولة ظاهرة رفض في

العالم العربي قلبت كل عمليات الفرز الاجتماعية والقومية . وبدعمه اسرائيل ألّب الاتحاد السوفياتي ضده كل الشعوب العربية وأضعف لفترة طويلة موقع الأحزاب الشيوعية المحلية . وكان من السهل جداً ان تخوض الحكومات حملات معادية للشيوعيين ، ومنذ ذلك الوقت استبعد الشيوعيون المرتبطون بالاتحاد السوفياتي . وعلى امتداد سنوات أدت المعادلة التبسيطية التي سادت بين الشيوعية والصهيونية الى نتيجتين : عزلة الأحزاب الشيوعية المحلية وضعفها . ولخص الشيوعيون السوريون وضعهم في تلك المرحلة بانه مماثل لوضع الشيوعيين الفرنسيين غداة توقيع المعاهدة الالمانية ـ السوفياتية . ووجد الاتحاد السوفياتي نفسه معزولاً عن العرب . في مقابل ذلك لم يستطع ان يحقق موقعاً متقدماً في اسرائيل بسبب العلاقات الاسرائيلية ـ الغربية من جهة والخلافات الاسرائيلية ـ السوفياتية ولا سيما حول موضوع هجرة اليهود السوفيات من جهة ثانية .

منذ نهاية الاربعينات كان واضحاً ان المحاولة الستالينية الأخيرة تحولت الى كارثة . فالاتحاد السوفياتي المطرود من الشرق الأوسط على نحو أوسع من أي وقت مضى لم يحصد سوى الخيبة والضغينة . لقد استخدم ستالين كل السبل التي تؤدي الى مد نفوذه الى هذه المنطقة من العالم : مطالب اقليمية ودعم الاقليات ودعم الأحزاب ، وأخيراً دعم اسرائيل . لكن كل هذه السبل أدت الى طريق مسدود . وكانت النتيجة اتخاذ قرار بالانكفاء . وعزل الستار الحديدي الاتحاد السوفياتي عن الشرق كما عن أوروبا .

وحافظ خلفاء ستالين على سياسة الانكفاء هذه حتى عندما لاحت فرصة جديدة في ١٩٥٣ ، حين بدت ايران انها تميل نحو الاتحاد السوفياتي . فالدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الايراني حاول فك طوق الحصار الغربي ـ الذي جاء رداً على تأميم النفط الايراني ـ وسعى إلى إنقاذ ايران عبر كل السبل من الاختناق الاقتصادي ، فاتجه الى الاتحاد السوفياتي طلباً للمساعدة . فرفضت موسكو التدخل في ايران كما رفضت بعد أسابيع الاستجابة الى نداء حزب توده (الشيوعي الايراني) الذي أعلن تسلمه للسلطة .

بالتأكيد لم يكن الغربيون يقبلون ، في زمن الحرب الباردة ، ان تنتقل ايران الى الفلك السوفياتي . لكن حتى قبل أن تصبح هذه القضية مسألة مفتوحة ، أظهر الاتحاد السوفياتي انه لا ينوي الاستفادة من الحدث ليضع قدماً في الشرق الأوسط . هكذا أدت سلبيته ، كما أدت مبادراته سابقاً ، الى الكارثة نفسها . إذ تولت الولايات المتحدة حل أزمة آب ١٩٥٣ وابعاد ايران عن التجربة الثورية . ولم يعد للاتحاد السوفياتي أي نفوذ في الشرق الأوسط في تلك المرحلة ، وتحولت الولايات المتحدة ، التي حلت محل بريطانيا ، الى خصم فعلي في المنطقة ووضعت ايران تحت وصايتها ، واحتلت سياسة عزل الاتحاد السوفياتي حيزاً كبيراً في توجهاتها .

والشرق الأوسط كان موضوع دعاية للاتحاد السوفياتي : في ١٩١٩ كشف الاتحاد السوفياتي المعاهدات غير المتكافئة ودعا الى تحرر الشعوب المسيطر عليها . وفي عالم كانت النظم الاستعمارية ما تزال قائمة ،ظهرت الدولة السوفياتية كالقوة الكبرى الوحيدة التي لا تسعى الى السيطرة. فهي قطعت ارتباطها بالماضي وتخلت عن امتيازات النظام القيصري السابق ورددت دائماً انها دولة جديدة تقوم على الحرية ، فقبلتها شعوب الشرق المجاور واعترفت بها بصفتها مختلفة كلياً عن الدول الأوروبية الأخرى . ولم تكن السيطرة التدريجية على شعوب الامبراطورية مهمة جداً اذ أن هذه الشعوب لم تكن معروفة في الخارج واستقلالها كان وهماً . اذن حافظ الاتحاد السوفياتي حتى ١٩٤٥ على موقع الدولة المتطهرة من اي خطيئة استعمارية ، ويمكنه التنديد باستعمار الآخرين . وإذا كانت تركيا ابتعدت في الثلاثينات عن الاتحاد السوفياتي فليس مرد ذلك الى الخطر السوفياتي وانما لافتتان بلدان الشرق بصعود سياسة المانيا القومية ـ الاجتماعية . فالمانيا ، البلد المهزوم الذي انتزعت منه ممتلكاته الاستعمارية ، أصبحت قوية في الثلاثينات وجسّدت أحلام الثأر لدى الشعوب المسيطر عليها اكثر من الاتحاد السوفياتي المعزول والذي يتخبط في مشاكل لا يمكن تجاوزها. كذلك ، ان العداء الذي كنته القوى الاستعمارية لالمانيا تحول الى تعاطف بين الشعوب الخاضعة لهذه القوى مع المانيا . في مقابل ذلك أدى التقارب السوفياتي من فرنسا وبريطانيا في منتصف الثلاثينات الى أضعاف موقعه المعنوي ومنعه موقتاً من التنديد بالاستعمار .

فتحت الحرب مرحلة غامضة كان صعباً خلالها على الاتحاد السوفياتي أن يحدد موقفاً متجانساً . فمن جهة يمكنه التقدم نحو الشرق الأوسطوانشاء بعثات دبلوماسية ومراكز ثقافية ومكتبات والقيام بحملة دعائية كبيرة ، وفي الوقت نفسه كان وجوده في الشرق مثل وجود القوى الأخرى نظراً الى تحالفه مع الدول المسيطرة . ولم يكن في مقدوره الدعوة الى الثورة الوطنية في وقت كانت جماهير الشيوعية محدودة العدد. ولم تكن شعوب الشرق تشعر بانها معنية في الحملة الديمقراطية وكانت تميل ـ على الأقل حتى معركة ستالينغراد ـ الى تفضيل المانيا . وتعززت صورة الاتحاد السوفياتي كقوة كبرى بالمواقف التي اتخذها ستالين بعد الانتصار في الحرب . والغت مطاليبه الاقليمية كل التعاطف المتراكم منذ ١٩١٧ . وهل يمكن لبلد التنديد بالاستعمار عندما يتحول هو الى مستعمر؟

من دون شك ادرك ستالين الخطأ المرتكب . فانسحابه وعزلته التي اكتملت في ١٩٤٨ يشهدان على رغبته في استعادة صورة الدول السوفياتية الثورية والداعية الى التحرر . وسلكت السياسة السوفياتية ، منذ تلك الفترة وصاعداً ، سبلاً جديدة ، سبل الدعاية (الحملات الاعلامية) وحدها .

وتحول غياب الاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط الى حجة أساسية وقوة فعلية . وصل المفهوم التقليدي للنفوذ الذي يمارس عبر الوجود المادي والإشراف المباشر محل مفهوم مختلف للنفوذ الذي يمارس

على العقول وعن بعد . وأصبح الاتحاد السوفياتي يندد يومياً بالأمبريالية وتدخلها في الشؤ ون الداخلية لدول الشرق الأوسط عبر الاذاعات باللغات المحلية الموجهة الى الشرق الأوسط وعبر الأحزاب الشيوعية التي كانت ما تزال قائمة . وكانت الدعاية السوفياتية تقارن الامبريالية بالمعسكر الاشتراكي الـذي لا يتدخل أبداً في الحياة السياسية للدول المستقلة والذي لا يطمح الى ممارسة أي سيطرة أو نفوذ . وفي مقدار ما تعزز الوجود الغربي ، خصوصاً الأميركي ، في الشرق الأوسط نمت هذه الدعاية وتكاثرت النداءات المستمدة الى التحرر القومي والحق في الاستقلال وممارسة السيادة الكاملة . وساهم الانسحاب السوفياتي تدريجياً في محو أخطاء ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ على نحو ترافق مع ازدياد الطموح نحو الاستقلال في العالم الثالث . وكانت مصداقية الحملة السوفياتية تزداد بمقدار ما فشلت محاولات ستالين ، هذه المحاولات التي أكدت ان الاتحاد السوفياتي لم يكن يملك القوة الكافية لفرض سيطرته حتى لو رغب في ذلك ، وهو لم يستطع منذ ١٩١٧ أن يكسب موقعاً قوياً في الشرق الأوسط . كذلك كانت القوة الأميركية ، التي تنتشر في العالم تثير القلق أكثر بكثير من المحاولات السوفياتية ، لدى الذين كانوا في العالم العربي وايران يهتمون بتأكيد سيادة دولهم .

في النهاية ، لم تكن السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ، وفي الفترات التي ظهرت فيها ، فاعلة كثيراً ، لكن فشلها بدأ يخدم الاتحاد السوفياتي في مطلع الخمسينات عندما أصبح موضوع الاستقلال السياسي الفعلي مدرجاً في جدول الأعمال وعندما بدأ الخيار السياسي لزعماء الدول في المنطقة يلقى معارضة لدى الرأي العام الذي بات من الصعب محاصرته .

وترافق التغيير في الشرق الأوسط ومجمل العالم الثالث مع تطور خاص للاتحاد السوفياتي . فستالين اهتم خلال فترة حكمه الطويلة بالسياسة الخارجية أقل من اهتمامه ببناء الدولة السوفياتية . واعتبر أن الهدف الجوهري للسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي الحفاظ على الدولة السوفياتية وتدعيمها وفضل دائماً العمل الدبلوماسي على العمل الثوري ، وهما الوجهان اللذان ظهرت بهما سياسة الدولة السوفياتية نظراً إلى طبيعتها المزدوجة . وأكد توجه الكومنترن هذا المفهوم لـ« المركزية السوفياتية » منذ العام ١٩٢٨ عندما اعتبر ان نضال البروليتاريا العالمية يتماثل مع تدعيم الاتحاد السوفياتي والحق الأول بالثاني . وجاءت امكانات توسع النفوذ السوفياتي واقامة أنظمة اشتراكية غداة الحرب لتدعم قناعة ستالين بأن تقدم الثورة مرتبط بالحروب ، وان الحروب وحدها تتيح للثورة أن تخطو الى الأمام . واعتبر أنه لا يمكن ايجاد تسوية بين الاشتراكية والرأسمالية ، وما دامت الرأسمالية قائمة فان امكان المواجهة بين النظامين قائم وكذلك استمرار اتساع حقل العمل الثوري . وإلى هذا المفهوم الجذري للثورات يضاف مفهوم ليس أقل جذرية للعلاقات بين الدول . بالنسبة الى ستالين، يمرّ التقدم الثوري عبر تغييرات دستورية مطلقة وفي خضم موجة الاضطرابات الدولية ؛وتقتصر العلاقات بين الدول على تعايش عدائي وحذر لا يتيح أي تسوية . والحرب الباردة تعبير كامل عن هذه النظرة الجامدة والمحافظة للعلاقات الدولية .

لكن وفي مطلع الخمسينات وعلى رغم احتفاظه بسلطته الكاملة ، لم يكن ممكناً لستالين منع مناقشة مواقفه . ومنذ ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ كان على ستالين أن يلعب دور الحكم في سجالات دعا خلالها بعض القادة السوفيات الى استمرار الثورة لتتجاوز شرق أوروبا الى اوروبا كلها ، فيما شدد البعض الآخر على ضرورة الاعتراف بقوة العالم الرأسمالي وإيجاد السبل لسياسة تعايش تدعم موقف الاتحاد السوفياتي باعتباره قوة موجودة في العالم الخارجي . وبين هذين الموقفين المتطرفين اختار ستالين موقفاً معتدلاً يرفض من جهة الديناميكية الثورية المتطرفة ، ويرفض ، من جهة ثانية ، سياسة المصالحة مع الرأسمالية باسم الثورة المقتصرة على ميدان الممكن (أي حيث هناك اتفاق دولي لممارسة النفوذ السوفياتي) ، ومحدودة داخل الميدان الذي يمكن الاشراف عليه (أي الثورة في الأراضي المجاورة أو الموضوعة تحت الاشراف السوفياتي) .

لكن هذا الخيار لم يمنع في الواقع سجال الأفكار الذي تطور . ووضع «فارغا» وهو اقتصادي من أصل مجري، كتاب « التحولات الاقتصادية للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية » الذي ظهر في العام ١٩٤٦ ، وترك أثراً مدوياً إلى درجة أن مجموعة من الخبراء أخضعته لمناقشة معمقة في ١٩٤٧ .

في الواقع ، قلب فارغا عدداً كبيراً من الأفكار الشائعة حول الرأسمالية كما ظهرت غداة الحرب . ورد على نظرية الأزمة الوشيكة للرأسمالية ، هذه النظرية التي كانت على امتداد عقود أساس السياسة الخارجية والداخلية للاتحاد السوفياتي . وفي مقابل صورة الرأسمالية المحتضرة طرح فارغا فكرة الرأسمالية المتغيرة على نحو عميق ، والأكثر استقراراً مما يعتقد في الاتحاد السوفياتي وغنية بامكانات التطور التي لم تستطع النظرية السوفياتية أن تلحظها .

واعتبر فارغا ان الدولة الرأسمالية ، بعد الحرب ، قادرة على أن تدخل بنفسها تحولات بنيوية حاسمة وإنجاز مهمات الاصلاحات الاجتماعية من دون أن تثير أزمة سياسية عميقة . وأكثر من ذلك ، أعتقد فارغا ان مع هذه الميول لدى المجتمع الرأسمالي المرتبطة بتوازن دولي جديد يمكن تفادي النزاع بين النظامين . هكذا ، لا تعود مصلحة الاتحاد السوفياتي في الانعزال داخل عدائية تضعفه في التحليل الأخير ، بل عليه أن يتعاون مع العالم الغربي المتحول والمتطور في استمرار .

وكان لهذه الطروحات نتائج مهمة في السياسة الخارجية اذ كانت تفترض التخلي عن موقف السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ الداعي الى التوسع الشيوعي في أوروبا الشرقية ودعم المحاولات الثورية في شمال ايران ؛ كذلك استتبعت التخلي عن « الحرب الباردة » التي تميزت باتساع مفهوم القلعة التي تحاصر دائماً المعسكر الاشتراكي والانتقال الى مرحلة الانفتاح والتعاون . لكن هذا التغيير الذي أظهر فارغا ضرورته في تحليل العالم الرأسمالي ما بعد الحرب يتعارض مع نظرة ستالين آنذاك . لقد رفض ستالين هذا الانفتاح في العام ١٩٤٧ ، وفي معرض مناهضته لهذه السياسة أجبر حلفاءه على رفض مشروع مارشال

والوقوف الى جانب النظام السياسي السوفياتي . كذلك اعاد بناء الكومنترن ، أداة وحدة الأحزاب ، باسم المهمات الثورية المقبلة . وحاول السجال العلني الذي دار في الاتحاد السوفياتي في ١٩٤٧ حول افكار فارغا أن يخفف من آثارها السياسية ويتفادى الغوص في المشكلة المركزية ، مشكلة النتائج الدولية التي قد يتمخض عنها تغير العالم الرأسمالي . وانتهى السجال باعتراف فارغا انه ذهب بعيداً وأقفل « معهد السياسة والاقتصاد العالمي » الذي كان يعمل فيه . لكن فارغا احتفظ بمواقفه العلمية والمادية ، وعاد فاعترف بعد ١٦ عاماً في كتابه الأخير« حول مشكلات الاقتصاد السياسي الرأسمالي » بأنه لم يرتكب خطأ في مقدار ما كان يحاول منع الغرب من استغلال مواقفه التي فهمت على انها تحريفية وغربية .

لكن المواجهة في برلين والحرب الكورية أظهرت سريعاً عزلة الاتحاد السوفياتي وتأخره الاستراتيجي الأمر الذي أعطى ستالين مبررات جديدة لمفاهيمه الدولية . فالاشتراكية الممتدة الى أوروبا والصين وجدت نفسها محاصرة لأنها ضعيفة وبات العمل الأساسي بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي تدعيم مواقعه في الداخل والخارج ومنع أي صدام مع الغرب خصوصاً الولايات المتحدة .

في الواقع لم يكن ستالين جاهلاً التغييرات التي تحدث عنها فارغا . وإذا تجنب في فترة ما بعد الحرب الخوض في المشاكل التي كانت تحرك الانتلجنسيا السوفياتية فانه تدخل قبل موته ، في المؤتمر التاسع عشر ، في السجال الجوهري الذي بدأه فارغا قبل ٥ سنوات . وأظهر مؤلفه الأخير « المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي » الذي كان بمثابة مقدمة للمؤتمر وادانة ظاهرية لأفكار فارغا ، تخبطه أمام عالم متغير . لقد أكد ستالين مرة أخرى ان أزمة الرأسمالية باتت وشيكة ، لكنه اعتبر أن الصراعات بين الأنظمة ليست الأكثر أهمية والأكثر خطورة بين الصراعات التي على النظام الدولي أن يواجهها ، وأصبح النزاع بين الأمبرياليات بسبب التناقضات المتزايدة للرأسمالية الآخذة في التفكك محتملاً مثل الحروب بين المعسكرين .

هكذا فتح ستالين الباب امام خلفائه لاطلاق نظرية ستكون جوهر السياسة السوفياتية اللاحقة : التعايش السلمي . كان واضحاً أن ستالين رفض على المستوى المباشر هذه النظرية ؛ وشدد في المقابل على عنصرين تقليديين للسياسة الخارجية السوفياتية : العزلة الدفاعية والتأكيد على التقدم الداخلي للاتحاد السوفياتي كعنصر حاسم لتطور الثورة العالمية .

ان نشر كتاب فارغا وسجالات ١٩٤٧ والكتاب الأخير لستالين ، كل ذلك يثبت ان الطبقة الحاكمة والانتلجنسيا في الاتحاد السوفياتي كانت على وعي ان العالم بعد الحرب العالمية الثانية يختلف جوهرياً عنه في العام ١٩٣٩ . وأشارت النصوص التي نشرت في الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة الى أن ما كان يعتبر ، في هذا البلد ، عنصراً حاسماً في هذا التغير هو حركة التحرر في المستعمرات والدول المستقلة . وأصبحت أزمة الرأسمالية تتمثل في « انهيار النظام الاستعماري » قبل كل شيء .

ويمكن في سهولة فهم رفض ستالين ان يضبط سياسة الاتحاد السوفياتي مع العالم الجديد . لقد كان ستالين حذرا من كل غريب ومن كل ما لا يمكنه أن يسيطر عليه . هكذا ، لم يكن صدفة تنديده المستمر بـ « الكوسموبوليتية » . وبعد انفجار الحلف المعادي لالمانيا في سنوات الحرب ليحل محله مواجهة الحلفاء الأمس ، رفض ستالين التمدد نحو البلدان التي تحركت ضد السيطرة الاستعمارية . وإذا اعترف ان العالم تغير وتنوع ، فانه رفض أن يستفيد من هذا التغير والتنوع . وأكثر من ذلك بدا الانفتاح بالنسبة اليه تهديداً للنظام الداخلي الذي هزّته سنوات الحرب . هنا أيضاً نجد العنصر الأساسي للستالينية ، أي التشديد على السياسة الداخلية للاتحاد السوفياتي وتطوره . لقد اعتبر ستالين دائماً ان السياسة الخارجية ، وسيلة للسياسة الداخلية ، الأمر الذي كان يعتبره لينين حلاً ميؤوساً ومؤقتاً. لكن ذلك تحول مع ستالين الى جوهر الاشتراكية .

في مطلع الخمسينات طغى شعار تدعيم الاتحاد السوفياتي وتقوية نظامه . واعتبر أي انفتاح على العالم الخارجي على انه يعرض هذه العملية للخطر . وفي النهاية اقتضى الحفاظ على هذا النظام الحفاظ على ما يبرره (كما ظهر قبل ٣٠ عاماً) أي التطويق والخطر الخارجي . وكتاب ستالين الأخير مليء بتناقضات الستالينية . فالوضوح حول تغير العالم يجاور الرغبة في الحفاظ على الاتحاد السوفياتي كما صنعه ستالين ، فيما يميل الجسم الاجتماعي السوفياتي نحو التبدل . اما الجواب الستاليني على ذلك فهو الجمود الخارجي والقمع الداخلي المتجدد . ولأن سنوات الحرب كانت سنوات انفتاح ووعي لم يعد الجمود والقمع مسموحاً بهما ، وباتت الستالينية محكوماً عليها بالزوال . فعلى الصعيد الدولي ، أظهر الحصار الأميركي في اوروبا وآسيا والشرق الأوسط ونمو معاداة السوفيات في كل مكان أن السياسة الستالينية تواجه طريقاً مسدوداً في كل خطواتها لأنها ترفض الواقع . وكان موت ستالين في آذار ١٩٥٣ ضرورة تاريخية بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، إذ أنه وضع حداً لنظام توقع ستالين نفسه بانه لا يمكنه أن يدوم .

ورفض خلفاء ستالين في الوقت نفسه جموده وحذره من حركات التحرر الوطني واحتقاره للسياسة الخارجية . ودعموا خطوات تحول الاتحاد السوفياتي الى قوة عالمية فاعلة تؤكد ذاتها عبر التحرك الخارجي وتطور القدرة الداخلية ، وحيث الظروف التاريخية أوجدت المواجهة الدولية في العالم الثالث ولا سيما في الشرق الأوسط .

الجزء الأول

النضال ضد الامبريالية

الفصل الأول

اسلحة لمصر :
نهاية الاحتكار الغربي

كان العام ١٩٥٥ حاسما بالنسبة الى تطور الشرق الاوسطوالسياسة السوفياتية في هذه المنطقة . لقد تسارعت الاحداث على نحو صعب معه احيانا متابعة سياستها واكتشاف معانيها . ففي شباط ادى التوقيع على حلف بغداد الى انقسام عميق بين البلدان العربية وأجبر مصر المعزولة على البحث عن حلفاء جدد . في نيسان فتح مؤتمر باندونغ ـ الذي جمع زعماء لهم توجهات مختلفة لكنهم جميعا يعون انتماءهم الى الاسرة الدولية نفسها ، أسرة الدول القلقة على استقلالها ـ السبيل أمام تقارب مصر والمعسكر الاشتراكي . من دون شك ، كان الاتحاد السوفياتي غائبا في باندونغ ، لكن الاسرة الاشتراكية كانت موجودة عبر الصين . واكتشف عبد الناصر في محادثاته مع شوآن لاي ان دعم الدول الإشتراكية يتيح له أن يسلك طريقا جديداً هو طريق الحياد . بعد شهرين على المؤتمر وافق الاتحاد السوفياتي على مبادئه الخمسة[1] . لكن قبل أن يؤكد تعلقه بالمبادىء التي جرى الدفاع عنها في باندونغ وان يتحول عبد الناصر الى ناطق باسمها في الشرق الاوسط خرج الاتحاد السوفياتي عن التحفظ الذي سجله خلال فترة الحرب الباردة ودعا الى ضرورة وجوده في المنطقة حيث اختارت السياسة الغربية أن تهاجم . وجاء بيان وزارة الخارجية السوفياتية في ١٦ نيسان ١٩٥٥ ، خلال انعقاد مؤتمر باندونغ ، يشكل قطعا كاملا مع الموقف السابق للزعماء السوفيات من هذه المنطقة وقطعا مع مجمل السياسة الخارجية السوفياتية المتبعة منذ ١٩٤٥ . وأكد عبد الناصر هذا الوضع الجديد الذي أدت اليه هذه الأحداث المتفرقة ظاهريا بالاعلان في ٢٧ أيلول ١٩٥٥ عن توقيع اتفاق بين مصر وتشيكوسلوفاكيا على صفقة اسلحة[2] .

لم يكن هذا الاتفاق مفاجأة كاملة بالنسبة الى الغربيين . فقد أشار جون فوستر دالاس مرارا إلى احتمال حصوله وبذل جهده في استمالة مصر عبر تقديم عروض لم تكن القاهرة تراها مرضية . وإذا كانت المفاجأة جزئية فإن وقعها كان كبيرا إذ إن الاتفاق يؤدي إلى تغيير كامل في الميزان الداخلي في الشرق الأوسط ، كما حدده الغربيون ، وفي اللعبة الدولية التي بدأت تتمركز في هذه المنطقة . ولم يكن أحد

يشك منذ ٢٧ أيلول أن تشيكوسلوفاكيا ليست سوى وسيط وإن الاتفاق الذي وقع معها سيؤدي الى دخول الاتحاد السوفياتي الى الشرق الاوسط . كذلك لم يكن أحد يشك أن مصر في تحولها نحو الاتحاد السوفياتي لم تكن ترغب في الحصول على أسلحة بشروط ملائمة أو الرد على النية السيئة لدى الغرب وحسب وإنما عبرت عن اعادة نظر شاملة بسياستها وبالتالي أعادت النظر بالتفوق الغربي في الشرق الاوسط . وكانت إعادة النظر هذه واضحة في باندونغ حيث اتخذ التقارب بين عبد الناصر وشوآن لاي ونهرو معنى واضحا هو رفض الالتزام الى جانب الغرب ضد العالم الاشتراكي ورفض بعض الدول أن تكون نقاط اسناد لمصلحة العالم الغربي في النزاع بين الشرق والغرب. كذلك عكس مؤتمر باندونغ رفض الانحياز الى معسكر أو الى آخر. هكذا أعطى الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا وزنا جديدا للاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي، وكان بداية توازن عسكري جديد وتوازن سياسي جديد اخذا يتضحان أكثر فأكثر مع تسلسل الأحداث.

بدء سباق التسلح في الشرق الأوسط

لم تكشف مضامين الاتفاق المصري ـ التشيكوسلوفاكي بسبب السرية النسبية التي أحاطه بها الجانبان ، لكن عرف أن تشيكوسلوفاكيا ستزود مصر بطائرات مقاتلة من طراز «ميغ ـ ١٥» وقاذفات « ا . ل ـ ٢٨ » ودبابات « ت ـ ٣٤ » و« مارك ٣ » واعتدة ثقيلة أخرى . وتعهدت مصر أن تدفع ثمنها قطنا على نحو أساسي وأن تسدد جزءا قليلا من قيمتها بالعملات الصعبة . ووزعت الأقساط على سنوات على نحو لا يزيد القسط السنوي عن نسبة ٥ في المئة من محصول القطن المصري السنوي . ولم يعرف بالضبط قيمة الصفقة التي تراوحت حسب التقديرات بين ٩٠ الى ٣٠٠ مليون دولار[٣] . وتجمع مصادر متعددة على أن مصر تلقت قبل حرب السويس نحو ٢٠٠ طائرة من أنواع عدة و ٣٠٠ دبابة وعربة مدرعة وكمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة . على كل حال لم تكن هذه الأسلحة جديدة لكنها بيعت الى مصر بسعر أقل مما يطلبه الغربيون خصوصا بريطانيا .

لكن قيمة الاتفاق تبقى سياسية أساسا : إذ أنه أدخل تعديلا كبيرا على التوازن في الشرق الأوسط . وبفضل الأسلحة التشيكوسلوفاكية أصبح السلاح الذي لدى مصر في ١٩٥٦ متساويا كميا ومتفوقا نوعيا على مجمل السلاح في الدول الأخرى في المنطقة ـ اسرائيل والعراق وسوريا والاردن ولبنان ـ وهو توازن حددته اتفاقات الهدنة . فمنذ ١٩٤٩ عمل الغربيون على ضمان استمرار التوازن العسكري في الشرق الأوسط الذي اعتبر مرتبطا بتوازن سياسي . وفي ايلول ١٩٥٥ رجحت كفة ميزان القوى الى جانب مصر ووجدت دول الشرق الأوسط نفسها أمام المشكلة إياها : تعويض التأخر وتحديث سلاحها . ومنذ ذلك الوقت بدأ سباق التسلح حيث وجدت الدول الكبرى القادرة وحدها على التزويد بالسلاح منخرطة أكثر

في النزاع . وتعقد هذا السباق بعد ازدياد العداء بين الدول المصدرة الذي أدى الى زيادة تدهور الوضع[٤] .

فالدول العربية لا يمكنها عدم اخذ النموذج المصري في الاعتبار لأسباب كثيرة. من جهة ترغب كل دولة عربية تحسين موقعها في مواجهة اسرائيل في ظل الصراع المتزايد، ومن جهة أخرى دفعت الخلافات الداخلية الدول العربية الى الاخلال بالتوازن الذي يسيطر عليه الغرب . الى ذلك ، بدا في العام ١٩٥٥ وبعد مؤتمر باندونغ حيث تم التأكيد على عدم الانحياز والاستقلال الوطني انّ سيطرة الغرب على التسلح في الشرق الأوسط أمر غير مسموح به .

بعد الاعلان عن الاتفاق المصري ، التشيكوسلوفاكي أعاد الغربيون المهددة مواقعهم التأكيد على تعلقهم بالبيان الثلاثي لعام ١٩٥٠ الذي يحدد مستوى ميزان التسلح واتهموا الشرقيين بالتدخل في الشرق الاوسط والاخلال بالتوازن القائم حتى الآن . إلا أن عروض الدول الشرقية لها حسناتها ، فهي تستجيب للطموحات العسكرية لدى العرب وتؤكد ان العمل المستقل ممكن على رغم السياسة التي فرضها الغربيون ؛ ولا تبدو ، في المقابل ، مصدر تهديد للدول التي تتقبلها لأنها لا تفرض شروطا وتنازلات سياسية .

أبلغ عبد الناصر الدول العربية سريعا بمضمون مفاوضاته . وترددت عبارته الشهيرة « نحن نشتري سلاحاً وليس أفكاراً» في الشرق الأوسط وساهمت في جلب زبائن جدد إلى الاتحاد السوفياتي. وبدأت سوريا[٥] منذ ١٩٥٥ حوارا أدى الى اتفاقات محدودة في البدء ومن ثم الى سلسلة من التقدم بعد أزمة السويس وزيارة شكري القوتلي لموسكو . وإذا لم تنخرط السعودية ، نظرا لموقفها المرتاب من النوايا السوفياتية، ولبنان، في مثل هذه الصفقات فإن اليمن في المقابل اشترت منذ ١٩٥٧ أسلحة سوفياتية « للحفاظ على استقلالها » .

لم تكن نتائج هذه الاتفاقات بالنسبة الى الغربيين أقل أهمية ، فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على إعادة نظر شاملة في سياستهم على هذا الصعيد . فحتى العام ١٩٥٥ احتلت بريطانيا موقع المحتكر ، إن لم يكن الممتاز ، في تصدير الأسلحة الى الشرق الأوسط . وعبر مبيع الأسلحة والأعتدة كانت تبذل جهدا للحفاظ على موقعها السياسي . وجاء الاتحاد السوفياتي بتدخله في سوق الاسلحة في المنطقة ليدخل تعديلا على المعطيات القائمة . وكان الضحية الأولى حلف بغداد . فمصر التي امنت مصادر أسلحة جديدة تجاهلته ، وأكثر من ذلك أخذت تسعى ، عبر اتفاقات ثنائية (مصر ـ سوريا) الى تنظيم كتلة معادية لحلف بغداد أدت الى قيام ميثاق دفاع مصري ـ سعودي ـ يمني في ٢٠ نيسان ١٩٥٦ . وضغطت الكتلة الجديدة على الاردن ومنعته ، بعدما قطع أشواطا ، من الدخول في حلف بغداد والعودة الى المعسكر المصري وكذلك على لبنان الذي حافظ على الحياد . في ربيع ١٩٥٦ كان العراق العضو العربي الوحيد في

حلف بغداد . وبدلا من أن يتحول الى محور ، كما اعتقدت بريطانيا أصبح العراق معزولا(٦) ؛ وفي الوقت نفسه تحولت السياسة البريطانية الى موضوع استنكار وشجب .

من جهة أخرى ، طرحت قضية اعادة النظر بسياسة التسليح الغربية . ففي بريطانيا دعت المعارضة العمالية الى فتح مفاوضات رباعية والطلب من الاتحاد السوفياتي حظر شحن السلاح الى منطقة النزاع العربي ـ الاسرائيلي . كذلك حاول فوستر دالاس أن يقيم حوارا مع مولوتوف حول النتائج الاقليمية للاتفاق المصري التشيكوسلوفاكي . لكن لم يكن الاتحاد السوفياتي مهيئا جدا لمثل هذا البحث . وأخيرا ، بدلا من حوار عام حول القضايا الاستراتيجية في الشرق الاوسط تحركت كل من الدول الغربية على نحو منعزل حيال المبادرة السوفياتية . وعمل الانكليز والاميركيون على دعم موقف العراق وأبعاد السعودية ولبنان عن قوة الجذب السوفياتية ، واستقطاب الأردن الى حلف بغداد عبر سياسة تسليح أكثر تساهلا من الماضي . أما فرنسا فقد استغلت هذا الوضع لتكسب السوق الاسرائيلية . وترددت بريطانيا والولايات المتحدة في الاستجابة للمطالب الاسرائيلية التي أخذ طابعها الاستراتيجي يفرض نفسه ، وذلك كي لا تغضبا الحلفاء العرب من مساعدة كبيرة لاسرائيل . ووجد هذا الحذر تبريره بعدما تحول الاتحاد السوفياتي الى مدافع عن القضية العربية . واعتبر الأميركيون أن سياسة التسلح وحده هو الذي يؤدي بأمن اسرائيل الى الخطر ، لكن وبعدما بدأ هذا السباق توجهت إسرائيل نحو كندا وخصوصا فرنسا التي كانت تعاني مشاكل مع العرب في إفريقيا الشمالية وعبر التضامن الواضح للسوفيات والعرب مع الثورة الجزائرية .

في النهاية ، كانت حصيلة الاتفاق المصري التشيكوسلوفاكي مهمة جدا خصوصا إذا أخذنا الوضع الذي ينشأ عنه في الاعتبار . ففي غضون شهر اختل الميزان العسكري والسياسي في المنطقة جذريا لمصلحة مصر ، وافرغ حلف بغداد من مضمونه ، كذلك تغيرت كليا العلاقات التقليدية بين القوى الغربية .

معنى الاتفاق : مبادرة سوفياتية

لم يخلق الاتفاق المصري ـ التشيكوسلوفاكي وضعا جديدا في الشرق الأوسط وحسب ، بل كان ، وفي المقام الأول ، الخطوة السوفياتية الأولى نحو المنطقة منذ بدء الحرب الباردة . ما معنى هذا الاتفاق ؟ هل هو ثمرة أحداث تمخضت فجأة عن مبادرة سوفياتية ؟ هل هو مؤشر الى تغير مقبل للسياسة الخارجية السوفياتية ؟ هل هو مرحلة من سياسة تغيرت في وقت سابق ؟ هل استفاد الاتحاد السوفياتي في ١٩٥٥ من وضع جديد أتاح له دخول منطقة كان خارجها سابقا ؟ هل إنه أعد منذ وقت بعيد لدخوله الشرق الاوسط؟

ظاهرياً ، لم يكن في صيف ١٩٥٥ ثمة ما ينبىء بتقارب مصري ـ سوفياتي . على العكس كان النظام المصري ، حسب الوصف السوفياتي ، متسلطا ميزته العداء للشيوعية والقمع المستمر لليسار الوطني . لكن المواجهة مع اسرائيل التي تزايدت في قطاع غزة دفعت مصر الى التزود باسلحة أكثر تطورا خصوصا أن حلف بغداد الناشىء فرض عليها نوعا من العزلة. وكان الاتحاد السوفياتي تنبه لرغبة مصر في الاستقلال الوطني حتى قبل ثورة ١٩٥٢ . ففي العام ١٩٤٦ حاول حزب الوفد مرات عدة التقرب من موسكو وطرح موضوع الاسلحة ، لكن موسكو لم تستجب لرغبات الوفد . وفي « التقرير حول الوضع الدولي» الذي قدمه جدانوف الى المؤتمر التحضيري للكومينفورم وضع مصر بين « الدول المتعاطفة مع الاتحاد السوفياتي» مثل الهند وسوريا . بالطبع لم يكن النظامان السياسيان في البلدين متقاربين حسب التحليل السوفياتي في تلك الفترة ، لكن هذا التحليل لم يهمل الرغبة في الاستقلال الوطني . وعندما تسلم محمد نجيب السلطة في ١٩٥٢ ، وخلفه عبد الناصر فسرت موسكو هذه التطورات بأنها تدخل في اطار توقعات جدانوف في العام ١٩٤٧ . وإذا تصلب الموقف السوفياتي في ١٩٥٤ ، فإن ذلك لم يمنع تكرار الموقف المتعاطف نسبيا مع مصر الذي تأكد تدريجيا . ويعود التصلب السوفياتي الى أسباب ملموسة بينها قمع الشيوعيين المصريين ـ لكنه لم يكن سببا في اعادة النظر في التحليل . وجاء تعيين دانييل سولود وهو أحد أهم الخبراء السوفيات في شؤون المنطقة سفيرا في القاهرة ليؤكد الأهمية التي يوليها الاتحاد السوفياتي لمصر أولا .

في مطلع ١٩٥٥ أصبحت مصر المدافع عن الموقف الوطني العربي في مواجهة حلف بغداد الذي يمثل فيه العراق المركز الاول ليمحور حوله البلدان العربية . وكان الامر بالنسبة الى مصر تحديا غير مسموح به، وسعى عبد الناصر فورا الى استمالة الدول العربية الرافضة لحلف بغداد وفي مقدمتها السعودية وسوريا . ووضع الرئيس المصري قضية الوحدة والاستقلال في المركز الاول للاهتمام بعدما واجها خطر الاحلاف ذات الهيمنة الغربية التي تلقى دعم احدى دول المنطقة . وقال عبد الناصر أن حلف بغداد يدمر التوازن في الشرق الاوسط ويشكل تهديدا مستمرا لاستقلال البلدان العربية . لكن توفير الفرصة لاعداء حلف بغداد للعمل الموحد لم يكن له معنى الا باحتلال موقع قوة عسكرية وبالتالي تأمين مصادر جديدة للتسلح . في ١٩٥٥ لم يكن عبد الناصر اختار التوجه إلى أحد قطبي الحياة الدولية لحل هذه المشكلة ، لأن حلف بغداد يلقي شكا على دور بريطانيا ورغبتها في المحافظة على موقعها السياسي في الشرق الاوسط ، لكنه لا يطول الغرب ككتلة متجانسة . وتوجه عبد الناصر في البدء الى الولايات المتحدة ، القوة الضرورية لمواجهة بريطانيا والشيوعية ، لطلب المساعدة مبررا ذلك بالاحداث التي انفجرت في غزة . وعرض امامها الوضع غير المستقر بسبب النزاع العربي الإسرائيلي ، حيث لا يلعب العراق إلا دورا صغيراً(٧) . لكن المفاوضات طالت كثيرا والعروض الأميركية كانت أقل بكثير من المطالب المصرية الى درجة فقد معها عبد الناصر أي أمل في الحصول على مساعدة اميركية . ولم يبق أمامه الا التوجه نحو

الاتحاد السوفياتي .

وفيما كان عبد الناصر يفاوض الولايات المتحدة بقي الاتحاد السوفياتي بعيدا عن الحوار ، لكنه عمل جاهدا لتكوين وجهة نظر صحيحة عن الوضع الناشىء عن حلف بغداد . ورأت موسكو ، في البدء ، في هذا الحلف - وهنا يتناول التحليل الماضي ويطول المستقبل - خطوة نحو طرد البريطانيين من المنطقة وحلول الاميركيين محلهم .

ولم تعدل الرغبة البريطانية في دخول الحلف وجهة النظر هذه الى المستقبل السياسي في الشرق الاوسط لكنها تؤكد أن حلفاً مفتوحا أمام أي بلد قد يكون الطريق الأقرب لهيمنة غربية من نمط جديد . ووجد الاتحاد السوفياتي هنا انواعاً عدة من المخاطر : فالتوازن في الشرق الأوسط يقوم حتى الآن على هيمنة غربية مثلثة الجوانب ، تخترقه خلافات داخلية ، يمكن لموسكو أن تستفيد منها . فجأة ، حلت الهيمنة الأميركية التي لاحظ الاتحاد السوفياتي في وضوح صعودها في المنطقة محل النفوذ المثلث .

في مواجهة اتفاقات غير متكافئة تنطوي على سيطرة استعمارية مباشرة او غير مباشرة ، كانت موسكو تلجأ إلى الاستنكار والدعوة الى الاستقلال الوطني . لكن ما العمل في مواجهة نظام دفاعي تدخله الدول العربية راضية وعلى قدم المساواة مع الدول الغربية التي ترغب في الانضمام اليه ؟ وضد من يتوجه هذا الحلف القائم على الحدود السوفياتية ؟ وهل يخضع الاتحاد السوفياتي لحالة الحصار من دون أن ينشىء نظاما آخر من الاحلاف ؟

منذ ١٩٤٧ تطور الوضع السياسي في الشرق الاوسط تحت اشراف القوى الغربية وخارج أي تدخل سوفياتي . وتحملت موسكو هذا الاحتكار الغربي ما دام الأمر يتعلق باستقرار التوازن بين دول المنطقة ، وهذه كانت وظيفة البيان الثلاثي للعام ١٩٥٠ . لكن حلف بغداد خلق وضعا جديدا : زعزعة الاستقرار الاقليمي واخلال بالتوازن بين القوى التي ضمنت حتى الآن الاستقرار القائم . وكان من الواضح إن هذا الوضع الجديد لن يكون مسموحا به إذ أن الاتحاد السوفياتي ليس مبعدا عن الشرق الأوسط فحسب وإنما وجد نفسه محاصرا على حدوده .

هكذا اتّبع الاتحاد السوفياتي ومصر طرقا متوازية خلال سنوات في تقويمهما للوضع العام في الشرق الاوسط . وخلال سنوات لم يؤد هذا التطور المتوازي إلى أي تقارب لأن أيا من البلدين لم يكن مستعدا لاعادة نظر عامة في توجهاته . وكان حلف بغداد مناسبة لمثل اعادة النظر هذه ، خصوصا أنه جاء بعدما أصبحت القاهرة وموسكو مستعدتين لاعتبار إن خلافاتهما أقل بكثير من مصالحهما المشتركة .

في ١٩٥٥ وفرت مصر التي بدأت تقلق من صعود القوة العراقية ، أخيرا للاتحاد السوفياتي سبل انتهاج سياسة كان القادة السوفيات يشعرون بضرورتها قبل سنوات . ولم تكن تلك المرة الأولى في تاريخ

السياسة الخارجية السوفياتية التي تفتح فيها سياسة التسليح السبيل أمام تعديل عام بالسياسة الخارجية . ففي ١٩٢٠ دعم الاتحاد السوفياتي مصطفى كمال بالسلاح ، وبعد توطيد سلطة الأخير انتهجت موسكو سياسة جديدة مختلفة عن السياسة الثورية للسنوات ١٩١٧ - ١٩٢٠ . لكن في الماضي كان لسياسة التسلح وظيفة أساسية عسكرية تتيح لأحد الجانبين تعزيز قوته . على العكس من ذلك ، في ١٩٥٥ كان الهدف من هذه السياسة بالنسبة الى الجانبين تعديل الوضع السياسي . فمصر ، بفضل الاسلحة التشيكو سلوفاكية ، يمكنها أن تفرض نفسها كالبلد الاكثر قدرة في الشرق الأوسط لتحقيق رغبتها في تجميع العرب ؛ ولم يكن الهدف استخدام الأسلحة التشيكوسلوفاكية على المدى القصير ، وإنما خرق الاستقرار الاقليمي مرة أخرى لمصلحة القاهرة وإظهار أن لديها الوسائل الداخلية والدولية لدعم توجهاتها .

كذلك بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، فقد كانت صفقة الاسلحة الى مصر اشارة الى الغربيين في حوار لم يقع . وكانت دلالة الاتفاق المصري - التشيكوسلوفاكي تنطوي على رفض سوفياتي لقبول الموقع الغربي الذي يحتكر الشرق الاوسط لمدة طويلة . وفي الوقت نفسه كانت الاشارة موجهة الى دول العالم الثالث التي اوضحت لها موسكو أن تبعيتها للغرب مرتبطة بقبولها هذه التبعية ، وإن ثمة خيارات أخرى متوفرة يضمنها السوفيات .

ومنذ ١٩٤٧ اتضحت قواعد اللعبة الدولية ، وفي ١٩٥٥ افهم الاتحاد السوفياتي ، من دون أن يتدخل مباشرة ، جميع اللاعبين أنه يرفض هذه القواعد وإن مرحلة جديدة بدأت .

ثمة سؤال آخر مهم جدا يطرح نفسه . البيان الذي أذاعته الخارجية السوفياتية في ١٦ نيسان ١٩٥٥ ، أي بين توقيع حلف بغداد واعلان الاتفاق المصري - التشيكوسلوفاكي، هل كان بيان نيات ؟ أم إنه نتيجة وضع قد طرأ عليه التعديل ؟ إن النظر عن قرب الى تطورات صفقة الاسلحة والعلاقات بين مصر والبلدان الاشتراكية يدفع الى الأخذ بالاحتمال الثاني .

إن هذه التطورات تدفع الى الاستنتاج أن اتفاق الاسلحة أعلن عنه على نحو متأخر جدا . إذ أنه منذ شباط ١٩٥٥ أقامت بعثة تشيكو سلوفاكية في القاهرة في ظروف لم تتوضح جيدا[٨] . وفي تموز انتقل تقنيون مصريون الى براغ للاشراف على ارسال الاسلحة . ولا يعقل أن تكون ثمة مفاوضات سبقت هذه العملية التي جاءت قبل أن يعلن عبد الناصر عن الاتفاق في أيلول ١٩٥٥ . ويبدو أن دور البعثة التشيكوسلوفاكية في القاهرة ارتبط بالعملية بمجملها ، وتؤكد العلاقات بين مصر والمعسكر الاشتراكي هذا الانطباع . في آذار ١٩٥٥ قام حسن ابراهيم بجولة في دول اشتراكية عدة ، وفي تموز جاءت زيارة د . شبيلوف للقاهرة لتكون نقطة انطلاق لسلسلة من تبادل وجهات النظر . وفي آب توقف حجاج سوفيات في القاهرة وهم في طريقهم الى مكة ، كذلك قام البطريرك كريستوفوروس الثاني بطريرك الاسكندرية للروم الارثوذوكس بزيارة ابناء طائفته في الاتحاد السوفياتي في الفترة نفسها . وأكد الجانبان في هاتين

المناسبتين ، إن كل مواطن سوفياتي يستطيع أن يمارس دينه في حرية وأن الأديان تتعايش مع الاشتراكية . وفي أيلول زارت بعثة ثقافية سوفياتية القاهرة ، ودعي مثقفون مصريون الى موسكو وبدأت المفاوضات حول اتفاق اقتصادي .

بدت هذه الخطوات المتعددة التي ميزت العام ١٩٥٥ نابعة من مبادرة سوفياتية هدفها تطمين عبد الناصر على مترتبات التقارب مع المعسكر الاشتراكي . وسيطرت الفكرة التي شدد عليها عبد الناصر لدى الاعلان عن الاتفاق المصري التشيكوسلوفاكي ـ امكان التفاوض مع المعسكر الاشتراكي من دون التأثر بافكاره ـ على النشاط المحموم في الشهور الاولى من ذلك العام . وعندما دعي عبد الناصر الى زيارة الاتحاد السوفياتي شدد مرة أخرى على إمكان الانفتاح على الشرق والاستمرار في موقف مناهض للشيوعية ، لكنه لم يوجه أي كلمة نقد الى موسكو في الحديث الذي أدلى به إلى صحيفة « الجريدة » اللبنانية في ١٦ آب ١٩٥٥ . في مقابل ذلك حاول القادة السوفيات تبديد قلق الرئيس المصري عبر تطمينه على الحرية التي يتمتع بها المسلمون في الاتحاد السوفياتي واستشهدوا ببطريرك الاسكندرية في ضمان العبادة للمسيحيين .

وسعى الاتحاد السوفياتي الى تطمين عبد الناصر على صعيدين : صعيد الممارسة الداخلية السوفياتية وصعيد الحياد حيال السياسة الداخلية المصرية . وكانت موسكو واضحة جدا ، لدى توجيه الدعوة الى عبد الناصر لزيارة مصر حول هذه النقطة اذ ابلغه دانييل سولود ان مصير الشيوعيين المصريين قضية داخلية تعني مصر ولا ينوي الاتحاد السوفياتي التدخل فيها . في الواقع لم يكن عبد الناصر متسامحا مع الشيوعيين بعد أيلول ١٩٥٥ أكثر من قبل لكن السوفيات لم يعودوا يثيرون هذه القضية .

في تلك الفترة ، بدأت التعليقات السوفياتية تشدد على فكرتين اساسيتين : رغبة مصر في الاستقلال والامن في ميدان الأسلحة من جهة والتهديد الاسرائيلي من جهة ثانية .

تفادى الاتحاد السوفياتي الى نهاية ١٩٥٥ الانحياز علنا في النزاع الذي يمزق المنطقة . لكن التهديد الاسرائيلي للدول العربية المجاورة تحول فجأة الى عنصر حاسم في الوضع الاقليمي . ولم تتوصل موسكو ، في تلك الفترة ، الى اختيار معسكرها ، لكنها بدأت تبلور اعادة النظر في المواقف المتخذة في ١٩٤٧ .

أما بالنسبة الى دور مصر السلمي في الشرق الاوسط ، فقد فهمت موسكو السياسة الخارجية لعبد الناصر بأنها تقوم على رفض الانضمام الى حلف بغداد ورفض السير بالمشاريع الغربية واعطاء الاولوية للدفاع عن الاستقلال الوطني المصري الذي تهدده المشاريع الاميركية ـ البريطانية .

لكن عبد الناصر لم يكن ، في العام ١٩٥٥ ، قد اعرب في وضوح عن خياراته . فعلاقاته الصعبة

مع العراق والرغبة في تأكيد قوته في العالم العربي قد تكون وراء عدائه لحلف بغداد ؛ كما أن شراء الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا لا يعتبر التحاقا بالشرق ، بل قد يكون الهدف منه تقوية المواقع في مفاوضات للتقارب مع القوى الغربية . لكن الاتحاد السوفياتي حول ما كان جنينيا في السياسة المصرية الى نظام متكامل بنى عليه سياسته الخاصة ؛ والعناصر الاساسية التي أدخلت بعد ذلك ، في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، اندرجت في العلاقات المصرية ـ السوفياتية : تحليل جديد لعلاقة القوى (المحلية) والدولية في الشرق الاوسط ، والتشديد على السياسة الخارجية لمصر وليس توجهاتها الداخلية ، واعطاء ضمانات حول السمة غير الايديولوجية للممارسة السياسية السوفياتية والقبول بتعايش ايديولوجيات اخرى . هكذا كان اتفاق ١٩٥٥ مبادرة سوفياتية ونتيجة لرغبة واضحة في تعديل تطور القوى المحلية في الشرق الاوسط حيث اصبحت الضغوط الاميركية غير مسموح بها والظروف الجديدة تشجع التحرك السوفياتي . لكن هذه المبادرة السوفياتية اصطدمت بتكتم شديد في مصر[١٠] . وتظهر الظروف التي أحاطت بالتقارب المصري السوفياتي ان ثمة صعوبات واجهت موسكو من جهة وان السياسة السوفياتية الجديدة ليست وليدة الساعة وإنما أعد لها سابقا من جهة ثانية . فاتفاق ١٩٥٥ أعلن عنه لاحقا ، لكن منذ الاعلان عنه لقي دعاية واسعة . لماذا الاعلان المتأخر ؟ والدعاية الواسعة ؟ عموما عندما يزود الاتحاد السوفياتي انظمة غير اشتراكية بالاسلحة فإنه يبقي ذلك سراً . وفي كثير من هذه الحالات لا يمكن تأكيد حصول صفقة من هذا النوع بالاستناد الى موقف رسمي . أما هنا ، فقد شكلت الدعاية العنصر الحاسم في المفاوضات بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، اذ أن الامر لا يتعلق بعمل ذي مدلول عسكري وإنما يتعلق بتدخل سياسي يعطي مصر وزنا جديدا يشهد نهاية الاحتكار الغربي ويظهر أن المعسكر الاشتراكي يوفر بديلا للسياسة الخارجية للدول العربية . ولو لم يلق الاتفاق مثل هذه الدعاية لفقد معناه الاساسي .

لكن لم يكن مناسبا الاعلان عن ذلك في أي وقت كان . فالعام ١٩٥٥ هو عام مؤتمر جنيف ، ولم يكن الاتحاد السوفياتي يرغب في انهيار فرص التفاوض بين الشرق والغرب بالتدخل على نحو فظّ في الشرق الاوسط . لذا اعد لاتخاذ موقفه اعدادا تدريجيا عبر سلسلة من المبادرات والبيانات التي أدت كلها الى فتح الطريق امام الاتفاق النهائي حول صفقة الاسلحة . واكثر من ذلك ، وفرت المهلة التي انقضت قبل الاعلان عنها لعبد الناصر استمرار التفاوض مع الغرب على نحو استطاع معه تبرير الاتفاق بالقاء مسؤ وليته على جمود الموقف الغربي أمام مطالبه المتكررة بالمساعدة العسكرية . ويدل التأخير في الاعلان عن هذا الاتفاق ، في نهاية الامر ، على الرغبة السوفياتية في عدم دفع عبد الناصر الى الاستعجال ، واجتذابه الى المعسكر الاشتراكي عبر عملية طبيعية تشكل بالنسبة اليه الملجأ الأخير . ويمكن تفسير هذا الهاجس السوفياتي في عدم تعريض المفاوضات مع مصر ومفاوضات جنيف للخطر باستخدام تشيكوسلوفاكيا وسيطا . وإذا كان أحد لا يشك في هوية الشريك الفعلي لمصر فان التحفظ الذي أبداه

الاتحاد السوفياتي جاء دعما لنظريته التي تجد تعارضا بين التدخل الغربي في الشرق الاوسط وسياسته في عدم التدخل في الشؤ ون الاقليمية .

في العام ١٩٦٥ ، وخلال مأدبة في الكرملين صرح عبد الناصر :قبل عشر سنوات ، كنا نتساءل اذا كنا نستطيع الاعتماد عليكم كليا في تزويدنا بالاسلحة[11] تلخص هذه العبارة جيدا المشكلة كما كانت مطروحة في ١٩٥٥ . لقد رأى عبد الناصر ، امام الوضع المصري غير الملائم وفشل تجميع العرب ، في الاقتراحات السوفياتية إمكانية تقوية بلاده وبالتالي فرض شروطه على الغرب من موقع أفضل . وحاول خلال أشهر أن يحافظ على توازن بين الشرق والغرب ، وقد يكون فكر في استخدام العروض السوفياتية لحمل الغربيين على الاستجابة لمطالبيه . لكن الرفض الغربي تسليح مصر أجبر عبد الناصر على اختيار مساعدة البلدان الاشتراكية .

إلا أن هذا الاختيار لم يتم في سهولة ومن دون خلفيات . لقد فهم الرئيس المصري ان اتفاق ١٩٥٥ يخلق وضعا جديدا في المنطقة حيث تجد بلاده نفسها ملتزمة الى حد واسع . فبتأكيده المستمر على موقفه المناهض للشيوعية ورفض أي تنازل على الصعيد الداخلي ، كان عبد الناصر يفكر بالاحتفاظ بالاستقلال حيال الاتحاد السوفياتي . لكنه ، كان يجهل أن الخيارات الداخلية ، لم تكن مهمة بالنسبة إلى السوفيات الذين اهتموا بالمواقف الدولية وحدها .

ثمة ميل دائم لاعتبار أن السياسة الخارجية السوفياتية تتكيف مع الظروف وتستبعد المبادرات وان الديبلوماسية السوفياتية جهاز بطيء الحركة ومتأخر عن الاحداث .

من هذا المنظار شكل العام ١٩٥٥ لحظة مميزة في هذه السياسة الخارجية . رسميا لم يتنكر خلفاء ستالين للخيارات التي اتخذها ، واستمروا في النهج الذي مارسه منذ ١٩٤٧ . أما في الواقع فقد كان كل شيء يدل على قطيعة مع السياسة الخارجية السوفياتية السابقة .

لقد كانت الولايات المتحدة مستمرة في جهودها لمحاصرة الاتحاد السوفياتي بشبكة من الأنظمة الدفاعية تمنع عليه اي مبادرة خارج حدوده . وفي الوقت الذي تشكلت هذه الشبكة في الشرق الاوسط ، لاحظ القادة السوفيات نقطة ضعفها التي تمثلها مصر . ومن نقطة الضعف هذه بدأوا هجومهم المضاد . واقتضى أشهرا قليلة ليتحول عبد الناصر ، من موقع يقرب من الغربيين أكثر من السوفيات الى حليف لموسكو ، ولاعادة النظر في التفوق الغربي في المنطقة وافراغ حلف بغداد من أي مضمون .

وفهم الاتحاد السوفياتي أكثر من الغربيين أهمية الخلاف المصري - العراقي وضرورة اخذه في الاعتبار في أي خطوة تجاه البلدان العربية . وفي الوقت نفسه استطاع السوفيات أن يقدروا المخاطر التي انطوت عليها مبادراتهم .

على رغم أن اتفاق بيع مصر اسلحة الغى عمليا البيان الثلاثي للعام ١٩٥٠ والتوازن الذي رعاه ، لم يرد الغربيون إلا بتأكيد تعلقهم ببيانهم . في مقابل ذلك كانت للعملية فوائد فعلية : فاضافة الى افشال مخطط الغربيين في المنطقة استطاع الاتحاد السوفياتي ان يستفيد من موقعه الجديد ليعزز رصيده المعنوي في الوعي العربي . وحيال الغرب الذي ارتبط وجوده في الشرق الاوسط بالسيطرة السياسية تحول الاتحاد السوفياتي الذي كان يكرر تأكيده رفض التدخل في الشؤ ون الداخلية الى مدافع عن العرب . وهو لم تكن له عمليا مواقع سيطرة في العالم العربي خلال تاريخه : فعزز بالماضي المواقع الجديدة المكتسبة .

هكذا تتجاوز الخطوة السوفياتية الأولى في الشرق الاوسط بنتائجها الاطار المحدود لاتفاق الاسلحة وتشكل انتصارا لا يمكن نكرانه . إلا أن هذا الانتصار لم يكن خاليا من التباس . وكما كان هاجس مصر اتخاذ موقف استقلالي من السوفيات ، كذلك كان على الاتحاد السوفياتي أن يواجه المشكلة نفسها . فقد كان على موسكو ، في الوقت الذي تعيد النظر في سياستها الخارجية ، أن تحرص على عدم الوصول بمبادراتها الاقليمية الى حد تهديد التعايش السلمي الذي كانت تجهد لارسائه .وحتى في سياستها الاقليمية كانت تشعر بحدود التزامها المصري خصوصا ان دخولها الى الشرق الاوسط ارتبط بالامكانات التي توفرها مصر . وهل كان ممكنا اخضاع سياسة اقليمية لشريك واحد ؟ لم يكن للاتحاد السوفياتي في ١٩٥٥ أي وسيلة ضغط على عبد الناصر سياسية كانت أو أيديولوجية او اقتصادية . وعبر تزويده بالاسلحة اعطى الاتحاد السوفياتي لعبد الناصر وزنا جديدا ووفر له امكانية التفاوض مع الغربيين ، مع ما يتضمنه ذلك من احتمال اختيار المعسكر الغربي ، او التأثير على الخيارات السوفياتية حفاظا على التحالف . وإذا كان عبد الناصر يخشى من التبعية للاتحاد السوفياتي ، فان الاتحاد السوفياتي بدوره كان يخشى ، وإن كان بطريقة مختلفة ، من التبعية لمصر . وتحولت هذه المشكلة التي لم تكن ظاهرة في ١٩٥٥ مع مرور السنوات، الى عنصر يزداد أهمية في الحوار المصري - السوفياتي ويثقل السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط .

هوامش

١ - البيان الصيني - السوفياتي المشترك ، البرافدا ، ٢٣ حزيران ١٩٥٥ .
٢ - الشرق العربي وعدم الانحياز ، كولومب م . ، المنشورات الشرقية ، فرنسا .
٣ - قدرتها مجلة شؤ ون الشرق الاوسط ، عدد شباط ١٩٥٧ ، بين ١٠٠ و ٢٥٠ مليون دولار وقضايا الشيوعية ، عدد اب ١٩٥٧ ، بنحو ٣٥٠ مليون دولار وقدرها الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور بين ٩٠ و ٢٠٠ مليون دولار .
٤ - سياسة الشرق الاوسط ، البعد العسكري ، هوروفيتس ج . ، نيويورك ١٩٦٩ .
٥ - لم يعرف رسميا حجم الاسلحة التي استوردتها سوريا ودارت التقديرات حول ٢٠ مليون دولار .
٦ - مذكرات السر انطوني ايدن ، ايدن . أ . ، لندن ، نيسان ١٩٦٠ - ١٩٦٥
٧ - سنوات البيت الابيض ، ايزنهاور د . نيويورك ١٩٦٥ .
٨ - المعلومات السوفياتية حول هذه المفاوضات تكاد تكون شبه معدومة . ويمكن فهم التكتم السوفياتي نظرا الى أن المفاوضات توافقت مع انعقاد مؤتمر جنيف ، والى أن موسكو اخذت وضع اليسار المصري في الاعتبار . انظر كولومب ، مصدر سابق ، وكذلك ايدن .
٩ - البرافدا ، ٣٠ كانون الاول ١٩٥٥ ، « الدول الامبريالية تدعم اسرائيل »
١٠ - لاحظ هوامش ج . هاداس ، (السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط ١٩٤٧ - ١٩٦٧) ان الاتحاد السوفياتي بدأ قبل الصفقة المصرية - التشيكوسلوفاكية مفاوضات مع سوريا حول تزويدها بالاسلحة لكن دمشق لم تعلن أنها الدولة العربية الأولى التي تسير في هذا الاتجاه .
١١ - البرافدا ، ٢٨ آب ١٩٦٥

الفصل الثاني

تحديد سياسة جديدة :
التعايش السلمي

زاد الاتحاد السوفياتي من خطواته المؤدية إلى تغير جذري في سياسته ، وبدأ يعطي لهذه المبادرات مضموناً سياسياً ومن ثم نظرياً . وهنا أيضاً تظهر دراسة الوقائع إن هذا التغيير أعد له منذ مدة طويلة انطلاقاً من تحليل دقيق للوضع الذي بدأ ينشأ في العالم في مطلع الخمسينات .

مقدمات اعادة النظر

طرح بيان صادر عن وزارة الخارجية السوفياتية في ١٦ نيسان ١٩٥٥ أسس سياسة اقليمية وإعادة نظر شاملة للعلاقات الدولية . جاء في هذا البيان « إن الاتحاد السوفياتي لا يمكنه أن يبقى غير مبال بتطور الوضع في الشرقين الأدنى والأوسط لأن تشكيل كتل وإقامة قواعد عسكرية أجنبية في أراضي الشرقين الأدنى والأوسط يطولان مباشرة أمن الاتحاد السوفياتي . ويمكن فهم موقف الحكومة السوفياتية أكثر بالنظر إلى كون الاتحاد السوفياتي يقع على الحدود المباشرة لهذه البلدان »[1] .

ويعني هذا البيان لوزارة الخارجية أنه بعد ٨ سنوات من العزلة يرغب الاتحاد السوفياتي في أن يكون موجوداً في الشرق الأوسط لأن أمنه مهدد فيه . وتضمن البيان خطوطاً عريضة يمكن اعتبارها في الوقت نفسه عناوين اعادة النظر في السياسة السوفياتية : اهتمام الاتحاد السوفياتي بالشرق الأوسط والرابط بين تطور هذه المنطقة وأمن الدولة السوفياتية والأخطار التي تهدد سيادة دول الشرق الأوسط . وبعبارة اكثر دقة يعين البيان العدو المشترك لبلدان المنطقة والدولة السوفياتية ، وهو العدو الذي يهدد استقلال الأولى وأمن الثانية أي الامبريالية . ويحدد البيان أيضاً المصلحة المشتركة للجانبين بالنضال ضد الامبريالية .

لكن الاتحاد السوفياتي عندما تحول إلى مدافع عن بلدان الشرق الأوسط نسي أنه كان ينفي عنها الاستقلال مشدداً على الطابع النسبي لسيادتها . فمنذ ١٩٤٧ استنتج المحللـون السوفيات في معرض

تعليقهم على التغيرات في العالم الثالث - استقلال الهند ، رحيل القوات البريطانية عن ضفتي قناة السويس - استنتجوا أن المواقع الانكليزية تضعف في مقابل انبعاث للامبريالية تحت اشكال جديدة . لماذا هذا الانبعاث بعد الاستقلال الوطني ؟ يقود هذا السؤال إلى سجال قديم داخل الكومنترن وفي مؤتمر باكو ١٩٢٠ . لقد دافع الشيوعيون الشرقيون عن قضية الاستقلال الوطني قبل أي شيء آخر ، ومهما كانت العناصر القيادية . أما قادة الكومنترن فقد اجابوا أن لا وجود للاستقلال إذا فصلت الثورة الاجتماعية عن الثورة الوطنية . وفي السنوات التي تبعت الحرب العالمية الثانية ، لم يتغير هذا التحليل : عندما يستقل بلد ما في ظل قيادة غير بروليتارية فإنه سيدخل في صراع طبقي أو يسقط مجدداً تحت السيطرة . ويضيف التحليل أن البرجوازية الوطنية ، مهما كان فضلها في النضال ضد العدو الخارجي ، تحافظ دائماً على مصالحها الطبقية التي تدفعها عاجلاً أم آجلاً إلى التحالف مع الامبريالية إذا لم تبعدها الجماهير الشعبية عن السلطة ؛ إن الدول المستقلة لا يمكنها الحفاظ على استقلالها إلاّ إذا احتلت البروليتاريا موقعاً مهيمناً وانجزت مهمات التحرر . وقال جاركوف في ١٩٤٩ « ليست وحدها الشريحة العليا من الاقطاعيين ، بل البرجوازية أيضاً المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً ، وبسبب طبيعتها الطبقية ، غير قادرة على الالتزام وحتى النهاية بالنضال الذي يهدف إلى انتزاع البلد من براثن التخلف السياسي والاقتصادي النابع من السيطرة الامبريالية . وبسبب عملية التنمية الصناعية في المستعمرات وأشباه المستعمرات وتزايد التناقضات الطبقية الناتج عن ذلك ، تبتعد البرجوازية الوطنية دائماً اكثر فأكثر ، عن حركة تحرر الجماهير وتنخرط دائماً أكثر فأكثر في طريق خيانة المصالح الطبقية » .

فالقادة البرجوازيون ، حتى لو جسدوا في فترة ما النضال الوطني ، يعودون إلى طبقتهم ويتطورون عموماً على نحو مماثل لتطور نهرو الذي « بعدما كان على يسار حزب المؤتمر وعدوا للامبريالية تحول إلى خادم لبريطانيا والولايات المتحدة وحليف الأمراء والأغنياء الهنود » . ومنذ ١٩٤٧ شدد الاتحاد السوفياتي في استمرار على الفرق بين الاستقلال الفعلي والاستقلال الشكلي ، وصنّف كل الذين يمثلون في نظره هذا الاستقلال الناقص ، مثل غاندي ونهرو ، في منطقة نفوذ الامبريالية . ويعود هذا التصنيف العام لتطور العالم الثالث إلى مفهوم ثنائية المحور في السياسة الدولية ؛ ويجبر التعارض المطلق بين المعسكرين بلدان العالم الثالث على الوقوف إلى جانب أحد المحورين . لكن وفي ظل حياة ستالين تمكن ملاحظة ثغرة في هذه الرؤية للعلاقات الدولية . لقد أشار ستالين في كتابه « قضايا الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي » الذي نشر عشية المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي ، إلى أن الوضع العالمي أكثر تعقيداً مما كان معترفاً به حتى الآن . ومن دون أن يطور هذه الاشارات ، تحدث ستالين مراراً عن حياة دولية طبيعية وحالة سلام بين المعسكرين قد يدخلها الاتحاد السوفياتي في « المرحلة الثانية » من البناء الاشتراكي . وأكد أن المستفيد الوحيد من هذا الوضع هو المعسكر الاشتراكي الذي تتعزز قدرته في استمرار . من دون شك كان موقف ستالين ملتبساً وافكاره الجديدة لا تشكل أرضية عامة . على رغم

ذلك شكل كتابه الأخير قطيعة مع هاجس الحرب ومناخ الحرب الباردة وعقدة الحصار التي ميزت الاتحاد السوفياتي منذ نشوئه . وتحول الاتحاد السوفياتي تدريجياً إلى قوة كبيرة منفتحة على العالم وقادرة على موازنة تطورها بدلاً من البقاء في موقع دفاعي .

عبر تقديم هذه المقترحات يعيد ستالين الأفكار التي ترددت في الاتحاد السوفياتي في مطلع الحرب الباردة والتي شكل فارغا أحد أهم الناطقين بإسمها . في ١٩٤٧ ، ادينت هذه الأفكار ، لكن بعد سنوات اكتشف ستالين اهميتها . هل شرع بذلك في إعادة نظر شاملة؟ . لا يبدو ذلك إذا استندنا إلى المواقف الاخيرة من حياته . ولم يتبن المؤتمر التاسع عشر الذي عقد في تشرين الأول ١٩٥٢ النظريات التي وردت في « قضايا الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي » . وعلى ما يبدو لم تكن ساعة التغيير قد دنت بعد ، ولم يحدث التغيير الكامل إلاّ في المؤتمر التالي . ولكن وقبل غياب ستالين ادرك القادة السوفيات التغيرات الدولية ودعوا إلى أن تأخذ السياسة السوفياتية ذلك في الاعتبار .

المؤتمر العشرون : قطيعة مع الستالينية .

في كانون الثاني ١٩٥٦ ، حمل المؤتمر العشرون اجوبة واضحة على التباسات المواقف السوفياتية واظهر إن الحركة التي بدأت في ١٩٥٥ لم تكن مرحلة معزولة وانما اعادة نظر كلية في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي .

في البدء ، كان المؤتمر العشرون قطيعة واضحة مع مفهوم ثنائية المحور التي جعلت الاتحاد السوفياتي في موقع دفاعي معزولاً عن العالم . وللمرة الأولى منذ ١٩٤٨ - ١٩٤٩ اعتبر الاتحاد السوفياتي أن امتداد الاشتراكية إلى اوروبا والصين خطوة تاريخية ايجابية ، إذا كانت هذه الخطوة تفسر ضمن أفق سلبي وكعامل يزيد من حدة النزاع بين النظامين وتساهم في تعزيز محاصرة الاتحاد السوفياتي .

وفي مقابل نظرية ضعف المعسكر الاشتراكي طرح المؤتمر العشرون رؤية جديدة للعالم المتغير . واصبحت الامبريالية في وضع صعب في مواجهة معسكر اشتراكي يمتد ويقوى ، وبدأت تخسر مواقعها الاستعمارية وشبه الاستعمارية وبدأت تظهر تناقضاتها الداخلية في وضوح . وانطلاقاً من هذا الوضع الجديد توصل المؤتمر إلى نتيجة مزدوجة تعيد المواقف الأساسية لبيان ١٦ نيسان ١٩٥٥ .

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي فقد اعتبر المؤتمر أنه محاط ببلدان اشتراكية وفي وسعه مقاومة الامبريالية والمساهمة في اضعافها المستمر . إذن انتقل التهديد من معسكر إلى آخر ، لكن طبيعته تغيرت أيضاً : الامبريالية مدمرة وتحمل خطر الحرب في مرحلة قوتها ، أما الاشتراكية فهي غير عدائية وليست الحروب ضرورية لها لاكمال مهمتها في تغيير العالم . هكذا كان تفسير ميزان القوى مرادفاً للسلام .

إذن اصبح النزاع بين النظامين الاجتماعين اللذين يتقاسمان العالم نزاعاً سلمياً . لكن التعايش الذي أدرك الاتحاد السوفياتي أنه سيدوم وقتاً لا يعني مصالحة بين النظامين المتعارضين . ويبقى التناقض الجوهري بين الاشتراكية والرأسمالية مطلقاً . لكن الرأسمالية المنهارة لم يعد في وسعها تدمير نقيضها ، وهذا الاعتراف باختلال التوازن العالمي ، حيث تنهار الرأسمالية تدريجياً ، يضمن في هذه المرحلة الانتقالية التعايش السلمي بين النظامين .

من هنا ينبع استنتاج آخر يتعلق بدول العالم الأخرى وفي المقام الأول الدول التي بنضالها من أجل الاستقلال تساهم في اضعاف الامبريالية . في هذا الاطار للتعايش السلمي حيث تسيطر قدرة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، أخذ استقلال الدول التي كانت تخضع للسيطرة سابقاً بعداً جديداً . فالمعسكر الاشتراكي اصبح قوياً ويمكنه الدفاع عن سيادة كل الدول التي رفضت الامبريالية والتي ترفض الخضوع لها مجدداً . هكذا يتيح التبدل في ميزان القوى الدولية الذي لاحظه المؤتمر العشرون ، التحدث عن تطور سلمي للاشتراكية وعن تقدم حاسم لحركات التحرر الوطني في البلدان غير المتطورة . وللمرة الأولى يتخلى الاتحاد السوفياتي عن الرابط الذي كان قائماً بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية واعترف أن التحرر الوطني ، حتى إذا لم يتخذ شكل الصراع الطبقي ، قد يؤدي إلى استقلال فعلي .

ويكون الأمر كذلك شرط أن تبقى الدول المستقلة بعيدة عن العالم الرأسمالي . وبدلاً من الالتزام الحتمي بأحد المعسكرين اصبح الحياد ورفض دعم سياسة معادية للاتحاد السوفياتي معياراً للاستقلال الوطني والقطيعة مع الماضي[٢] . وحلّ محل التمييز بين الاستقلال الشكلي والحقوقي والاستقلال الفعلي ، والذي كان قائماً حتى ١٩٥٦ ، مفهوم الاستقلال الذي تكرسه إرادة قطع أهم العلاقات مع الامبريالية . بالطبع حملت قرارات المؤتمر العشرين التي تركزت أساساً على السياسة الخارجية للدول تمنيات حول أن تجهد الدول المستقلة لادخال اصلاحات تحررها من الطبقة الحاكمة والرأسمال الأجنبي . لكن منظري المؤتمر كانوا واقعيين ، لأنهم ادركوا إن أي بلد مستقل حديثاً لا يمكنه الاستغناء عن الرأسمال الأجنبي أو الخبرة الأجنبية من دون أن يتعرض اقتصاده إلى خسائر مباشرة . والمهم بالنسبة إليهم أن تعمل الطبقة الحاكمة على خدمة المصلحة الوطنية . «في ظروف تبدل جوهري في ميزان القوى على الصعيد العالمي ، لا يستتبع موقع السيطرة للرأسمال الأجنبي في اقتصاد بعض دول الشرق سيطرة حتمية للامبريالية على الحياة السياسية لهذه البلدان . هكذا ، فإن بعض الدول ، مثل السعودية واندونيسيا ، ليست متحررة من السيطرة الاقتصادية للامبريالية لكنها تمارس حالياً سياسة مستقلة » .

إن اعطاء العربية السعودية كمثل ذو دلالة مهمة، إذ إنها كانت في ١٩٥٦ تخضع كلياً لعائدات أرامكو من جهة وبنيانها السياسي لا يمكن وصفه بأي حال بالتقدمي من جهة ثانية . لكن ميزتها الأساسية أنها غير داخلة في أي حلف . هكذا يظهر هذا الحد الأقصى، المدى الذي وصلت إليه نظرية المؤتمر العشرين في

اعادة تقويم الأنظمة الوطنية في بلدان الشرق .

ويؤدي هذا المثل أيضاً إلى النظر عن كثب إلى القضية الجوهرية في طبيعة الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث المستقلة . حتى ١٩٥٦ تميز الموقف السوفياتي بالصلابة اللامتناهية : وحدها الطبقة العاملة تستطيع ، في قيادة النضال الوطني ومن ثم الدولة الوطنية ، إتخاذ موقف مستقل فعلاً عن الامبريالية . وبإسم هذا الموقف المتشدد اتهم جميع القادة الوطنيين المتحدّرين من البرجوازية بالوقوف إلى جانب الامبريالية . وأدى هذا الموقف بالاتحاد السوفياتي إلى نفي أي وجود وطني فعلي لغالبية الدول المستقلة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا .

وجاء بيان ١٩٥٥ ليشكل تغيراً كبيراً في الموقف من هذه الدول ، لأنه حمل مسؤولية الأخطار التي تهدد سيادة امم الشرق الأوسط للولايات المتحدة وحدها وليس لتحالف القوى الغربية والبرجوازية الوطنية التي تسعى إلى دعم خارجي في مواجهة صعود القوى الشعبية . ومنذ ذلك الحين طرحت قضية اعادة تقويم دور البرجوازية الوطنية . لقد لاحظ المؤتمر العشرون الضعف العددي للبروليتاريا وتأخُّر طبقة الفلاحين وعجزها عن تنظيم نفسها ؛ وفي معرض تحليله للقوى الاجتماعية في الشرق الأوسط استنتج أن البرجوازية الوطنية وحدها قوة متجانسة ومنظمة ومدركة للعقائد الدولية والمحلية ، وإنها هي التي خاضت نضال التحرر الوطني إلى نهايته . وأدى هذا الاعتراف بالدور الايجابي للبرجوازيات الوطنية في الشرق إلى إعادة تقويم دور زعماء الحركات الوطنية في الماضي والمكان الذي ستشغله البرجوازيات الوطنية في المستقبل .

وكان المستفيدان الأساسيان من هذه العملية هما غاندي ومصطفى كمال اللّذان تعرضا لحملات لفترة طويلة في الاتحاد السوفياتي . فقد اعتبر المؤتمر العشرون إن تجاهل دور غاندي الفعلي دلالة كاملة على « التعصب » الستاليني[٣] ، هذا التعصب الذي خدم في الواقع مصالح الامبريالية لأنه أدى إلى تعارض بين الهند والاتحاد السوفياتي وشلّ أي تطور للعلاقات بين البلدين . وإنطلاقاً من وضع غاندي عمل جميع الخطباء في المؤتمر العشرين وكتّاب المقالات اللاحقة على تحديد المعطيات الجديدة لحركة التحرر الوطني وتطور البرجوازية الوطنية في مرحلة انهيار الامبريالية .

بالطبع ليس الاعتراف بمكانة البرجوازية الوطنية في النضال من اجل التحرر تجديداً في الفكر الشيوعي . ففي المؤتمر الثاني للكومنترن عارض لينين الهندي روي حول هذه النقطة ، إذ إنه دافع عن دور البرجوازية فيما اعتبر روي أن على الأحزاب الشيوعية والبروليتاريا الشرقية قيادة النضال . وأقر هذا المؤتمر[٤] وجوب دعم حركات التحرر الديمقراطية - البرجوازية التي تحافظ على هيمنتها على الحركة الثورية على رغم وجود تنظيمات شيوعية مستقلة . وعلى رغم أن مؤتمر باكو المنعقد في ايلول ١٩٢٠ وضع حدوداً لهيمنة البرجوازية الوطنية في النضال الثوري فإن خطّ المؤتمر الثاني ظل معتمداً رسمياً . وحتى

المؤتمر السادس ظل الكومنترن يعود إلى الأحجية نفسها التي طرحت في العام ١٩٢٠ : تجديد الثقة للبرجوازية الوطنية لأنها وحدها القوة المنظمة التي تتوافق مصالحها الموضوعية مع مصالح الأمة كلها ، أو رفض هيمنتها وتغذية تناقضها مع الأحزاب الشيوعية التي تمثل البروليتاريا الضعيفة أو غير الموجودة . وإذا ظل الاتحاد السوفياتي متأرجحاً في فترة ما بين الحربين ، بين هذين الموقفين ، فإنه تبنى الثاني بين ١٩٤٧ و ١٩٥٦ . هكذا كان الاعتراف بالدور الايجابي للبرجوازية الوطنية في ١٩٥٦ مطابقاً لخيارات لينين وقرارات الكومنترن .

بيد أن المؤتمر العشرين لم يكتف ببعث الأفكار القديمة ، بل أدخل تجديداً في تقويمه للدور المتطور للبرجوازية الوطنية وسمتها الخاصة . فلينين وخلفاؤه في الكومنترن اعطوا للبرجوازية دوراً بسبب قوتها المؤقتة والضعف المؤقت للبروليتاريا. وكان التحالف مع البرجوازية قائماً أساساً على تحليل قوى الطبقات الاجتماعية في مرحلة ما ، ولا يطبق إلاّ في وضع غير متوازن لمصلحة البرجوازية وما دامت الأخيرة في موقع قوة . لكن وحتى في ظل هذا التحالف اعتبر لينين إن الثقة التي يمكن منحها للبرجوازية محدودة . فقد يكون للبرجوازية موضوعياً مصلحة ، في احدى المراحل ، لقيادة المعركة الوطنية بسبب الضغط الامبريالي وضعف اعدائها الطبقيين في الداخل . إلاّ إنها بعد انتهاء المعركة الوطنية أو خلال هذه المعركة ، تعمل لتأمين سلطتها الطبقية على نحو حاسم في الداخل وبالتالي ترتد على حلفائها الداخليين لتسحقهم . وأي افتراض إن البرجوازية حليف صادق يتجاهل طبيعتها الطبقية . ففي صميم الرؤية اللينينية لتكتيك التحالف مع البرجوازية يكمن الوعي المستمر لطبيعتها الطبقية والحدود التي ينطوي عليها التحالف بين البرجوازية والبروليتاريا . ولهذا السبب واحترازاً لارتداد البرجوازية شدد لينين في المؤتمر الثاني على أن يحتفظ الشيوعيون بتنظيمات متميزة . وحول هذه النقطة بالذات تركزت التجديدات التي ادخلت في ١٩٥٦ .

لقد اظهرت مناقشات المؤتمر العشرين أن البرجوازية الوطنية اصبحت موضع ثقة فعلية . وحلّت فكرة جديدة محل أمانتها لمصالحها الطبقية : استمرار تضامنها مع الطبقات الاجتماعية الأخرى لأسباب موضوعية ، الضغط المستمر للامبريالية والتطور العالمي نحو الاشتراكية . فالبرجوازية الوطنية التي ادركت تطور ميزان القوى العالمي ادركت أيضاً إنه لا يمكن انتظار أي دعم خارجي إذا خانت القضية القومية . وأكثر من ذلك ادركت أنه في مرحلة انحطاط الامبريالية لا يمكن إلاّ للقوى الوطنية وحدها أن تحافظ على استمرارها في كل مرحلة . إذن ، وحفاظاً على دورها التاريخي ، أنها مجبرة على السير في اتجاه الحركة الوطنية حتى النهاية ؛ بينما كانت تتلقى في السابق دعم الامبريالية لتحافظ على هذا الدور . وبالتزامها لأسباب موضوعية بالطريق الصحيح ، فإن انخراطها في هذا الطريق صادق . وهنا يبرز تجديد آخر ، إذ أن الثقة الممنوحة للبرجوازية سابقاً لم تكن سوى تكتيكية : « بالتأكيد ، أن الشيوعية والقومية ايديولوجيتان متميزتان (. . .) فلا يمكن أن يكون للبرجوازية الوطنية ايديولوجية شيوعية وبروليتارية ،

لكن في مقدار ما تظهر كشريك فاعل (وأحياناً كقائد) لنضال الأمة كلها ضد الامبريالية ، فإن ايديولوجيتها القومية لا تكون بالنسبة إلى الطبقات الكادحة حاجزاً لا يمكن تجاوزه من اجل التعارف والتحالف معها ضد الامبريالية » .

يؤدي هذا التبدل العام للظروف التاريخية ولموقف البرجوازية إلى نتيجتين جديدتين أيضاً في الرؤية الشيوعية : التحالف مع البرجوازية صادق ودائم . وأكد المؤتمر العشرون أن هذا التحالف الصادق يستمر ما دام الاستقلال لم ينجز نهائياً أي ما دام ثمة خطر امبريالي مستمر . ويعني التحالف الصادق أن الحلفاء الحاليين لا يعدون القوات ليسحقوا بعضهم بعضاً ، أي أن الشيوعيين يمتنعون عن تهديد البرجوازية بمنظماتهم التي اعتبرها لينين حامية للتحالف المؤقت . هكذا لا تعود البرجوازية تشعر بتهديد داخلي ؛ ولادراكها إنها ستستمر في عملها إلى ما بعد الاستقلال ستكون اقل تعرضاً لفك تحالفها وخيانة حلفائها . إذن استطاع المؤتمر العشرون أن يمزج بلباقة بين قرارات تهدف إلى تطمين البروليتاريا على أن البرجوازية تغيرت وكيفت طبيعتها مع العالم المتغير ، وتطمين البرجوازية حول نوايا البروليتاريا .

هكذا لا تعود البرجوازية تشعر بخطر التنظيمات الهادفة إلى القضاء عليها ويجري دفع الصراع الطبقي ليس فقط إلى غداة الاستقلال وإنما إلى مرحلة افتراضية حيث يأخذ الصراع الطبقي ، بعد الزوال الكامل للامبريالية ، معنى ضيقاً .

إلى هذا المفهوم المطمئن للتعاون بين كل الطبقات تحت قيادة البرجوازية الوطنية يضاف مفهوم متفائل للمرحلة الأخيرة من عملية التحول الاجتماعي ، أي عملية اقامة ديكتاتورية البروليتاريا . وإضافة إلى أن هذه المرحلة ستكون في مستقبل بعيد ، فهي تتم على نحو سلمي . ويؤكد المؤتمر العشرون على ثلاث سمات لمرحلة توسع الاشتراكية ، سمات تحددها القوة المتزايدة للمعسكر الاشتراكي : إمكان الانتقال السلمي إلى ديكتاتورية البروليتاريا ، وإمكان تعاون الطبقات الاجتماعية حتى في هذه المرحلة ، وتعددية النماذج . وحلّ مفهوم المجتمع السلمي حيث تنضم شرائح واسعة من « العمال المزارعين والمثقفين والقوى الوطنية »[٥] إلى الطبقة العاملة بدلاً من الرؤية التقليدية للتطور الناتج عن المواجهة العنيفة ، بين الطبقات .

هكذا ، تدنت حدة المقاومة للطبقات القيادية القديمة ، كما تقلصت ضرورة الاستيلاء على السلطة بالعنف . واعتبر خروتشوف في تقريره إلى المؤتمر العشرين أن الضغط الشعبي الذي يمثل مصالح واسعة جداً يتيح الوصول إلى السلطة عبر الطرق الشرعية والحصول على اكثرية برلمانية . بالتأكيد ليس هذا النموذج مستلهماً من العالم الثالث ، لأن خروتشوف يرجع هنا إلى التجربة التشيكوسلوفاكية في العام ١٩٤٨ . لكن تدخل القوى الوطنية يلائم الظروف السياسية للمجتمعات الخاضعة للسيطرة أكثر من

المجتمعات الصناعية ، لأن المسألة الوطنية هي التي تتيح تجميع القوى الوطنية . وفي مقدار ما تحدث الثورة في اطار الشرعية ومن دون مواجهة عنيفة بين القوى المختلفة ، يمكن أن تكون ديكتاتورية البروليتاريا التي يساهم الجميع في ارسائها ، لكن « تحت القيادة السياسية للطبقة العاملة وطليعتها »[٦] (الحزب الشيوعي) ، ديكتاتورية سلمية تشمل الشرائح الاجتماعية صاحبة الامتيازات وأدوات سيطرتها السابقة : الصناعة والتجارة .

السمة الثالثة وهي الغاء النموذج الوحيد القائم على تجربة الثورة الروسية لمصلحة تعددية السبل حيث تتدخل الظروف المحلية والخصوصية الاجتماعية ـ الثقافية والاقتصادية والأرث التاريخي . وهنا أيضاً ، جاءت القرارات مطمئنة بالنسبة إلى المجتمعات المتعلقة بخصوصيتها . في العام ١٩٢٠ وفي مؤتمر باكو طرح المسلمون في روسيا قضية تكييف الاشتراكية مع خصوصيتهم الاجتماعية ـ الثقافية[٧] . لكن قيادة الكومنترن رفضت هذه الفكرة التي عاد إليها المؤتمر العشرون عبر التشديد على الظروف الخاصة لكل مجتمع لتحديد الطريق المتبع . ولهذا السبب اعطى المؤتمر اهمية لانشاء مدرسة للأبحاث الشرقية لامكان تحليل افضل للاتجاهات الخصوصية .

هكذا قدم المؤتمر العشرون رؤ ية جديدة حول سبل وصول البلدان غير الصناعية إلى الثورة . وسيطر على هذه الرؤ ية النضال ضد الامبريالية وضرورة التحرر منها . ويتحدد مستقبل أي بلد حسب موقفه من السيطرة الأجنبية . ويرفض هذه السيطرة ، بأشكالها القديمة أو الجديدة عبر الدخول في احلاف عسكرية ، تكون الأمم التي كانت تخضع للاستعمار قطعت خطوة حاسمة تضعها على طريق التحول الكامل لمجتمعاتها[٨] .

التباسات المؤتمر العشرين

بتركيزه على البرجوازية الوطنية ترك المؤتمر العشرون عملياً من دون جواب نظري، التساؤ ل حول قضيتين مهمتين جداً : قضية الأحزاب الشيوعية الوطنية وقضية مستقبل الأمم المستقلة .

من دون شك اوضح خروتشوف في تقريره أن الانتقال إلى الاشتراكية أمر مختلف عن الاستقلال ؛ وفي هذه المرحلة تكون الطبقة العاملة هي المهيمنة . وخارج هذا التوضيح ، نجد اشارات قليلة إلى دور الأحزاب الشيوعية الوطنية في مرحلة تدعيم الاستقلال ، وإشارات نادرة إلى ضرورة عمل هذه الأحزاب من أجل الحصول على حق الوجود المستقل ، إذ إن التقويم الايجابي للبرجوازية الوطنية استتبع على نحو غير مباشر مفهوماً متفائلاً بالنسبة إلى موقفها من الشيوعية . وجرى الافتراض أن البرجوازية ، لكونها غير مهددة ، ستسلك كقوة ديمقراطية وتفسح المجال أمام الحركة العمالية وتنظيماتها للتطور إلى جانبها . لكن

الممارسة اظهرت سريعاً جداً ، أن البرجوازية الوطنية تميل إلى المطالبة باحتكار السلطة والايديولوجيا السياسية . ومن الملفت ألا يكون المؤتمر العشرون لاحظ في وضوح مثل هذا الاحتمال ، فيما كانت البرجوازية الوطنية في مصر ، بين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، تضع الشيوعيين في السجن . بل اعتبر أن الأنظمة البرجوازية الوطنية تسعى إلى الاستقلال الاقتصادي وتدفع ببلدانها نحو التصنيع عبر سبل مختلفة (رأسمالية الدولة أو غيرها) تؤ دي كلها إلى نتائج مماثلة : إعطاء السيادة المكتسبة قواعد اقتصادية صلبة وتطوير الطبقة العاملة كمياً ونوعياً ، وبالتالي تدعيم تنظيمات الطبقة العاملة بحيث يمكن البدء بالتحدث عن المرحلة التي تقود فيها الطبقة العاملة الحركة السياسية . هكذا يقابل التحالف الصادق والطويل المدى مع البرجوازية صعود الطبقة العاملة بفضل انجازات البرجوازية . لكن المؤتمر لم يبحث في مصير الأحزاب الشيوعية المحلية خلال الفترة الطويلة التي تؤ دي إلى تأكيد دور الطبقة العاملة .

مسألة اخرى لم يحسمها المؤتمر هي قضية المستقبل : في أي اتجاه ستذهب البرجوازية ؟ ما هدف عملها ؟ ماذا عن نضالها على الصعيد الداخلي ؟ . لقد بدا أن الموقف السوفياتي الجديد توقف ، في تحليلاته ، عند مرحلة النضال ضد الامبريالية معتبراً أن كل المشاكل الداخلية يجب أن تؤ جل إلى ما بعد الانهيار الكامل للامبريالية . والمهمات التي القاها خروتشوف على الأمم التي تخلصت من السيطرة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية تركزت أساساً على القضايا الوطنية : توفير ظروف الاستقلال عبر التنمية الصناعية ورفع مستوى المعيشة وتدريب الكوادر والتقدم الثقافي . بالطبع قد يؤ دي انجاز هذه المهمات إلى تحول جذري في المجتمع ، لكن على المدى القصير والمتوسط يمكن لأي طبقة اجتماعية أن تنجز هذه المهمات ، وقد تسعى هذه الطبقة إلى تجميد التطور والسلطة لمصلحتها . لكن الخط الذي رسمه المؤتمر العشرون واضح : على الأحزاب الشيوعية المحلية والقوى التقدمية التجمع داخل جبهة وطنية معادية للامبريالية بقيادة القوة الأكثر تنظيماً ، أي البرجوازية عملياً ، بهدف محاربة النظام الامبريالي . ويرتبط التوجه الداخلي للجبهة بالطبقة التي تهيمن عليها بدلاً من الارتباط بما تتفق عليه كل القوى . واعطى المؤتمر بعض التوجيهات للبرجوازية الوطنية في سعيها نحو التقدم الاقتصادي . وتتعلق هذه التوجيهات بقضيتين : المسألة الزراعية والبناء الاقتصادي ، أي رأسمالية الدولة . وركز المنظرون السوفيات في معالجة المسألة الزراعية على الاصلاح الزراعي بالاستناد إلى نموذج الهند التي تحولت منذ مؤتمر باندونغ إلى طليعة السياسة المحايدة .

شكل الاصلاح الزراعي بالنسبة إلى البلدان ما قبل الصناعية القضية المركزية . ففي الهند ، طرحت هذه القضية في وضوح منذ الاستقلال وأقرت الحكومة منذ ١٩٥٣ حلولاً وصفها السوفيات بأنها رأسمالية[٩] . وكانت نتيجة هذه الحلول والاصلاحات إقامة علاقات رأسمالية في الريف ؛ الأمر الذي شكل ، في نظر البعض ، تقدماً . إذ إن العلاقات الجديدة أدت إلى زوال الاستغلال الاقطاعي أو شبه

الاقطاعي(١٠) . إلاّ إن انتقال الزراعة إلى نمط التطور الرأسمالي بطيء ومعقد بفعل مقاومة الاقطاعيين الذين كان على البرجوازية أن تنتزع منهم كل شيء عبر نضال مديد . خلال هذه الفترة ارتبط الفلاحون ، حتى لو لم يستفيدوا من التقدم المنجز ، بالبرجوازية . لكن وبعد القضاء على الاقطاعيين ، ماذا سيكون موقف البرجوازية الوطنية ؟ لقد كان الاصلاح الزراعي من النمط الرأسمالي ، في الهند ، لمصلحة كبار المالكين (الكولاك) وليس لمصلحة صغار الفلاحين . وهل كانت البرجوازية الوطنية قادرة على الانقطاع عن الرأسماليين الريفيين ، الذين دعموها حتى الآن ، للدفاع عن مصلحة الفلاحين الفقراء وحدهم وبالتالي ادخال اصلاحات اشتراكية ؟ وهل ستبقى وفية للتضامن الطبقي وهل ستقطع مع الفلاحين ؟ . من الأمور ذات الدلالة هوان السوفيات حللوا بدقة في السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٠ سمات الاصلاح الزراعي وتناقضاته لكنهم احجموا عن استخلاص الخيارات اللاحقة للبرجوازية الوطنية .

القضية الثانية : رأسمالية الدولة . اعتبر المؤتمر العشرون والتحليلات السوفياتية اللاحقة أن المهمة الداخلية الأساسية للبرجوازية الوطنية هي انجاز التقدم الاقتصادي وتسريع وتيرة التراكم الرأسمالي وتوسيعها وخلق فروع اخرى للانتاج . وفيما بدا أن الرأسمال الخاص غير قادر، في الظروف الاقتصادية للعالم الثالث ، على انجاز هذه المهمات تتيح نظرية رأسمالية الدولة تجاوز ضعف الرأسمال المحلي ومقاومة الرأسمال الأجنبي في الوقت نفسه . كذلك توفر رأسمالية الدولة ، التي تتعارض مع رأسمالية الدولة الاحتكارية في المجتمعات الغربية ، السبيل لسد الطريق على تسلل الرأسمال الأجنبي في سعيه إلى انتزاع مواقع ، وتضعف مواقع الاحتكارات المحلية . وكتب احد المفكرين السوفيات في ١٩٥٨ ،استنادا الى ماركس، أن رأسمالية الدولة، الشكل الأرقى للرأسمالية ، تتضمن نواة الاشتراكية(١١) .

هكذا ، وكما يظهر النموذج الهندي ، لا تتجاوز المهمات الملقاة على البرجوازية الوطنية ، بصفتها قائدة الجبهة الوطنية ، مستوى اصلاحات البنى المعتدلة التي لا تخيف البرجوازية . وحتى إذا لاحت سلطة الطبقة العاملة في الأفق ، فإن هذا الاحتمال يبقى بعيداً جداً ؛ وتوفر حرية الحركة والوقت الكافي للبرجوازية مهلة كافية لتقرير قبول هذا المستقبل غير الواضح .

يبقى موضوع البرجوازية الوطنية نفسها . من هي ؟ وماذا تمثل هذه الطبقة ؟ لم يقدم المؤتمر العشرون ايضاحات حول هذه النقطة ، واقتضى انتظار المؤتمر العلمي في طشقند في ١٩٥٦ ومؤتمر ليبزيغ في ١٩٥٩ للحصول على تحديدات في هذا الشأن . ومن طشقند الى ليبزيغ تغيرت لهجة السجال ومضمونه . ففي طشقند دار السجال بين علماء سوفيات على قاعدة تجربة الشيوعيين في العشرينات . أما في ليبزيغ تعلق الامر بمناقشة تجارب حديثة ومستقبلية ، وطالب الشيوعيون الشرقيون بالدفاع عن حقهم في الوجود في مقابل البرجوازيات الوطنية التي اتخذ المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي السوفياتي ، في ١٩٥٩ ، موقفا أكثر تحفظا وتشددا حيالها من المؤتمر العشرين . لكن بعض عناصر هذه السجالات تتيح

رسم صورة البرجوازية الوطنية وملاحظة نقاط الخلاف .

حدد أحد الباحثين في معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم ، ج . ليفنسون ، البرجوازية الوطنية بأنها « تتميز بالتقاء مصالحها الطبقية مع المصالح الوطنية ، أي مع مصلحة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد المعني في مرحلة ما » ، « ويمكن القول عموما أن البرجوازية الوطنية غير موجودة إلا في البلدان الخاضعة للاستعمار والتبعية » . والسمة الاساسية للبرجوازية الوطنية هي عدم تجانسها ؛ فهي تتشكل من مجموعات اقتصادية مختلفة يمكن تصنيفها ، على نحو تقريبي ، ضمن ٣ فئات : البرجوازية الوطنية الكبيرة والوسطى والصغيرة . وتختلط البرجوازية الوطنية الكبيرة مع مالكي المنشآت الرأسمالية الكبيرة . إلا أن النظرية السوفياتية تميز بين البرجوازية الكومبرادورية المرتبطة عضويا بالرأسمال الاجنبي والتي تحتل موقعا لاوطنيا،وبين البرجوازية الوطنية الكبيرة التي تكون ثروتها مستقلة عن الرأسمال الاجنبي وهي ترغب في طرده وبالتالي تقود المعركة الوطنية .

أما البرجوازية الوطنية الوسطى فتضم مالكي المنشآت الصغيرة والبرجوازية الوطنية الصغيرة والحرفيين وصغار التجار . وكما تختلف البرجوازية الوطنية الكبيرة عن البرجوازية الكومبرادورية تختلف البرجوازية الوطنية الصغيرة عن الطبقات الوسطى والصغيرة التي لا تستغل أحدا وهي بالتالي أكثر تقدمية من البرجوازية الصغيرة وأقل تقدمية من البرجوازية الوطنية نظرا الى لارتباطها بنمط الانتاج ما قبل الرأسمالي . ويبقى السؤال : هل يشكل هذا الوسط غير المتجانس الذي يمثل مصالح متفرقة طبقة مستقرة لها مصالحها المشتركة والدائمة ؟ وما الذي يجمع بين مصلحة البرجوازية الوطنية الكبيرة التي ترغب في زيادة ثروتها على حساب الرأسمال الاجنبي ومصلحة حرفيي البرجوازية الصغيرة ؟ ما الذي يجمع بين التاجر الصغير وصاحب المصرف المحلي الذي يحل محل الأجنبي في عمليات تمويل الاول ؟ لقد انقسم مؤتمر طشقند حول هذه المسائل . فقد اعتبر البعض أن البرجوازية على رغم عدم تجانسها هي طبقة مدركة لمصالحها الطبقية وتدافع عنها ؛ وبعد المعركة الوطنية تصطدم بالجماهير خصوصا في المسألة الزراعية التي لا تستطيع حلّها . فتتضامن عندئذ مع الرأسمالية الزراعية وليس مع الجماهير الفقيرة . أما البعض الآخر فقد نفى سمة الطبقة عن البرجوازية الوطنية واعتبرها ظاهرة مؤقتة تتجاوب مع مرحلة النضال ضد الامبريالية . وبعد ذلك وعندما ينتهي دورها التاريخي تزول من تلقاء نفسها دون صراع .

الاستشراق في خدمة السياسة الجديدة

في محاولته إيجاد نظرية لوضع المجتمعات ما قبل الصناعية انتقد المؤتمر العشرون التحليلات السابقة في الاتحاد السوفياتي وعلم الاعتراف بحقيقة الشرق . وقال ميكويان(١٢) في تقرير الى المؤتمر « فيما كان الشرق يغلي لم يحرك معهد الاستشراق في اكاديمية العلوم ساكنا وبقي بعيدا عن مستوى ضرورات

المرحلة[١٢] » . هكذا طرح تقرير ميكويان ضرورة تجديد الاستشراق في الاتحاد السوفياتي . في الواقع بدأ هذا التجديد عشية المؤتمر العشرين ؛ وحتى خلال مؤتمر باندونغ ظهرت اشارات عدة الى اعادة الاهتمام السوفياتي بالشرق . ففي ربيع ١٩٥٥ اطلقت مجلة « كومونيست »[١٣] النظرية صرخة انذار عندما قارنت تطور الاستشراق في الامبراطورية الروسية وفي السنوات الأولى للنظام السوفياتي وبين التأخير الحاصل في فترة ما بعد الحرب . وفي نيسان ١٩٥٥ انشئت مجلة سوفيتسكو فوستو كوفديني المخصصة للاستشراق تحت اشراف عالم الاقتصاد ماسلنيكوف ، ومن ثم تولى مسؤ وليتها بعد ١٩٥٧ المؤ رخ براجنسكيتش . ولم يكن تبدل المسؤ وليات عفويا ، بل ارتبط بالاهتمام الذي أبدته السلطات السوفياتية ، خلال سنوات بالتوجهات السياسية للبرجوازية الوطنية وخياراتها المعادية للامبريالية وليس بالوقائع الاقتصادية للمجتمعات الشرقية والتوجه الاقتصادي للحكام . وتركز الاهتمام عموما على العلوم التاريخية[١٤] ؛ واتهم المؤ رخون بجهل أهمية الحركات الوطنية في المجتمعات الاسلامية .

كذلك اتهموا بتجاهل النضال التحرري الذي قاده الوطنيون البرجوازيون وحتى رجال الدين . وتعلق هذا النقد بالتاريخ الماضي للاتحاد السوفياتي وليس بالتاريخ الحاضر للمجتمعات الشرقية على رغم أنه لا يمكن نفي الرابط بين الاثنين . ولم يكن ممكنا تقديم الدعم للبرجوازية الوطنية والتأكيد على الطابع التقدمي لعملها خارج الاتحاد السوفياتي وادانتها ، في الوقت نفسه ، داخله . وكانت نظرة ستالين، في هذا المعنى ، أكثر انسجاما . فقد رفض كل الحركات الوطنية التي لم تكن ذات اصل عمالي أو كانت تستلهم ايديولوجيا غريبة عن الماركسية[١٥] . وجرى التشديد ، في كل مناسبة ، على الطابع الرجعي للاسلام ، وقياس تقدمية كل حركة بالنسبة الى موقفها المضاد للطبقات المالكة وللاسلام . وانطلاقا من هذا العداء المستمر للاسلام بنيت السياسة الغربية في الخمسينات على أساس أن الشرق الاوسط المسلم لا يمكن أن تخترقه الشيوعية . إلا أن اعادة تقديم التاريخ التي رافقت المؤتمر العشرين كانت ، في الوقت نفسه ، اعادة نظر بهذه القضية . وليس صدفة أن تكون الحركة الوطنية الأولى التي أعيد الاعتبار لها هي حركة الامام اسماعيل في القوقاز الذي تحدى الامبراطورية القيصرية في أواسط القرن التاسع عشر، وقاد احدى الحركات الاكثر شهرة والأكثر اثارة للجدل . فقد دعا الامام اسماعيل بصفته زعيما دينيا الى الحرب المقدسة ضد الروس . وأي حكم يمكن للماركسيين أن يطلقوه على مثل هذا الزعيم ؟ لقد فتح لينين السبيل أمام تقويم إيجابي عندما لاحظ « ان الصراعات السياسية تحت غطاء الدين أمر مشترك بين كل الشعوب في احدى مراحل تطورها » . وفي العام ١٩٥٦ أعيد طرح حركة الامام اسماعيل ضمن آفاق المؤتمر العشرين . وخصصت دراسات عدة لهذه الحركة التي وصفت عموما بأنها تقدمية . واكدت هذه الدراسات ان حركة اسلامية أساسا قد تلعب دورا تاريخيا ايجابيا حتى لو كانت الدعوة الاسلامية تحتل مركز اهتماماتها . واظهرت اعمال المؤ رخين السوفيات التي خصصت في الفترة ما بين ١٩٥٦ - ١٩٦٠ للحركات الوطنية في القرن التاسع عشر ، ان الطابع العام لهذه الحركات كان النضال ضد تهديد خارجي

(روسيا ، تركيا ، بريطانيا . .) ، وفي مواجهة الضغوطات الخارجية رفع القادة الوطنيون راية التمرد . ولم يهتم هؤ لاء القادة ، في دفاعهم عن وجودهم الوطني ، بالشرائح الشعبية ، بل على العكس يمكن اعتبار الامام اسماعيل ، او الخان قنصري كاظيموف كممثلين عن فئة ذات امتيازات . إلا أن موقفهم الوطني كان وراء إعادة الاعتبار لهم في ١٩٥٦ . ومن هنا يظهر كم أن إعادة النظر التاريخية تتخطى الاطار الجغرافي للاسلام السوفياتي ، فالقضية تعني السوفيات أقل مما تعني العالم الاسلامي الخارجي . وإذا وجد المؤ رخ السوفياتي أن الإمام اسماعيل كان على حق في الماضي فإنه يعطي الحق أيضا وفي الحاضر للحركات والحكومات التي تتخذ من مقاومة الامبريالية شعارا لها مهما كان موقفها من القضايا الداخلية . على كل حال الم يكن نموذج القوقاز شاهدا على أن أي مجتمع مغلق في تأخره وأيديولوجيته « الرجعية » يستطيع ، بمساعدة دولة شيوعية ، حل مشاكله الداخلية الناجمة عن هذا التأخر ؟

هكذا ، عبر اعادة النظر في تاريخ القوقاز وآسيا الوسطى طرحت قضايا معاصرة هي قضايا مصير شعوب الشرق . وتبدو النتائج التي يمكن استخلاصها واضحة جدا : إن الاستقلال الوطني هو الموضوعة الاساسية للصراع ، أما التحولات الاجتماعية فهي لا تشكل محكاً حاسما وإن كان مرغوباً في حصولها من جهة ، ومن جهة ثانية لا تدخل أيديولوجية أي أمة في نزاع مع الشيوعية لأنها قد تساهم في أداء مهمة تاريخية على نحو يتطابق والرؤ ية الشيوعية أي الدفاع عن الوجود الوطني او المطالبة به ، والاسلام لا يشكل استثناءا في هذا المفهوم التعددي .

ألم تكن اعادة النظر هذه ، التي هدّأت العواطف القومية في الاتحاد السوفياتي ، عنصرا مطمئنا لقادة العالم الثالث المتعلقين بخصوصية ثقافتهم؟ . في باندونغ (١٩٥٥) قال شوان لاي لعبد الناصر أن صداقة الشعوب المعادية للامبريالية لا تنطوي على التزام بطريقة تفكير واحدة ، بل تفترض تعايش كل الايديولوجيات . إذن أكدت اعادة النظر بالتاريخ في الاتحاد السوفياتي إن التقدم يمر بسبل عدة حيث يساهم كل شعب بايديولوجيته وتراثه الثقافي والتاريخي .

من هنا عهد القيام بدراسات الاستشراق الجديدة الى مؤ رخين وتضاءلت حصة الاقتصاديين الذين لا يهتمون الا بحجم الاصلاحات . وأخذ تطور الدراسات الاستشراقية اتجاهين : عملت السلطات السوفياتية على اعداد الاختصاصيين الذين في مقدورهم الاحاطة بمشاكل الشرق انطلاقا من المصادر الاصيلة . وافتتح في جامعة موسكو اعتبارا من ١٩٥٦ معهد للعلوم الشرقية وكذلك بُذل جهد لانشاء معاهد مماثلة في لينينغراد وكازان وطشقند وباكو . وتناولت الدراسة في هذه المعاهد اللغات . والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

* * *

شكلت قرارات المؤتمر العشرين والتوجيهات التي اعطاها الحزب الشيوعي السوفياتي للمعاهد

العلمية داخل الاتحاد السوفياتي والتحرك في الشرق الاوسط الذي بدأ في مطلع ١٩٥٥ كلا متجانسا . فخلال فترة طويلة كان الاتحاد السوفياتي مضطرا لاهمال سياسته الشرقية لأن مشاكله الداخلية ومعارضة القوى الكبرى الموجودة في حوض المتوسط ارغمته على الانكفاء الداخلي أو اعطاء اهتماماته طابعا اوروبيا . كذلك منع ضرورة مواجهة تطلعات الشعوب الاسلامية داخل الاراضي السوفياتية موسكو من توجيه اهتمامها نحو الصراعات الوطنية في الشرق الاوسط . لكن بعد وفاة ستالين تبدل الوضع داخل الاتحاد السوفياتي ، وسعت الخطوات الأولى لخلفائه الى تهدئة داخلية امتدت لتشمل المحيط الاسلامي .

وبعد الاطمئنان الى التجانس الداخلي وضعت السلطة السوفياتية في خدمة تغيير سياستها في الشرق الاوسط الوضع الملائم للاتحاد السوفياتي : دولة قسمها الكبير شرقي لها تجربة كبيرة في التعايش بين الاوروبيين وغير الاوروبيين وتقليد قديم اسلامي ووطني . هكذا قدم الاتحاد السوفياتي نموذجا للشرق لتعايش التقليد الاسلامي للحركات الوطنية مع الايديولوجيا الماركسية .

هكذا كان للمؤتمر العشرين أثر واضح في تغيير السياسة الخارجية السوفياتية اذ للمرة الأولى في تاريخ السياسة الخارجية السوفياتية جهد القادة السوفيات للتعامل مع العالم كما هو وليس كما يرغبون أن يكون وجهدوا أيضا على تقريب نظريتهم من الممارسة التي بدأت تأخذ في الاعتبار أن العالم متحول . وبخفض التفاوت بين النظرية والممارسة اعطى المؤتمر العشرون للسياسة الخارجية السوفياتية فرصاً لم تتوفر لها من قبل .

هوامش

١ ـ البرافدا ، ١٧ نيسان ١٩٥٥

٢ ـ البرافدا ، ١٨ شباط ١٩٥٦ .

٣ ـ قال كوزينين في مداخلة له في المؤتمر : عمد بعض محللينا في ذلك الوقت الى عدم الأخذ في الاعتبار إلاّ وجهاً واحداً من أعمال غاندي ونفوا كل دور ايجابي له في التاريخ وذلك في معرض نقد آرائه الفلسفية التي تبعد كثيرا ، كما نعرف ، عن المفاهيم الماركسية اللينينية .

٤ ـ وافق لينين على ابدال تعبير ثوري بتعبير ديمقراطي برجوازي .

٥ ـ تقرير خروتشوف الى المؤتمر العشرين .

٦ ـ المرجع السابق .

٧ ـ قال ناربو تابكوف في مداخلته في المؤتمر : لا يجهل احد أن الشرق مختلف عن الغرب وأن مصالحه مغايرة ، وكذلك يلاقي التطبيق المباشر للشيوعية فيه صعوبات (. . .) ينبغي اذن ، ومن دون تضييع الوقت ، تنظيم الشرق عقلانيا ووفقا لظروفه الدينية والاجتماعية والاقتصادية .

٨ ـ في ١٩٢٠ دافع المسلمون الروس في باكو عن فكرة ان الشكل الاساسي للسيطرة هو السيطرة الاجنبية وان النضال ضدها يجب أن يسبق صراع الطبقات . وبعد التنديد بهذا الانحراف القومي كان هذا المبدأ من بين اعادات النظر في المؤتمر العشرين الذي أدى الى اعادة الاعتبار الى البرجوازية الوطنية واعتبرها قائدة معركة الاستقلال .

٩ ـ كوستوفسكي ج ،. الاصلاح الزراعي في الهند ، موسكو ١٩٥٩ .

١٠ ـ ماسلينكوف ، الاصلاح الزراعي الهندي ، موسكو ١٩٦١ .

١١ ـ اولجانوفيتش ، الهند ، موسكو ١٩٥٨ .

١٢ ـ تقرير ميكويان وافتتاحية مجلة « سوفيتسكو فوستوكو فديني » ١٩٥٦ .

١٣ ـ العدد الثامن ، ١٩٥٥

١٤ ـ في المؤتمر العشرين انتقد خروتشوف وميكويان وشبيلوف وسولوف توجهات العلوم التاريخية السوفياتية . وقدم المؤرخ بانكراتوفا عضو الاكاديمية ورئيس تحرير مجلة « فوبروسي ايستوري » نقدا ذاتيا . البرافدا ٢٢ شباط ١٩٥٦ .

١٥ ـ لقد أعيدت كتابة كل التاريخ القولي للشعوب غير الروسية ضمن هذا الافق بعد ١٩٤٦ . وكانت النقطة المركزية في اعادة التقويم رفض صفة التقدمية لحركات المقاومة للاستعمار الروسي بسبب الأصول الطبقية لقادتها . افتتاحية مجلة « فوبروسي ايستوري » العدد ١١ ، ١٩٥٩ .

الفصل الثالث

ازمة السويس

أتاحت قضية (السلاح الشرقي) لمصر للاتحاد السوفياتي اعادة النظر في الموقع الممتاز للقوى الغربية في الشرق الاوسط وتأكيد مصالحه . لكن على رغم نتائج المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي لم يكن هناك ما يشير في وضوح قبل ازمة السويس الى أي مقدار ينوي الاتحاد السوفياتي تحديد موقف من القضيتين الكبيرتين اللتين تحركان المنطقة : قضية اسرائيل ،قضية القومية العربية ، إذ أن نظرية التعايش لم تكن قد اتخذت بعد مضمونا محددا . أيكون هذا المضمون في السعي الى اتفاق مع القوى الكبرى[1] ، خصوصا في الشرق الاوسط؟ أم يكون في السعي الى تحسين المواقع الاقليمية للاتحاد السوفياتي على حساب القوى الموجودة في المنطقة ؟

حتى خريف ١٩٥٦ بدا أن السياسة الخارجية السوفياتية تتأرجح بين هذين الموقفين . وجاءت ازمة السويس كما ازمة توقيع حلف بغداد ، لتوفر للاتحاد السوفياتي فرصة تأكيد وجوده في الشرق الاوسط وتحديد توجهاته على نحو اكثر وضوحا .

دعم مصر في تأميم القناة

عندما أقدم على تأميم قناة السويس ، لم يكن جمال عبد الناصر يجهل أنه يدخل في تجربة قوة حاسمة ينتصر فيها كليا أو ينسحب . فقبل سنوات ، لعب التضامن الغربي دورا مهما في افشال تجربة الحكومة الوطنية في إيران التي دعت الى تأكيد حقها في التصرف بثرواتها[2] . لقد كانت إيران معزولة من دون دعم خارجي ، وهي لم تستطع السطيرة على ثروتها الوطنية ، على رغم الاعتراف القانوني[3] بهذا الحق ، ضد ارادة القوى الكبرى . وانتهت التجربة الأولى للاستقلال الاقتصادي الى فشل مأساوي . بعد ٣ سنوات فقط من هذا الفشل قبل عبد الناصر التحدي ، الذي بدأه الدكتور محمد مصدق ، وامم قناة السويس . وكانت هذه الخطوة مرحلة جديدة على الطريق الذي انتهجه في السنة التالية : التأكيد

المستمر على استقلال مصر، وفي الوقت نفسه عدم التصادم مع المصالح الغربية من أجل عدم القطيعة مع الغرب. وبتأميم القناة، سعى عبد الناصر الى توكيد سيادته وسلطته على هذا الممر المائي لكنه كرر التوكيد أيضا على حرية الملاحة من دون تحفظ، كما نصت معاهدة ١٨٨٨ وعلى نيته في احترام المصالح الخاصة التي تضررت من التأميم.

لم تكن الازمة التي أثارتها خطوة عبد الناصر مفاجأة لأحد. لكن المفاجىء هو اقدامه على اطلاق مثل هذا التحدي في الوقت الذي كان الموقف الغربي المتشدد واضحا. إذ كيف يؤمل النجاح حيث فشل مصدق؟ وما الفرق بين الوضع المصري في ١٩٥٦ والوضع الايراني في ١٩٥٠؟ الجواب واضح: إنه دخول الاتحاد السوفياتي في اللعبة السياسية في الشرق الاوسط. ويمكن ادراك التبدل الحاصل على نحو أفضل اذا أخذنا في الاعتبار العلاقات المصرية ـ السوفياتية، في الأشهر التي سبقت التأميم، وخصوصا المفاوضات المتعلقة ببناء سد اسوان.

لقد بدأت دراسة مشروع السد في ظل الملك فاروق، وتابعها خلفاؤه في العام ١٩٥٤. وكان المشروع حاسما بالنسبة الى مستقبل مصر لانه يوفر الحلول للمشكلة الزراعية والطاقة الضرورية للتصنيع، لكنه كان يتعثر بسبب ضخامة التوظيف المالي الذي يحتاجه. وعندما بدأ الحوار بين مصر والاتحاد السوفياتي كانت مسألة المساعدة السوفياتية حسمت على رغم ان العرض الذي نقله دانييل سولود في ايار ١٩٥٥ كان غامضا جدا[٤].

بيد أن عبد الناصر فاوض على خطين: فاتجه نحو البنك الدولي للتنمية الذي وضع مشروع مساعدة يساهم فيها كل من البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا. وكان العرض الغربي أكبر من العرض السوفياتي[٥]. لكنه تضمن في المقابل شروطاً قاسية مثل الحق في الاشراف على استخدام القروض واختيار المنفذين، وخصوصا الحق في الاشراف على مجمل الاقتصاد المصري للتأكد من قدرته على الوفاء بالقروض. وتعني، عمليا، هذه الشروط تركيز الجهد المصري على بناء السد، وبالتالي وقف بناء قوة عسكرية باسم المصالح الاقتصادية المستقبلية والتخلي عن رغبة لعب دور على الساحة العربية. ولم تشكل العروض الغربية ردا على الحاجات الاقتصادية لمصر فحسب وانما سعت الى تفشيل مشاريع عبد الناصر السياسية في الشرق الاوسط. لذلك كانت العروض الغربية غير مقبولة، لانها تطيح برغبة الاستقلال لدى مصر التي لم تكن ترضى التدخل في خياراتها الداخلية والخارجية.

في المقابل كانت العروض السوفياتية المتواضعة، لكن غير المشروطة مثيرة للاغراء، خصوصا أنها تتيح لمصر محاولة ادخال تعديلات على المواقف الغربية. وبدأت مساومة طويلة انتهت في تموز ١٩٥٦ الى طريق مسدود. ففي ردها على عبد الناصر الذي هدد بقبول العرض السوفياتي الغت الولايات المتحدة في ١٩ تموز كل المقترحات بما فيها مشروع مساعدة البنك الدولي للتنمية. واستمر الغربيون على قناعتهم

إن على مصر الرضوخ، كما استمروا في ربط مساعدتهم بالاشراف على التوجهات السياسية المصرية. «وعلى الشعب المصري ان يستخلص نتائج السياسة التي يتبعها الرئيس عبد الناصر وأن يعتمد سياسة جديدة تحمل اليه السلام والحرية[٦]»

يعيد الموقف الاميركي من عبد الناصر الى الاذهان النموذج الايراني. اذ توقع الاميركيون من المصريين أن يدركوا اخطاء السياسة الناصرية فيتخلصون منها ويعودون الى التحالف مع اميركا. لكن الاميركيين نسوا سريعا ان مصر، على خلاف ما كانت ايران، ليست وحيدة فهي لم تلوح بالسوفيات عبثا بل لأنها تلقت ضمانات من هذا الجانب، كما أكد الاتحاد السوفياتي وجوده على نحو أوضح من السنة الماضية. ففي حزيران ١٩٥٦ كان شبيلوف حاضرا في احتفالات رحيل آخر جندي اجنبي من القناة[٧]. وفي الوقت الذي الغيت العروض الغربية كثف عبد الناصر المحادثات مع السفير السوفياتي في القاهرة فيما صرح شبيلوف في موسكو ان الاتحاد السوفياتي لم يتخذ بعد موقفا محددا من بناء سد اسوان لكنه في المقابل مستعد للمساهمة في تصنيع مصر[٨]. بعد هذه الضمانات والدعم الذي يتأكد يوما بعد يوم أوضحت مصر ردها على الرفض الغربي: «سيكون للجواب المصري نتائج اعنف من الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا في شأن التزوّد بالاسلحة. إن هذا الرد سيفهم الغربيين أن مصر الثورة قررت الحفاظ على حقوقها وقادرة أن ترد الصاع الى الذين يحاولون خرق استقلالها وحريتها»[٩].

لم يستغرق الرد وقتا طويلا، فكان تأميم قناة السويس الذي اعلنه عبد الناصر بعد أسبوع. وبررت هذه الخطوة بحق مصر في السيادة على أراضيها والتعويض عن التخلي الغربي عنها باستخدام عائدات القناة في بناء سد أسوان.

وفي مواجهة الغربيين الذين ندّدوا بـ «عدم شرعية» القرار المصري[١٠] في بيان ثلاثي اميركي ـ فرنسي ـ بريطاني وحملوا موسكو مسؤولية «تشجيع مصر عبر تزويدها بالاسلحة»، تحرك الاتحاد السوفياتي بتقديم الدعم لكل حجج عبد الناصر[١١]. وفي مطلع آب ١٩٥٦ اكد خروتشوف، كما فعل عبد الناصر، أن قناة السويس الموجودة في الاراضي المصرية خاضعة لسيادة هذا البلد مشيرا إلى أن التأميم لن ينطوي على مشاكل ما دام عبد الناصر تعهد باحترام حرية الملاحة في الممر المائي[١٢].

في ٩ آب ردت الحكومة السوفياتية على البيان الثلاثي وعلى دعوتها حضور مؤتمر لندن. وندّد الرد السوفياتي بالمواقف الغربية من هذه القضية. واتهم الموقف الغربي بتحريف مضمون معاهدة ١٨٨٨ بتقديم شركة قناة السويس «على أنها نوع من منظمة دولية، وتجاهل كون شركة قناة السويس تعتبر شركة مصرية طبقا للقوانين والأعراف في مصر وذلك وفقا لاتفاق ١٨٨٨ الذي يحمل طابعا مناقضا لمبادىء المساواة في الحقوق بالنسبة الى مصر».

واكد الرد السوفياتي أن الموقف الغربي ليس خاطئا على الصعيد الحقوقي فحسب وإنما على الصعيد السياسي أيضا . اذ تميز بضغوط على بلد متمتّع بسيادته، وهي ضغوط تهدف الى « استعادة الامتيازات ، التي فقدتها شركة القناة ، بالقوة » .

وبعدما ادان أعمال العنف الغربية رفض الاتحاد السوفياتي مضمون المحادثات في مؤتمر لندن المقترح . وعلى رغم موافقته على الاشتراك في هذا المؤتمر ، فإنه حدد سلفاً موقفه من القضايا التي سيطرحها . فقد رفض رفضا قاطعا أن يكون للمؤتمر الحق في اتخاذ قرار حول التأميم الذي يرتبط بالسيادة المصرية ، وليس بأي هيئة دولية اخرى . وحصر اعمال المؤتمر بمناقشة حرية الملاحة في اطار اتفاق ١٨٨٨ . هكذا حدد الاتحاد السوفياتي في وضوح لماذا يقبل الاشتراك في مؤتمر لندن . فهو من موقعي الاتفاق ولا يود أن يكون غائبا عن مناقشات تتعلق به على رغم أنه ينفي مسبقا عدم صلاحية هذه المناقشات[١٢] . وما يريده هو ضم صوته الى مصر واعطاء الموقف المصري صدى دوليا . وفي لندن لم يكرر شبيلوف تأكيد الموقف السوفياتي فحسب بل دعم من دون تحفظ الموقف المصري الداعي الى عقد مؤتمر يضم جميع المعنيين ، ويعد له كل من مصر والهند وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة[١٣] . كما دعم الخطة التي اقترحتها الهند[١٤] واعتبرها الاساس الوحيد الصالح للمناقشة بصفتها اقتراحاً صادراً عن كتلة عدم الانحياز[١٥] .

لكن مؤتمر لندن ، وهذا ما شدد عليه الاتحاد السوفياتي ، لم يكن سوى الجانب السطحي لرد الفعل الغربي . إذ أن اللعبة الحقيقية كانت تجري على الأرض ، في منطقة القناة ، عبر الابتزاز التقني ، الأمر الذي يعيد الى الأذهان مرة أخرى رد الفعل الغربي في ايران . فسحب سفن الارشاد من القناة استهدف شل عملها وخنق مصر ، غير القادرة على تشغيل القناة بمفردها ، اقتصاديا . هنا أيضا نسي الغرب أن وضع مصر ليس متطابقا مع الوضع الايراني ، اذ ان الاتحاد السوفياتي أكد ، على لسان احد كبار المسؤولين[١٦] ، أن عليه التدخل لأن استقلال مصر والسلام مهددان عبر اللجوء الى القوة . وتضمنت المذكرة السوفياتية الصادرة في ١٥ ايلول ١٩٥٦ تلميحا الى النتائج الاقتصادية المحتملة بفعل التحرك الغربي . وما كان يتهدد الغربيين فعلا هو رد فعل عربي بتدمير القناة وآبار النفط وأنابيبها . وللمدة الأولى ظهر الضغط الاقتصادي سلاحا ، ليس في أيدي القوى الكبرى فحسب ، وإنما أيضا في أيدي البلدان مالكة الثروات . وبات هذا السلاح خطيرا بمقدار ما يخضع استعماله الى عمل مشترك .

والى جانب توجه الاتحاد السوفياتي نحو استراتيجية جديدة ، قدمت موسكو مساعدة الى مصر تضمنت عدداً من سفن الارشاد وإرسال بعض التقنيين لتشغيل قناة السويس.

ولوحظ خلال هذه الأزمة المرتبطة بتأميم قناة السويس ان هاجسين يطغيان على الموقف السوفياتي ، كما ظهر ذلك من المواقف في مؤتمر لندن ومجلس الأمن الدولي في ٥ تشرين الأول ١٩٥٦ : دعم الحقوق

المصرية والحفاظ على السلام في الشرق الأوسط . وارتبط هذان الهاجسان بتطور السياسة السوفياتية منذ العام ١٩٥٥ . ففي العام ١٩٥٣ ، عندما أجبرت ايران على الاستسلام بعد اختناقها اقتصادياً ، ندد الاتحاد السوفياتي بنتائج سياسة القوى الكبرى لكنه لم يدعم دعماً فاعلاً موقف ايران التي كانت وراء طرده من المنطقة .[١٧]

وعلى العكس في ١٩٥٦ دعم الاتحاد السوفياتي الموقف المصري[١٨] (رفض ادارة دولية للقناة) باسم حق الأمم في استقلال مطلق وباسم واجب الدول الاشتراكية في دعم هذه الأمم في نضالها . وفي مقابل نظرية ابتعاد المعسكر الاشتراكي عن الحياة الدولية طرحت نظرية مسؤولية القوى الاشتراكية حيال البلدان المتمردة على سيطرة الرأسمالية .

أما بالنسبة الى قضية التعايش فقد جهد الاتحاد السوفياتي ، في استمرار ، على الحفاظ عليه وتأكيد عزمه على الدفاع عن أمنه حيث يتعرض للخطر . وجاء البيان السوفياتي الصادر في ١٨ نيسان ١٩٥٦ ، قبل سفر خروتشوف وبولغانين الى لندن ، ليؤكد ان الاتحاد السوفياتي لا يرغب في الصدام مع المصالح الغربية أو في تهديدها في الشرق الأوسط . الا ان مذكرة ١٥ ايلول والرسائل التي بعث بها بولغانين الى انطوني ايدن وغي موليه في تشرين الأول ١٩٥٦ ، كانت بمثابة انذار وتكرار التأكيد على العزم السوفياتي على الحفاظ على مناخ السلام في المنطقة . وحتى تشرين الأول جهد الاتحاد السوفياتي، على رغم الدعم غير المشروط لمصر ، على ابقاء قضية القناة في حدود محددة ، هي حدود الصراع بين مصر والغربيين . لقد كان السوفيات يناقشون باسم القانون الدولي والشرعية ، لكنهم لم يتدخلوا بصفة شخصية . وحتى هذا الوقت بقي الاتحاد السوفياتي خارج مشاكل الشرق الأوسط . مساعدته دعمت الموقف المصري ، لكنها لم تشكل عنصراً مباشراً في النزاع . لكن التدخل الاسرائيلي ـ الفرنسي ـ البريطاني عدّل طبيعة التزاماته .

الحرب والوفاق السوفياتي ـ الاميركي

أدى الهجوم الثلاثي الى إدخال عنصر جديد الى لعبة الشرق الاوسط ، هو اسرائيل ، واجبار الاتحاد السوفياتي على إعادة تقويم موقفه من هذه الدولة التي اعترف بها باكراً ودعمها خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى . وبعد مرحلة الصداقة الأولى بدأ الموقف السوفياتي من اسرائيل يأخذ طابعا متشدداً منذ مطلع الخمسينات . لكن هذا التشدد لم ينتج عن خيار لمصلحة العرب في مقدار ما نتج عن تضافر عوامل عدة . لقد تلاشت في سرعة الآمال السوفياتية على تمكّن اسرائيل وقدرتها على تسريع التحول السياسي في الشرق الأوسط وتأجيج الصراع مع الغرب ، بل باتت تلعب دور المفجّر في المنطقة نظراً الى عمق العداء العربي لهذه الدولة .

لقد أدرك ستالين خطأه باكراً ، فبدعمه اسرائيل باسم تغيير محتمل في كل الشرق الأوسط دفع مئة مليون عربي الى الوقوف ضده . كما كانت رغبة اليهود في اوروبا الشرقية في الهجرة عامل تهديد لدولة متعددة القوميات مثل الاتحاد السوفياتي . ولمحاربة الميول الداخلية المقلقة بدأ ستالين منذ ١٩٥٠ - ١٩٥١ حملة معادية للصهيونية كان لها أثر قاس على اسرائيل . كذلك اقلق اسرائيل امداد مصر بالأسلحة بعد العام ١٩٥٥ . لكن وحتى ١٩٥٦ ، تفادى الاتحاد السوفياتي تحديد موقف من الصراع بين اسرائيل والعرب ولا شيء كان يدل على اعادة نظر جوهرية في هذا الخيار على رغم ادانته للصهيونية . وعالج بيان ١٨ نيسان ١٩٥٦ على نحو هادىء هذه المشكلة ، ولوحظ هاجس التوازن نفسه في البيان السوفياتي - البريطاني المشترك في ٢٦ نيسان ١٩٥٦ ، وكذلك في تصريحات شبيلوف في حزيران من السنة نفسها . وعندما زار مصر وسوريا ولبنان ، أكد شبيلوف عبر تصريحاته ان الاتحاد السوفياتي لا ينوي اتخاذ موقف ضد اسرائيل ؛ وعلى رغم تكراره تأكيد الدعم السوفياتي لموقف العرب من قضية مياه نهر الاردن ، نصح شبيلوف محادثيه في البلدان الثلاثة بالتوجه الى الأمم المتحدة . وقال ان إحلال سلطة الأمم المتحدة محل سلطة القوى الثلاث الموقعة على بيان ١٩٥٠ يدخل تحسيناً واضحاً على الوضع . في الواقع يعطي هذا الحل للاتحاد السوفياتي وزنا في مناقشات الأمم المتحدة حول الشرق الأوسط ، هذه المناقشات التي بقيت حكراً على فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

لكن مع الهجوم الثلاثي بدأ الموقف السوفياتي يتحول ؛ وللمرة الأولى ، ظهرت بدايات خيار واضح بين العرب واسرائيل .

تحرك الاتحاد السوفياتي على صعد ثلاثة : في الأمم المتحدة ، وفي العالم الثالث ، وفي البلدان العربية . على مستوى الأمم المتحدة وقف الاتحاد السوفياتي الى جانب الولايات المتحدة التي عملت على وقف التدخل العسكري خلال المعارك التي بدأت في مطلع تشرين الثاني . لكن المهم في الموقف السوفياتي ، كما ظهر خلال المناقشات - اضافة الى الاتفاق المبدئي على ضرورة وقف الصراع - ، وما تميز به عن الموقف الاميركي ، هو التأييد لمصر وادانة اسرائيل . ويستند الموقف السوفياتي الى اعتبار كون اسرائيل ، نظراً الى خضوعها الكامل الى المصالح الغربية ، شاركت في عملية تهدف الى اتاحة المجال امام فرنسا وبريطانيا استعادة قناة السويس عنوة . هكذا بدأ الاتحاد السوفياتي يطور نظرية تطابق اسرائيل مع المصالح الرأسمالية الغربية . لكن الدلالة الفعلية التي اكتسبها الموقف السوفياتي هي تحركه خارج الأمم المتحدة ، في مقدار ما عكس هذا الموقف ، منذ ١٩٥٤ ، وجهات النظر العربية في النزاع مع اسرائيل . لقد جهد الاتحاد السوفياتي لاطلاق مبادرة باندونغ جديدة لحل أزمة السويس. ومن اجل هذه الغاية ، وجه بولغانين وخروتشوف كل من جهته ، في مطلع تشرين الثاني ، نداء الى نهرو وسوكارنو من اجل ان تعالج قضية السويس في اطار مؤتمر لدول العالم الثالث[١٩] . من جهة اخرى بعث بولغانين برسائل[٢٠]

الى الحكومات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية مطالبا بوقف فوري للعدوان ، وفي الوقت نفسه اقترح على ايزينهاور ، في مذكرة اخرى ، القيام بعمل مشترك يهدف الى عودة السلام الى منطقة الشرق الأوسط . اما داخل مصر فقد بدأ الاتحاد السوفياتي حملة إعلامية ، منذ ايلول ١٩٥٦ ، واستمرت الى ما بعد حرب القناة ، وركزت هذه الحملة أساساً على التضامن السوفياتي - المصري على المستويين الحكومي والشعبي ، وهو تضامن جرى التعبير عنه باستعداد متطوعين سوفيات للتدخل الى جانب المصريين ، وتظاهر الطلاب السوفيات امام سفارات الدول المعتدية ، وقرار العمال بالتبرع براتب يومين الى صندوق التضامن . وللمرة الأولى في تاريخ السياسة الخارجية السوفياتية تحرك المسلمون السوفيات جميعهم ، كجسم اجتماعي واحد ، لتأكيد العلاقات مع العالم الخارجي . وفي الوقت نفسه أعرب اليهود السوفيات عن سخطهم على الأعمال الاسرائيلية ونددوا بالمصالح الصهيونية والتحالف الأيديولوجي بين الرأسمالية والصهيونية.

***

كانت حصيلة أزمة السويس ايجابية بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي على الصعيدين الاقليمي والدولي .

على الصعيد الاقليمي ثمة ملاحظات عدة تفرض نفسها بالنسبة الى المواقف السوفياتية الجديدة في الشرق الأوسط . لقد أدت أزمة السويس الى إزالة النفوذ المباشر لفرنسا وبريطانيا اللتين كانتا الدولتين الأوروبيتين المسيطرتين ، وأدى التحالف المؤقت الفرنسي - البريطاني - الاسرائيلي الى وقوف العرب ضد الدولتين الأوروبيتين ، الأمر الذي دفع المؤرخين السوفيات الى التشديد على هذه النتيجة المباشرة للحرب ، واكتسب أهمية خاصة في التحليل السوفياتي . فحتى خريف ١٩٥٦ ، ظل الاتحاد السوفياتي يعتبر ان الموقف البريطاني في الشرق الأوسط (موقف فرنسا كان ثانوياً نظراً الى صعوباته في افريقيا الشمالية) حاسم في تحديد الوضع الاقليمي . من دون شك ادرك الزعماء السوفيات سريعاً ان الفراغ السياسي الذي تركه انهيار التحالف الثلاثي ملأته الولايات المتحدة . وهنا تساءل السوفيات عن مساوىء تبدل الادوار . أليست الدول الغربية الضعيفة أقل اثارة للقلق من الولايات المتحدة القوية؟ وعزز هذا المنطق كون الاتحاد السوفياتي يدرك ان الفرق كبير بين الأهداف البريطانية والأهداف الأميركية . فبريطانيا كانت تسعى ، عبر تحالفاتها الاقليمية ، الى احلال وجودها السياسي مكان وجودها العسكري المنهار ، اي ابقاء سيطرتها على البلدان العربية . أما الأهداف الأميركية فقد تميّزت بعدائها للسوفيات اكثر من كونها ذات طبيعة اقليمية . فالشرق الأوسط ، بالنسبة الى الولايات المتحدة ، هو المكان الذي يمكن فيه أن يحاصر الاتحاد السوفياتي على نحو أفضل .

في مقابل ذلك ، وجد السوفيات ، في العام ١٩٥٦ ، ان للموقف الأميركي في الشرق الأوسط

أسساً اقل استقراراً من الوجود البريطاني السابق ، على رغم انه يتمتع بموقع أفضل من الموقف السوفياتي . فالوجود السوفياتي كان معنوياً فحسب ، ومرتبط بالرغبة المصرية من دون أن تكون له ضمانة للاستمرار . اما الولايات المتحدة فقد كانت لها تحالفاتها ونقاط ارتكاز صلبة في تركيا والعراق الأمر الذي يبرر وجودها العسكري والبحري . اذن اصبح توازن القوى الكبرى في الشرق الأوسط اكثر اختصاراً ، لكن الفوائد التي حصل عليها الاتحاد السوفياتي تبقى أقل من تلك التي فاز بها الأميركيون .

ويمكن تفسير هذا الفرق بين الوضعين السوفياتي والأميركي في الشرق الأوسط بالسياسة السوفياتية المزدوجة . دعم المواقف العربية من جهة ، ومحاولة حل الأزمة بحوار سوفياتي ـ اميركي على مستوى القمة من جهة اخرى ـ وهي ازدواجية يصعب التوفيق بينها اذا أخذت المواقف السوفياتية في الاعتبار . فمنذ مؤتمر باندونغ ، أكد الاتحاد السوفياتي في استمرار ، حق دول العالم الثالث في حل مشاكلها بنفسها ، وشرعية تطلعاتها نحو الاستقلال المطلق في الحياة الدولية . لكن الساحة السياسية في الشرق الأوسط بقيت مقسومة بين دول ترتبط بنظام احلاف وبين مصر ، التي رفضت ان تقف على نقيض السياسة العراقية ، بالتوجه نحو الشرق . فامدادات الأسلحة الى مصر لم تربطها بالمعسكر الاشتراكي بل وفرت لها فرصا للتفاوض ، من موقع افضل ، مع الغرب . ويطرح هنا السؤال ، هل قربت المساعدة السوفياتية مصر من الولايات المتحدة؟ .

خلال حرب ١٩٥٦ اصطدم الاتحاد السوفياتي، في هذا المجال ، بصعوبتين : التردد المصري وادانة الولايات المتحدة للحملة الفرنسية ـ البريطانية ـ الأمر الذي كسر احتكار الدعم السوفياتي للعرب . هكذا وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مرغماً على العمل المشترك مع الولايات المتحدة وفرض نفسه حكماً ، مثل الولايات المتحدة ، في الصراع .

ظهرت مساوىء مثل هذه السياسة بعد انتهاء الحرب نظراً إلى كون الموقع الأميركي الاقليمي أكثر قوة من الموقع السوفياتي الذي لم يكسب شيئاً من خلال اختلاطه بالموقف الأميركي . لكن القوة الأساسية للاستعمار السوفياتي بقيت في رصيده المعنوي الذي من دونه تفقد موسكو موقعها الخاص . هكذا بعد انتهاء الأزمة طرأ تبدل سريع على الموقف السوفياتي ، وسقط العمل المشترك مع الولايات المتحدة ليحل محله تنديد عنيف بأشكال الوجود الأميركي واهدافه . ولم يعد العدوان الثلاثي مجرد رد على تأميم القناة ، بل خطوة مزدوجة تعكس رغبة الامبريالية في اسقاط عبد الناصر الذي وقف ضد حلف بغداد من جهة ، وتعكس الصراع داخل المعسكر الامبريالي للهيمنة على الشرق الأوسط من جهة اخرى . كذلك اصبح الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة لمصلحة مصر خطوة معادية لبريطانيا وتهدف إلى ازالة نفوذها ، وليس العرب سوى عنصر في لعبة القوى الكبرى . كما إن التضامن الاميركي ـ السوفياتي المؤقت،

والذي هدف إلى وقف النزاع ، كان اتفاقاً تكتيكياً حلّ محله افتراق في المواقف الأساسية للقوتين . هكذا اختار الاتحاد السوفياتي تناقض التحرك بدلاً من الاشتراك في المسؤ وليات .

بتعارضها مع واشنطن ، حددت موسكو موقفها من المشاكل الداخلية في الشرق الأوسط . وهنا ينبغي التذكير بعنصرين أساسيين في هذا الموقف :

١ ـ ظهور بدء التأييد لفكرة التضامن العربي ، وحتى الأمة العربية ، لقد اشارت موسكو ، في تعليقاتها خلال الحرب ، إلى أن الخطر يطول الكيان العربي واكدت على السمات التقدمية للتضامن العربي . وإذا كانت موسكو لم تشجع على الوحدة العربية وعلى تنفيذ آمال عبد الناصر ، فهي على الأقل اظهرت تفهماً لعملية بدأت تتطور .

٢ ـ البدء بتطبيق مقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي التي تتناول دور مختلف الطبقات الاجتماعية في مرحلة الاستقلال . لقد اظهرت البرجوازية الوطنية التي اعترف بها طبقة مهيمنة خلال حرب السويس ، على أنها قادرة على قيادة الصراع ليس لتحرير الأمة فحسب ، بل قادرة على الانسلاخ كلياً عن البرجوازية المسيطرة في الصراع الاقتصادي الذي يهدف إلى استعادة الثروات الوطنية .

كذلك أدت حرب السويس إلى ادخال تعديلات على الموقف الدولي للاتحاد السوفياتي . فالولايات المتحدة عارضت حلفاءها في الوقت الذي اكتسب موقفها داخل حلف شمال الأطلسي وزناً حاسماً . لكن التعارض بين الحلفاء أدى إلى اضعاف الحلف ، وإن لم يكن ذلك ظاهراً في ذلك الوقت . فالمرارة والشكوك الفرنسية ظهرت في سرعة أكثر من المرارة والشكوك البريطانية نظراً إلى تعلق بريطانيا بالتضامن الانكلو ـ ساكسوني . وتوقع الاتحاد السوفياتي منذ تلك الفترة ، عجز النظام الغربي وتفكك احلافه ، ليس تفكك حلف بغداد فحسب بل تفكك الأطلسي أيضاً .

أخيراً ، وهنا يتعلق الأمر بالمصالح السوفياتية المستبعدة من الشرق الأوسط ، بدا الاتحاد السوفياتي في ١٩٥٦ ، وعلى الأقل خلال الأزمة ، المحاور للولايات المتحدة ، أي القوة الكبرى الثانية القادرة على اخراج الصراع من الموقع الصعب . فبدعوته الولايات المتحدة في ٦ تشرين الثاني إلى عمل مشترك ضد المعتدين اجبر الاتحاد السوفياتي واشنطن على فرض وقف الأعمال العدوانية على حلفائها . هكذا ، بدأ محور جديد في الظهور على الساحة الدولية ، التي تسيطر عليها المواجهة بين الشرق والغرب . وتجاوز التحالف الأميركي ـ السوفياتي، في فترة الأزمات ، الاحلاف الأخرى والغاها . وعلى رغم أن الوضع لم يصل إلى الحوار المثمر ـ كما سيحصل في السبعينات ـ لضبط الأزمات على نحو مشترك ، حققت السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي انتصاراً فعلياً وإن لم تكن قيمة هذا الانتصار واضحة جداً . فمن دون مفاوضات مسبقة، ومن دون دخول أي تعديل على النظام الدولي القائم منذ الحرب الباردة، اصبح

الاتحاد السوفياتي شريكاً متميزاً في العلاقات الدولية بعد ما كان العدو الأساسي . هكذا بدأت بنية العلاقات بين الدول الكبرى تتبدل مع ظهور مضمون التعايش السلمي .

●●●

ثمة ثلاث ملاحظات تتناول السياسة السوفياتية خلال أزمة السويس :

١ ـ لقد ترافقت ازمة السويس مع التمرد في المجر. هكذا وجد الزعماء السوفيات عملهم مقيداً نظراً إلى ضرورة ايلاء الوضع في المجر الاهتمام الكافي ، وإلى ضعف موقفهم الدولي . لقد جرى الاعتبار أن ازمة السويس صرفت الانتباه العام عن المجر وأتاحت للاتحاد السوفياتي التصرف في حرية كاملة . إذا كان المنطق يتضمن وجهاً صحيحاً ، فإن الديبلوماسية السوفياتية ظلت مقيدة إلى حد ما ولم تستطع التحرك في حرية تامة .

٢ ـ لقد اظهرت الأزمة قدرة الزعماء السوفيات على استباق الأمور وتوقع العناصر المحددة للصراع مستقبلاً انطلاقاً من معطيات الأزمات الراهنة . لقد كان تأميم القناة ، بعد الفشل الايراني مباشرة ، مغامرة يصعب التكهن بنتيجتها ، لكن الاتحاد السوفياتي ادرك أنه في صراع العالم الثالث مع القوى الغربية لا يتناول التعدّي استعادة الثروات القومية فحسب وإنما أيضاً استخدام وسائل للضغط الاقتصادي . لكن السلاح الاقتصادي كان دائماً جزءاً من الترسانة السياسية للقوى الكبرى اضافة إلى التدخل العسكري . ولم يتصور احد أن الضغط الاقتصادي قد يصبح سلاحاً في ايدي بلدان العالم الثالث ، ما عدا الاتحاد السوفياتي الذي أشار إلى هذا الاحتمال خصوصاً في ميدان النفط .

٣ ـ لم يعمل الاتحاد السوفياتي على افتعال الأزمة . لكنه ، أمام التطورات التي ادخلت تعديلاً على ميزان القوى في الشرق الأوسط ، دفع هذا التعديل إلى اقصى مداه . وهنا ظهرت براغماتية خلفاء ستالين على نحو واضح . لقد امتنعوا عن المبادرات في الشرق الأوسط لكنهم استجابوا رداً على المبادرات الغربية . وتلخصت السياسة السوفياتية في التحرك عند الممكن وعدم خلق اوضاع جديدة تستدعي ردود فعل في الوقت الذي بدأت الولايات المتحدة الوافدة حديثا إلى المنطقة وضع خطة سياسة خاصة .

هوامش

١ ـ أكد سابلييه . في كتابه « من الأورال إلى الأطلسي » (باريس ، فيار ، ١٩٦٣) أنه بعد مؤتمر جنيف كان الاتحاد السوفياتي مستعداً لقبول حظر شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط وتحييد المنطقة .

٢ ـ كارير د انكوس هـ . « ايران تبحث عن توازن » المجلة الفرنسية للعلوم السياسية نيسان ١٩٦٧ .

٣ ـ اقرت محكمة العدل الدولية حيث رافع الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الايراني شخصياً عن القضية الايرانية إن اتفاق ١٩٣٣ مع شركة النفط البريطانية « ليس اتفاقاً دولياً بل عقداً بين حكومة وشركة اجنبية » وبالتالي اعترفت بشرعية تأميم النفط الايراني .

٤ ـ تضمن العرض قرضاً بـ ٢٠٠ مليون دولار لمدة ٣٠ سنة وبفائدة ٢ في المئة يسدد من محاصيل القطن والأرز .

٥ ـ عرضت الولايات المتحدة قرض بـ ٢٠٠ مليون دولار منها قسم على شكل هبة ، كماقدم البنك الدولي للتنمية عرضا مماثلاً .

٦ ـ نيويورك تايمس ، ٢٢ تموز ١٩٥٦ .

٧ ـ من المفيد التذكير أن زيارة ديمتري شبيلوف للقاهرة هي اولى زياراته لخارج الاتحاد السوفياتي بعدما خلف مولوتوف في وزارة الخارجية .

٨ ـ مقابلة مع سفير بلجيكا في موسكو ٢٢ تموز ١٩٥٦ ، ذكرتها صحيفة « انفورماسيون » في ٢٤ تموز .

٩ ـ صحيفة « الشعب » ، ٢١ تموز ١٩٥٦ .

١٠ ـ بيان مشترك بريطاني ـ فرنسي ـ اميركي في ٤ آب ١٩٥٦ .

١١ ـ نيويورك تايمس ، ٣٠ تموز ١٩٥٦ ، « كل شيء يظهر أن الاتحاد السوفياتي لا يرغب في خفض التوتر الدولي عندما يكون ذلك ضد مصالحه . وتكمن المصلحة السوفياتية في الشرق الأوسط في اشتداد التوتر بين دول هذه المنطقة والغرب ؛ وفي هذا الاطار بدأت الصحافة السوفياتية تدعم تأميم القناة » .

١٢ ـ ازفستيا ، اول آب ١٩٥٦ ، ومقال في البرافدا في ٣٠ تموز ١٩٥٦ .

١٣ ـ أشار بيان ٩ آب إلى العناصر التي تلغي صلاحية مؤتمر لندن : لقد كان من المفروض أن تدعو إلى المؤتمر الدول الموقعة على اتفاق ١٨٨٨ فيما وجهت اعتباطاً الدول الغربية الثلاث الدعوة إلى عقده .من جهة اخرى لم تدع إلى حضوره غالبية الدول الموقعة على الاتفاق والبلدان العربية المعنية باستخدام القناة.وانهى شيبلوف مداخلته في مؤتمر لندن بالقول :« إن الحكومة السوفياتية تعتبر ان هذا المؤتمر لا يمكن اعتباره ، لا من حيث تركيبه أو اهدافه ، مؤتمراً دولياً مخولاً باتخاذ أية قرارات تتعلق بقناة السويس » .

١٤ ـ الخطة الهندية التي قدمت في ٢٠ آب تستعيد الاقتراحات المصرية : عقد مؤتمر لتأكيد مباديء اتفاق ١٨٨٨ واضافة مواد تتعلق برسم المرور على مدخل القناة والاعتراف بمصالح مستخدميها .

١٥ ـ ازفستيا ١٢ آب ١٩٥٦ .

١٦ - برافدا ١٥ ايلول ١٩٥٦

١٧ - برافدا ١٢ آب ١٩٥٣

١٨ - برافدا ٤ و١٣ آب ١٩٥٦

١٩ - أعرب نهرو عن قلق شديد من هذه الدعوة التي اعتبرها أنها تزيد التوتر الدولي ، ٢ و٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، نيويورك تايمس .

٢٠ - تميزت رسالة بولغانين إلى الحكومة البريطانية بتضمنها تهديداً عسكرياً ظاهراً ، أما رسالته إلى الحكومة الفرنسية فقد صيغت بتعابير مبهمة ،وخاطب بولغانين الحكومة الاسرائيلية بتعابير عنيفة وتحقيرية .

الفصل الرابع

التجذر في الشرق الاوسط

قبل صيف ١٩٥٦ ، أدت الخطوات التي أقدم عليها خلفاء ستالين والقرارات التي اتخذها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي الى تغيير في مناخ العلاقات الدولية . اذ بدأ العالم الرأسمالي ، الذي اعترف الاتحاد السوفياتي باستقراره وقدرته التدريجية على التحول ، يعتقد بامكان التعايش بين الشرق والغرب ؛ وبدأت الحرب الباردة تتلاشى . لكن أزمة السويس ، واحداث خريف ١٩٥٦ عموما ، أدت الى زعزعة الثقة المكتسبة حديثا بعالم قادر على التحول . ففي بودابست أظهر الاتحاد السوفياتي ان التعايش لا يستتبع أي تراجع ،وان الشيوعية ستدافع عن مكتسباتها . وفي السويس أصبح نفوذ الاتحاد السوفياتي ، على رغم أنه لم يكن طرفا مباشرا في النزاع ، أحد العناصر الحاسمة في إيجاد مخرج للازمة . لقد وفر الدعم السوفياتي لمصر وسائل تفجير الازمة، واجبر الضغط السوفياتي ، في التحليل الأخير ، الولايات المتحدة أن تفرض على حلفائها وقف اطلاق النار . من دون شك ، كان من الصعب تقدير الدور السوفياتي بالضبط ، وكان العرب يترددون بين الامتنان المعلن[١] والقلق الظاهر[٢] .

وكان عبد الناصر ، المستفيد الأساسي من المساعدة السوفياتية، عازما على عدم دفع ثمن هذا الدعم بالانزلاق نحو السوفيات. إلا أن الانطباع الذي ساد الشرق الأوسط هو أن للمساعدة السوفياتية من المساوىء أقل بكثير مما لها من حسنات ، إذ أن شيئا لم يكن يربط العرب بالسوفيات ؛ وهو موقف لم تستطع الولايات المتحدة فهمه ؛ إذ أنها كانت تعتبر أن المهم هو مؤشرات القوة السوفياتية ، كما أنها لم تستطع التمييز بين التدخل السوفياتي الحازم في بودابست والدخول السوفياتي الى الساحة في الشرق الاوسط . ورأت واشنطن أن التعايش السلمي اطار للتوسع الاقليمي .

لقد وضع المؤتمر العشرون نهاية للسياسة الدفاعية المبنية على المواجهة التي لا مفرّ منها . وبعدما قبل الاميركيون مؤقتا هذه النظرية اعتبروا منذ ١٩٥٧ ان السياسة الدفاعية تستتبع الانتقال الى سياسة هجومية . ونظر الاميركيون الى التحركات السوفياتية في الشرق الاوسط على أنها مؤشرات للتوسع

الاقليمي . الى هذا التحليل الاميركي للموقف السوفياتي ، أضيف تحليل آخر يتعلق بموقف بلدان المنطقة . لقد غاب عن القادة الاميركيين باستمرار ، الرفض العربي للانحياز الى معسكر او آخر . وفي الوقت الذي تخلىّ الاتحاد السوفياتي عن نظرية ازدواجية المحور في العالم واعترف بوجود طريق خاص لامم العالم الثالث خارج المعسكرين، استعادت الولايات المتحدة النظرية السوفياتية القديمة : «من ليس معنا فهو مع السوفيات». ولهذا السبب بدا بالنسبة الى الاميركيين، ان لا شيء أكثر اثارة للقلق من الفراغ الذي سببه انزواء الحلفاء الغربيين في الشرق الاوسط . وأدى هذا التحليل المستند الى جهل عميق للسياسة السوفياتية وللسياسة العربية الى تحرك سياسي، انطلاقاً من مبدأ ايزنهاور، هدفه اثبات الوجود لسد الفراغ.(٣)

مشروع شبيلوف

في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ طرح الرئيس ايزنهاور ، في رسالة الى الكونغرس الاميركي(٣) موضوع الشرق الاوسط بتعابير بسيطة : كيف يمكن سد الفراغ الذي خلقه زوال القوى الاوروبية ومنع الاتحاد السوفياتي من ملئه ؟

ورافق هذا السؤال اقتراحات عدة :

ـ التعاون الاقتصادي مع كل دولة مهتمة بتنمية نفسها ، من أجل مساعدتها لتأكيد استقلالها الوطني .

ـ التعاون مع كل دولة او مجموعة دول ومساعدتها عسكريا اذا ابدت رغبة في ذلك .

ـ في حال رأت بلدان الشرق الاوسط أن بلدا شيوعيا يهدد استقلالها فان الولايات المتحدة تتدخل عبر قواتها المسلحة اذا أبدت هذه البلدان رغبة في ذلك .

وطلب ايزنهاور من الكونغرس توفير السبل المادية والسلطات الاستثنائية لتنفيذ هذا البرنامج . وتستدعي هذه الرسالة ، التي سميت مبدأ ايزنهاور ، ملاحظات عدة . لقد أكد هذا المبدأ الشعور لدى الاتحاد السوفياتي بان الولايات المتحدة تعمل على احلال وجودها السياسي محل الوجود البريطاني ، وان الولايات المتحدة مستعدة لاعتماد كل السبل : تحالفات متعددة الجوانب ومشاريع ثنائية . والامر الاهم من ذلك هو أن القوة الاميركية حلت محل كل القوى الاخرى . اكثر من ذلك ، اكد مبدأ ايزنهاور ان الشرق الاوسط هو ساحة صراع بين الشرق والغرب حيث تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية محاصرة التقدم الشيوعي . هكذا عادت سياسة المحاصرة التي تميز الحرب الباردة بالظهور في ١٩٥٧ .

ان مثل هذا المبدأ يستدعي بالضرورة ردا سوفياتيا . لقد وجد الاتحاد السوفياتي نفسه في مواجهة

وضع شبيه بالوضع الذي نتج ، قبل سنتين ، عن حلف بغداد : لقد برر الوجود الغربي في الشرق الاوسط ، مرة اخرى ، بضرورة حماية استقلال المنطقة من السوفيات . لكن في ١٩٥٥ ، عمل حلف بغداد على جعل الدول المعنية محور النظام الدفاعي ، أما بالنسبة الى ايزنهاور فالولايات المتحدة هي قلب مثل هذا النظام وضمانته الوحيدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي ، العدو المعلن .

لقد كان الرد السوفياتي على مستويين : الأول التشديد على قدرة دول المنطقة على سد الفراغ وعلى حقها في اختيار مصيرها والتزام الحياد ، والثاني تحديد الموقف السوفياتي في مواجهة الولايات المتحدة .

جرى التعبير عن هذا الموقف الذي عرف باسم مشروع شبيلوف في مذكرة من الحكومة السوفياتية ارسلت في ١١ شباط ١٩٥٧ ، إلى القوى الموقعة على البيان الثلاثي للعام ١٩٥٠ ، وفي مذكرات تفسيرية أهمها مذكرة ١٩ نيسان التي تجيب على الملاحظات الاميركية .

لقد تضمن مشروع شبيلوف مقترحات عدة ، وهو ينطلق من فكرة الاتفاق على الاعتراف بمبادىء مشتركة للعمل في الشرق الاوسط . وكانت ايديولوجية باندونغ هي الخط الموجه للمقترحات السوفياتية : حل المشاكل التي تهدد السلام في المنطقة عبر المفاوضات ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة،عدم دخول هذه الدول في كتل او احلاف عسكرية مع القوى الغربية ، ازالة القواعد الاجنبية وسحب القوات الاجنبية ، ووقف شحن الاسلحة ، مساعدة اقتصادية غير مشروطة .

ومن الملاحظ أن السوفيات ركزوا على ارادة الاستقلال الوطني ورفض دول المنطقة الدخول في معسكرات ، إلا أن مشروع شبيلوف لم يكن خاليا من الثغرات . فهو بتوجهه مباشرة الى القوى الغربية، واقتراحه عليها برنامج عمل في الشرق الاوسط،يعتبر ان على الكبار حل مشاكل المنطقة . وعلى رغم ان المشروع تناول اساساً قضية الاستقلال ، لكن شبيلوف لم يناقش ، مسبقا ، مفهوم الاستقلال مع البلدان المعنية . أما بالنسبة الى اقتراح وقف شحن الاسلحة الى المنطقة ، فهو اقتراح مشابه لذلك الذي ورد في البيان الثلاثي للعام ١٩٥٠ ، اذ أن المبادرة تبقى في أيدي القوى الكبرى .

يعود هذا التناقض في الموقف السوفياتي الى ضعف الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط . لقد أدى الدعم لمصر بين ١٩٥٥ و ١٩٥٦ الى اكتساب بعض الشعبية ، لكن الاتحاد السوفياتي لم يكتسب نفوذاً في مصر . وعلى العكس من ذلك ، بدا من تطور العلاقات المصرية ـ السوفياتية أن مصر لا تنوي تقديم تنازلات في مقابل الدعم السوفياتي . لذلك كان الاتحاد السوفياتي غير قادر على الاعتماد على علاقاته مع الدول العربية من اجل ان يدخل الشرق الاوسط ويصبح جزءا من اللعبة السياسية الاقليمية . وكانت مفهومة محاولته تأمين موقع عبر تعاون ، على مستوى القمة ، مع القوى الكبرى الاخرى . واستطاعت الولايات المتحدة استغلال هذه الثغرة وعبرت عنها في الرد الاميركي الذي لم ير في مشروع شبيلوف سوى احد أوجه سياسة القوة التي ينتقد السوفيات الغربيين عليها. وشدد الرد الاميركي على أنه ليس للقوى

الكبرى الحق في تقرير ما هو صالح او ضار لبلدان الشرق الاوسط ، انما على هذه البلدان ان تختار تحالفاتها وتحدد حاجاتها(٤) . لقد جهد الرد الاميركي ان يظهر تناقضات المشروع السوفياتي ، لكن تحت ضغط تطورت الوضع المحلي، انتقل موضوع المناقشة سريعا الى نقطة اخرى: عدم اللجوء الى القوة . ففي رده على الانتقادات الاميركية، شدد الاتحاد السوفياتي على الخطر الذي يمثله وجود القوات الأجنبية والقواعد الاجنبية على السلام والاستقلال الوطني لدول الشرق الاوسط(٥)، وسعت موسكو الى الحصول على تعهد عام من القوى الغربية بعدم التدخل عسكرياً مهما كانت الظروف . إلا أن الولايات المتحدة ردت أن عدم اللجوء الى القوة يشكل أحد بنود ميثاق الأمم المتحدة الذي وافقت عليه كل القوى المعنية ، وان تكرار التعهد بالالتزام بهذا البند امر لا فائدة منه . . وإذا كان مشروع شبيلوف محاولة للرد على المشاريع الاميركية والقلق العربي، فان مقترحات عدم التدخل، التي صيغت بعد شهرين ، ترد على مشاكل اكثر الحاحا ترتبط بتدهور الوضع في سوريا حيث كان يخشى الاتحاد السوفياتي تدخلا اميركيا.

الشرق الاوسط في ازمة ، ١٩٥٧ - ١٩٥٨

جزأت المواجهة السوفياتية - الاميركية العرب ، على نحو عميق ، كما جزأهم قبل سنتين حلف بغداد . ووجدت مصر وسوريا في مشروع شبيلوف سببا جديدا للاعتماد على الاتحاد السوفياتي من أجل مقاومة الاتجاهات الاميركية نحو فرض السيطرة على المنطقة(٦) . الى ذلك ، اعرب عبد الناصر عن قناعته أن الشيوعية لا يمكن أن تتقدم في العالم العربي الذي لا يعاني فراغا ايديولوجيا كما يعاني فراغا سياسيا . لقد حركت الايديولوجيا القومية كل القوى العربية من دون ان تترك مكانا للشيوعية . هكذا اعطى عبد الناصر تفسيرا للنظرية السوفياتية حول الجبهة المشتركة بين القوميين والشيوعيين ، وانتقل التحالف الى الاندماج في الخندق القومي . وكان موقف الشيوعيين العرب دعامة لهذا التفسير . ألم يتحدث خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري عن ان لا مصلحة خاصة بالشيوعيين وإنما المصلحة قومية وعربية(٧) ؟ يتلاقى هذا التأكيد مع موقف صلاح البيطار الذي تساءل(٨) : «كيف يمكن للغربيين الذين يتفاوضون مع البلدان الشيوعية أن يخيفوننا من خطر الشيوعية الدولية » ؟ هكذا استعادت دمشق والقاهرة اطروحات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وأعطى الاعتراف بالحركات والمصالح القومية ثماره .

وإذا كان الاتحاد السوفياتي استطاع أن يطمئن مصر وسوريا ، فهو ظل مصدر خوف لاولئك الذين أقلقهم تطور الوضع في هذين البلدين أو أولئك الذين اعتبروا ان صعود القوة المصرية يشكل تهديدا لهم . فبالنسبة الى الأردن والعربية السعودية والعراق ولبنان ، لم يكن الاتحاد السوفياتي أقل اهتماما من الولايات المتحدة في سد الفراغ في الشرق الاوسط . واكثر من ذلك ، أن لدى السوفيات داخل كل من

هذه البلدان حلفاء - الشيوعيين - الامر الذي يجعل موسكو اكثر اثارة للخوف . وساهم تطور الوضع في سوريا في صيف ١٩٥٧ في تعزيز الفرز بين «حياديين» و «اعداء للشيوعية» .

لقد كانت الأزمة السورية في ١٩٥٧ متوقعة منذ فترة طويلة ، وهي نبعت من التطور السياسي الداخلي البحت بحيث لم يكن الاتحاد السوفياتي في موقع من يستطيع التدخل . وبين الاسباب الرئيسية للنضج السريع للحركة الديمقراطية في سوريا وجود حياة سياسية ناشطة لعب فيها الحزب الشيوعي دورا بارزا ، وتقدم اقتصادي سريع منذ مطلع الخمسينات . وفي انتخابات ١٩٥٤ ، وعلى رغم احتفاظ الاحزاب التقليدية بالاكثرية ، شكل صعود البعث الممثل لشرائح وسطية جذرية وانتخاب خالد بكداش حدثين مميزين . في ١٩٥٦ دخل الشيوعيون والبعثيون في حلف وطني كان بين اهدافه تحقيق اصلاحات ديمقراطية والدفاع عن الحياد .

هكذا بدت الحياة السياسية السورية تطبيقا لاطروحات المؤتمر العشرين . وترافق التطور الداخلي مع تحديد مواقف في السياسة الخارجية قريبة من مواقف مصر . في حزيران ١٩٥٦ زار شبيلوف دمشق . وبعد شهرين وقع اتفاق ثقافي بين الجانبين فتح أبواب سوريا أمام الفنانين السوفيات والكتب والمعارض السوفياتية . وكثر تبادل الوفود بين موسكو ودمشق ؛ وجاءت زيارة الرئيس شكري القوتلي للاتحاد السوفياتي مقدمة لتزويد سوريا بالاسلحه ؛ وفي مجمل هذه التطورات لم يكن في وسع أحد اتهام الشيوعيين الذين عملوا من خلال التحالف الوطني، لكن من دون ضجة وبدا ان سوريا اختارت بخطى ثابتة اكثر من مصر، معسكرها . وتوضحت المواقف السورية فيما كانت مصر تؤكد رغبتها في البقاء بعيدة عن الشيوعية وفيما كانت البلدان العربية ما تزال تبحث في أيهما أشد خطرا الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة . ففي آذار ١٩٥٧ رفضت سوريا قرضا من البنك الدولي، نظرا الى الفائدة المرتفعة والشروط التي رافقته . وأخيراً طلبت سوريا القرض من الاتحاد السوفياتي ووقعت مع تشيكوسلوفاكيا عدا لبناء مصفاة نفط. وشدد الزعماء السوريون على أن موقفهم استند الى درس للظروف السياسية . والخيار بات واضحا: بالنسبة الى سوريا، الخطر اميركي. لكنهم ، وفي الوقت نفسه اوضحوا ، في استمرار ان تطور بلدهم لا يتجه نحو الشيوعية وأن الشيوعية ظاهرة غير أهمية في سوريا وان الامر يتعلق بالعلاقات بين دولة ودولة . وعلى رغم أن الشيوعية هي الايديولوجيا الداخلية للاتحاد السوفياتي فان موسكو تبقى أفضل ضمانة للاستقلال السوري . وتناسب موقف القادة السوريين مع التطور في الرأي العام الذي بدأ يبدي اهتماما متزايدا بالمظاهر الثقافية السوفياتية . كما ان المصاعب السوفياتية مع تركيا، التي شكلت المشكلة الاساسية للسياسة السورية، ساهمت في تحويل الرأي العام السوري نحو الاتحاد السوفياتي.

تابعت الدول العربية والولايات المتحدة تطور الوضع السوري بقلق . وفي هذا المناخ المضطرب

انفجرت ازمة صيف ١٩٥٧ التي ساهم حدثان مهمان في تفجيرها . ففي ٦ آب وقع الاتحاد السوفياتي وسوريا ، في موسكو ، اتفاق تعاون تعهد فيه الاتحاد السوفياتي مساعدة سوريا في جهودها لتطوير مشاريع الري والنقل والصناعة[٩] ، الا أن وجود عدد كبير من العسكريين الى طاولة المفاوضات حمل على الاعتقاد ان الاتفاق تناول مساعدة عسكرية لم يعلن عنها ؛ اوعلى الأقل هكذا فسر الأميركيون ، الذين بدأوا يعتبرون ان سوريا تتجه الى الشرق ، الاتفاق. ويوم توقيع الاتفاق اعلنت دمشق عن اكتشاف مؤامرة اميركية تهدف الى الاطاحة بالنظام . واعتبر الأميركيون وحلفاؤهم ان الثورة تجتاح دمشق وأنه من دون عمل سريع فان العالم العربي يقع تحت الهيمنة السوفياتية . فأرسلت واشنطن سفيرها هندرسون ، المعروف بخبرته في اليونان وايران ، الى المنطقة في ظل أنباء تشير الى أن المواجهة باتت وشيكة . فتحرك الاسطول السادس وأرسلت طائرات اميركية الى اضنه لدعم تركيا فيما شددت الصحف السوفياتية على أن غزوا لسوريا يعد في كل من تركيا والعراق . كذلك رأت دمشق مثل موسكو ان تحرك القوات الأميركية ليس سوى تطبيق لمبدأ ايزينهاور في الوقت الذي تحدثت الأنباء الغربية عن حشد قوات سوفياتية على الحدود مع تركيا وتوجه الاسطول السوفياتي الى البحر المتوسط. في الواقع قام الاسطول السادس بمناورات لعرض القوة ، لكن قسماً كبيراً من الانباء جرى تضخيمه . فالاتحاد السوفياتي كثف نشاطه الديبلوماسي لكنه لم يتعد حدود التحذيرات . ففي ٣ ايلول حذرت موسكو الغربيين من ان أي تدخل في الأزمة السورية سيؤدي الى مواجهة . كذلك كرر وزير الخارجية السوفياتي اندريه غروميكو الدعوة الى اصدار بيان بعدم اللجوء الى القوة. بعد أيام وجهت موسكو تحذيراً الى الرئيس التركي مندريس من ان اي هجوم على سوريا لن يسمح به . اما الأمم المتحدة التي طلبت سوريا تدخلها فقد بدأت مناقشة الأزمة في ١٨ تشرين الأول . ودعم غروميكو الموقف السوري الذي شدد على ان الصراع هو بين دولة تسعى الى الدفاع عن استقلالها ومشروع هيمنة اميركي - تركي انطلاقاً من مبدأ ايزينهاور . واتهمت تركيا الاتحاد السوفياتي بتحويل سوريا الى قاعدة عسكرية ، لكن غروميكو طلب من الأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق لدرس الوضع داخل سوريا وتولي مهمة حل النزاع . هكذا ارتدى الموقف السوفياتي طابعين : الدعم غير المشروط للموقف السوري ، لكن هذا الدعم بقي سلمياً وفي إطار المنظمة الدولية . وكان هدف غروميكو ، في الوقت نفسه ، تطمين العرب ، الذين يتوقعون الدعم السوفياتي والذين يخشونه ، عبر تأكيد المساعدة والحياد.

وتفادت موسكو هنا الخطأ الذي ورد في مشروع شيبلوف لجهة عدم ادعاء الحق في النظر في مستقبل دول الشرق الأوسط مكتفية بالوقوف الى جانبها .

على رغم ان مرحلة « عاصفة » ، تبعت مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، حيث تبادل السوفيات والأميركيون تهم التدخل ليس على الصعيد المحلي فحسب بل على صعيد النزاع العام بين

المعسكرين ، هدأت الأزمة السورية في بطء . إلا أن نتيجتها الأساسية كانت التقارب بين مصر وسوريا ، ونزلت في ١٥ تشرين الأول قوات مصرية في ميناء اللاذقية لنجدة السوريين ، وبدأ البحث في الوحدة المصرية - السورية التي أعلنت في مطلع شباط ١٩٥٨ . بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، انتهت القضية ايضاً على رغم بعض التصريحات العنيفة . وفي ٢٩ تشرين الأول ظهر خروتشوف في حفلة استقبال اقامتها السفارة التركية في موسكو ، وأدلى بتصريحات مطمئنة بعدما أثارت حكومته قبل ١٢ يوما احتمال اندلاع نزاع مسلح . وبعد شهرين بحث خالد بكداش مع المسؤولين السوفيات في الوحدة السورية - المصرية كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة العربية ، الحلم الكبير الذي راود عبد الناصر .

حصيلة ازمة صيف ١٩٥٧ كانت معقدة : كان الرابح القومية العربية والخاسر مبدأ ايزينهاور . ماذا عنت الأزمة بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ؟ هل كان انقلاب خروتشوف المفاجىء في تشرين الأول نتيجة لعدم انسجام السياسة السوفياتية ؟ أو هل دلّ على برود مفاجىء للمصلحة السوفياتية ؟ كلا ، فمنذ ١٩٥٥ لم يتخذ السوفيات موقفاً اكثر انسجاماً من موقفهم تجاه الأزمة. ولفهم ذلك تنبغي العودة الى جذور الأزمة ، الى الأشهر التي سبقت اتفاق ٦ آب .

اشكال الدخول السوفياتي الى الشرق الأوسط

على عكس الاتهامات التركية لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي في ١٩٥٦ سياسة سورية . ولم تكن سوريا بالنسبة الى موسكو المكان الملائم لفتح الثغرة . على العكس انخرط السوفيات في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ في سياسة تقارب مع كل دول الشرق الأوسط . وتضمنت هذه السياسة عناصر عدة : تسوية النزاعات القائمة ، الدخول الاقتصادي ، زيادة تبادل الخبرات في الميادين الانسانية . والنزاعات الأساسية التي كانت للاتحاد السوفياتي في المنطقة فصلته عن جارتيه المباشرتين : تركيا وايران . وتركز الخلاف مع تركيا على إعادة النظر في معاهدة منترو والمطالب السوفياتية بضم ولايتي قارص واردهان . بعد موت ستالين عدل السوفيات موقفهم وتخلوا عن المطالب الاقليمية . أما العلاقة مع ايران فقد تحسنت في سرعة اكبر من العلاقة مع تركيا . فمنذ ١٩٥٥ بدأت المفاوضات لوضع حد للنزاعات الحدودية والمالية العالقة ، وفي ١٩٥٦ زار الشاه موسكو للمرة الأولى ، ووقع اتفاقاً تجارياً يجعل من الاتحاد السوفياتي احد أفضل زبائن ايران . ومن ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ وقع اكثر من ٣٠٠ اتفاق ثنائي بين الاتحاد السوفيات والبلدان الاشتراكية من جهة ودول الشرق الأوسط من جهة ثانية ، احتلت مصر وسوريا في هذه العملية الموقع الأول . وتناولت هذه الاتفاقات المساعدات التقنية ومنح قروض لآجال طويلة وبفائدة منخفضة جداً يمكن دفعها بالعملات المحلية أو بالمحاصيل الزراعية . هكذا قدم الاتحاد السوفياتي برنامجاً اقتصادياً في مقابل ما قدمه الغرب على الصعيد السياسي ، وقدم نفسه كشريك اقتصادي وليس كمؤسسة للاحسان ، وهذا ما

ساعد في تطوير العلاقة الاقتصادية مع السوفيات خصوصاً في البلدان العربية صاحبة الحساسية الفائقة تجاه موقف الدعاية الأميركي ، بعد قرون من الهيمنة والاحتلال .

في هذه المرحلة كان التبادل الثقافي الميزة الأساسية للتعامل السوفياتي الجديد ، اذ ان الاتحاد السوفياتي لم يكن راغباً في إدخال ماركس ولينين الى الشرق الأوسط ، بل قدم الوجه الثقافي الأكثر الفة بالنسبة الى محاوريه . وجرى التقارب الثقافي في الاتجاهين . فأرسل الاتحاد السوفياتي كل الوسائل الثقافية التي يملكها ـ تنظيم جولات سياحية، كتب ، دوريات ، الخ . . . ولم تقتصر دعواته على المثقفين بل شملت أيضاً مختلف ممثلي الفئات الاجتماعية . وتعددت مناسبات هذه الدعوات : مؤتمرات ، تبادل وفود، لقاءات فنية أو رياضية . وزادت حركة الأشخاص والأفكار بين الاتحاد السوفياتي والدول العربية ، وأظهرت هذه الحركة الاتحاد السوفياتي ليس مجتمعاً اوروبياً وإنما مجتمعاً متعدد القوميات حيث يحتل المسلمون موقعاً مهماً ، واستطاعوا أن يقدموا نموذجاً فريداً للتطور من دون أن يضحوا ، ظاهرياً ، بثقافتهم المحلية أو تقاليدهم أو دينهم .

وأعطى الاتحاد السوفياتي الدرس الأول للزائرين العرب وهو أنه يمكن ، في جيل واحد ، بناء اقتصاد حديث ومجتمع حديث والحفاظ على المعتقدات والتاريخ والتراث . وتساءل الزائرون هل يمكن جمع الاسلام والحداثة؟ أجاب الاتحاد السوفياتي بفتح الأبواب الى آسيا الصغرى حيث التقت الشيوعية ـ كنموذج للتطور ـ مع الاسلام واتحد الاثنان في بوتقة قومية .

ولم يكن الاتحاد السوفياتي يهدف الى الاقناع بتجربته بمقدار ما كان يهدف الى إظهار ما هو عليه وما أنجزه في الميادين التي يتقاسمها مع الشرق ، وبالتالي تبديد فكرة أن الشيوعية تدمر الاسلام . وفي مقدار ما كان تاجراً جيداً أكد نفسه ، ثقافياً ، على أنه دولة مثل الدول الأخرى لا تحمل تهديداً قاتلاً لمحاوريها .

في مناخ الثقة والحشرية الثقافية التي بدأت تترسخ شيئاً فشيئاً ، أجمع الرأي العام العربي ، وليس السوري والمصري فحسب ، على بعض الأفكار البسيطة التي بدأت تشق طريقها : ان الاشتراكية أكثر ملاءمة لحل مشاكل التطور من الطريق الرأسمالية ؛ ليست الشيوعية ، بالضرورة ، ايديولوجية معارضة للاسلام . لم يكن النفوذ الذي كسبه الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط ، عبر تبادل هذه الأفكار ، مهماً .

لكن لا يمكن تقليل قيمته اذ أن هذه الأفكار اكتسبت أهمية في مقدار ما مارست تأثيراً على حساب الأفكار التي كان يسعى الغرب الى ترويجها وفي مقدار ما أزالت المخاوف التي كان يكرسها الاتحاد السوفياتي .

من خلال هذه السياسة الهادئة التي مارسها الاتحاد السوفياتي بين ١٩٥٥ و١٩٥٨ ينبغي النظر الى الموقف السوفياتي من الأزمة السورية . لقد سعت موسكو الى تطمين كل دول الشرق الأوسط ، وبالتالي لم تكن لها مصلحة في اضعاف الثقة التي اكتسبتها من خلال سياسة منحازة الى بلد دون آخر . أما بالنسبة الى العلاقة مع سوريا ، فقد سعت الطبقة السياسية السورية ، لأسباب محلية خاصة ومدعومة من الرأي العام ، الى الانخراط سريعاً في التعاون مع الاتحاد السوفياتي على نحو تخطى التوقعات السوفياتية . ويؤكد الموقف المنزوي للحزب الشيوعي السوري في عملية التطور هذه الرغبة السوفياتية في عدم دفع التحول السوري الداخلي على نحو فظ . بل على العكس جهد السوفيات للحفاظ على علاقة مع السوريين تتطابق مع قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

لكن عملية التجذير السورية والتطور الداخلي في سوريا أزعجا الخطة السوفياتية ، اذ انهما قد يؤديان الى تدخل غربي واثارة المخاوف لدى البلدان العربية الأخرى . وأثبتت أزمة ١٩٥٧ ان هذه الأخطار قائمة . اذ أن انتقال سوريا الى جانب السوفيات ، بالنسبة الى الولايات المتحدة ، يفتح الباب امام انزلاق المنطقة الى تحت النفوذ السوفياتي . كذلك بدأت الحكومات المعادية للشيوعية في العراق والاردن وتركيا تفكر في التأثير الذي قد تتركه سوريا على الحركات اليسارية السرية والأحزاب الشيوعية الممنوعة وعلى الانتلجنسيا التي تعارض التحالف مع الغرب . هكذا بدت سوريا وكأنها رأس الجسد السوفياتي الى الشرق الأوسط، وهذه النظرة المشتركة بين الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة هي التي أدت الى الأزمة التي كان الاتحاد السوفياتي يخشاها .

بالطبع كان على موسكو اتخاذ موقف الى جانب سوريا داخل الأزمة ، وأي سلوك آخر لم يكن معقولاً . لكن في الوقت نفسه لم تكن ترغب في الذهاب بعيداً في دعمها للسوريين كي لا تطيح بسياستها الطويلة النفس بمبادرات غير ناضجة . هكذا سيطر على الموقف السوفياتي ، خلال أزمة ١٩٥٧ ، هاجس الدفاع عن أي بلد يتعرض للتهديد وفي الوقت نفسه عدم إثارة مخاوف أي بلد آخر بتدخل غير محسوب النتائج . وبرز هذا الهاجس بشكل خاص في نهاية الأزمة عبر اقالة الماريشال جوكوف وزير الدفاع السوفياتي من المكتب السياسي للحزب الشيوعي، الأمر الذي أتاح لخروتشوف فيما بعد عندما بدأ يتحدث عن السلام أن يلقي تبعة المواقف المتصلبة السابقة على عاتق وزير الدفاع المقال .

كانت حصيلة الأزمة السورية ارتياحاً سوفياتياً بعد النكسة الأولى التي حلت بمبدأ ايزينهاور : لقد أكد الاتحاد السوفياتي صورته كمدافع عن الاستقلال العربي وحافظ على ثقة السوريين، وكذلك لم تتخط التزاماته الاطار المرسوم لها إلى مواجهة مع الولايات المتحدة . وبدت الولايات المتحدة القوة التي تهدد دول الشرق الأوسط وتشكل خطراً على استقلالها .

المواجهة في لبنان والعراق

لم يستطع لبنان الذي حافظ تقليدياً على موقع حيادي بعد ١٩٥٥ ان يفلت من لعبة التمحور التي سادت كل بلدان المنطقة . ففي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ انخرط لبنان ، مثل سوريا ، في طريق التقارب مع الاتحاد السوفياتي ، وخلال ازمة السويس وقف الى جانب مصر . لكن بعد ذلك أخذ موقفه بتطور تدريجياً لمصلحة الغرب . وزاد خطورة هذا التأرجح بين الشرق والغرب في ١٩٥٨ بسبب المعطيات الداخلية عندما اندلع نزاع سياسي عنيف يعود الى الخلاف حول تجديد رئاسة كميل شمعون ، وتجابه مؤيدو شمعون ومعارضوه ؛ البعض دعا الى ضرورة الالتزام بالغرب والبعض الآخر أكد أهمية الحفاظ على مواقع حيادية . وزادت البلبلة مع وجود لاجئين مصريين وسوريين في بيروت[١٠] . وفيما أعربت الجمهورية العربية المتحدة عن قلقها لتأثير هؤلاء اللاجئين في لبنان اعتبر شمعون نفسه ضحية مؤامرة حاكتها مصر وسوريا لاجتذاب لبنان الى جانبها . وانتهى التوتر في ايار بانتفاضات مسلحة ، واجتاحت المعارك بيروت وطرابلس ومنطقة الشوف . فقدمت الحكومة اللبنانية شكوى الى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة واتهمتها بخلق الاضطرابات ، ودعت الولايات المتحدة الى الدفاع عن استقلال لبنان . هل هو الظرف المناسب لتطبيق مبدأ ايزنهاور ؟ الولايات المتحدة ظهرت ، في الفترة الأولى ، غير مستعجلة في الاجابة على طلب شمعون ، اذ ان مبدأ ايزنهاور لم يثر إلا المواقف المعادية في العالم العربي . وكانت الحكومة الأميركية تخشى ان يؤدي تدخلها الى تشكيل حلف ضدها وتقديم حجج جديدة للاتحاد السوفياتي للتنديد بسياسة التدخل في شؤون المنطقة . وأكثر من ذلك ، كانت سياسة شمعون مدانة ومستقبل لبنان الممزق غامضاً . في مقابل ذلك بدأت واشنطن حواراً مع المعسكر الحيادي وأعيد درس ملف تمويل سد اسوان في الوقت الذي توجه عبد الناصر الى زيارة موسكو، كذلك حلت قضية الارصدة المصرية المجمّدة في الولايات المتحدة منذ ١٩٥٦ . في مثل هذه الظروف لم يكن مفيداً اثارة المخاوف الوطنية عبر تدخل في لبنان . ففي مجلس الأمن حصل تقارب بين السوفيات والمصريين لدى المناقشة غير المتحمسة للملف اللبناني التي انتهت بقرار ارسال مراقبين دوليين الى لبنان للتحقيق في الاتهامات ضد الجمهورية العربية المتحدة . أما عبد الناصر فقد عرض وساطته من أجل تهدئة الوضع في الوقت الذي بات رحيل شمعون ضرورياً .

وخلال مناقشات مجلس الأمن دافع المندوب السوفياتي اركادي سوبولوف عن استقلال لبنان ، وهاجم الغرب الذي بدعمه كميل شمعون وحكومته الموالية للغربيين زاد حدة ازمة داخلية حيث لا يحق لأية دولة في التدخل . ومع تأكيده على أن الجمهورية العربية المتحدة لا دخل لها في الأحداث اللبنانية شدد سوبولوف على وجود تدخل اجنبي مشيراً إلى أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المخولة بالتدخل وليس الولايات المتحدة . وعلى رغم صمت واشنطن أمام طلب كميل شمعون أكد المندوب السوفياتي أن

اسلحة خفيفة ترسل إلى القوات الحكومية اللبنانية وإن الأزمة اللبنانية ليست سوى مرحلة أولى ومبرر لإرسال قوات اميركية لضرب الحياد حيثما وجد .إلا إنه بدا في العام ١٩٥٨ أن السياسة الأميركية كانت تتفادى اعطاء الاتحاد السوفياتي حججاً جديدة لزيادة نفوذه في المنطقة ، مستفيدة في ذلك من اخطائها التي وقعت فيها العام السابق في سوريا .

لكن ثورة ١٤ تموز في العراق التي وضعت حداً للملكية أدت إلى تدخل اميركي واعطت مبرراً للمخاوف السوفياتية . فبعد ترددها في دعم شمعون ، اصيبت الولايات المتحدة بالذهول باطاحة نوري السعيد ونشوء وضع ثوري بدأ يهدد باجتياح الشرق الأوسط المضطرب . وبرر هذا التشاؤم الأميركي الترحيب الذي لقيته الثورة العراقية في عاصمتي الجمهورية العربية المتحدة اللتين رحبتا بامتداد الحركة التقدمية والحيادية . ووصل الاضطراب إلى الأردن الذي بدا الحلقة المقبلة في السلسلة الثورية . فطلب الملك حسين وشمعون المساعدة الغربية من دون تأخير . في هذه المرة لم تتردد واشنطن . في ١٥ تموز وصلت القوات الأميركية إلى لبنان وفي ١٧ منه هبطت فرق مظلية بريطانية في عمان . وأدى هذا التدخل ، مرة اخرى ، إلى رد فعل وطني عنيف كان من نتائجه الأولى تحول الاتحاد السوفياتي إلى مدافع عن العرب . في ١٦ تموز وصل عبد الناصر إلى موسكو . وبادر الاتحاد السوفياتي إلى القيام . بمناورات عسكرية على الحدود التركية والعراقية واصدر بيانين في ١٧ و ١٨ تموز لادانة الاعتداء الأميركي - البريطاني ودعوة البلدين إلى سحب قواتهما . وأمام مجلس الأمن الذي عقد جلسته في ١٥ تموز قدم الاتحاد السوفياتي مشروع قرار يدعو إلى سحب القوات الأجنبية فوراً ، فيما اكدت واشنطن ولندن أن عودة الوضع إلى طبيعته عبر تدخل مجلس الأمن شرط مسبق لسحب القوات . وقوبلت كل مشاريع القرارات بفيتو سوفياتي أو اميركي ، وأخيراً توصل مجلس الأمن إلى الاقتناع بعجزه عن ايجاد أي حل للوضع .

في ١٩ تموز اقترح خروتشوف نقل المناقشات من مجلس الأمن الذي بات مشلولاً إلى مؤتمر للقوى الكبرى : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند . ويترجم هذا الاقتراح ، الذي رفضه الغربيون باستثناء الجنرال شارل ديغول ، الاهتمامات السوفياتية . ففي دفاعه عن القضية العربية كان الاتحاد السوفياتي يكسب رصيداً لا يستهان به في الشرق الأوسط . لكن تدخله في القضايا الاقليمية لم يكن مقبولاً من الغربيين . وفي كل أزمة كان التحالف الثلاثي للعام ١٩٥٠ يعود إلى السير وراء الزعامة الاميركية لرفض شرعية التدخل السوفياتي . لكن موسكو كانت تسعى ، في تلك الفترة ، إلى أن تصبح مقبولة من دول الشرق الأوسط والقوى الكبرى في الوقت نفسه . وكانت تصطدم أما بحساسية العرب وأما برد فعل دفاعي غربي . وكما إن الأمم المتحدة لم تكن تشكل الهيئة التي تتيح المشاركة السوفياتية في حل الأزمات كان خروتشوف يلجأ إلى اقتراحات حلول على مستوى القمة .

إلى ذلك كان الاتحاد السوفياتي يسعى إلى تحاشي مواجهة مع الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه

الحفاظ على رصيده في دعم القضية العربية . ففي ١٩٥٨ ، كانت موسكو رسخت سياسة التعايش السلمي ، ولم تكن ترغب في أن تكون ازمة الشرق الأوسط سبباً في اضعاف علاقاتها الحديثة مع الولايات المتحدة ، عبر تدخلها إلى جانب العرب أو لمصلحتهم خارج الاطار الدولي . من وجهة النظر هذه ، بدت فكرة عقد قمة ذات فوائد كثيرة : فهي ترغم الغربيين على اشراك الاتحاد السوفياتي في البحث في قضية الشرق الأوسط من جهة واستمرار الحوار مع الولايات المتحدة من جهة ثانية . وأمام الرفض الأميركي لهذه الفكرة ، لم يعد أمام موسكو إلاّ الأمم المتحدة . في غضون ذلك ، بذل خروتشوف نشاطاً كبيراً للتأكيد على أن البحث بين القوى الكبرى المسؤولة وحده يمكن أن يحل ازمة الشرق الأوسط . وبعد عودته من بكين حيث نال دعم الرئيس ماوتسي تونغ في مطلع آب ، اعتبر خروتشوف أن معظم اعضاء مجلس الأمن يؤيد العدوان وبالتالي تبدو هذه الهيئة الدولية غير قادرة على وقفه . واستعاد هذه الحجج في الأمم المتحدة اندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي . ومع بدء المناقشات في ٨ آب ظهر فشل مشروع خروتشوف وعدم تمكن الاتحاد السوفياتي أن يفرض نفسه فعلياً في حل الأزمة اللبنانية .

اتسمت السياسة السوفياتية بين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ بسمات عدة : تخلى الاتحاد السوفياتي ، عموماً عن موقفه الدفاعي ليؤكد أنه جزء من السياسة العالمية ، وخصوصاً في الشرق الأوسط . وجاءت اعادة التقويم هذه نتيجة تحليل المعطيات السياسة الاقليمية والاستفادة من الفرص المتوفرة . وهذه البراغماتية تفسر التردد السوفياتي بين موقفين : موقف الدولة التي تسعى إلى دعم مواقف دول المنطقة المهددة من القوى الكبرى الساعية للحفاظ على نفوذها، وموقف القوة الكبرى التي تسعى بدورها إلى اقتسام المسؤولية مع القوى الأخرى.

ويبقى سؤالان : ماذا يريد الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط؟ نفوذ شخصي أم اضعاف القوى الأخرى أم الحوار مع القوى الغربية ؟ ما هو التكتيك المستخدم للغايات الجديدة ؟

حملت الأحداث في الشرق الأوسط والمعسكر الاشتراكي ، بعد ١٩٥٨ اجابات على هذه الأسئلة واعطت مضموناً جديداً للسياسة السوفياتية .

هوامش

١ ـ تصريح لشكري القوتلي نقلته البرافدا في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ .
٢ ـ عبد الناصر في خطاب القاه في بور سعيد في كانون الأول ١٩٥٧ .
٣ ـ رسالة إلى الكونغرس ، وثائق السياسة الخارجية ، ١٩٥٧
٤ ـ مذكرة اميركية في ١١ حزيران ١٩٥٧ إلى الحكومة السوفياتية ، وثائق الشؤون الخارجية ، ١٩٥٧
٥ ـ البرافدا ، ٥ ايلول ١٩٥٧
٦ ـ صلاح البيطار ، وزير الخارجية السوري ، في مؤتمر صحافي عقده في ١٩ آب ١٩٥٧
٧ ـ خطاب في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٥ ، وقرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، البرافدا ، ٢٣ شباط١٩٥٦
٨ ـ المؤتمر الصحافي المذكور آنفا .
٩ ـ برافدا ، ٧ آب ١٩٥٧
١٠ ـ شمعون ك . ازمة في الشرق الأوسط ، باريس ، ١٩٦٣

الجزء الثاني

المخطط الكبير

الفصل الأول

البرجوازية الوطنية

حتى ١٩٥٨ راكم الاتحاد السوفياتي النجاحات في الشرق الأوسط . وكان هذا التراكم سهلاً في مقدار ما كانت السياسة السوفياتية بسيطة ، إذ ان الموقف المعادي للامبريالية كان يلقى صدى عميقاً إلى هذا القدر أو ذاك في كل دول المنطقة . وفي هذه الفترة كانت النظرة السوفياتية إلى مشاكل الشرق الأوسط غاية في الوضوح . وبعيداً عن محاولة فهم الحقيقة الشرق اوسطية في كليتها ، اعطت هذه النظرة لهذه الحقيقة بعداً واحداً : علاقات الحكومات القائمة بالقوى الغربية خصوصاً الولايات المتحدة . فكان الاتحاد السوفياتي يعتبر هذه الحكومات مستقلة وحتى « تقدمية » في مقدار ما كانت تعارض القوى الكبرى وتؤ كد رغبتها في التخلص منها وتأخذ موقفاً محايداً ينزع أية قيمة حقيقية عن حلف بغداد . أما الأحزاب الشيوعية الممنوعة والمطاردة أحياناً فلم يكن لها ثقل في الخيارات الخارجية السوفياتية . وانطلاقاً من هذا الواقع وحتى ١٩٥٨ كانت هذه الأحزاب تفكر، على رغم المصير الذي اعدته لها الحكومات العربية، كما يفكر الاتحاد السوفياتي . فهذه الأحزاب السرية كانت تصمت أو تصفق للمواقف الاستقلالية للحكومات التي رفضت اعطاءها مكاناً في الحياة السياسية وحاولت أن توافق بين علاقاتها الجيدة بموسكو وعدائها الأساسي للشيوعية . ولم يكن الاتحاد السوفياتي يفصل على هذا النحو العميق في علاقاته الدولية ، بين حياته السياسية الداخلية ومستقبل الأحزاب الشيوعية الوطنية كما فعل في تلك الفترة . لكن حدود هذه السياسة ظهرت في الشرق الأوسط ، حيث كان التحليل السوفياتي يصاغ وفقاً للسياسة الخارجية . وساهم عاملان في اجبار موسكو على اعادة تقويم توجهاتها : الأول داخلي وهو الموقف المصري والثاني خارجي وهو النقد الصيني الذي بدأ يظهر منذ ١٩٥٨ .

الوحدة العربية ضد الشيوعية .

في ١٩٥٦ اتاحت مصر للاتحاد السوفياتي أن يدخل منتصراً إلى الساحة السياسية في الشرق

الأوسط . لكن وبعد سنوات قليلة اقتنع الاتحاد السوفياتي أن عبد الناصر حليف متشدد وله علاقات بالدول الكبيرة والصغيرة وله مفاهيم . وخلال مرحلة التحالف التي امتدت عقدين كانت مواضيع سوء التفاهم موجودة وعميقة احياناً . وطبعت هذه القضايا العلاقات المصرية ـ السوفياتية بطابعها . فالحياد الذي ربط بين الاتحاد السوفياتي ومصر كان بالنسبة إلى موسكو ، وسيلة للنضال ضد الدول الغربية . أما بالنسبة إلى عبد الناصر فكان له معنى اكثر اهمية بكثير . الحياد هو وضع حد لسياسة كانت تحد من الاستقلال المصري ، ووسيلة لتأكيد السيادة الوطنية أمام أي تهديد خارجي بريطانيا كان أو اميركيا أو سوفياتيا . ولم يكن رفض عبد الناصر الانخراط في احلاف انتقائياً ، بل شمل كل القوى الأجنبية . ومن هنا نشأ اول سوء تفاهم مع موسكو . فبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ترتبط الامبريالية والسيطرة بالدول الغربية وحدها ، ولا يمكنه أن يقبل أن توصف العلاقات معه بأنها قائمة على عدم التكافؤ والتبعية .

موضوع آخر ، الشيوعية ، كان مصدراً آخر لسوء التفاهم . فعلى رغم تفادي تحديد مستقبل الدول العربية بتعابير واضحة ، كان الاتحاد السوفياتي يركز على العناصر الضرورية للتغيير البعيد المدى : اصلاح زراعي وتراكم الرأسمال وانشاء فروع جديدة للانتاج . وكان دعم الأحزاب الشيوعية المحلية لحكوماتها يدور حول هذه المهام اكثر مما يدور حول مهام الدفاع عن الاستقلال الوطني . إلاّ إن عبد الناصر رأى في هذه الأحزاب ، على رغم ضعفها وتأييدها له ، خطراً محتملاً . وهي قبل كل شيء تحمل ايديولوجية يرفضها ولا يرغب في أن تنتشر في مصر أو في الشرق الأوسط . وجاء تعزيز الحزب الشيوعي السوري والدور الذي لعبه الشيوعيون في اسقاط الهاشميين في بغداد ليزيدا من مخاوف عبد الناصر ويساهما في تسريع الأزمة في العلاقات المصرية ، السوفياتية .

في شباط ١٩٥٨ استقبلت موسكو من دون حماس كبير اعلان الوحدة السورية ـ المصرية . واعتبر الاتحاد السوفياتي أن من نتائج هذه الوحدة امتداد النزعة المعادية للشيوعية المنتشرة في مصر إلى سوريا حيث كان الحزب الشيوعي يتمتع بمواقع قوية . ومن موقف التحفظ على قيام الجمهورية العربية المتحدة اضطرت موسكو إلى الاعتراف رسميا بالجمهورية الجديدة . لكنها حددت شروط مساندة الدولة الجديدة : أن تقود الاتجاهات الأساسية لدول المنطقة إلى خوض المعركة ضد الامبريالية .

لكن التنازلات والتحذيرات المبطنة السوفياتية لم تمنع الجمهورية العربية المتحدة من تأكيد توجهاتها الأساسية : وقف تقدم الشيوعية في سوريا وتوازن العلاقات العربية بالدول الكبرى .

وفي دمشق انفتحت الأزمة بين الشيوعيين وقادة الجمهورية العربية المتحدة منذ كانون الثاني ١٩٥٨ اي في الوقت الذي كانت الوحدة قيد الانجاز . وفي اجتماعات اللجنة المركزية لكل من الحزب الشيوعي السوري واللبناني نوقشت قضية الوحدة وجرى التحذير من حل الأحزاب السياسية وحددت الأسس « الديمقراطية » للدولة الجديدة . وكان الخلاف واضحاً بين موقف الشيوعيين والزعماء المصريين

والسوريين . وعشية التصويت على الوحدة في سوريا بادر خالد بكداش ، ادراكاً منه لإمكان استغلال الوحدة للقضاء على الشيوعيين في الحياة السياسية السورية ، الى الهجوم على الدولة الجديدة في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي البلغاري المنعقد في صوفيا .

لقد هاجم بكداش التطور الداخلي والخارجي للجمهورية العربية المتحدة في الوقت نفسه . فعلى الصعيد الخارجي ، بدأ عبد الناصر ، منذ ربيع ١٩٥٨ ، التأكيد في خطاباته على مفهوم جديد للحياد اعتبر على انه مصالحة مع الولايات المتحدة، وعلى توازن العلاقات الخارجية العربية مع كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . لكن حذر عبد الناصر من موسكو والشيوعيين السوريين يفسر الاستياء السوفياتي منذ ربيع ١٩٥٨ . لقد اكتفى الاتحاد السوفياتي بالتشديد على الطابع الخطر والدائم للامبريالية وعلى كون الحياد يعني العداء للولايات المتحدة وحدها . وترك للشيوعيين السوريين مهمة التأكيد على الطابع الرجعي للنظام الوحدوي الجديد . وهذه هي المرة الأولى منذ ١٩٥٥ يكمل نشاط حزب شيوعي في الشرق الأوسط السياسة السوفياتية والى حد ما ينوب عنها .

لكن في صيف ١٩٥٨ ومع الثورة العراقية استعاد الاتحاد السوفياتي الى حد ما المبادرة التي فقدها في وقت مضى . لقد استطاع الشيوعيون في بغداد ان يفرضوا انفسهم من خلال الدور الذي لعبوه في القضاء على الملكية ومن خلال مقدرتهم على تنظيم الجماهير . هكذا لم تكن السلطة الثورية الجديدة معادية للشيوعيين على رغم أنها لم تكن تضم أياً منهم . بل كانت مستعدة على صعيد السياسة الخارجية للتقارب مع الاتحاد السوفياتي . أما بالنسبة الى عبد الناصر فقد طرحت الثورة العراقية مسألة انضمام بغداد الى الجمهورية العربية المتحدة ، وهي مسألة تؤكد إمكان تحقيق الوحدة العربية اضافة الى أنها وسيلة لتسديد حسابات سابقة ووقف تقدم الشيوعيين . وكما في سوريا ، كذلك في العراق كانت الوحدة تعني الحد من استقلالية الأحزاب وكذلك الحد من نفوذ الشيوعيين تدريجياً .

اما الاتحاد السوفياتي ، وعلى رغم تأكيده انه لن يتدخل في الشؤون الداخلية العربية ، فقد أبدى معارضة شديدة لمشروع الوحدة العربية . وأظهرت الصحافة السوفياتية التي لزمت الصمت لدى الاعلان عن الوحدة المصرية ـ السورية ، اهتماماً متزايداً بسلطة عبد الكريم قاسم الذي تحول الى رمز للتطور السياسي الداخلي في منطقة الشرق الأوسط . وهكذا ، بدأ الاتحاد السوفياتي يهتم ليس فقط بالحياد على الصعيد الخارجي بل بالتطور الداخلي للأنظمة في المنطقة . وأكد أنه لتعزيز الاستقلال ينبغي الاستمرار في النضال السياسي الداخلي وان البورجوازية الوطنية التي تخشى المطالب الشعبية المتزايدة قد تسعى الى الحصول على دعم خارجي من اجل تعزيز سلطتها ، وهو دعم يهدد الاستقلال في التحليل النهائي . ومن اجل أن يبقى العراق بعيداً عن مصر ، أدخل الاتحاد السوفياتي تعديلات تدريجية على تحليله للوضع المحلي والذي حافظ عليه منذ ١٩٥٦ . بالتأكيد لم يظهر هذا التعديل جلياً إلا بعد المؤتمر الـ

٢١ للحزب الشيوعي السوفياتي أي في مطلع ١٩٥٩ . إلا أنه برز ، في الأشهر القليلة التي امتدت من الثورة العراقية وهذا المؤتمر ، عنصران جديدان في السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط : رفض الوحدة التي تضمن لمصر قيادة العالم العربي والرغبة في أن تكتسب بغداد ثقلاً موازياً للقاهرة وهو وضع يتيح للاتحاد السوفياتي ان يحافظ على وجوده في الشرق الأوسط من دون أن يكون خاضعاً خضوعاً كاملاً لمصر .

عبر اهتمامها بالعراق ومعارضتها لتوسيع الدولة العربية الموحدة التقت السياسة السوفياتية للمرة الأولى مع السياسة الغربية . إذ أن واشنطن ، وبدرجة أشد من موسكو ، لم تكن توغب في الوحدة العربية المعادية للامبريالية وحيث اتخذ تغيير الأنظمة شعار النضال ضد الامبريالية . ولأسباب متعارضة ـ كانت الوحدة العربية تعني بالنسبة الى واشنطن تقدم اليسار وبالنسبة الى موسكو انحسار نفوذه ـ اتفق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على معارضة إمكان انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ، وسعيا الى عرقلة ذلك . وبدا منذ ١٩٥٨ انه يمكن ان تكون لموسكو وواشنطن مفاهيم مشتركة وحتى سياسة واحدة في الشرق الأوسط ، وذلك على رغم اهدافهما المتعارضة .

أما عبد الناصر ، فقد شجعته المعارضة السوفياتية لمشروعه والدعم الذي لقيه قاسم في مواجهته والتواطؤ الأميركي غير المباشر، على شطب الشيوعيين من الخريطة السياسية العربية . ومن العداء المضمر انتقل الى الهجوم . وشهدت نهاية السنة ١٩٥٨ بداية حملة عنيفة معادية للشيوعية في سوريا حيث اعتبر الاسلام والعروبة على تناقض تام مع الشيوعية ، وترجمت هذه الحملة بسلسلة من الاعتقالات . وكانت مقاومة الشيوعيين عاملا في زيادة حدة العداء للشيوعية . فمنذ البدء ، أعرب الشيوعيون عن قلقهم للوحدة مع مصر وتأكدوا في ١٩٥٩ ان هذه الوحدة تعني القضاء على حزبهم . ذلك ان الزعماء المصريين والسوريين اعتبروا ان الشيوعيين خارجون على القانون وانهم سلاح في يد الصهيونية .

ترافقت الحملة الناصرية على الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة مع محاولة تعديل الوضع في العراق . لقد اعتبر عبد الناصر ان الرفض العراقي الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة هو نتيجة الضغط الشيوعي والدعم السوفياتي . ولذلك كان من المهم تعديل الوضع العراقي : دفع قاسم لفك تحالفه مع الشيوعيين أو اقصائه عن السلطة ، وذلك من أجل انقاذ بغداد من نفوذ موسكو . وانطلقت في دمشق والقاهرة حملة عنيفة جداً تصور قاسم على انه ديكتاتور مفتون بسلطته أو دمية في أيدي الحزب الشيوعي . وأعربت وسائل الاعلام في العاصمتين عن الاعتقاد ان وقوع قاسم تحت نفوذ الشيوعيين يرضي بريطانيا التي تستغل هذه الفوضى من أجل تعزيز سيطرتها . وفي الحملة التي استهدفت نزع الاعتبار عن نظام قاسم وخلق معارضة داخلية اختلطت الشيوعية والصهيونية ولم يفرق بين موسكو ولندن . لكن وراء هذا الاختلاط الظاهري كان الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفياتي المستهدفين الرئيسيين من الانتقادات المصرية ـ السورية التي عبّر عنها أفضل تعبير محمد حسنين هيكل في صحيفة

« الاهرام » .

لكن موسكو كانت تكبح ردود فعلها على هذا التبديل في الموقف المصري بسبب غموض سياسة عبد الناصر وتعدد المشاكل المطروحة . ففي هجومه المستمر على نظام قاسم ، كان عبد الناصر يشدد على العزلة العراقية التي تشجع أطماع السيطرة لدى الغربيين . وحافظ عبد الناصر في تلك الفترة على حد من العداء للنفوذ الغربي لم يكن في مقدور الاتحاد السوفياتي أن يتجاهله . لكنه ، في الوقت نفسه ، جمع التنديد بالاتحاد السوفياتي والغرب وأكد عرضا رغبته في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة . هكذا وجد الاتحاد السوفياتي نفسه محكوماً باعتبارين : دفع عبد الناصر نحو الاستمرار في عدائه للغرب وتشجيع حياده المعادي له ، ومنع أي تقارب بين عبد الناصر والولايات المتحدة الأمر الذي يفترض ليونة سوفياتية اذ أن أي قطيعة قد تدفع الرئيس المصري نحو الغرب . وفي الوقت نفسه أدرك المسؤ ولون السوفيات ان علم التحرك حيال الحملة المصرية الواسعة على الشيوعية والسوفيات يدعم موقف عبد الناصر ويضعف الموقف السوفياتي ويشكل خطراً على النظام والحزب الشيوعي في العراق .

وبين هذين الاعتبارين ، بدا هامش التحرك ضعيفاً . فقد كان الاتحاد السوفياتي يريد الحفاظ على تحالفه مع مصر وإضعاف رصيد عبد الناصر في العالم العربي وخصوصاً في سوريا حيث بدت الفرص امام اليسار اكثر واقعية منها في مصر ، ومن جهة اخرى انقاذ نظام قاسم ودعمه لتقديم نموذج يكون له وزن فعال في مقابل النموذج المصري.

عندما ننظر عن كثب الى اهداف السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط في ١٩٥٨ نستنتج ، كما في ١٩٥٦ ، انه على رغم تقدم العلاقات السوفياتية ـ العربية كانت مصر محور السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط . فانطلاقاً من مصر وبالارتباط معها كانت القضايا تطرح . وهذه الأولوية لمصر في السياسة السوفياتية تفسر الطابع المتناقض ، ظاهرياً ، للمبادرات السوفياتية منذ أن بدأت مصر تبتعد عن موسكو . وتضمنت السياسة السوفياتية ٣ عناصر : العمل الودي لتحسين العلاقات السوفياتية ـ المصرية ، والعمل غير الودي لوقف الانطلاقة المصرية ، ومحاولة فيهم تطور العالم العربي وتحديد العمل الواجب الاقدام عليه على ضوء هذا التطور.

فعلى رغم الحملة المصرية المفتوحة استمر الاتحاد السوفياتي في التزاماته الاقتصادية المتفق في شأنها في ١٩٥٦ . ففي ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨ وقع البلدان اتفاقاً في شأن بناء سد اسوان ، وتعهد الاتحاد السوفياتي في تقديم التقنيين والأعتدة والمواد الضرورية للبناء ومنح مصر قرضاً بقيمة ٤٠٠ مليون روبل تدفع تدريجياً وبفائدة لا تتعدى ٢,٥٪. وكان هذا الاتفاق، الذي وقع في مناخ سياسي غير ملائم ، مهماً جداً بالنسبة الى مصر . لقد كان عبد الناصر يعتبر أن سد اسوان العالي ، الذي يتيح ري مساحات كبيرة وتنشيط الملاحة في نهر النيل ، وتوفير الطاقة الكهربائية ، رمز للثورة . وإضافة الى ما يحمله من

تغيير سياسي ، فان التقدم الاقتصادي الذي يوفره السد يجعل من مصر بلداً حديثاً يتخلص نهائياً من التبعية والفقر .

الغربيون رفضوا أن يتولوا مهمة تنفيذ هذا المشروع الذي اعتبروه طوباوياً ، وأكثر من ذلك فرضوا شروط مساعدة قاسية جداً بالنسبة إلى بلد يهمه الحفاظ على استقلاله . أما الاتحاد السوفياتي وعلى رغم خلافاته المتزايدة مع مصر فإنه لم يستخدم اتفاق ١٩٥٨ من اجل الضغط عليها . على العكس من ذلك شدد الزعماء السوفيات أنه ينبغي التفريق بين الأعمال والسياسة وأن مصر غير ملزمة سوى بدفع ديونها .

وكان الاتحاد السوفياتي منذ ١٩٥٦ أي مع بداية تقديمه مساعدات إلى البلدان النامية ، أظهر أن دروس المساعدة الغربية التي تفرض تنازلات سياسية لم تذهب هدراً . وحافظ على صورة رجل الأعمال الذي لا يتأثر بالسياسة على امتداد ازمته مع مصر أي حتى ١٩٦١ .ففي ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ افتتح المرحلة الأولى من العمل في سد اسوان . وفي آب من السنة نفسها اتفق البلدان على البدء بالمرحلة الثانية. خلال هذه الفترة زار مبعوثون سوفيات مصر من اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين .

وفي تلك السنة ، وفيما كانت الحملة المصرية على الاتحاد السوفياتي مستمرة، قام المشير عامر بزيارة لموسكو ليطلب مشاركتها في خطة التصنيع الثانية في الجمهورية العربية المتحدة وتقديم مساعدة عسكرية لها . ولم يكن الجانب السوري بعيداً عن مثل هذه الاتفاق . ففي ايلول ١٩٦٠ قدمت موسكو مساعدة بقيمة ٢٧٥ مليون روبل لتمويل مشاريع بناء عدة ،بينها سكة الحديد بين حلب واللاذقية والقامشلي وبناء مصنعين للأسمدة والزيوت .

في غضون ذلك ، استمرت المواجهة بين الاتحاد السوفياتي ومصر حتى سنة ١٩٦١ . وفي مقابل الحملات المصرية ، كانت الردود السوفياتية قليلة ، كما كانت دفاعية أساساً . فقد كرر الزعماء السوفيات في المؤتمر الـ ٢١ للحزب وفي لقاءاتهم والمسؤولين العرب وفي تعليقات صحفهم « إن الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية . ومهما يكن العداء العربي للشيوعية ، تبقى هذه القضية قضية داخلية ينبغي عدم الرد عليها » . وفي الوقت نفسه بذل خروتشوف جهده لايضاح هذه القضية . وقال في ٢٤ شباط١٩٥٩ إن المشكلة بين الاتحاد السوفياتي ومصر مشكلة زائفة . إن لكل بلد ايديولوجيته وله الحق في التعلق بها . إذ لا يمكن تحويل ايديولوجية إلى اخرى . لكن العالم هو عالم تعايش حيث التمسك بأيديولوجيات مختلفة لا يستتبع عدم امكان تعاون بلدان هدفها احترام استقلال الآخرين . ولم يتردد خروتشوف في هذه المناسبة بتذكير مصر انها استفادت من الدعم السوفياتي في ١٩٥٦ ، الأمر الذي نفاه عبد الناصر في شدة . لكن الزعيم السوفياتي تفادى ربط المساعدة السوفياتية بالموقف المصري . ومن الملاحظ أنه خلال سنة ١٩٥٩ وفي الوقت الذي بلغت الأزمة المصرية ـ السوفياتية ذروتها، حرص خروتشوف على تمييز موقفه عن موقف الصحافة السوفياتية . وكان يركز على الأمور التي قد تضع حداً سريعاً للأزمة وعلى المصالح المشتركة للبلدين . أما الصحافة السوفياتية ، فكانت على

العكس تشير إلى اخطاء مصر وإلى التطور العام الخاطيء للنظام المصري . وكتبت صحيفة «البرافدا» في ٢٦ آب ١٩٦٠ « لقد اعد المصريون نظرية وطنية خاطئة بالنسبة إلى المهمة المزدوجة للدولة المستقلة : تحطيم الامبريالية وتحطيم الشيوعية (. . .) إن المهمة الأساسية للعرب هي النضال المتواصل ضد الامبرياليين » . كذلك لم تكن ردود فعل الصحافة السوفياتية على اعتقال الشيوعيين معتدلة ، واكثرت هذه الصحف خصوصاً بعد ١٩٦٠ الأنباء عن مصير الشيوعيين المصريين والسوريين وافردت امكنة واسعة لاخبار الاعتقالات وأعمال التعذيب التي كانوا يتعرضون لها .

لكن على رغم الحملات المصرية والردود السوفياتية عليها التي بلغت ذروتها في تبادل الرسائل بين عبد الناصر وخروتشوف في ١٩٥٩ أو الأزمة العراقية بين آذار وأيلول من السنة نفسها عندما اتهم عبد الناصر الاتحاد السوفياتي بمحاولة اقامة « هلال خصيب احمر» ،شعر الجانبان بضرورة التعاون البعيد عن العداء . واعلن خروتشوف في شباط« إن الاتحاد السوفياتي ليس في نزاع مع مصر » فيما كان عبد الناصر ما زال يؤكد أن موسكو هي التي دمرت رأسمال الصداقة الذي تراكم بين ١٩٥٥ و١٩٥٨ . لكن بعد اشهر اعترف الرئيس المصري بدوره ان الاتحاد السوفياتي لم يحاول أبداً استخدام السلاح الذي يمثله سد اسوان من اجل الضغط على القاهرة . وفي تشرين الأول ١٩٦٠ التقى عبد الناصر وخروتشوف في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقررا ، عبر اتفاق مشترك ، العودة إلى روح التفاهم المتبادل . من دون شك لم تكن المصالحة سهلة. لقد ترك النزاع آثاراً عميقة في البلدين ولم يتم التوصل إلى حل أي من المشاكل المطروحة سريعاً .

في أيار ١٩٦١ ولدى استقباله وفداً برلمانياً مصرياً برئاسة انور السادات لم يتردد خروتشوف في أن يقول للسادات أن القومية ايديولوجيا تجاوزها الزمن وأن الشيوعية هي نهاية المطاف . كان رد فعل السادات عنيفاً على نحو ترك آثاراً لمدة طويلة لدى الزعماء السوفيات الذين استعادوا تلك الحادثة بعد ١٠ سنوات عندما خلف السادات عبد الناصر في رئاسة الدولة المصرية . الصحافة السوفياتية توقفت عند الحادثة ونشرت الملاحظات القاسية التي ابداها السادات مندداً بـ« الاستفزازات المعادية للسوفيات » . وعاد التأزم إلى العلاقات بين الجانبين في اعقاب تلك الحادثة واعلان نبأ وفاة الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو في احد السجون السورية. لكن الوضع تطور في سرعة في الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذي دفع السوفيات إلى الاهتمام بنتائج التطورات الجديدة: قرارات التأميم في تموز ١٩٦١ والانفصال في ٢٨ ايلول ١٩٦١ . وكان لا بدّ من اعادة النظر في الموقف السوفياتي من مصر التي انخرطت في طريق اصلاحات عميقة .

السراء والضراء لليسار في العراق .

فيما كانت مصر تلعب دور المدافع المتشدد عن الحياد ، كان الاهتمام السوفياتي مركزاً على تطور الوضع السياسي في العراق. ففي اكثر الساعات ظلمة في العلاقات السوفياتية ـ المصرية ، وفرّ تجذر الحياة السياسية في بغداد لموسكو بديلاً سياسياً واعداً .

لقد استقبلت موسكو ثورة ١٤ تموز بحرارة ، لأنها وضعت حداً لحلف بغداد . وكان هذا الطابع الدولي ، الذي التقطته موسكو قبل غيرها ، يستجيب لاهتمامات السياسة السوفياتية الشرق اوسطية التي تمحورت في تلك الفترة على اضعاف الوجود الغربي . وفي تناولهم للحدث العراقي وصف المعلقون السوفيات الثورة العراقية بأنها نضال ضد الامبريالية وتعبير عن ارادة الاستقلال لأمة بأسرها . تدريجياً ، دخلت تعديلات على التحليل السوفياتي الذي شدد بعد مرور سنة على الثورة على المضمون الاجتماعي لحركة ١٤ تموز ودور الحزب الشيوعي . واعتبر ان حركة عبد الكريم قاسم العسكرية حركة شعبية انخرطت فيها جماهير واسعة وتستند إلى منظمات ديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي . وكان الطابع الشعبي للثورة والتشديد على تصفية الملكية وبناء المؤسسات الديمقراطية ونشاط منظمات سياسية قوية خصوصاً الحزب الشيوعي القادر على تأطير الجماهير الشعبية ، هي الخطوط الأساسية الجديدة للتحليل السوفياتي الذي استمرّ من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٣ .

هل تستتبع هذه السمات المحددة لثورة شعبية ولادة نظام سياسي ديمقراطي فعلاً ؟ وتقدمي ؟ إن الاجراءات الأولى التي اتخذها النظام الجديد ـ اصلاح زراعي ، تصنيع ، اطلاق الحريات السياسية ـ بدت بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ايجابية وغير كافية في الوقت نفسه نظراً إلى ما كان يعوقها من مؤثرات اجتماعية وتاريخية . فقانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في ٣٠ ايلول ١٩٥٨ انهى سلطة الاقطاعيين الذين حرمتهم الثورة من سلطتهم السياسية وحرمهم الاصلاح من أراضيهم . لكن السوفيات لاحظوا في وقت مبكر نقاط الضعف في القانون الجديد : مساحة قليلة من الأراضي وزعت على جماهير واسعة من الفلاحين المعدمين على نحو لم يزد معه عدد المستفيدين من الاصلاح عن نصف عدد الفلاحين في البلاد في احسن الأحوال . وإلى عدم كفاية الأرض أضيفت مشكلة الري . إن توزيع اراض غير مروية يعطل معنى الاصلاح . وأخيراً ، كانت تعوز الفلاحين الوسائل الضرورية لاستثمار الأرض والثورة لم تخطط لسد هذا النقص . وافترضت هذه الانتقادات تنفيذاً سريعاً لقانون الاصلاح الزراعي . لكن في الواقع كانت هنا المشكلة بالنسبة إلى المحللين السوفيات . إذ أن الحياة السياسية العراقية على رغم الثورة ما تزال تحت هيمنة الميول الجامدة والمحافظة التي كانت تعيق الاصلاح .

أما التصنيع فقد كان ، مثل الاصلاح الزراعي ، من الطموحات الأساسية للنظام الجديد . وحدد

عبد الكريم قاسم منذ الأيام الأولى لوصوله إلى السلطة إطار التنمية الاقتصادية : ينبغي انقاذ المبادرة الخاصة،التي هي مصدر التقدم الوطني ،من هيمنة الرأسمال الأجنبي . لقد وافق المحللون السوفيات ، الذين كانوا يتابعون في دقة تطلعات البرجوازية العراقية ، على هذا المفهوم . لكنهم في الوقت نفسه لاحظوا في سرعة طابعه المتناقض . وشدد هؤلاء على « أن البرجوازية الوطنية في العراق ضعيفة لأن الرأسمال الأجنبي شلّ تطورها » ، ولهذا السبب على الدولة العراقية «أن تكون بديلاً عن المبادرة الخاصة» .

لقد استقبل السوفيات خطة التنمية الصناعية استقبالاً جيداً على رغم بعض التحفظات ، منها أن اشراف الدولة على مشاريع التطوير تفترض عدم ابتعاد النظام عن قاعدته الشعبية . ومن اجل ذلك ينبغي توفر شرطين: رفض الاعتماد على البلدان الامبريالية وبالتالي التوجه إلى طلب المساعدة السوفياتية ، واعتماد سياسة ديمقراطية على الصعيد الداخلي .

في الواقع لم يبخل السوفيات في دعمهم لنظام قاسم . لقد بذلت موسكو ما في وسعها من اجل دفع النظام الجديد نحو المعسكر الاشتراكي وصرفه عن طلب المساعدة من القوى الغربية . فمنذ ١٦ تموز ١٩٥٨ ، اعترف الاتحاد السوفياتي بالنظام الجديدوأعاد معه بعد يومين العلاقات الدبلوماسية التي قطعت في عهد نوري السعيد . وفي ٣١ تشرين الأول وقع اتفاق تجاري بين البلدين تبعه اتفاق اقتصادي وتقني في ١٦ آذار ١٩٥٩ واتفاق ثقافي في ٩ أيار . وطبقاً لهذه الاتفاقات منح الاتحاد السوفياتي شريكه الجديد قرضاً بقيمة ٥٥٠ مليون روبل وبعد فترة منحه قرضاً ثانياً بقيمة ١٨٠ مليون روبل . وبدأ العمل في مشاريع عدة بمساعدة تقنية ومالية سوفياتية ولبناء خط الحديد بين بغداد والبصرة والعمل في مشاريع الري واستخدام مياه الأنهار للملاحة في جنوب العراق . كذلك بني مفاعل نووي في بغداد تنفيذاً لاتفاق وقع في ١٣ آب ١٩٥٩ حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وفي الوقت نفسه منح الاتحاد السوفياتي العراق مساعدة عسكرية تمّ الجانب الأساسي من المفاوضات في شأنها خلال زيارة رئيس الأركان العراقي لموسكو في ايلول ١٩٦٠ .

أتاحت هذه الاتفاقات للنظام الجديد أن يتخلى عن كل الاتفاقات السابقة التي تربطه بالبلدان الغربية . وانسحب العراق من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩ ونقض في ٣٠ أيار المعاهدة البريطانية ـ العراقية الموقعة في ١٩٥٥ ، كذلك نقض ٥ اتفاقات مساعدة موقعة مع الولايات المتحدة في ١٩٥٥ . في مقابل ذلك كانت مساعدة الاتحاد السوفياتي للعراق ونقده للجمهورية العربية المتحدة بمثابة تحذير لبغداد من الانضمام إلى الوحدة السورية ـ المصرية .

إذا كانت السياسة العراقية الخارجية اتجهت في السنوات الأولى من سلطة قاسم في اتجاه لقي ترحيباً سوفياتياً ، فان السياسة الداخلية طرحت في المقابل مشاكل . فمنذ وصول قاسم إلى السلطة ، اصبح العراق ساحة لنزاع سياسي عنيف تواجه فيه انصار الشيوعية واعداؤها . في الواقع لم يكن عمل

الأحزاب السياسية مسموحاً به ، لكن الشيوعيين الذين لعبوا دوراً في تموز نظموا انفسهم وشكلوا ثقلاً اكيداً داخل المجموعات العسكرية . وتحرك الحزب الشيوعي ، الذي يعتبر ممنوعاً رسمياً ، على نحو علني ومباشر وعبر المنظمات الجماهيرية وانصار السلام ومنظمات الشبيبة . لقد أطر جماهير غفيرة وبذل جهوداً لفرض جبهة وطنية وسلسلة من القرارات السياسية : انتخابات حرة لجمعية تأسيسية ، اصدار دستور ديمقراطي ، حل القضية الكردية ، السماح بالعمل لكل الأحزاب السياسية . اقلق هذا النشاط المستمر والتقدم السريع للحزب الشيوعي جميع الذين كانوا يرفضون تجذير النظام الجديد على الصعيد الداخلي . أما على الصعيد الخارجي ، فقد ضخمت مصر هذه المخاوف ونددت بـ « الارهاب الأحمر » في بغداد وحملت الحزب الشيوعي العراقي مسؤ ولية ابتعاد نظام قاسم عن الجمهورية العربية المتحدة . لقد ساهم القلق الداخلي وعداء مصر في محاولة كبح تقدم الحزب الشيوعي العراقي . وكان ذلك وراء التجربتين اللتين كان على النظام أن يواجههما .

ففي نهاية ١٩٥٨ ، اكتشفت مؤ امرة تجمع قدامى الوطنيين بزعامة رشيد علي الكيلاني الذي قاد تمرداً ضد البريطانيين في ١٩٤٢ . واتهم السوفيات وكالة الاستخبارات الاميركية بمسؤ ولية المؤ امرة إن لم يكن بالتحريض عليها . لكن وفي الوقت نفسه ، اعادوا إلى الأذهان ماضي الكيلاني واقامته في السعودية ومصر في تلميح إلى امكان اشتراك الأخيرة في المؤ امرة . النتيجة الأولى لهذه المؤ امرة الفاشلة ، كما قال سلام عادل أمين عام الحزب الشيوعي العراقي في المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي السوفياتي ، كانت تعميق الهوة بين « الرجعية الداخلية المتحالفة مع الامبريالية » والقوى التي « تناضل من اجل الاستقلال والتقدم » والتي في مقدمتها الشيوعيون . وشدد الشيوعيون على أهمية المساعدة السوفياتية التي وحدها تدعم الموقف العراقي في مواجهة الامبريالية .

والتجربة الثانية الأكثر خطورة والأمضى أثراً هي تجربة الموصل في آذار ١٩٥٩ . فالانقلاب العسكري الذي قاده العقيد الشواف كان مبعث قلق بالنسبة إلى النظام الجديد لأنه وقع في منطقة سريعة العطب بسبب حقول النفط حيث تعمل بروليتاريا منظمة ومؤطرة عبر الحزب الشيوعي العراقي ، ولوجود قبائل مسلحة ، ولبعدها عن العاصمة،أو لموقعها الاستراتيجي المهم قرب تركيا وسوريا ، وبسبب وجود طبقة فلاحية فقيرة وتابعة لكبار المالكين الذين ما زالوا يتمتعون ببعض القوة والذين بالنسبة اليهم ما يزال الاصلاح الزراعي كلمة لا معنى لها . واتخذ انقلاب الموصل طابعاً حاداً في عدائه للشيوعية وترافق مع اغتيال عدد كبير من الشيوعيين . كما إن الحزب الشيوعي العراقي لعب دوراً حاسماً في افشاله . ومنذ ذلك الوقت بدا هذا الحزب اكثر تطلباً نظراً إلى الخدمة التي أداها إلى نظام قاسم . فأخذ ينظم التظاهرات السياسية في كل انحاء البلاد حيث كان يحشد اعداداً هائلة . وأمام تصاعد المد الشعبي وتزايد المطالب الشيوعية حاول قاسم أن يبدأ عملية تنازل لكل المجموعات السياسية . فسمح بانشاء اتحادات للفلاحين

عقدت مؤ تمرها الأول في بغداد بين ١٥ و ١٨ نيسان ١٩٥٩ ، كذلك سمح بانشاء نقابات مهنية للنساء والعمال والمثقفين والفنانين . وكان الحزب الشيوعي يشرف على جميع هذه الاتحادات وعبرها كان يرفع شعاراته : انتخابات حرة ، دستور ديمقراطي الخ . . . ومنذ ٢٩ نيسان ١٩٥٩ بدأ يطالب بالاشتراك في السلطة . هكذا تحولت العلاقات بين قاسم والحزب الشيوعي إلى تجربة عرض قوى. فكلما قدم قاسم تنازلاً ، استخدم الشيوعيون هذا التنازل من اجل تعزيز مواقعهم والمطالبة بالمزيد. لأن النظام الجديد كان يتنازل في موقع ما تفادياً لتقديم تنازل في موقع آخر أكثر اهمية، وتفادياً للاصلاحات الجوهرية التي كان يطالب بها الشيوعيون.

في تلك الفترة المضطربة حيث للمرة الأولى منذ ١٩٥٣ بدا ان بلداً في الشرق الأوسط يتجه نحو تكوين جبهة شعبية، حافظ الاتحاد السوفياتي على لا مبالاة ظاهرية تجاه ما يجري داخل الثورة العراقية . ولزمت الصحافة السوفياتية الصمت أمام تقدم الحزب الشيوعي العراقي اوانها كانت تلمح إلى ذلك بتعابير غامضة مؤ كدة على شرعية قاسم وضرورة أن تعمل كل القوى السياسية العراقية على دعم حكومته في مواجهة الامبريالية . وفيما كان الشيوعيون يتقدمون نحو السلطة في بغداد، استمرت الصحافة السوفياتية في الدعوة إلى حكومة وطنية تجمع عليها القوى التقدمية .

لكن في تموز ١٩٥٩ ، انقلب الوضع فجأة ، إذ تشكلت جبهة وطنية تضم الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردي والمنظمات الجماهيرية والنقابات . لقد أدى نشوء هذه الجبهة إلى مخاوف لدى قاسم ،الذي رفض دعمها ،ولدى كل الذين كانوا يخشون المد الشيوعي المتزايد . في ١٤ تموز انفجرت اضطرابات في كركوك لتضع حداً للتقدم المستمر للشيوعيين .

فقاسم الذي عمل على عدم قطع العلاقة مع اليمين بعد انقلاب الموصل خوفاً من أن ينضم الأخير انضماماً كاملاً إلى المعارضة ، عمل أيضاً على حل ازمة كركوك من دون أن يقطع بالكامل مع الحزب الشيوعي . وسهل الحزب الشيوعي مهمة قاسم إذ أدان ، في عملية نقد ذاتي قاسية ، عمله في السنتين الماضيتين ووصف سياسته خلالهما بأنها كانت مغامرة . واكدت اللجنة المركزية للحزب التي عقدت اجتماعاً طارئاً في ٣ آب ١٩٥٩ « أن المجازر وأعمال التعذيب تعود إلى فقدان التربية لدى الجماهير وإلى عدم فهم كاف للوضع السياسي في البلاد » . ومنذ ذلك الوقت اخذ الحزب الشيوعي يدعو إلى الوحدة والالتفاف حول قاسم والكتلة الحاكمة التي تمثل « البرجوازية الوطنية الصغيرة والوسطى والعمال والفلاحين » . ولم يكن هناك أي شك في أن هذا التبدل في موقف الشيوعيين العراقيين كان بتأثير من الحزب الشيوعي السوفياتي .

بالتأكيد شددت التعليقات السوفياتية على أحداث كركوك وعلى « الاستفزاز الخارجي » ودور الامبرياليين في محاولة انقاذ حلف بغداد . لكن إلى هذه التفسيرات السريعة والتقليدية ، انتقد الاتحاد

السوفياتي انتقاداً عميقاً مبادرات الحزب الشيوعي العراقي. إن المد الشيوعي أدى، نظراً إلى البنية الاجتماعية وعلاقات القوى في العراق، إلى عزلة متزايدة للحزب الشيوعي: والجماهير كانت تتجه إلى الحزب وتنخرط في مؤسساته، أما في أعلى الهرم الاجتماعي، فاعربت القوى السياسة المتحلّقة حول قاسم عن قلقها وبدأت تعمل على الحد من امكانات تحرك الحزب الذي، مدفوعاً بالحماس الشعبي وبانتصاراته، فاته أن يدرك أن الجماهير لم تكن منظمة وواعية على نحو كاف لتكون دعماً له في تجربة قوى. كما أنه لم يأخذ في الاعتبار الحقيقة الاجتماعية التي تفرض الحذر، وهي ضرورة دعم البرجوازية الوطنية التي لم تنه بعد مهمتها التاريخية. ولهذا السبب شددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في آب ١٩٥٩، وفي حضور خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري، على الطابع غير الناضج لطلب الاشتراك بالسلطة بعد احداث الموصل، على رغم اشارتها إلى اهمية ذلك، ودعت إلى التخلي عن المواقف اليسارية المتطرفة.

فتحت ازمة كركوك الطريق أمام حملة معادية للشيوعية في العراق وعزل الشيوعيين عن المناصب التي يحتلونها وذلك على رغم نوايا قاسم في المصالحة. لكن بقي وضع الشيوعيين في العراق مختلفاً عن وضع رفاقهم في الجمهورية العربية المتحدة. لقد حرص قاسم على تفادي اطلاق حملة مفتوحة معادية للشيوعية، كما إن الاتحاد السوفياتي لم يكن يعتبر أن الشيوعيين سيلقون مصيراً صعباً. لكن العراق لم يعد في نظره قلعة للتغيير السياسي. هنا، كما في البلدان العربية الأخرى، فرض استنتاجان نفسهما في مطلع الستينات: عدم نضج اليسار وتردد السلطة امام فهم الحياد على انه اقتراب من الاتحاد السوفياتي.

فبالنسبة إلى الاستنتاج الأول فقد الحزب الشيوعي، بعد حملة الأخطاء المفتوحة، عدداً كبيراً من قادته واضطر إلى العودة إلى السرية، (ذكرت «البرافدا» في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ ان ١١٢ حكماً بالاعدام نفذ في الشيوعيين العراقيين كما سُجن ٧٧٠ شيوعياً آخر. كذلك اعدم سلام عادل الأمين العام للحزب في السنة نفسها)، ومنعت صحيفته المركزية «اتحاد الشعب» من الصدور. وفي مطلع الستينات ظهرت مجموعة جديدة قريبة من السلطة واعادت اصدار الصحيفة الممنوعة في محاولة لمنع الحزب الشيوعي من اعادة تنظيم نفسه سراً. وحتى سقوط قاسم في ١٩٦٣، تفادى الاتحاد السوفياتي حسم الصراع بين التنظيمات الشيوعية المتصارعة.

عموماً بدأت التحفظات السوفياتية على نظام قاسم تزداد بعد صيف ١٩٥٩. أما الحوار السوفياتي ـ العراقي فقد كان مستمراً، ومن الصعب ربطه بالأزمة بين قاسم والشيوعيين. ففي نيسان ١٩٦٠ زار بغداد وفد سوفياتي للبحث في مساعدة موسكو للعراق. وجاء توقيع اتفاق اقتصادي وتقني ليؤكد أن هذه المساعدة ما تزال مستمرة. أما الصحافة السوفياتية، فقد كانت تنشر اخبار الاعدامات والاضطهاد الذي يتعرض له الشيوعيون العراقيون، لكنها امتنعت عن أي نقد مباشر لنظام قاسم.

وتولى العراقيون أو مجموعات متضامنة معهم توجيه نداءات العفو إلى قاسم الذي كان غالباً ما يبدل احكام الاعدام بالسجن. في غضون ذلك كان التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفياتي في نمو. وبلغت حصة المعسكر الاشتراكي في ١٩٦٠ نسبة ٢١٪ من التجارة الخارجية العراقية.

حافظ الاتحاد السوفياتي على اعتداله المعروف بالنسبة إلى قضية الشيوعيين عندما طرحت عليه في ١٩٦١ قضية دعم الأكراد. وكان الخيار السوفياتي صعباً: فالعلاقة الخاصة مع مصطفى البارزاني والتحول الذي اخذ بالظهور في العراق منذ ١٩٥٩، من الأسباب التي قد تدفع موسكو إلى دعم المطالب الوطنية الكردية. ففي ١٩٦١، وبعدما فقد الأكراد الأمل في أن تستجيب بغداد لمطالبهم اعلنوا التمرد في بعض المناطق. وأدت الاشتباكات مع الجيش النظامي العراقي إلى خلافات وصدامات بين الأكراد انفسهم. وفي خضم هذه البلبلة التي كان قاسم يغذيها لم يتخذ الاتحاد السوفياتي أي موقف. لكن في خريف ١٩٦١، انقسمت كردستان إلى قسمين، فيما كان الجيش العراقي يقصف القرى الكردية. وأمام اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضية لم يكن في وسع الاتحاد السوفياتي تفادي اتخاذ موقف. لقد قاد الانقسام الحزب الديمقراطي الكردي يدعمه في ذلك على نحو غامض الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يسعى إلى التوفيق بين رغبة الأكراد في الحكم الذاتي والحفاظ على وحدة الدولة العراقية. وحتى سقوط قاسم تلخص الموقف السوفياتي بالرغبة الواضحة في انقاذ العلاقة بين الدولتين وعدم اثارة النظام العراقي عبر التدخل في القضايا الداخلية للعراق. ولهذا السبب لزمت الصحافة السوفياتية الصمت حيال المعارك والقصف الذي كان يدمر كردستان مؤكدة أن الحفاظ على وحدة اراضي الدول العربية ضرورة للحفاظ على استقلالها. وبدت بعض الملاحظات الحذرة تقترح امكان تعديل الوضع الاداري للأكراد. لكن وفي أشد ظروف العلاقات مع العراق حراجة، لم يكن الاتحاد السوفياتي راغباً في لعب ورقة تفكيك الدولة العراقية. وظل متمسكاً تمسكاً شديداً بالخط الذي تبناه في ١٩٤٧ وأكده في ١٩٥٦: إن العلاقات بين دولة ودولة هي أساس سياسته الخارجية رافضاً تقديم الدعم للأقليات القومية. وإذا كان الاعتدال السوفياتي لم يؤد إلى تحسين العلاقة مع الشيوعيين فإنه في المقابل أثر على الخيارات الخارجية للعراق. فبعد أزمة كركوك توجه قاسم لبعض الوقت نحو الغرب وحاول أن ينتهج المفهوم المصري للحياد. لكن بعد التمرد الكردي ظهرت صعوبات جديدة في علاقاته بالغرب. فالأزمة الكردية التي حظيت باهتمام كبير لدى الغرب، عزيت إلى «مؤامرات امبريالية». وأكثر من ذلك، كان قاسم يفاوض شركة نفط العراق (أي. بي. سي) متهماً بريطانيا بممارسة الضغوط الاقتصادية، فيما كان الاتحاد السوفياتي يقدم ضمانات في المجال الاقتصادي. ويمكن القول أن السنتين الأخيرتين من حكم قاسم تميزتا بتعايش العداء الشديد للشيوعية على الصعيد الداخلي وسياسة موالية للسوفيات على الصعيد الخارجي.

لكن بعد ما حلّ قاسم نهائياً مسألة الحياد باعطائها المضمون الذي يرغب فيه الاتحاد السوفياتي، بدأ العراق يفقد اهميته بالنسبة إلى موسكو. لقد جعلت ثورة ١٩٥٨ من العراق رمزاً للتقدم السياسي

واعطت الأزمة السوفياتية ـ المصرية قيمة كبيرة للصداقة السوفياتية ـ العراقية. إلاّ إنه بعد ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، تبدل الوضع تبدلاً بطيئاً، إذ تخلت مصر عن عدائها العنيف للسوفيات، وأدى الانفصال إلى اضعاف مركز القاهرة الأمر الذي اتاح لموسكو امكان التوجه مجدداً نحو سوريا. ولم يعد العراق نقطة الارتكاز الوحيدة في السياسة السوفياتية الشرق اوسطية.

مصر وسوريا على طريق الاصلاحات.

مع تفكك الجمهورية العربية المتحدة، استعادت مصر وسوريا حق اختيار طريق التغيير كل على حدة. لكن في القاهرة كما في دمشق سيطرت روح اصلاحية طبعت النظامين السياسيين بطابعها.

في تموز ١٩٦١ اصدرت الحكومة المصرية مراسيم التأميم التي ادت إلى اشراف الدولة على معظم النشاط الاقتصادي في البلاد: مصارف، شركات، تأمين، تجارة خارجية، نقل، الصناعات المختلفة أي نسبة ٨٠٪ من النشاط الصناعي. هكذا فقد الرأسمال الخاص جزءاً كبيراً من وسائل نشاطه وبالتالي من سلطته السياسية. هذه الاصلاحات معادية للرأسمالية من دون شك. لكن هل كانت اشتراكية؟. في الوقت الذي وضع اقتصاد البلاد تحت اشراف الدولة، سعى عبد الناصر إلى احداث تغيير في بنية سلطته. فقد حل مجلس الأمة في ١٩٦١ ودعا إلى انتخاب مؤتمر القوى الشعبية الذي ضم ٣٧٥ مقعداً للفلاحين و ٣٠٠ مقعد للعمال. وفي ٢١ أيار ١٩٦٢ اجتمع المؤتمر للمرة الأولى. وصادق على ميثاق الوحدة الوطنية في ٣٠ حزيران، وانشأ الاتحاد الاشتراكي العربي للدفاع عن ايديولوجية الميثاق والنطق باسمها. وانيط بهذه الأجهزة السياسية المختلفة مهمة احداث اصلاح جذري في مصر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس اشتراكية عربية. لقد كان عبد الناصر يرفض بالطريقة نفسها الرأسمالية والاشتراكية التقليدية مؤكداً إمكان بناء نموذج جديد هو النموذج العربي للاشتراكية يميزه الشعور القومي العربي والتمسك بالإسلام والثقافة العربية وليس الصراع الطبقي. وارادت الاشتراكية العربية أن تكون متساوية البعد عن الامبريالية والشيوعية ومرتبطة بخصوصيتها.

ماذا عنت هذه الاصلاحات بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي؟ وما هي القيمة التي يمكن أن تمنح الى اتجاه اشتراكي يشدد على التقليد الديني والتاريخي ويعتبر الشيوعية خصماً لدوداً؟. لوحظ انه على امتداد سنتين تجاهلت موسكو عملياً الاشتراكية الجديدة ولم تهتم الا للحياة السياسية المصرية والتوجهات الخارجية لعبد الناصر. على الصعيد السياسي أعرب مراسلو الصحف السوفياتية في القاهرة عن اعتقادهم ان البرجوازية الوطنية التي استلمت السلطة في ١٩٥٢ ما تزال قائمة، وأن الحياة الديمقراطية مفقودة والأحزاب السياسية ممنوعة لمصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي و البلبلة الأيديولوجية تسيطر على الميثاق. في مقابل هذه الانتقادات سجل هؤلاء بعض الايجابيات: المكانة التي منحت الى عمال الصناعة

والزراعة مجلس الامة الجديد، الاحتفال بعيد العمال في اول ايار ١٩٦٢، واخيراً الرغبة في الاستقلال الوطني التي عززها عبد الناصر في سياسته الاقتصادية والدولية. إذ أن الرئيس المصري، من دون ان يدخل تعديلا جذريا على موقفه من السوفيات، اتخذ موقفاً نقدياً أكثر من الولايات المتحدة وهاجم في عنف الرئيس جون كيندي خلال أزمة كوبا.

وجد الانفراج في العلاقات السوفياتية ـ المصرية ترجمته بزيادة تبادل الزيارات ـ بعثات من كل نوع تكاثرت بين موسكو والقاهرة ـ وزيادة التبادل التجاري الذي خفت نسبته بعد ١٩٥٨، واعادة النظر في الطلب المصري للأسلحة السوفياتية. في النهاية، ان ما تركه التطور المصري قبل ١٩٦٣ لدى الاتحاد السوفياتي هو المنعطف الجديد في خياراته الخارجية الذي دفعه هذه المرة الى اعطاء الحياد مضموناً معادياً للغرب اكثر من السوفيات، أما التطور الداخلي المصري فلم يلق الا التردد. فبالنسبة الى موسكو على السياسة الخارجية لبلدان الشرق الأوسط أن تعرقل أساساً المطامع الأميركية. ومنذ عودة مصر الى موقف حيادي فعلاً، كان الاتحاد السوفياتي على استعداد للتكيف مع عداء عبدالناصر للشيوعية، وذلك ما دام الاهتمام الأساسي للسوفيات التقدم على الصعيد الدولي وبالتالي انحسار الأميركيين

في أثناء ذلك، كانت سوريا محط اهتمام موسكو، مثلما كانت مصر وربما اكثر. فالوحدة ضربت نشاط قوى اليسار في دمشق من جهة وأدخلت سوريا في تركيب سياسي جديد كان دورها فيه ضعيفاً(١). وفي ايلول ١٩٦١، عندما وقع الانفصال، كانت حصيلة الوحدة سلبية بالنسبة الى سوريا: تفكك اداري، تسرب البيروقراطية، أزمة اقتصادية، هرب رؤوس الأموال. وفور اعلان الانفصال في ٢٨ ايلول والذي جاء في اعقاب انقلاب عسكري اعترف الاتحاد السوفياتي بالجمهورية العربية السورية، الأمر الذي يدل الى أي مدى كانت موسكو تتحفظ على الوحدة. بالنسبة الى عبد الناصر الذي كان ما يزال يحصد انتصار قمة عدم الانحياز(٢)، شكلت المبادرة السورية فشلاً كبيراً. تبعه فشل آخر في إسراع الولايات المتحدة بالاعتراف برغبة السوريين في استعادة استقلالهم المفقود. وهذا يظهر اتفاق القوتين الكبريين على وقف التطلعات الوحدوية لمصر. إلا أن الحكومة السورية الجديدة التي شكلها مأمون الكزبري لم تكن أكثر قرباً من الشيوعيين السوريين من حكومة الوحدة. وعلى رغم دور الشيوعيين في الانقلاب وتأكيدات الكزبري على اجراء اصلاح زراعي وانتهاج سياسة تحترم حقوق العمال فان الحزب الشيوعي السوري ظل ممنوعاً. وجرت الانتخابات النيابية في الوقت الذي كانت الأحزاب ما تزال مبعدة عن الحياة السياسية. وخالد بكداش الذي عاد سريعاً الى بلاده للاشتراك في الانتخابات وجد نفسه ممنوعاً من ترشيح نفسه فاضطر الى العودة الى منفاه مجدداً. أما على صعيد السياسة الداخلية، فقد اتخذت حكومة الكزبري موقفاً شدد على ضرورة اعادة النظر في التأميمات.

في ٢٨ آذار ١٩٦٢ وقع انقلاب عسكري حمل حكومة خالد العظم الى السلطة. وأكد الحكام

الجدد الرغبة في الاستمرار في الخيارات الخارجية والعزم على اطلاق الحريات السياسية الداخلية . لكن بعد اقل من سنة وفي ٨ آذار ١٩٦٣ وقع انقلاب عسكري آخر حمل حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة الذي تمكن قبل فترة من الانتصار في العراق ايضاً.

أمام تتالي الانقلابات في سوريا ، تميز الموقف السوفياتي بالحذر المستمر . لقد كان الارتياح ظاهراً في موسكو بعد الانفصال ، لكن عدم الاستقرار السياسي في سوريا طيلة سنتين لم يشجع الاتحاد السوفياتي على التعويل على حكومات معادية للحزب الشيوعي السوري وغير قادرة على تأكيد سلطتها على نحو مستقر. لكن ، كان لهذه الحكومات القصيرة العمر - كما كان الحال بالنسبة الى حكومة الكزبري مثلا - فضل ، بنظر السوفيات ، وهو الرغبة في الاستقلال والحملة على الولايات المتحدة وحدها . وهذه الرغبة التي جرى التأكيد عليها في استمرار تفسر الاعتدال السوفياتي حيال الحكومات التي تعاقبت حتى آذار ١٩٦٣ . وشدد المعلقون السوفيات ان الوحدة في التاريخ السوري كانت فترة عابرة أمكن محو آثارها في سرعة ، وبعد الانفصال عادت سوريا الى سلطة برجوازية وطنية مرتبطة بمصالحها ومعادية للتقدم الاجتماعي وبالتالي للحزب الشيوعي .

هل أنجزت البرجوازية الوطنية مهمتها؟

بعد اكتشاف البلدان العربية ومرحلة « الهزائم الامبريالية » ، تخبطت السياسة السوفياتية طوال ٥ سنوات . لقد ساهمت المقاومة المصرية وعدم الاستقرار في سوريا والآمال التي علقت على العراق والخيبة التي تبعت ذلك : كل هذه الأمور أثبتت انه ليس من البساطة في شيء التنبؤ مسبقاً بتطور البلدان العربية والاعداد له وتنظيم وجود دائم في هذه البلدان . لكن خيبة الأمل السوفياتية لم تكن دائماً بادية في الخطوات التي تتخذها السياسة الخارجية . ففي ١٩٥٨ عندما بدأ الانحسار الغربي ، كان الوجود السوفياتي ضعيفاً في الشرق الأوسط وكان من الصعوبة التوقع بتغيرات الوضع . لقد اعترفت موسكو بالحكومات الجديدة واستمرت في مساعدتها لها على رغم ما طرأ من تغيرات . ونظراً الى بطء الآلة الدبلوماسية السوفياتية، لم تكن اعادة النظر في التوجهات ممكنة وفق ما يطرأ من تبدلات.

واكثر من ذلك ، ما كان يشغل الاتحاد السوفياتي في مطلع الستينات، كما في ١٩٥٥ - ١٩٥٦، هو السياسة الخارجية للدول، تلك السياسة التي كان يفترض انها ستحسن وضعه في العالم. وحافظ على تحليل ١٩٥٦ الذي يؤ كد على حق كل بلد في اختيار طريقه شرط عدم انخراطه في كتلة عدوانية . في الواقع لم يكن اي بلد من بلدان الشرق الأوسط التي يهتم بها الاتحاد السوفياتي - وحتى مصر في ذروة أزمتها مع موسكو - يرغب في التحالف مع الولايات المتحدة . وأدرك الزعماء السوفيات ان انتقال الزعماء العرب من معاداة الشيوعية الى معاداة الاتحاد السوفياتي نفسه، أمر يتعلق بموسكو. ولهذا السبب رفض الزعماء

السوفيات ربط مساعدة البلدان العربية بالعلاقات الثنائية فيما كان الخلاف بين موسكو و« الدول الشقيقة » (يوغوسلافيا ، الصين) يجد ترجمته في العقوبات وقطع المساعدة .وأكثر من ذلك سعت موسكو الى تجاهل المشاكل المطروحة وتفادت الدخول في معارك كلامية قد تؤ دي الى زيادة الخلافات مع العرب .

وإذا بقي الموقف الديبلوماسي السوفياتي من دون تبديل فان التحليل أخذ في الاعتبار المشاكل التي واجهها الاتحاد السوفياتي . هنا يجدر الأخذ في الاعتبار ٣ عناصر : في الاتحاد السوفياتي نفسه ظهر قلق الزعماء السوفيات ، اذ أن خروتشوف الذي تحمل بمفرده مسؤ وليات واسعة في السياسة الخارجية السوفياتية كان قليل الخبرة في هذا الميدان . فهو أدرك الأهمية الحاسمة للشرق الأوسط بالنسبة الى السياسة الخارجية السوفياتية . وعرف ايضاً كيف يحلل اخطاء ستالين . وأخذت استراتيجيته في الاعتبار ضرورة الفهم الحقيقي لتطلعات البلدان العربية . إلا أن السياسة السوفياتية ظهرت في سرعة على انها لم تكن متكيفة مع هذه الحقيقة . لقد نجحت ما دامت كانت تهدف الى النضال ضد الامبريالية ، إذ أن هذا الهدف كان يتوافق مع ارادة شعوب المنطقة في الاستقلال . لكن هذا الهدف لا يمثل سوى جزء من الحقيقة . فبعد نقض المعاهدات وانسحاب الجنود الاجانب ونقض الاحلاف واجهت البلدان العربية مشكلة غير تلك المتعلقة بهدف الاستقلال . كيف يمكن تنظيم التطور ؟ ومن سيقوم بالتنظيم ؟ هنا تفككت التحالفات الوطنية التي كان العدو المشترك القادم من الخارج قد أدّى إلى التحامها. وهنا برزت المصالح الخاصة، وهنا بدأ السباق السياسي. وما لم يتوقعه خروتشوف هو ان تكون مرحلة النضال ضد الأمبريالية قصيرة الى هذا الحد وأن تطرح مشكلة التغيير والتطور في مثل هذه السرعة. وأمام بروز الصراع الداخلي واندلاعه كان لا بد من إعادة نظر في التحليل.

كانت الأحزاب الشيوعية الوطنية الضحية الأولى للتطور الداخلي للبلدان العربية بعد ١٩٥٨ ، وذلك في مقدار ما بدا الاتحاد السوفياتي غير مهتم بمصيرها ومستمراً في الحوار مع الأنظمة التي تضطهدها . وتحركت هذه الأحزاب للضغط على موسكو لتأخذ الأوضاع الجديدة في الاعتبار . بالتأكيد ليست الخلافات في وجهات النظر بين الأحزاب الشيوعية المحلية والاتحاد السوفياتي ظاهرة جديدة . وأكثر من ذلك ، ان تاريخ الكومنترن غني بالأمثال حيث عانى الشيوعيون كثيراً من الحكومات التي تدعمها موسكو . ويمثل الحزب الشيوعي التركي في ظل مصطفى كمال والحزب الشيوعي الصيني سابقتين بارزتين . لكن اذا أعاد التاريخ نفسه فان الظروف الجديدة تدعو الاتحاد السوفياتي الى تعديل موقفه . لقد اعترف المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي باخطاء ستالين ، خصوصاً سلوكه تجاه الأحزاب الشقيقة . هكذا ، تستطيع الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط ان تستند الى مبرر للطلب من الحزب الشيوعي السوفياتي اعادة الاعتبار الى توجهات المؤتمر العشرين وعدم الوقوع في اخطاء ستالين . لكن ، في الواقع ، كانت هذه الأحزاب ضعيفة جداً . وأنهكها تاريخ طويل من النضال

السري والانشقاقات . ولم تكن قادرة على اسماع صوتها لموسكو . وكان خالد بكداش بين زعماء الأحزاب الشيوعية الشرق أوسطية الوحيد الذي يتمتع بسلطة كافية للتدخل وطرح الأسئلة وطلب تغيير الخط . لكن ليست ضغوط زعيم الحزب الشيوعي السوري هي التي دفعت الاتحاد السوفياتي الى إعادة النظر في موقفه . لقد كان العنصر الحاسم الذي أجبره على إعادة النظر في أحكامه ، وخارج الحاجة التي شعر بها لتكييف سياسته مع واقع فهمه على نحو خاطىء ، هو الضغط الصيني . فحتى ١٩٥٨ كانت موسكو تقرر بمفردها توجهات سياستها وتوجهات الحركة الشيوعية العالمية . لكن منذ ١٩٥٩ بدأت الصين تنتقد المواقف السوفياتية وتضغط عليها .

وللمرة الأولى فجّر الشرق الأوسط الخلافات بين الدولتين الاشتراكيتين الكبريين . ففي تموز ١٩٥٨ ، وخلال الانزال الأميركي ـ البريطاني في لبنان برز فجأة ان مصالح الدولة السوفياتية والدولة الصينية يمكن أن تتعارض . من دون شك اتفق الصينيون والسوفيات في الأصل على ادانة الغربيين . لكن الاتحاد السوفياتي بادر الى اقتراح عقد مؤتمر تحضره الدول الكبرى الخمس ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والهند ـ التي يفترض ان تكون معنية بالنزاع ، وأهمل عمداً الصين . وجاء الرد الصيني ليظهر ان بكين رأت في ذلك محاولة لابعادها عن المنطقة التي تشعر انها معنية مباشرة بقضاياها(٣) . ولم يشكل الرد الصيني على استبعاده من تسوية الوضع في آسيا مرحلة استثنائية في العلاقات الصينية ـ السوفياتية فحسب ، بل كان له من دون شك آثار دائمة على المواقف اللاحقة . واستنتج ماوتسي تونغ انه لن يربح شيئاً في الوقوف الى جانب السوفيات ومنحهم رصيده دائماً ، وذلك بعدما أدرك رغبة موسكو في أن تحل بمفردها المشاكل الدولية . ولهذا السبب دعمت بكين الحزب الشيوعي العراقي في سعيه الى السلطة بعدما تفادت موسكو تشجيعه على ذلك . وفي ايلول ١٩٦٩ وبعدما تبنى الحزب الشيوعي العراقي نظرية البرجوازية الوطنية بضغطمن موسكو ،اندلع السجال بين الصين والاتحاد السوفياتي . هل كان من المفروض أن يذهب الشيوعيون العراقيون أبعد من ذلك ؟ وهل ذهبوا فعلا بعيداً ؟ لكن في النهاية كان الاتحاد السوفياتي هو الذي يفرض القرار في بغداد ، هذا القرار الذي لم تدعمه الصين اطلاقاً. بعد أشهر، وفيما كانت الثورة الكوبية توفر للصين حججاً لنقد التوجهات السوفياتية ، فقد الحزب الشيوعي الكوبي ، لفرط احترامه للتوجهات السوفياتية، دوره كطليعة لمصلحة مجموعة من الثوار بقيادة فيديل كاسترو. لكن موسكو أصرت على أن ترى في ذلك انتصاراً « للبرجوازية الصغيرة الجذرية». أما بالنسبة الى الصين، فقد قام كاسترو بالمهمة التي كان على الحزب الشيوعي الكوبي القيام بها . وفي ذلك إدانة لسياسة التريث والمماطلة لدى الشيوعيين وكذلك لتوجهات ١٩٥٦ . وباسم التحرك الجذري في العالم الثالث الذي قدم العراق والعرب نموذجاً عنه طلبت الصين من الاتحاد السوفياتي اعادة النظر في سياسته . ولم يعد مقبولاً الاستمرار في دعم عبد الناصر ضد القوى اليسارية التي تنشط في ظروف يبدو فيها انتصارها امراً معقولاً .

في ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ لم تعد معاملة الصين كبلد اشتراكي صغير ممكنة . وأكثر من ذلك أكدت الأحداث موقفها وليس مواقف الاتحاد السوفياتي . وتحت هذا الضغط المتواصل والانتقادات التي بدأت تفقد قيادته رصيدها ، والتي تلفت انتباه الأحزاب الشيوعية المحبطة ، اضطر الاتحاد السوفياتي على اعادة النظر في تحليله الذي كان يوجه سياسته في الشرق الأوسط حتى الآن .

عندئذ طرحت قضايا عدة وفي مقدمتها مسألة دور البرجوازية الوطنية . فمنذ ١٩٥٦ ، اعتبر انها الطبقة الوحيدة القادرة على تمثيل القوى الشعبية وقيادتها . لكن هل بقي هذا المبدأ قائماً بعدما بدأت البرجوازية الوطنية تساوم على الاستقلال ؟

المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد في كانون الثاني ١٩٥٩ أدرج هذه القضية في جدول أعماله . واعترف خروتشوف ، في تقريره، ان الجبهة الوطنية التي شدد المؤتمر العشرون على طابعها المستمر هي في الحقيقة مؤقتة وتخضع للتناقضات الاجتماعية . وقال « ان قضايا تطور المجتمع ينبغي النظر اليها بعمق أكثر . إن ثمة قوانين موضوعية للتطور الاجتماعي . وهذه القوانين تقول ان في كل امة طبقات ذات مصالح متمايزة » .

وفي معرض تحليله لموقع البرجوازية الوطنية في الدولة المستقلة شدد المؤتمر على سرعة تبدل الظروف التي تبرر وجودها في السلطة . فالتطور الاقتصادي للبلدان المتخلفة والخيارات التي تتتبع ذلك ، يؤديان الى طرح الموضوع بلغة طبقية . والبرجوازية الوطنية التي جاءت الى السلطة بقوة حركة التحرر التي تجمع كل الشرائح التقدمية مجبرة في البدء على اتباع خط ديمقراطي يضمن تفوقها على الاقطاعيين والبرجوازيين الكبار الذين أبعدتهم . وفي هذه المرحلة عليها ان تدخل بنى ديمقراطية الى أجهزة الدولة وتنخرط في نهج اقتصادي واجتماعي مطابق لمطالب الجماهير (تخطيط ، إصلاحات زراعية وتشريع للعمل) .وبسبب هذا الدور ونظراً الى وقوفها ضد الأمبريالية يبقى موضوعياً دور البرجوازية تقدمياً . لكن ينبغي إدراك الاتجاهات الجوهرية المستمرة للبرجوازية والمنبثقة عن طبيعتها الطبقية . فلدى وصولها الى السلطة ، لا تعود تقبل تطلعات البروليتاريا . وفي المرحلة الأولى تسعى الى كبح هذه التطلعات بوسائل شرعية ومن ثم تتجه نحو اشكال من الحكم اكثر تسلطاً تزيد حدة التناقضات الاجتماعية . وهنا يطرح السؤال التالي: هل الجبهة الوطنية ذات سمة دائمة كما أكد المؤتمر الـ ٢٠؟ الأمر مرتبط بالموقف الذي تتخذه البرجوازية . وشدد المنظرون السوفيات في هذه الفترة على ضرورة مراعاة الأوضاع الملموسة قبل تحديد موقف القوى الشعبية من البرجوازية . وهذه الأوضاع قابلة للتغيير. احياناً تبقى البرجوازية وفية للحركة التي حملتها الى السلطة، ونموذج نهرو يؤكد هذا الاتجاه. وكذلك في الحوار الذي نظم في ليبزيغ في ايار ١٩٥٩ قال خالد بكداش «ان البرجوازية الوطنية السورية لم تكن في تطورها مرتبطة بالرأسمال الأجنبي. وليس في سوريا مؤسسات مشتركة بحيث يتعاون الرأسمال الوطني مع الرأسمال

الأجنبي . وهذه السمة تميز أيضاً البرجوازية في بلدان عربية اخرى. . .». لكن المناقشات في لايبزيغ اشارت، عموماً، الى حدود الدور التقدمي للبرجوازية . وشددت على ان اختيارها لطريق التطور الرأسمالي «يستتبع ان يتم هذا التطور على حساب المنتجين ، الأمر الذي يؤدي بالعمال الى أن يناضلوا دائماً على نحو أكثر فعالية دفاعاً عن مصالحهم الطبقية ضد برجوازية بلادهم . إن تردد البورجوازية أمام الرأسمال الأجنبي والقوى الاقطاعية يجعلها عرضة للشبهة في نظر الجماهير». فالبورجوازية ، الجزعة أمام الجماهير التي تحاكمها وتعي خيانتها وتبتعد عنها ، تجهد أحياناً لابقاء هذه الجماهير الى جانبها عبر إصلاحات تقدمية واحياناً أخرى تكبح الاصلاحات وتتعامل مع الأمبريالية أملاً في القضاء على التطلعات الشعبية .

في النهاية ، ثمة استنتاجان من هذا الحوار النظري حول فترة التحالف مع البرجوازية الوطنية وصدقه . الاستنتاج الأول يتعلق بالمفهوم نفسه . ففي المؤتمر الـ ٢١ وفي ليبزيغ وفي مجلات نظرية سوفياتية عامة تركزت المناقشة على دور البرجوازية الوطنية . لكن لم يجرِ تحديد المفهوم نفسه وبقي مضمونه السوسيولوجي غير واضح . هل يجسد عسكريون أو أوساط مدينية متواضعة البرجوازية الوطنية؟ هل أن الجيش الذي أخذ دوره يتدعم في العالم الثالث تعبير عن البرجوازية الوطنية ؟ . في هذا المجال لم يحرز أي تقدم منذ ١٩٥٦ ، وبقي المفهوم شاملاً لكل المجموعات التي في السلطة بعد فترة الاستقلال . الاستنتاج الثاني يتعلق باسباب الحوار . لقد ظهرت أثناء المناقشات رغبة الزعماء السوفيات في فهم أفضل للتطور الذي حصل في البلدان العربية وآسيا وفي ايجاد تفسير عقلاني لسلوك يبدو محيراً . وفي الوقت نفسه ، استهدف هذا الفهم العقلاني تبرير السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي . نظرياً ، تعتبر الخيارات الداخلية للبرجوازية الوطنية وموقفها من الجماهير محكّاً لصدقها . لكن عملياً ، ارتبط الحكم الذي كان الاتحاد السوفياتي يطلقه ، بالسياسة الخارجية للبرجوازية الوطنية . فعندما بدت مصر معادية للسوفيات وسعى عبد الناصر الى التقارب من الولايات المتحدة ، خانت البرجوازية الوطنية الجماهير . لكن في ١٩٦٠ ، عندما اقتربت القاهرة من موسكو ـ واستمرت في عدائها للشيوعية ومنعت الحياة السياسية الطبيعية وتأخرت في اعلان الاصلاحات ـ بقيت البرجوازية وفيه لميثاقها مع الجماهير .

إلا أنه ، في تشرين الثاني ١٩٦٠ ، وفي مؤتمر لـ ٨١ حزباً شيوعياً ، ابتعدت النظرية السوفياتية عن صيغ المؤتمر الـ ٢٠ لتأخذ في الاعتبار الوضع الجديد في بعض البلدان . ففي كوبا واندونيسيا والعراق ، طغت القوى الشعبية على البرجوازية الوطنية . ولم يعد ممكناً بعد ذلك دعم البرجوازية إلا في بلد قدمت فيه حلولاً اكثر تقدمية ، وأصبح ضرورياً رسم سبل جديدة وآفاق جديدة للجماهير . وخلص مؤتمر الأحزاب الشيوعية الـ ٨١ الى التأكيد على أن مرحلة البرجوازية الوطنية يمكن تقصيرها والانتقال في سرعة اكثر نحو الديمقراطية الوطنية . وتتضمن هذه الصيغة الموقف الداخلي والخارجي في الوقت نفسه . وتتسم الدولة الديمقراطية الوطنية بالدفاع عن الاستقلال السياسي والاقتصادي والنضال ضد الأمبريالية

ورفض منح أية قوة أجنبية قواعد أو تسهيلات استراتيجية . أما على الصعيد الداخلي ، فانها تتخلى عن الحكم المتسلط وتقبل بالممارسة الحرة للحقوق والحريات الديمقراطية وتعمل على تحويل جوهري للبنى الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كان مضمون الديمقراطية الوطنية واضحاً من حيث التوجهات العامة للسلطة ، إلا أن الغموض ما زال يحيط بطبيعة هذه السلطة . السيطرة لأية طبقة؟ إن لائحة الدول التي يمكن أن تطلق عليها تسمية الديمقراطية الوطنية لا تقدم أية توضيح في هذا المجال. إذ ما الذي يجمع بين كوبا واندونيسيا وغانا وغينيا ومالي ؟ ان كوبا تؤكد انها دولة اشتراكية . أما في البلدان الافريقية فان حزباً واحداً غير اشتراكي يسيطر على السلطة ويرفض منح الشيوعيين أي حق في الوجود ويرفض منح الإتجاهات السياسية الأخرى حق العمل . إن الديمقراطية الوطنية لم تسجل ، على ما يبدو ، تقدماً فعلياً على المفهوم النظري للبرجوازية الوطنية . إلا أن فائدة مفهوم الديمقراطية الوطنية كانت واضحة . فمن جهة أرضى هذا المفهوم ، مؤقتاً على الأقل ، الذين كان الجمود السوفياتي يقلقهم ، أي الأحزاب الشيوعية عموماً والحزب الشيوعي الصيني خصوصاً . ومن جهة أخرى اعطى للأحزاب الشيوعية المحلية ، التي كانت سجينة خط سياسي يفرض عليها دعم المجموعات الحاكمة مهما كان موقفها ، هامشاً ولو صغيراً من الاستقلالية . وأصبح في مقدورها أن تطالب بحق التعبير والتنظيم في مقابل دعمها للسلطة . أما بالنسبة الى الصينيين ، فقد كان هذا المفهوم الجديد ضمانة بان الاتحاد السوفياتي عليه أن يختار ، بين المرشحين لمساعدته، الدول التي تقترب من هذه المحكّات . وكان يقتضي ، من اجل ان يؤخذ هذا المفهوم في الاعتبار ، أن تعيد السياسة الخارجية السوفياتية تقويم العلاقات مع غالبية بلدان العالم الثالث وأن تضع سلماً جديداً للأولويات .

ويمكن إدراك درجة أخذ هذه المفاهيم في الاعتبار ، عبر الموقف السوفياتي ، في تلك الفترة ، من البلدان العربية . بالتأكيد ، بقيت مصر مركز الاهتمام بالنسبة الى المعلقين السوفيات. فحتى ١٩٦١ - وعلى رغم ان بعض الانفراج ساد العلاقات رسمياً منذ ١٩٦٠ ـ امتنع الاتحاد السوفياتي عن اعطاء حكم على مصر ، لأنه « لا يمكنه التدخل في شؤونها الداخلية » ، لكنه كان يوجه نقداً سلبياً للطبقة الحاكمة ، خصوصاً لجهة علم استقرارها . وطرح السؤال التالي : لماذا يتخذ ، الذين قاموا بالثورة في ١٩٥٢ ، موقفاً معادياً للثورة في ١٩٥٨ ؟ الجواب : ان ذلك يعود لضغوط العناصر المحافظة على السلطة الجديدة . فهذه العناصر ، رغبة منها في انقاذ امتيازاتها التي أطيح بها في ١٩٥٢ ، ظهرت من جديد وتمكنت من احياء العداء للشيوعية والاتحاد السوفياتي . وتستمد هذه العناصر قوتها ونفوذها من الخارج ، أي انها تلعب دور طليعة الامبريالية التي لم تعترف بهزيمتها. هكذا اتسمت سياسة الاتحاد السوفياتي بطابع العداء للسياسة الموجهة ضده من دون أن يقطع مع الذين يمارسونها . ولهذا السبب، كانت تعتبر البرجوازية المصرية ذات سمات ايجابية يفترض ان تكون دائمة ، بينما تعزى اخطاؤها الى النفوذ المحافظ الذي يخضع على نحو واسع لقوى خارجية . وكان النزاع الكامن بين عبد الناصر ومن حوله ، مبرراً لدعم

الشيوعيين المصريين للرئيس المصري . وهم عبر هذا الدعم ، كانوا يحاولون تعزيز البرجوازية الوطنية وانتزاعها من سيطرة البرجوازية الكبيرة ودفعها نحو اليسار . وبعد ١٩٦٠ ، عندما أقدم عبد الناصر على الاصلاحات في إطار اشتراكية خصوصية ، تشدد الموقف السوفياتي . بالتأكيد جرى الاعتراف ببعض التقدم مثل تأميم عدد من المصارف والاصلاح الزراعي وبنية الدولة الجديدة(٤) . وعلى رغم الحديث عن الآفاق المشجعة ـ حرص السوفيات على التشديد على المسافة بين النوايا والانجازات ـ أظهر المعلقون السوفيات أشد القسوة بالنسبة الى وجهين من وجوه السياسة الناصرية ، تسلطه الداخلي الذي أبعده عن تحالفه الشعبي وتحركه الخارجي الذي أدى في سوريا الى الهيمنة المصرية وفي العراق أدى الى تهديد نظام تقدمي . كذلك لم تحظَ سوريا بتقدير افضل . فهي اعتمدت موقف مصر وسياستها الرجعية عندما دخلت في الوحدة معها . والعراق ، بعد سنة من التقدم الديمقراطي سار على المنحى المصري والسوري ، فالبرجوازية الوطنية العراقية التي خافت من قوة الجماهير واتساع حركة المطالبة حاولت حصر هذه الحركة عبر بعض الاصلاحات والحريات المقيدة .

هكذا، اتبعت النظرة السوفياتية لتطور هذه البلدان العربية الثلاث منحى وحيد الشكل. فبعدما ثمّن الاتحاد السوفياتي المضمون الوطني لهذه الأنظمة ، أعرب عن القلق من إمكان العودة الى الوراء . وبعد انقضاء مرحلة الجبهة الوطنية الضرورية لنيل الاستقلال أو استعادة السيادة الكاملة ، عملت البرجوازية الوطنية على الحفاظ على سلطتها باعطاء الأولوية لمصالحها الطبقية وليس مصالح الجماهير .

لكن السلوك العام للبرجوازية الوطنية لم يكن المحك الوحيد للنقد السوفياتي . ففي التحليلات السوفياتية احتلت مشكلتان اساسيتان حيزاً كبيراً بين السنوات ١٩٥٩ و١٩٦٣ : الوحدة العربية والاشتراكية الخصوصية . فقد عادت الوحدة العربية ، احدى الاهتمامات القديمة لموسكو ، الى أن تطرح نفسها مجدداً بعد ظهور التوجه الوحدوي الناصري وتهديده العراق . ومنذ قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ازدادت التحليلات السوفياتية : اعتبرت الوحدة في البدء اختراعاً من جامعة الدول العربية لتبرر وجودها، ومن ثم دخلت التطلعات الوحدوية منذ ١٩٥٨ في التطور العام للعالم العربي . مبررات الوحدة موجودة : اشتراك في اللغة والثقافة والمصير والدين(٥) . ولم يشدد سوى عدد قليل من المحللين السوفيات على مسألة الدين ، وهو أمر ذو دلالة ان تؤخذ هذه المسألة في الاعتبار . وكانت مسألة معرفة ما اذا كان ينبغي ادخال الاسلام في النضال الوطني للشعوب المؤمنة به، محور مناقشة واسعة داخل الكومنترن وكانت سبباً في انقسام الماركسيين قبل ١٩٣٠ بين ماركسيين غربيين وماركسيين شرقيين . ومع إعادة النظر الشاملة في المؤتمر الـ ٢٠ وانفتاح الاتحاد السوفياتي على العالم الثالث عادت قضية الاسلام لتكون جزءاً من اشكالية حركات التحرر الوطني . لكن ما ميّز الموقف السوفياتي من الوحدة في ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ هو

رفض اعتباره ان هذه القضية قضية خاصة . بل أكد جميع المحللين السوفيات على ان مشروع الوحدة ليس هدفاً في حد ذاته وإنما عنصر من مشروع أشمل هو مشروع الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . ولهذا السبب جرى تقويم الوحدة العربية انطلاقاً من مضمونها العام . فاذا كانت الوحدة العربية موجهة ضد الأمبريالية فانها مفيدة ، أما إذا كانت ضد الشيوعية على الصعيد الداخلي أو تستند على رغبة الهيمنة لدى بلد عربي (كما هي حال مصر بالنسبة الى العراق) فانها غير مقبولة . وأكثر من ذلك ، ليس بالضرورة ان تتخذ الوحدة شكل دولة موحدة ، بل قد تنمو من خلال المعارك المشتركة والاتفاقات والتطور المماثل . كذلك نظر الاتحاد السوفياتي الى الوحدة على انها اكثر من تغيير دستوري ، واعتبر انها تنطوي على شراكة ايديولوجية تعكس اختيار طريق واحدة للتطور ، (لقد شدد الشيوعيون السوريون كثيراً على البنى الفدرالية الحقيقية اكثر من الوحدة حول دولة فدرالية) . واعتبر كذلك انه من الممكن ، خلال عملية التطور ، أن يظهر تقارب يؤدي الى تعديل في المؤسسات في اتجاه وحدوي . لكن مثل هذا التطور ليس آلياً أو مباشراً .

هكذا ، يعيد الموقف السوفياتي من الوحدة العربية ، في بعض مستوياته ، الى الأذهان الموقف من البرجوازية الوطنية . وانطلاقاً من المبدأ نفسه ، أظهر الاتحاد السوفياتي عداء للوحدة قبل ١٩٥٨ ، واعتبر ان القومية العربية مشروع « امبريالي » يهدف الى تغطية سياسة الأحلاف « الموجهة » ضده . وفي تلك الفترة لم يهتم سوى بعض المستشرقين السوفيات بأسس الوحدة العربية ، واستنتج هؤلاء ان التحديد الستاليني للأمة قد يساعد في فهم التطلعات القومية العربية . وعندما طرح الموضوع على نحو ملموس مع اقامة الجمهورية العربية المتحدة ، بذل الاتحاد السوفياتي جهداً للسيطرة على الوضع الجديد وإيجاد اجوبة مناسبة ، لكن هذا الجهد استبعد كل تفكير جدي حول الوحدة . فالأمة العربية لم تكن تدخل في حسابات القادة السوفيات الذين نظروا الى الأمة العربية انطلاقاً من موقف القاهرة من الاتحاد السوفياتي ومن قوى اليسار . وفي التحليل الأخير ، بدا واضحاً ان الاتحاد السوفياتي استبدل باستمرار مفهوم الأمة العربية ، كحتمية سياسية ـ عندما يستخدم هذا المفهوم ـ بفكرة تحالف قوى التقدم في العالم العربي ، وتجاهل عمداً شعور الانتماء الى عالم موحد ومشترك كان محركاً لكل محاولات الوحدة بعد ١٩٥٨ .

وكما بالنسبة إلى قضية الوحدة العربية ، أبدى الاتحاد السوفياتي تحفظاً على الاشتراكية الخصوصية التي دعا إليها عبد الناصر في ١٩٦١ . فمن جهة ، لاحظ المعلقون السوفيات الطابع التجديدي في الاصلاحات التي أدت إلى انتقال المبادرة الاقتصادية من الرأسمال الخاص إلى الدولة ووفدت للقيادة المصرية وسائل تتيح التخطيط الفعلي . إلاّ إن هذه الاصلاحات الجذرية ، الأكثر تقدماً في العالم الثالث ، لم تشكل تقدماً اشتراكياً(٦) . وعارض هؤلاء المحللون الاستخدام الزائد لتعبير الاشتراكية

ومفهوم العلاقات الاجتماعية الذي وضعه عبد الناصر . وبالتأكيد ، ليست القضية قضية مصطلحات . بل إن ما هو موجود في مصر ليس اشتراكية ، والاصلاحات التي اقدم عليها عبد الناصر ليست بديلاً عن الاشتراكية . إن فكرة إلغاء صراع الطبقات لمصلحة التكامل الاجتماعي تؤدي إلى الحفاظ على الامتيازات ، خصوصاً امتيازات البرجوازية الكبيرة . إذ إن هذه الأخيرة ما تزال تحتل مواقع مهمة في الحياة الاقتصادية . وحفاظاً على هذه المواقع سعت البرجوازية الكبيرة إلى اقامة احلاف داخلية أو خارجية تضغط على السلطة من أجل الاستقرار السياسي . هكذا ، فور اعلان الاصلاحات ، وجد عبد الناصر نفسه أمام معضلة . فهو إذا استمر في مواقع الاشتراكية الخصوصية ، سيكون مضطراً ، في فترة قصيرة ، إلى الرضوخ لمطالب الطبقات التي اضعفها جزئياً لكنه لم يبعدها عن الحياة الاقتصادية والسياسية . وهو إذا أراد التخلص من سيطرة هذه الطبقات ، عليه أن يتخلى عن المفهوم المركزي للاشتراكية الخصوصية وأن يعود إلى أسس الاشتراكية العلمية . ويرى السوفيات أن التقدم الاجتماعي يتمّ عبر صراع الطبقات وتدمير الامتيازات واضعاف الايديولوجية القديمة ، خصوصاً الاسلام . وفي ١٩٦١ كان العداء السوفياتي للاشتراكية الخصوصية مطلقاً . وإذا كان بعض النقد السوفياتي يشير إلى جوانب ايجابية في نيات عبد الناصر، فمرد ذلك إلى كون مواقف عبد الناصر الدولية كانت اكثر ملاءمة للاتحاد السوفياتي وكان الحرص في موسكو على عدم دفعه مرة اخرى نحو الولايات المتحدة . لكن موسكو رفضت من دون أي التباس الايديولوجيا الناصرية كبديل عن الماركسية ـ اللينينية . وحتى ١٩٦٣ ورغم دعواته الاشتراكية لم يعتبر النظام المصري نظاماً ديمقراطياً وطنياً ورفضه للرأسمالية اعتبر اقل جدية من دعوات مماثلة ظهرت في غانا ومالي.

●●●

كانت السنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ بالنسبة إلى العلاقات السوفياتية ـ العربية سنوات التردد والشك والتشدد في المواقف المتبادلة . لقد دخلت الدولة السوفياتية إلى الشرق الأوسط كمدافعة عن الدول الاقليمية المهتمة بسيادتها ، لكنها اصبحت في ١٩٥٨ مصدراً للقلق بالنسبة إلى الذين اعتبروا قبل سنوات أن لا خطر منها . وكانت هذا الدولة مصدر قلق ليس بسبب قوتها الخاصة ووجودها ومخططاتها ، بل عبر العلاقات التي تربطها بحلفائها ، الأحزاب الشيوعية المحلية . وتمكنت المجموعات الحاكمة في الدول العربية من أن تدرك بسرعة الطبيعة الملتبسة للسياسة السوفياتية الخارجية. فقد كانت قوة الاتحاد السوفياتي في ١٩٥٥ تعود إلى تأكيد الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي يحاورها في مقابل التدخل المستمر، للولايات المتحدة. لكن ما قيمة هذه التأكيدات في ظل تعزز مواقع الأحزاب الشيوعية ؟ خلال الأزمة العراقية تمكن الاتحاد السوفياتي من أن يفرض على الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط موقفاً انكفائياً شكل عنصر اطمئنان للحكومات القائمة. لكن منذ ١٩٥٨، أدى تقدم

الحزب الشيوعي ـ العراقي وخيبة الحزب الشيوعي السوري إلى اعادة النظر في التعاون القائم بين البرجوازية الوطنية والأحزاب الشيوعية المحلية . وكذلك أدى الحذر المتزايد لدى الدول العربية ومحاولاتها خلق توازن خارجي لعلاقاتها بالاتحاد السوفياتي إلى تشدد الموقف السوفياتي ونقد السوفيات للتحرك النّاصري والسياسة السورية .

وهنا تجدر الاشارة إلى سمتين ميزتا الموقف السوفياتي: الاولى هي ان العداء المتزايد للشيوعية في الشرق الأوسط، الذي تمت ترجمته بحملات الاضطهاد، أقلق الاتحاد السوفياتي. لكن التشدد السوفياتي يعود، على الأرجح، إلى تطور المواقف الخارجية للبلدان العربية وليس إلى اضطهاد الشيوعيين. وكما في ١٩٥٦ ، بقي الجهد السوفياتي منصباً على ابعاد الدول العربية عن الولايات المتحدة واضعاف المواقع الغربية . أما اضطهاد الشيوعيين فقد أثير في تلك الفترة واستخدم مبرراً لتبدل موقف موسكو، لكنه ليس السبب الفعلي لهذا التبدل. إذ ان الاتحاد السوفياتي كان ما يزال يعتبر أن مشاكل السياسة الخارجية هي الأساسية، ويولي اهتماماً قليلاً للتطور الداخلي للبلدان العربية .

السمة الثانية هي فقدان المبادرات الفعلية للاتحاد السوفياتي . فقد كانت موسكو تتحرك رداً على تغير مواقف البلدان العربية ، لكن لم يكن يبدو ان لها خطة واضحة خارج هذه الردود . لقد دخل الاتحاد السوفياتي المنطقة في ١٩٥٥ مستفيداً من اخطاء السياسة الغربية . ومن ثم سعى إلى « تجميد » وضع كان يبدو ملائماً له عبر التركيز على المعركة ضد الامبريالية . لكن البلدان العربية توجهت سريعاً نحو معارك اخرى ومشاكل اخرى . وبقيت السياسة السوفياتية متأخرة في استمرار عن هذه التطورات المؤدية إلى الخروج من الحقل الذي وضعت نفسها فيه أي حقل العداء للولايات المتحدة .

ولا يمكن فهم هذا الضعف العابر للسياسة السوفياتية في الشرق الأوسط من دون الأخذ في الاعتبار لمجمل السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في مطلع الستينات . فمنذ ١٩٥٦ عملت الديبلوماسية السوفياتية ، على مراحل ، لتعديل التوازن الدولي الموجود لمصلحتها . وانتهت هذه المهمة في الشرق الأوسط في ١٩٥٨ . وفي مطلع الستينات زاد خروتشوف مبادراته ونقل جهوده نحو اماكن مواجهة اكثر حساسية مثل برلين وكوبا . وفي الفترة نفسها ، اصبحت امكانات التحرك السوفياتي في الشرق الأوسط اقل من السابق بسبب المواقف العربية والانتقادات الصينية .

لقد انتهت أزمة الصواريخ في تشرين الأول ١٩٦٢ إلى هزيمة كبيرة للديبلوماسية السوفياتية . من دون شك امكن انقاذ نظام فيديل كاسترو في كوبا ، لكن الاتحاد السوفياتي اضطر للاعتراف بضعفه أمام الولايات المتحدة . لقد اعترف بوجود منطقة جغرافية حيث التوازن العالمي لا يمكن تعديله ، واعترف بالتالي على نحو غير مباشر بتجميد الوضع في برلين . لكن أدى هذا الضعف السوفياتي العام إلى اعادة الأهمية لمنطقة المجابهة في الشرق الأوسط، هذه الأهمية التي تحولت مؤقتاً لمصلحة اوروبا وكوبا .

وخروتشوف الذي ضعفت مواقعه في تشرين الأول ١٩٦٢ عاد بعد أشهر لاطلاق مبادرات في ميدان السياسة الخارجية وفي منطقة الشرق الأوسط التي بدا إن خطواته نجحت فيها .

إن انتقال اهتمامات الديبلوماسية السوفياتية بين ١٩٥٨ و١٩٦٢ لا يُفسرّ بتردد موسكو في الشرق الأوسط وحسب، بل بتدخل الصين. فالتدهور السريع للعلاقات الصينية ـ السوفياتية بدأ يضغط منذ ١٩٥٨ على الخيارات السوفياتية في العالم الثالث وخصوصاً في الشرق الأوسط . إذ ان الرغبة الصينية في تشجيع الأوضاع غير المستقرة في العالم الثالث وتوسيع «منطقة العواصف» تتعارض مباشرة مع الاستراتيجية والمصالح السوفياتية. فالمهم بالنسبة إلى موسكو ، كان ضرب استقرار التوازن الدولي وليس الأوضاع المحلية . وهي رأت أن التوجهات الصينية تؤدي إلى رد فعل مزدوج : رد فعل الولايات المتحدة ورد فعل الطبقات التي يهددها التحرك الثوري. وكان شعار السياسة السوفياتية في العالم الثالث : عدم تشجيع ثورة قبل مرحلة النضوج . وتعزز هذا الاهتمام الذي ارتبط في البدء بهاجس قضم المواقع الأمريكية عندما اضطر السوفيات لمواجهة المزايدات الصينية . وكان على موسكو أن تشدد اشرافها على الأحزاب الشيوعية خوفاً من انزلاقها نحو النفوذ الصيني، كما كان عليها أن تواجه مسألتين أساسيتين ومتناقضتين في الوقت نفسه: المحافظة على الخط الذي حدد في ١٩٥٦ والذي يطمئن البرجوازية الوطنية من جهة والأخذ في الاعتبار للانتقادات الصينية وايلاء الأهمية للأحزاب الشيوعية المحلية ولامكانات تحركها ، وهو أمر يثير البرجوازيات الوطنية ضدها من جهة اخرى. وهذا ما يفسر إلى حد كبير ضيق السياسة السوفياتية ،احكامها المتسرعة والمتناقضة أحياناً واعمالها غير المنسجمة ظاهرياً (أدان الاتحاد السوفياتي مشروع عبد الناصر للوحدة مع سوريا وعداءه للشيوعية، لكن موسكو ساهمت في الوقت نفسه ببناء سد اسوان الأمر الذي كان يعزز مواقع الرئيس المصري.)

في منتصف ١٩٦٣ اصبحت القطيعة السوفياتية ـ الصينية علنية ، هذه القطيعة التي احررت الاتحاد السوفياتي من الضغوطات الصينية . وبالتأكيد ظل الاتحاد السوفياتي يخشى أن تجذب الصين الحركات المتطرفة في العالم الثالث، لكنه بعد رفضه انتماء بكين إلى المعسكر الاشتراكي نزع عنها كل صفة اشتراكية . هكذا وجدت موسكو نفسها في وضع غير معقد واصبحت تعد استراتيجيتها بمفردها . ولم تأخذ من المواقف الصينية إلاّ عنصراً واحداً هو اهمية التغييرات في العالم الثالث وادخلت هذا العنصر في ادارتها للشؤ ون الخارجية .

هوامش

١ ـ كانت القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة ومركز الحكومة التي كان يساعدها جهازان تنفيذيان . في أول حكومة تشكلت كان لمصر ١١ وزيراً ولسوريا ٣ وزراء .

٢ ـ عقد المؤتمر بمبادرة من عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو اللذين اتفقا في بلغراد في نيسان ١٩٦١على ضرورة تطوير التعاون بين دول حركة عدم الانحياز . وعقد في القاهرة اجتماع تمهيدي بين ٥ و١٢ حزيران ١٩٦١ وعقدت القمة في بلغراد بين ١ و ٦ أيلول من السنة نفسها .

٣ ـ نشرت مجلة « بكين ريفيو » في ٢٩ تموز ١٩٥٨ سلسلة من المقالات تتعلق بتصريحات ماوتسي تونغ التي تدين « عدوان الاستعماريين على آسيا الوسطى » الأمر الذي ينطوي على اهتمام صيني مباشر بالحدث . وأدى رد الفعل الصيني إلى تنازل سوفياتي ، ذلك أن خروتشوف زار الصين واجرى سلسلة من المحادثات مع ماو . وبعد ذلك ، وفي رسائله إلى الزعماء الغربيين دعا خروتشوف إلى اجتماع لمجلس الأمن معرباً عن أسفه لـ « غياب جمهورية الصين الشعبية الكبيرة » . (رسالة إلى ايزنهاور ، « البراندا » ٦ آب ١٩٥٨) .

٤ ـ « البرافدا » ٢٦ آب ١٩٦١

٥ ـ « البرافدا » ٢٣ شباط ١٩٦٣

٦ ـ خطاب خروتشوف في ٢٤ شباط ١٩٥٩ : « إن وحدة الدول لا تفيد الشعوب إلاّ عندما تتوفر الشروط السياسية والاقتصادية . . . إن وحدات غير ناضجة لا تدعم وحدة الشعوب بل تدمرها » .

الفصل الثاني

الديمقراطية الثورية وبناء الاشتراكية

انتهت ازمة العلاقات السوفياتية العربية التي بدأت في ١٩٥٨ في منتصف سنة ١٩٦٣ وحلّ مكانها مناخ من الثقة والصداقة تطور حتى حرب حزيران ١٩٦٧ . وكانت موسكو هي التي بدلت موقفها . لقد ادرك الاتحاد السوفياتي تناقضات سياسته في الشرق الأوسط . فخلال سنوات ، دعم حكومات حيادية ومتسلطة في الداخل ومعادية للشيوعية . تدريجياً أكدت بعض هذه الحكومات، على رغم استمرار عدائها للشيوعية، اتجاهها نحو اشتراكية وطنية . ومن خلال سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الجذرية أقدمت على اصلاحات كانت الأحزاب الشيوعية المحلية تنادي بها . ماذا سيكون الموقف السوفياتي من هذا التطور؟ هل تنبغي إدانة هذه الاصلاحات الضرورية لمجرد صدورها عن اشتراكية لا يعترف بها؟ وهل ينبغي تحريض الأحزاب الشيوعية ذات القواعد الشعبية الضيقة ضد هذه الحكومات؟ والاستمرار في التنديد بالاشتراكيات الخصوصية واعتبارها مظهراً للانحراف والبرجوازية والتأكيد على أن هذه الاصلاحات لا مستقبل لها لأنها تستبعد الصراع الطبقي؟

لقد ادرك الزعماء السوفيات تدريجياً أنه يمكن دعوة حكومات إلى « حياد ايجابي » وفي الوقت نفسه نقد ايديولوجيتها . هكذا برز هاجس جديد ، هو الرغبة في فهم هذه الظاهرة غير المتوقعة ، أي الاشتراكية الوطنية في العالم الثالث التي دفعت المنظرين السوفيات إلى بذل جهد نظري والقادة إلى اتباع نهج مختلف وايجابي حيال عدد من البلدان وفي مقدمتها مصر وسوريا .

« القفز فوق المرحلة الرأسمالية »

في المناقشة حول تطور العالم الثالث اختلف السوفيات والصينيون منذ ١٩٦٠ على مستقبل الديمقراطية الوطنية . وعلى رغم أن الجانبين وقعا النص الذي يحدد دولة الديمقراطية الوطنية ، بقي السوفيات متمسكين بعض الوقت بهذا المفهوم ، فيما طرح الصينيون في مقابلة فكرة طريق التطور

اللارأسمالي الذي رفضها الاتحاد السوفياتي . في ١٩٦٣ ، وعندما حصلت القطيعة بين موسكو وبكين استعاد الاتحاد السوفياتي الفكرة لحسابه واتهم الصين بتجاهل اهمية طريق التطور اللارأسمالي ، وخلط هذا المفهوم بمفهوم الديمقراطية الوطنية .

« إن القادة الصينيين يتحدثون عن طريق وحيد بالنسبة إلى البلدان المحررة ، أي اقامة الديمقراطية الشعبية ، وهذا يفترض ديكتاتورية البروليتاريا . . . إن هذا الشرط لا يهدف إلاّ إلى تدمير الجبهة الواحدة واضعاف النضال من اجل التحرر الوطني . . . وحرق المراحل من دون أي اعتبار . . . إن الطريق اللارأسمالي الذي يرفض الصينيون ادراكه هي حقيقة فعلية »(١) .

ساهم التطور السياسي في مصر مساهمة واسعة في بلورة السجالات النظرية التي ادت إلى تحديد مفهوم جديد ، هو مفهوم الديمقراطية الثورية الذي اطلق على الأنظمة التي افترض إنها تسير على طريق التطور اللارأسمالي .

وفي أساس النظرة السوفياتية ، تمكن ملاحظة الرغبة في إعطاء احكام اكثر دقة على الاصلاحات البنيوية التي كانت تتم في بعض الدول في ظل قيادة معادية للشيوعية . إذ أنه بعد فترة طويلة من التأكيد على أن هذه الاصلاحات غير دائمة ولا يمكن أن تشكل قاعدة للحفاظ على الاستقلال الوطني، اعترف الموقف السوفياتي فجأة بأهميتها خصوصاً كعنصر فاعل في دعم الاستقلال. «إن خلق قطاع صناعي مؤمم وتعزيزه على نطاق واسع في الجمهورية العربية المتحدة وبيرمانيا وفي بعض البلدان الأخرى يضمنان قاعدة صلبة للاستقلال الاقتصادي»(٢) .

لكن في ١٩٦٣، عندما بدأ هذا الموقف الجديد يظهر في الفكر السوفياتي، كان بعض التحفظ ما يزال قائماً . فقد شدد المحللون السوفيات على أن تأميم المنشآت الخاصة بحد ذاته ليس خطوة اشتراكية، مؤكدين على موقف الأنظمة من الشيوعية . إلاّ ان هذه التحفظات اختفت تدريجياً . واسدل ستار من الصمت على اضطهاد الشيوعيين وعلى بدعة الاشتراكيات الخصوصية . وبقي الحكم على هذه الأنظمة مرتبطاً باتساع الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . في ١٩٦٤ وعشية زيارة خروتشوف لمصر، شجع اطلاق الشيوعيين المصريين المعتقلين الاتحاد السوفياتي على اعتبار ان العداء للشيوعية ، وهو ظاهرة تدعو إلى الأسف، ليس حاسماً ودائماً، وتبقى القيمة الأساسية للخيارات الاجتماعية والاقتصادية في عملية تعديل المواقف السياسية .

ومنذ ١٩٦٤ ، بدأ الاتحاد السوفياتي يعتبر هذه الاصلاحات تطوراً وتقدماً اشتراكياً . وفي هذا الاطار الجديد اصبحت الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت غائبة في ١٩٦٠ عن لائحة الديمقراطيات الوطنية ، بلداً يبني الاشتراكية . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجزائر وبيرمانيا . ومنذ ذلك الحين بات

اساسياً تحديد طبيعة هذه الأنظمة . إذ، ما هو المكان الذي يحتله نظام تسلطي يعتمد على حزب واحد ومعاد للشيوعية، في النظرية الماركسية؟ وما هو نوع الدولة التي يشيدها؟ . اعطى مفهوم الديمقراطية الثورية الجواب على هذه الأسئلة :

« في كثير من المستعمرات القديمة والبلدان شبه المستعمرة ، يصبح التطور الاشتراكي ممكناً وضرورياً قبل أن يرتدي التمايز الطبقي سمة بارزة . وفي مثل هذه الظروف ، ولأن البروليتاريا لم تتحول بعد إلى قوة دافعة للتطور الاجتماعي، تلعب الشرائح الوسطية من فلاحين وشرائح مستغلة في المدن والمثقفون الديمقراطيون دوراً فاعلاً في شكل خاص. وتكتسب هذه الشرائح استقلالاً سياسياً. . . وتصبح الديمقراطية الثورية ناطقة باسم مصالحها. . . ويخرج برنامجها عن الاطار الرأسمالي، ليتضمن قسماً كبيراً من برنامج الأحزاب الشيوعية في البلدان المستقلة حديثاً»(٣) .

يشكل هذا الاعتراف بإمكان بناء الاشتراكية خارج قيادة القوى الشيوعية ،قطيعة كاملة مع المواقف التي جرى الدفاع عنها طويلاً والتي اعتبرت مناورة من البرجوازية لحرف القوى الشعبية عن الثورة . إلاّ إن اعادة تقويم الاشتراكيات الخصوصية لم تتم في سهولة . ففي ١٩٦٣ عقد مؤتمر في براغ تحت عنوان « الاشتراكية وحركات التحرر الوطني » . وكان مناسبة للأحزاب الشيوعية المحلية كي تقف أمام الظاهرة لفهمها على نحو افضل ودفع الحكومات الوطنية التي تنادي بالاشتراكية الخاصة نحو اشتراكية علمية . وخرج المؤتمر بفكرة أساسية هي أن الاشتراكيات الخاصة ليست كلها متماثلة ، وتنبغي دراسة كل حالة بمفردها والتمييز بين الاشتراكيات التي تنطوي على امكانات أو عناصر تقدمية والاشتراكيات التي تنطوي على ايديولوجية ومصالح رجعية . أي إن المؤتمر اعترف بأن ثمة ايديولوجية غير شيوعية قد لا تكون خالية من عناصر تقدمية . لكن الاشتراكيات الخصوصية ما زالت تعتبر أنها ايديولوجيات عابرة وان عملية التقدم المستمر تستتبع تطورها نحو الاشتراكية الحقيقية .

إلاّ إن المنظرين ظلوا يواجهون في تلك الفترة صعوبات في تبرير نظريتهم . وإذا هم اعترفوا بأهمية بعض الاشتراكيات الخصوصية ، فإنهم لا يفسرون بالضبط علاقة هذه الاشتراكيات بطريق التطور اللارأسمالي ولا علاقتها بالنظرية العامة لتطور المجتمعات كما وضعها ماركس وانجلز . واصبحت النظرية أكثر انسجاماً مع المؤتمر الذي نظمه معهد الاقتصاد الدولي في ربيع ١٩٦٤ والذي يعتبر منعطفاً للايديولوجية السوفياتية في هذا الشأن . فقد اشترك في المناقشة ١٧ خبيراً في قضايا العالم الثالث(٤) . ورأى هؤلاء أن الاشتراكية الخصوصية ظاهرة منبثقة من مرحلة جديدة لتطور العالم الثالث ، هذه المرحلة المرتبطة بالظروف الاجتماعية لكل بلد من جهة ، ومن جهة اخرى برغبة الجماهير في الوصول إلى عدالة اجتماعية وتقدم مادي واشتراكية الانتاج والتوزيع . إن هذه الرغبة هي التي تدفع القادة إلى تشكيل نظريات جديدة ذات لون اشتراكي . قال أفاكوف في مداخلته :

« تنتقل حركة التحرر الوطني حاليا، بالضرورة ، من الايديولوجية الوطنية إلى الإيديولوجية الاشتراكية من نمط وطني. ان المذاهب الاشتراكية من النمط الوطني تأخذ في الاعتبار المرحلة الحالية لثورات التحرر الوطني . فمن جهة اصبحت الكوادر الوطنية البرجوازية تضيق بالثورات ، ومن جهة اخرى لم نصل بعد إلى تحول هذه الثورات إلى ثورات اشتراكية . وفي البلدان المستقلة ، وفي مقدار ما يكون الوضع الاجتماعي غير مستقر وحيث تجري تحولات داخلية عميقة ، فإن المذاهب لا تأخذ شكلها النهائي . ومن الواضح ان هذه المذاهب تتحدد خلال الثورة . وليس لدينا اسباب تجعلنا نستبعد امكان تطور هذه النظريات في اتجاه الاقتراب من الماركسية ـ اللينينية» .

عموماً اضاءت هذه المناقشة تقويماً جديداً ، اقل تبسيطاً، للطبقات الحاكمة ولسلوكها. فبالنسبة إلى البرجوازية الوطنية التي اشار بوناماريوف سابقاً إلى ميلها المستمر إلى المساومة مع القوى الاكثر محافظة عندما تتعرض هيمنتها للخطر ، اعيد التأكيد على أنها ليست حرة تماماً في دفع السلطة إلى الاتجاه الاكثر ملاءمة لضمان امتيازاتها. ذلك ان التوجه السياسي لبلد ما يخضع في التحليل الأخير، وقبل كل شيء ، إلى ظروف تخرج عن ارادة الحاكمين وهي: توزع الطبقات او الشرائح الاجتماعية ، والوزن الذي يكسبه كل من هذه الطبقات ، والظروف التي في ظلها تحقق الاستقلال الخ. . .وتنبغي الاشارة إلى أنه،حتّى قبل ١٩٦٤ ، جرى التشكيك بفكرة ان الانظمة السياسية في العالم الثالث ، والتي على رأسها عناصر من البرجوازية ، هي انظمة برجوازية اساسا . واعتبر ان البرجوازية ليست طبقة منسجمة تمثل مصالح منسجمة، انطلاقاً من ذلك شدد في مؤتمر آذار ١٩٦٤ على ضرورة اعادة نظر منهجية في كيفية فهم مشاكل العالم الثالث، وعلى ان اعتبار المشاكل الخاصة لكل بلد في ضوء مفهوم عام لتطور المجتمعات ادى إلى نظرة خاطئة ودوغماتية إلى الواقع . بل على العكس ، ينبغي الانطلاق من الوضع الخاص ، من معطياته الملموسة ، ووضع لوحة لكل هذه الاوضاع. اذ كيف يمكن النظر إلى وضع الهند التي تقودها برجوازية وطنية وقوية وقديمة وقادرة، بقوتها ودورها الذي لعبته في النضال الوطني ، على فرض نفسها على كل القوى السياسية الاخرى ، وفي الوقت الذي كان التطور الرأسمالي ينمو على نحو واسع؟ وكيف يمكن النظر إلى الوضع في الجمهورية العربية المتحدة حيث اطاحت شرائح لا تزال غير معروفة بالبرجوازية الوطنية ؟ وما الذي يجمع بين هذين البلدين حيث الانقسام الطبقي أصبح واقعاً قائماً ومنذ مدة بعيدة وبين الدول الافريقية؟ دعا كولونتاج وميرسكيج[٥] إلى ضرورة اعتماد تصنيف للبلدان النامية في مجموعات تتميز كل منها بعدد من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية. وشدَّدوا على انه لا يمكن الحكم على خيارات السلطة والايديولوجية التي تحركها إلاّ بالنظر إلى هذه المعطيات وليس في اطار التحديدات العامة.

وإذا كان هاجس الملموس والرغبة في اعتماد النسبية في الصياغات التعميمية، لم يقوما على اساس متين خلال الفترة التجريبية لخروتشوف ، فانهما تناسبا مع الموقف الذي اتخذه خلفاؤه. وما ميّز بين

الاتجاهين هو الرغبة الظاهرة في تجديد المفهوم الماركسي الكلاسيكي للمشاكل بدل اخفاء اعادات النظر وراء الامانة المصطنعة لافكار السابقين . وكتب منظرون عديدون ، من دون احراج ، ان المفهوم الكلاسيكي للاقتصاد السياسي الماركسي لا يمكن استخدامه في البلدان غير الاوروبية التي من دون ديكتاتورية البروليتاريا تتجه في طريق لا عودة منه ظاهرياً ويتميز بالحد من الرأسمال الخاص وقيام قطاع اشتراكي . وقال ميرسكيج: «في عصرنا، ليس الطريق الطويل الذي اصبح كلاسيكياً (اي الماركسية التقليدية) طريقاً اجبارياً »

انطلاقاً من اتجاه اعادة النظر هذه، طرحت مشاكل كبيرة عدة . وفي مقدمتها الطبيعة الطبقية للانظمة ، خصوصاً الانظمة العسكرية . وفي مقال متخصص لمذاهب الاشتراكية الخاصة قال اوسترو فيجانوف[٧] ان اطار التحليل التقليدي للقوى الاجتماعية الحاكمة ـ بروليتاريا ، برجوازية وطنية ، برجوازية كومبرادورية ـ لا يتناسب مع الواقع ، ذلك انه في كثير من الحالات تكون السلطة في ايدي شرائح وسطية، وهو امر جديد في هذا العصر. من دون شك، ليس صعود البرجوازية الصغيرة إلى السلطة اطروحة غريبة عن الماركسية ، لكن الاخيرة اعتبرته دائماً ظاهرة عابرة . واثبتت التجارب التاريخية للانتصار السياسي المؤقت للبرجوازية الصغيرة انها لا تستطيع الاستمرار كثيراً في السلطة من جهة، ومن جهة اخرى لا يمكن الوثوق بخياراتها السياسية ، ذلك ان احدى السمات الاساسية للبرجوازية الصغيرة هي تناقضها السياسي . «لكن ، اذا كانت مثل هذه التناقضات موجودة في الطبقات الوسطية في اوروبا الغربية وروسيا حيث التمايز الطبقي لا يعني التطور وحيث تتعاضد بروليتاريا منظمة وكثيرة العدد، فان الظواهر السياسية نفسها ستنشأ، لا بل نشأت عن دخول الشرائح الوسطية غير المحددة اجتماعياً في العالم الثالث إلى المسرح السياسي. »[٨].

ان هذا التناقض جعل النظرية الماركسية تقصر دور البرجوازية الصغيرة على دور الحليف الظرفي ورفيق الدرب. لكن صعودها إلى السلطة في عدد من البلدان في فترة حاسمة بالنسبة اليها، وكونها دفعت احياناً في اتجاه تحول جذري للمجتمع يفرضان اعادة تقويم لدورها. ومن اجل تبرير هذا الموقف عاد اوسترو فيجانوف إلى لينين الذي اقترح تغيير اسم الديمقراطية البرجوازية بالوطنية الثورية في وثائق الكومنترن معتبرا ان تعبير «الحركة الديمقراطية البرجوازية» يمحي الحدود بين اهداف البرجوازية الوطنية وسياسة الطبقات الثورية كالفلاحين والشرائح الوسطية الاخرى.

أن العنصر الجديد في هذا التحليلات هو اكتشاف المنظرين السوفيات لواقع انه في العالم الثالث لا يمكن تقويم مسألة الثورة بالنسبة إلى البروليتاريا فحسب[٩] . بل تنبغي اضافة عنصر لعب، حتى الآن ، دوراً حاسماً في حالات عدة: انه الشرائح الوسطية من انتلجنسيا وموظفين . . . الذين لا يشكلون مجموعة متجانسة وإنما يحتلون موقعاً وسطيا بين البرجوازية والبروليتاريا . ويطرح الجيش الذي يعتبر

جزءا من هذه المجموعة مشكلة خاصة . ويشكل التحليل للسلطة العسكرية ،والقضايا النظرية التي يطرحها الدور المتزايد للجيش في العالم الثالث، السمة الاكثر بروزا .

هنا ايضاً تقدم التحليلات التي جاء بها ميرسكيج وبوكاتيفا ايضاحات قيمة حول تطور النظرية السوفياتية.[10] ينطلق التحليل من الاستنتاجين التاليين : الاول، في عدد كبير من بلدان العالم الثالث انتزع الجيش السلطة من البرجوازية الوطنية. والآخر، بعد تولي السلطة قدتتراوح مواقف الجيش من اقصى الرجعية إلى الجذرية الثورية . وعن الطبيعة الطبقية للجيش يقول هذان المنظران : «ان الجيش لا يشكل طبقة . لكن لا يمكننا ان نعتبر، عندما يكون الجيش مشكلا من ممثلي طبقات محددة، ان كل عسكري يمثل بالتأكيد مصالح الطبقة التي ينتمي اليها . وهكذا، ليس صحيحاً التأكيد ان الجيش في البلدان النامية يعبر آلياً وبدقة عن مصالح الطبقة الحاكمة . لقد قلنا سابقاً انه في مرحلة الانتقال من السيطرة الاستعمارية إلى الاستقلال، يمكن ان تنفصل السلطة السياسية عن اصلها الطبقي وتستمر لبعض الوقت، من دون ان تكون ممثلة لمصالح طبقية معيّنة . في هذه البلدان ، يمثل الجيش من دون شك قوة أقل تبعية منه في الدول الرأسمالية المتقدمة . إذ أنه ليس الجمع الحسابي لعدد من الاشخاص يتحدرون من اصل فلاحي او برجوازي صغير: في الخدمة العسكرية يكتسب الجميع نوعية جديدة ويذوبون في جسم جديد . » .

تكمن اسباب الاستقلال النسبي للجيش بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية في اهمية دوره الفريد . في الواقع، لم تتمكن القوى الاخرى من ابعاد العسكريين عن السلطة او الاقدام على اي تبديل سياسي جدي على الرغم منهم . في مقابل ذلك ، تمكن الجيش مرارا من فرض نفسه بالقوة. وهو يعي هذه القوة، وهذا الوعي يساهم في اعطائه مكاناً مميزاً ومستقلاً في الامة .

ثمة أسباب متنوعة تفسر الدور الحاسم للجيش وعجز القوى الأخرى عن مواجهته . في البدء ، وخصوصاً في البلدان ذات التشكل الدستوري الفتي حيث لا تزال العلاقات العائلية أو القبلية أو الاقليمية تكبح الشعور الوطني أو تسيطر عليه ، يبدو الجيش المؤسسة الوحيدة التي ترمز إلى وحدة الأمة . وأحياناً ، وهذا امر أساسي ، يكون الجيش بالضرورة الجسم الأكثر تقدماً في الأمة ، إذ عليه أن يكون مبنياً بناء حديثاً وإلاّ فقد فعاليته وحتى وجوده . وفي كل البلدان النامية يسيطر على الجيش هاجس التحديث ، ومن هنا يمثل التطلعات العامة ويستفيد من جهود التنمية ، إنه رمز التقدم . وبالتالي من الطبيعي أن يتحمل تبعات المكانة المميزة المعطاة له: « في المجتمع المتخلف يصبح الجيش عامل تصليب للأمة . وانطلاقاً من وعيه لموقعه الفريد ، يبدأ الجيش بتنمية دوره الطليعي وكحامل لمهمة تاريخية . وفي المرحلة اللاحقة ، يأخذ وظيفة الحكَم الأعلى والقوة الوحيدة التي « فوق الطبقات » ترمز إلى الأمة بأكملها » .

لكن النظرية السوفياتية لا تكتفي بهذه النظرة العامة إلى الجيش ، بل تميِّز بدقة الفئات المختلفة التي يتشكل منها وتضع فاصلاً بين الشريحة العليا المستعدة لكل المساومات والشريحة الشعبية التي تميل في بعض الظروف إلى التجذر والدفاع عن مواقف تقدمية . ومع التشديد على خصوصية الجيش والاكثار من التحليلات التي تتناوله ، يعطي المنظرون السوفيات ، على نحو ضمني ، دوراً لمفهوم آخر هو مفهوم القائد . وهنا يبدو المثل الناصري من اكثرها وضوحاً . في هذا الاطار لم يكتف ميرسكيج ، في سيرة حياة عبد الناصر[11] ، بابداء الأفكار المتعلقة بالجيش بحد ذاته ، بل رسم صورة القائد الذي انفصل تدريجياً عن الجسم (الجيش) الذي ينتمي إليه ليبدو في نظر شعبه ليس فقط قائداً اعلى بل زعيماً كاريسمياً . هنا ، يبدو إن ثمة اعترافاً بدور الرجل في التطور التاريخي ، يتجاوز دراسة الطبقات الاجتماعية ، وهو أمر لا يتوافق توافقاً كلياً مع السمات السوسيولوجية للنظريات المتداولة ، بل يشكل « صوتاً غريباً » في السياسة الملموسة للاتحاد السوفياتي[12] .

إلى مسائل الطبيعة الطبقية للسلطة العسكرية ، يضيف المنظرون السوفيات مسألة اخرى لها اهمية عملية كبيرة . هل تؤدّي سلطة ، تنطلق من الجيش أو الشرائح الوسطية، إلى طريق التنمية اللارأسمالية ؟ وهل يمكن أن تكون مهندس بناء الاشتراكية ؟ إن الجواب الكلاسيكي سلبي ، ذلك أنه ينطلق من نظرية التناقض لدى الشرائح الوسطية الحاكمة . لكن بعد ١٩٦٤ ، قدمت النظرية السوفياتية ، على هذا السؤال ، جواباً ينم عن ثقة اكبر بالشرائح الوسطية . واوضح المنظرون السوفيات، أن الشرائح الوسطية تكون من دون شك متناقضة في بعض الظروف وتتأرجح بين مختلف المصالح والقوى الاجتماعية . لكن العنصر الجديد هو أن توجهها مرتبط بالظروف . ومن هنا الفكرة الجديدة : في البلدان النامية ليس للأصل الاجتماعي للحاكمين سوى اهمية نسبية . « إن التعاطي الدوغمائي في تقويم المواقف يكمن في كثير من الأحيان في أن طبيعة التحولات الجارية تقوَّم بالنسبة إلى الأصل الطبقي لهذا الحاكم أو ذاك فقط، من دون الأخذ في الاعتبار كون الحكام البرجوازيين الصغار أو حتى برجوازيي الحركة الوطنية ، في العصر الحاضر، يمكنهم أن يتخذوا مواقف الطبقة العاملة » .

ترتبط المكانة التي اعطيت للشرائح الوسطية في الديمقراطية الثورية بالواقع الاجتماعي للعالم الثالث الذي من سماته الأساسية ضعف الطبقة العاملة وعدم تنظيم الفلاحين. ولفت انتباه المنظرين السوفيات ضعف الطبقة العاملة ، إذ أنهم اعتبروا إن ليس لديها سوى فرص قليلة لفرض هيمنتها في المدى القصير . وأسباب ذلك متعددة : فالطبقة العاملة قليلة العدد على رغم نموها السريع نسبياً ، إذ أنه من اصل مئة مليون بروليتاري لا تعتبر إلاّ نسبة ٢٥ إلى ٣٠ في المئة طبقة عاملة بالمعنى الدقيق . وداخل هذه الطبقة ، وبسبب ضرورات التنمية المتسارعة ، تلاحظ تميزات لمصلحة قسم منها ينشأ عنه ارستقراطية عمالية . من جهة اخرى ، وانطلاقاً من حالات عدة خصوصاً في افريقيا حيث التمايز الاجتماعي ضعيف.

لا تملك البروليتاريا تنظيمات وبرامج مستقلة تجعلها قادرة على قيادة الفلاحين والشرائح شبه البروليتارية في المدن . بل على العكس يجعل هذا الواقع البروليتاريا تحت قيادة الاتجاه الوطني الاصلاحي . إلى ذلك ، إن كون عناصر متحدرة من البرجوازية تجسد الاشتراكية يكبح نمـوّ الايديولوجيا البروليتارية .
ولأن النضال الوطني يستمر حتى بعد فترة الاستقلال فإن الاهتمام الوطني يطغى في الوعي الشعبي على النضال الطبقي . وهنا نلاحظ ظاهرة غير متوقعة : من جهة ، نمو عملية جعل الثورة أممية منذ نصف قرن تقريباً ، ومن جهة اخرى ، الكبح باستمرار للوعي الاممي الذي يتحول إلى وعي وطني فحسب . إن هذا التطور المتناقض عنصر حاسم في الضعف الايديولوجي للبروليتاريا . إذن ، إذا سارت الديمقراطية الثورية في الطريق اللارأسمالي ، فإن سقفها الايديولوجي لا يزال مثقلاً بالأوهام الطوباوية والأحكام المسبقة للبرجوازية الصغيرة .

ومثل الطبقة العاملة ، يلعب الفلاحون دوراً في اتجاه اختيار طريق التنمية ، لكن ، وفي الوقت نفسه ، يلعبون دوراً في صعوبات هذا الاختيار . ذلك أن الفلاحين بتطلعاتهم الثورية ومطالبهم من اجل تحولات اجتماعية عميقة في الريف يشكلون عاملاً أساسياً في اختيار طريق التنمية اللارأسمالي .

لكن ، وبعد مساهمتهم بتوجيه بعض الخيارات ، يخفف الفلاحون من ضغطهم ؛ ويشكل التغير في موقف الفلاحين مشكلة مهمة . في الواقع ، إذا لم يكن الفلاحون القوة الاجتماعية التي تقود ثورة التحرر الوطني ، فإنهم يلعبون دوراً حاسماً عبر اختيارهم دعم هذه القوة او تلك من القوى الموجودة . وطبقاً لاختيار الفلاحين ، وهم اكثرية عددية مهيمنة في العالم الثالث ، يتحدد في النهاية مستقبل الثورة .

خلال فترة طويلة ، صادرت البرجوازية الوسطى أو الصغيرة القوة الفلاحية بسبب ضعف البروليتاريا وعدم تنظيمها ، إذ أن الفلاحين يميلون إلى اتباع القوة الأكثر تنظيماً ، وهم خضعوا لفترة طويلة ، للبرجوازية بسبب تنظيمها . اكثر من ذلك ، نجحت البرجوازية عبر اصلاحاتها في تشكيل تمايزات داخل الجماهير الفلاحية ، وخلقت في الريف شريحة لها امتيازاتها ويمكنها الاعتماد عليها . هكذا ترتدي مسألة الديمقراطية الثورية سمتين : من جهة ، ينبغي كسب دعم الجماهير الفلاحية للطبقة العاملة ومن ثم منع الانزلاق نحو مواقف الملاكين الزراعيين. ومن جهة اخرى، يطرح ارتباط الطبقة العاملة والفلاحين، قضية التنظيم الفعال، أي قضية الأحزاب الشيوعية المحلية.

إن مستقبل الأحزاب الشيوعية في النظم ذات الحزب الواحد صعب التحديد . وتأرجح الموقف السوفياتي ، خلال هذه الفترة ، بين التسامح إزاء الأحزاب الحاكمة التي تضطهد الشيوعيين ، وبين الرضوخ لمطالب الشيوعيين. وحتى في عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ عندما اصبحت الحكومتان المصرية والسورية اكثر تسامحاً مع الشيوعيين، (بالطبع اصبح الاتحاد السوفياتي في موقع اقل احراجاً) ظلت قضية

المكانة التي ينبغي اعطاؤ ها للأحزاب الشيوعية في عملية بناء الاشتراكية في إطار الدولـة ذات الحـزب الواحد محافظة على زخمها . ولوحظان المنظرين السوفيات دافعوا عن مواقف ملتبسة واحيانا متناقضـة . عموماً ، أثار هؤ لاء المنظرون ضرورة ايجاد جبهات وطنية[١٢] من دون توضيح المكان الفعلي الذي على الشيوعيين أن يحتلوه ، أو طبيعة قيادة هذه الجبهات . عدم الوضوح هذا اصطدم بقلق القادة الشيوعيين ورغبتهم في التحرك . هكذا ، في كانون الأول وخلال اجتماع للأحزاب الشيوعية العربية في فيينا ، قال خالد بكداش «لا يمكن للوحدة أن تقوم على تشتت الأحزاب الشيوعية أو ذوبانها في احزاب اخرى» . وعلى رغم مقاومة الشيوعيين المحليين، انتهت النظرية السوفياتية، في حدها الأدنى ، إلى وضع بعض الحدود أمام دورهم .

لكن ، اين يرى الاتحاد السوفياتي وجود ديمقراطيات ثورية ؟ وهل إن الطريق اللارأسمالي هو الأفضل أو الوحيد من اجل التغيير في العالم الثالث ؟ . إن الجواب على السؤ ال الأول لا يبدو مثيراً ، ذلك أن عناصر التقويم قليلة جداً وأحياناً متناقضة . ففي ١٩٦٠ ، كانت لائحة الديمقراطيات الوطنية مقتضبة ولا تتضمن أي بلد عربي . وفي ١٩٦٤ ، تضمنت اللائحة نظماً حققت بدرجات مختلفة اصلاحات في بنيتها : الجمهورية العربية المتحدة وبيرمانيا وسوريا ومالي والجزائر وكونغو برازافيل وغينيا[١٣] . أما اندونيسيا التي صنّفت في ١٩٦١ بين الديمقراطيات الوطنية ، فإنها لم تعد بعد ١٩٦٢ إلا دولة تشهد تململاً داخلياً لن تخرج منه إلاّ باقامة ديكتاتورية البروليتاريا وانشاء جمهورية شعبية ديمقراطية[١٤] . إن الأسباب وراء اسقاط رصيد اندونيسيا ، على نحو مفاجيء ، ليست اسباباً داخلية بالتأكيد بل ترتبط بالتقارب الصيني ـ الاندونيسي والتأثير المتزايد الذي بدأت تمارسه الصين على اندونيسيا . ويشير هذا المثل إلى إن بين محكّات الديمقراطية الثورية اقتراب الأنظمة أو الأحزاب المعنية من النموذج الذي وضعه الاتحاد السوفياتي[١٥] .

هل طريق التطور اللارأسمالي يفرض نفسه في كل الحالات ؟ لقد تضمن النقد السوفياتي للتجربة الهندية جواباً ايجابياً . مع الابقاء على علاقات ممتازة مع الهند ، لم يعد الاتحاد السوفياتي يشدد ، في ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ، على السمات الايجابية للنموذج الهندي . « إن الهند تشكل مثلاً مهما لأنها حاليا اكبر مختبر اجتماعي حيث تختبر طرق البرجوازية الكبيرة لحل المهمات الأساسية للنهضة الوطنية »[١٦] . ورأى السوفيات ، أنه بعد مرحلة التقدم الأساسي ، ازدادت التناقضات والصعوبات وان الأزمة المتسارعة ستؤ دي بالبرجوازية الوطنية إلى طريق المساومة . وليس صدفة الاستنتاج السوفياتي ، كما جاء في احد قرارات الحزب الشيوعي السوفياتي ، « إن العدو الامبريالي والقوى الرجعية الداخلية ، بدعم من الامبريالية ، تحاول توجيه الدول الفتية نحو الطريق الرأسمالي » . ولهذا السبب ، اعتبر السوفيات « أنه لا يمكن عموماً وضع حد للتبعية الاقتصادية للامبريالية من دون المرور بطريق التنمية اللارأسمالي » .
لكن سلوك هذا الطريق ليس بسيطاً في كل البلدان ، ذلك أن القطع مع الامبريالية يكون سهلاً نسبياً

حيث الرأسمالية متطورة قليلاً أو غير متطورة. في المقابل، يكون القطع أصعب حيث الرأسمالية اكتسبت قاعدة لها مثل الهند وتركيا والبرازيل. اكثر من ذلك، تميل البرجوازية الوطنية في مثل هذه الدول إلى الدفاع عن مواقفها بحدة اكبر. وقد تتخذ مواقف غير تقدمية عندما تتعرض مصالحها للخطر. لهذا السبب تبدو البلدان المهيأة اكثر لسلوك الطريق اللارأسمالي تلك التي لا تزال في مرحلة ما قبل الرأسمالية حيث التمايز الاجتماعي لا يزال في مرحلة غير متقدمة. وفي الوقت نفسه، ان التأخر الاقتصادي وغياب التمايز الاجتماعي الذي ينطوي على نمو ضعيف للطبقة العاملة لا يشكلان ظروفاً سياسية ملائمة للديمقراطية الثورية.

هكذا، وبالتشديد على اهمية طريق التنمية اللارأسمالي، اعطى السوفيات جواباً ايجابياً وجديداً على مشاكل الاشتراكية الخاصة التي بدأت تظهر في الشرق الأوسط، وبدأت دعوات بعض القادة العرب إلى بناء اشتراكية، تحوز على الاعتراف وتنال الدعم.

ترافقت هذه المراجعة النظرية مع اعادة نظر عملية في السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط منذ منتصف ١٩٦٣. وعمل القادة السوفيات على التوفيق بين توجههم ومتطلبات الايديولوجيا.

دول تبني الاشتراكية

كذلك منذ ١٩٥٨، أدى الموقف المعادي للشيوعية في دول عربية عدة تدريجياً بالاتحاد السوفياتي إلى اعطاء احكام اكثر قساوة، وكذلك ايضاً، أدى التطور الداخلي في البلدان نفسها منذ ١٩٦٣ بموسكو إلى الأخذ في الاعتبار أن التحول السياسي هو أكثر اتساعاً من الأنظمة القائمة.

في مصر، بدأ التحول يرتسم في صيف ١٩٦٣، عندما اعلن عبد الناصر لمناسبة الذكرى العاشرة للثورة اغلاق المعتقلات وعودة ذوي الآراء السياسية المختلفة إلى الحياة السياسية المصرية. وترافق اطلاق الشيوعيين المصريين، في الواقع، مع اعادة التقويم التي كانت تجريها موسكو في شأن الاصلاحات التي أقدمت عليها الأنظمة ذات الحزب الواحد. وكان واضحاً الميل إلى اعتبار الاصلاحات البنيويّة التي ادخلها عبد الناصر، وخصوصاً في الميدان الزراعي، أنها تؤدي إلى تعديل عميق في العلاقات الاجتماعية في مصر وتفتح الطريق أمام خيارات لا رأسمالية[١٧]. وكان الاعتبار السائد، قبل ذلك، أنه ما دام الشيوعيون يمنعون من الاشتراك في الحياة السياسية فإن الخوف لا يزال قائماً من امكان اقدام الذين حرموا من امتيازاتهم على اعادة النظر في هذه الاصلاحات. وجاء اطلاق الشيوعيين في صيف ١٩٦٣ ليرفع العقبة الأخيرة امام تقويم ايجابي للنظام الناصري، ويفتح الطريق أيضاً أمام تحول عميق في العلاقات المصرية ـ السوفياتية.

وكانت زيارة خروتشوف لمصر بين ٩ أيار ١٩٦٤ و ٢٥ منه مناسبة لاظهار التوجه الجديد في السياسة الخارجية السوفياتية. وحضر خروتشوف ـ الذي جاء على رأس وفد كبير يضم عسكريين لمناقشة قضايا التسلح ـ احتفالات تدشين المرحلة الاولى من سد اسوان. وخلال هذه الرحلة، عمل خروتشوف، عبر سلسلة مبادرات، على قلب طبيعة العلاقات السوفياتية ـ المصرية رأساً على عقب، ليس اقلها منح الرئيس المصري ونائبه المشير عامر لقب «بطل الاتحاد السوفياتي»[١٨].

في ١٦ أيار القى الزعيم السوفياتي خطاباً في اسوان اعلن فيه أن مصر انخرطت في بناء الاشتراكية. كما شدد البيان الختامي للزيارة في ٢٥ أيار على هذا الاعلان. هكذا، انتقلت مصر سريعاً من مرحلة الديمقراطية الوطنية المتذبذبة إلى مرحلة السير نحو الاشتراكية. وهذه التجربة في بناء الاشتراكية هي التي تبرر في نظر خروتشوف المساعدة التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى مصر في الماضي وينوي تطويرها مستقبلاً. وخلال هذه الزيارة أيضاً اتفق على منح مصر قروضاً سوفياتية جديدة اضافة إلى اتفاق لبناء مجمع للصلب ومصانع اخرى. وفي نهاية الزيارة، بدت مصر كأحد اعمدة السياسة السوفياتية في العالم الثالث. لكن خروتشوف، في حماسه للانجازات الاشتراكية المصرية، بقي حذراً بالنسبة إلى الوحدة العربية وسبل تحقيقها. وفي احد خطبه قال « آمل أن يكون شعار الوحدة العربية هكذا: أيها العمال العرب والمثقفون العرب اتحدوا ضد الاستغلال والمستغلين ».

قام الاتحاد السوفياتي بحملة دعائية واسعة لزيارة خروتشوف مصر. ونشرت الصحف السوفياتية على امتداد أيام الزيارة تحقيقات واسعة جداً وتعليقات لا تحصى. وساهمت الزيارة في ربيع ١٩٦٤ في اعطاء الزعيم السوفياتي الذي مر بفترة من الصعوبات، صورة الزعيم غير المنازع والمسيطر تماماً على السياسة الخارجية. من دون شك شكلت هذه الزيارة لخروتشوف استعادة لقوة فقدها، لكن قراءة الصحف تعطي تفسيراً آخر لهذه الحملة الدعائية. لقد استقبلت القاهرة قبل أشهر شوان لاي، وما شددت عليه الصحافة السوفياتية في أيار ١٩٦٤ هو الاستقبال الباهر الذي اعدته مصر لخروتشوف في مقابل الاستقبال الفاتر للزعيم الصيني. واستطاع القادة السوفيات أن يؤكدوا انهم هم الذين يدعمون التقدم نحو الاشتراكية وليس الصين. هكذا، ليس التقارب السوفياتي ـ المصري تقدماً محلياً لموسكو فحسب، بل جواب على الحملات الصينية وانتصار على حساب الصينيين.

بعد سقوط خروتشوف، تناولت انتقادات خلفائه سلوكه « الذاتي » ومبادراته الخارجية. وكشفت هذه الانتقادات أن خروتشوف نفسه هو الذي بادر في أيار ١٩٦٤ إلى منح عبد الناصر لقب « بطل الاتحاد السوفياتي ». وبذلك ذهب خروتشوف، كما فعل في ميادين اخرى، ابعد مما اتفق عليه في موسكو قبل مغادرته إلى القاهرة[١٩]. لكن الموقف الذي اتخذه خلفاء خروتشوف يظهر أن هذه الانتقادات تناولت « ممارسة السلطة » أكثر من القرارات التي اتخذها الزعيم السوفياتي. وفي الوقت الذي اعرب عبد الناصر

في تشرين الأول ١٩٦٤ عن قلقه إزاء استمرارية خط خروتشوف حيال مصر كرر زعماء الكرملين أن القضية لا تتعلق بخيارات شخصية وإنما بسياسة عامة ستظل قائمة على رغم تغيّر الاشخاص[٢٠]. وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٦٤، أكد شيليبين الذي كان يتحدث في بور سعيد باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي أن مصر لا تزال تتجه نحو بناء الاشتراكية.

في سوريا، حدثت اعادة نظر مماثلة في نهاية عام ١٩٦٤. في البدء. اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً معادياً لحزب البعث العربي الاشتراكي. ويجد عنف الحملات السوفياتية تفسيره في الوضع الخاص في سوريا والمشاكل التي طرحها البعث في الشرق الأوسط. فالحزب الشيوعي السوري حزب قديم ومنظم، ولعب قادته دوراً في الحياة السياسية في الشرق الأوسط. وإذا كان في وسع الاتحاد السوفياتي ان يتغاضى عن الغاء دور الحزب الشيوعي المصري الضعيف وغير المنظم، فمن الصعب عليه عدم الاهتمام بالحزب الشيوعي السوري. واكثر من ذلك، ان حزب البعث حزب منظم وله ايديولوجيا يمكنها ان تتأصل لمدة طويلة على حساب الحزب الشيوعي. وزادت المسألة خطورة عندما رفعت المجموعة الحاكمة شعار معاداة الشيوعية مع العمل على تحديد ايديولوجيتها. وتضاعف الحذر مع انتصار البعث في سوريا والعراق في الفترة نفسها تقريباً.

لكن المؤتمر الذي عقده حزب البعث في سوريا في آب ١٩٦٣، اتاح للجناح اليساري ان يدعم مواقعه ويدفع في اتجاه اصلاحات لها سمات اشتراكية[٢١]. ومنذ نهاية ١٩٦٣، بدأ المحللون السوفيات يتساءلون عن مستقبل البعث في سوريا ويتحدثون عن عناصر تحول غير موجودة في العراق. وترجمت هذه العناصر الى سلسلة اصلاحات جزئية، لكنها ايجابية، مثل تأميم المصارف الخاصة وشركات التأمين في ١٩٦٣، وتأميم الشركات الكبيرة واجراءات عفو في ١٩٦٤. وتساءل السوفيات هل ينبغي تشجيع هذه الاصلاحات التي اتخذت تحت ضغط الجناح اليساري ودعم هذا اليسار في مواجهة جناح يميني يحاول الوقوف في وجه اي تغيير وتخريب القرارات المتخذة عندما يصبح الوقت متأخرا لمعارضتها؟. الجواب الايجابي الاول جاء في التقارب بين موسكو ودمشق في النصف الثاني من ١٩٦٤. ففي آب، زار وفد اقتصادي سوري موسكو، وتبعه في تشرين الاول وفد عسكري[٢٢]. وادى انتصار الجناح اليساري للبعث في تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٦٤ بالنظام السوري إلى توسيع الاصلاحات الاقتصادية والاتجاه اكثر نحو الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية.

أما في العراق، فان سقوط البعث في انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ فتح الطريق امام تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. إذ قرر المشير عبد السلام عارف في تموز ١٩٦٤ سلسلة اصلاحات اعتبرت في الاتحاد السوفياتي انها اجراءات تقدمية، حتى لو كانت اقل اتساعاً من التأميمات في مصر.

وازداد الرصيد العراقي عبر تخفيف الحملة على الشيوعيين واعادة السلام إلى مقاطعة كردستان وإعادة العلاقات إلى طبيعتها مع مصر. وكتب كاتب شيوعي عراقي في صحيفة «البرافد» مؤكداً أن استمرار هذا الخط سيؤدي بالعراق إلى تطور لا رأسمالي[٢٣]. لأن الاتحاد السوفياتي الذي يبدي اهتماماً متزايداً بالتجربة المصرية لم يستخلص نتائج التغيير الجاري في العراق. وفي ١٩٦٤، كانت مصر نموذجاً لطريق التطور اللا رأسمالي. وخروتشوف الذي تأثر كثيراً باستقرار النظام المصري - عبد الناصر في السلطة منذ ١٠ سنوات - كان يعرب عن أسفه للانقلابات المستمرة في سوريا والعراق. وكان يعتقد ان الاتحاد السوفياتي لا يمكنه الا ان يثق بالاصلاحات المصرية اكثر من مثيلاتها العراقية او السورية التي قد تتعرض لاعادة نظر في اي وقت. ولهذه الاسباب، وحتى في نهاية ١٩٦٤ حيث تحولت الانتقادات السوفياتية تقويماً ايجابياً، لم ينخرط الاتحاد السوفياتي في سياسة تقارب فعلي ومساعدة للعراق إلاّ بعد سنتين.

في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤، عندما غادر خروتشوف السلطة، لمصلحة فريق ليونيد بريجنيف والكسي كوسيغين، ترك لخلفائه ارثاً ايجابيا نسبيا في الشرق الاوسط. ففي القاهرة ودمشق وبغداد، اتخذ العداء للشيوعية الذي كان مسيطرا قبل فترة وضعاً ملتبسا، ذلك ان فكرة الاشتراكية اخذت تتقدم مع استبعاد مشاركة الشيوعيين في السلطة. لكن إذا احتكر قادة هذه الدول السلطة لأنفسهم، فان موقفهم من الاتحاد السوفياتي تبدل تبدلاً عميقاً. إذ اتجه هؤلاء القادة إلى التقارب مع موسكو وطلب مساعدتها من دون ان يربطوا تصرفهم مع الاحزاب الشيوعية بخياراتهم الدولية.

في ١٩٦٤، لم يهتم خلفاء خروتشوف الذين اولوا الوضع الداخلي في بلادهم الاهمية الأولى، بتحديد خط عمل جديد في العالم الثالث او حتى تحليل النتائج المكتسبة. وتابعوا، على خطى خروتشوف، التقارب مع البلدان العربية وخاصة مصر. فمنذ ١٩٦٥ ازدادت وتيرة الاتصالات بين موسكو والقاهرة. وبعد زيارة المشير عامر الذي وقع اتفاقاً عسكرياً في تشرين الثاني استقبل عبد الناصر في موسكو في آب ١٩٦٥. في تلك الفترة، كان الاتحاد السوفياتي يعتبر مصر اول بلد يبني الاشتراكية وتحتل المركز الاول، بعد البلدان الاشتراكية، في سلم العلاقات السوفياتية الخارجية. ومع سقوط احمد بن بللا اخلت الجزائر مكانتها لمصر التي باتت تعتبر وحدها بين البلدان غير الاشتراكية «بلدا شقيقاً». اما مشكلة علاقة السلطة المصرية بالشيوعيين المصريين فقد حلت عبر حل الحزب الشيوعي لنفسه ودخول اعضائه افراديا في الاتحاد الاشتراكي العربي. ونتيجة لذلك، وخلال المؤتمر الـ ٢٣ للحزب الشيوعي السوفياتي قدّم مندوب الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي القى خطاباً في المؤتمر، بصفة «رفيق». هكذا تكرس الدمج بين الاصلاحات الناصرية والاشتراكية في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الذي تلا انعقاده رحيل خروتشوف. وفي ايار ١٩٦٦ زار كوسيغين الذي تولى رئاسة الحكومة السوفياتية مصر واطلع على الانجازات والمشاريع التي شارك فيها السوفيات ومنها سد اسوان ومجمع حلوان الصناعي

ومديرية التحرير. وفي تشرين الثاني زار المشير عامر موسكو مجددا . وفي آذار ١٩٦٧ زار ايضاً اندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي مصر والتقى عبد الناصر، لكن مضمون محادثاتهما لم يكشف في ذلك الحين. وفي السنتين اللتين تبعتا حرب حزيران ١٩٦٧ كانت مصر في حاجة الى الاتحاد السوفياتي اكثر من اي وقت مضى وخصوصا في الميدان العسكري. فالقاهرة لم تكن تستبعد احتمال نزاع مع اسرائيل وهذا ما بحثه عبد الناصر مع كوسيغين وغروميكو. وكانت علاقاتها مع البلدان العربية غير التقدمية خصوصا السعودية سيئة جدا، كما تأثرت كثيرا بحرب اليمن. هكذا دفع الاقتصاد المصري عبد الناصر الى التوجه إلى الاتحاد السوفياتي . وزادت الديون المصرية الخارجية ،والقطن المصدر جمدت وارداته لسنوات لتسديد القروض السوفياتية . في مثل هذه الظروف كيف يمكن ايجاد حليف يسد الحاجات الاقتصادية والعسكرية؟ الاتحاد السوفياتي ارسل السلاح والخبراء وزار القادة العسكريون السوفيات مصر مرارا . هكذا ، لم يكن التقارب بين الجانبين في المجال الدولي مفاجئا لقد طالب البيان الختامي لزيارة كوسيغين باغلاق «كل القواعد العسكرية التي تهدد حركات التحرر الوطني». وفي ٩ آب اعلن قائد الاسطول السوفياتي في البحر الاسود في خطاب له في الاسكندرية «ان وجود الاسطول العسكري السوفياتي في البحر المتوسط يجب ان يكون وجوداً دائماً» .

ومن الاسباب التي كانت تقدم لتبرير هذا الوجود ضرورة ضمان الاصلاحات الاجتماعية والسياسية التي كانت تجري في سوريا بعد ١٩٦٥ في مناخ من علم الاستقرار السياسي[٢٤] . وعلى رغم النزاعات داخل البعث (٨ حكومات تعاقبت بين ١٩٦٣ و١٩٦٦ في انقلابات عسكرية) وعلى رغم ضعف القاعدة الشعبية، تطور الحزب استمرار نحو اليسار. وكرس انقلاب شتاء ١٩٦٦ الذي جاء بنور الدين لاتاسي إلى رئاسة الدولة ويوسف زعين إلى رئاسة الحكومة عودة الجناح اليساري إلى السلطة . واعتبر الاتحاد السوفياتي هذه المرة ان سوريا التزمت فعلا بطريق الاشتراكية. واكد تبادل الرسائل لمناسبة اول ايار ١٩٦٩ الاعتراف بالتبدل الجوهري في طبيعة النظام السياسي السوري. واحتلت سوريا المرتبة الثانية في لائحة البلدان التي تبني الاشتراكية، بعد مصر وقبل الجزائر .

ان هذا التقويم الايجابي للتغيرات السياسية المرتبطة بانقلاب شباط لا يرتكز على الاصلاحات الاقتصادية والسياسة الخارجية في سوريا فحسب ، بل الى ليبرالية داخلية فتحت الحوار مع الشيوعيين الذين دعوا إلى المشاركة في الحكومة. وفي المؤتمر الـ ٢٣ للحزب الشيوعي السوفياتي أعلن عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري دعمه لحكومة بلاده مشددا على الوضع الاستثنائي للشيوعيين في سوريا . وتطورت العلاقات السورية ـ السوفياتية سريعا ، والتعاون العسكري الذي بدأت المفاوضات في شأنه في ١٩٦٤ اصبح حقيقة بعد ١٩٦٦ ، وترجم بارسال مكثف للاسلحة . وعلى الصعيد الاقتصادي وافق الاتحاد السوفياتي ، على رغم مساوىء المشروع ، على تمويل جزئي لبناء سد الفرات . كذلك اشتركت موسكو ببناء شبكات السكك الحديدية او اصلاح القائم منها وتعهدت ، وفقاً لاتفاق

وقع في ١٩٦٥ ، باستثمار الآبار النفطية ، في سوريا . وتكاثرت الزيارات المتبادلة بين موسكو ودمشق. فزار زعين الاتحاد السوفياتي في ربيع ١٩٦٦ ، تبعه وزير الدفاع (آنذاك) حافظ الاسد في كانون الثاني ١٩٦٧ ، وصلاح جديد على رأس وفد حزبي في الفترة نفسها تقريباً.

●●●

عشية حرب حزيران ١٩٦٧ ، كانت تبدو في وضوح نتائج السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط منذ ١٩٦٣ وكذلك الخطوط العريضة للخطة السوفياتية في المنطقة.

فبعد فترة طويلة من التردد تجاه البلدان التي ينبغي اتباع سياسة مستقرة معها، تخلى الاتحاد السوفياتي،الذي ارتاح لتطور النظامين المصري والسوري ، عن العراق الذي لم يكن علم الاستقرار فيه مشجعاً على اقامة علاقات دائمة . من دون شك تميزت سوريا ايضا بكثرة الانقلابات فيها ، لكن ذلك بقي محصوراً داخل نفوذ اليسار في البعث وبدرجة أقل الحزب الشيوعي . اما في العراق، فلم يستطع الحزب الشيوعي ، على رغم انتصاراته في ١٩٥٨ - ١٩٥٩، ان يفرض نفسه على النظام . واذا كانت مصر بقيت حتى ١٩٦٧ الحليف المميز، فإن اشتراك الحزب الشيوعي النسبي في الحياة السياسية أعطى لبناء الاشتراكية في سوريا اهمية متزايدة وازدادت العلاقات السوفياتية السورية وثوقا في ١٩٦٧ .

ادت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا، وبدرجة أقل العراق ، الى التزام اقتصادي وعسكري متزايد من جانب موسكو. ومنذ ١٩٦٢ ، وفيما كانت ازمة العلاقات بين موسكو والقاهرة على وشك الانتهاء، بلغ الالتزام الاقتصادي السوفياتي في الجمهورية العربية المتحدة ٦٣٣ مليون دولار في مقابل ٦٢٨ مليون دولار قيمة الالتزام الاميركي. اما في سوريا ، فقد بلغت المساعدة السوفياتية ضعف المساعدة الاميركية(١٦٦مليون في مقابل ٧٥,٨ مليون)، وفي العراق بلغت ٩ اضعاف المساعدةالأميركية (١٨٤ مليون في مقابل ٢١). كذلك زاد عدد وجود التقنيين السوفيات في هذه البلدان (في ١٩٦٢ ، ٩٥٠ خبيرا في مصر، و٨٣٠ في العراق، و ٤٢٥ في سوريا واكثر من ٦٠٠ في اليمن). ولم يتبدل توزع المساعدة كثيرا خلال حرب تشرين.

أما القطاعات التي استأثرت أساساً بالمساعدة السوفياتية ، فهي المشاريع الكبرى (سد اسوان وسد الفرات) والمشاريع الهادفة إلى بناء صناعات حديدية وميكانيكية (مشروع حلوان في مصر والاسكندرية في العراق) ، استثمار الموارد النفطية وتحويل النفط(مصر والعراق وسوريا)،النقل ووسائل الاتصالات (٨١٪ من التوظيفات السوفياتية خصصت لبناء سكك الحديد بين بغداد والبصرة والقامشلي واللاذقية عبر حلب) واعداد الكوادر الوطنية في المدارس المهنية .

أما بالنسبة إلى المساعدة العسكرية ، فقد كانت مصر المستفيد الأساسي منها ، وذلك منذ الخمسينات بخلافها مع العراق وفي الستينات بحرب اليمن ومواجهة اسرائيل . وكانت متطلبات السياسة المحلية المصرية في صلب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي الذي، على رغم تحفظه، لبى مطالب عبد الناصر بعد حرب حزيران . وفي الوقت نفسه نفذت موسكو برامج التسليح التي اتفقت في شأنها مع البلدان الأخرى (سوريا في ١٩٥٥ ، اليمن في ١٩٥٦ ، العراق في ١٩٥٨ ، واليمن الجنوبية ١٩٦٧) .

لكن من الملاحظ أن سياسة المساعدة العسكرية السوفياتية للحلفاء في الشرق الأوسط كانت محدودة، ليس بكميات الأسلحة وإنما بالنتائج المتوخاة منها. في الواقع زود الاتحاد السوفياتي دول المواجهة بكميات كبيرة من الأسلحة الحديثة في ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، لكنه لم يؤمن التدريب الكافي أو الدعم اللازم لها . وهذا ما يفسر أن الدول العربية في حزيران ١٩٦٧ وجدت نفسها في حاجة للمعارف التقنية التي كانت تعوزها لاستخدام الأسلحة المتطورة السوفياتية الصنع . في الواقع استجاب الاتحاد السوفياتي للمطالب الملحة للدول العربية ، وباعها اسلحة كما لو كان يبيعها منتوجات استهلاكية، لكنه لم يزودها بالقدرات العسكرية الفعلية التي تتيح لها مواجهة اسرائيل . ولم تؤد نتائج التجربة المصرية في اليمن بموسكو إلى تصحيح سياستها .

قد يوضح هذا الاستنتاج الخطة السوفياتية في هذه الفترة . فبعد أن فكك نظام الدفاع الأميركي في الشرق الأوسط ، سعى خروتشوف إلى ضمان وجود في البحر المتوسط والدول المرتبطة به .

فتح البحر المتوسط أمام الاتحاد السوفياتي في ١٩٦٣ ، وفي هذا الاطار كانت السنوات التي تبعت حرب حزيران حاسمة بالنسبة إلى تقدم القوة البحرية السوفياتية . وكان الاتحاد السوفياتي قد شعر مرتين، قبل ١٩٦٣، بضعفه في البحر، في علاقاته مع الولايات المتحدة . ففي ١٩٥٨ ، كان عليه أن يراقب الانزال في لبنان وانتشار الأسطول السادس ويستنتج أن الحياة السياسية في الشرق الأوسط لا تزال مرتبطة بتحرك البحرية الأميركية في الشرق الأوسط، من دون أن يتمكن من موازنتها . ويذكر أن موسكو حاولت في ١٩٥٨ اقامة قاعدة للغواصات في ميناء فالونا الالباني ، لكن تدهور العلاقات مع البانيا ويوغوسلافيا فرضت وقف هذه التجربة فوراً . وفي ١٩٦٢ اظهرت الأزمة الكوبية لموسكو الخلل الاستراتيجي بين القوات البحرية الأميركية والقوات السوفياتية . فيما كان الرئيس جون كينيدي مستعداً لدفع ثمن منع الاتحاد السوفياتي اقامة قواعد قرب الولايات المتحدة حرباً عالمية، كان الأسطول الأميركي لا يزال يهيمن وحده على البحر المتوسط أي على المداخل البحرية للاتحاد السوفياتي . واستخلص خروتشوف من هذه الأزمة نتيجتين: من المهم أن يكون للاتحاد السوفياتي بحرية كبيرة ومتنوعة، لأن القوة البحرية عامل حاسم في القدرة الاستراتيجية، ومن المهم أيضاً ضمان مواقع بحرية في المتوسط وانتزاعه من

النفوذ الوحيد للولايات المتحدة. وكان بناء اسطول سوفياتي احد النتائج الأساسية لهذه الأزمة . وفي ١٩٦٤ ، ظهر الأسطول السوفياتي للمرة الأولى في مناورات لحلف فرصوفيا في اشارة إلى التأكيد أن توازناً بحرياً جديداً بدأ بالظهور.

يعود قرار انشاء اسطول في المتوسط إلى ١٩٦٣ . وكان التقدم في تنفيذ هذا المشروع سريعاً . في البدء ، ظهر الأسطول السوفياتي في المناسبات عبر زيارات لموانيء في الأدرياتيكي والمتوسط والبحر الأحمر . ومنذ ١٩٦٥ ، تبدل الوضع ، واصبح للاتحاد السوفياتي باستمرار اسطول مستقل في المتوسط اطلق عليه اسم « مجموعة المتوسط التابعة لأسطول البحر الأسود » ، تزود سفنه بالوقود والمؤن في أعالي البحار مثل سفن الأسطول السادس . حتى حرب حزيران بقي عدد هذه « المجموعة » محدودا (حوالي ١٢ سفينة) وكان لظهور الأسطول السوفياتي إلى جانب الأسطول السادس نتائج استراتيجية شاملة واقليمية في الوقت نفسه . وعلى رغم تواضعها ، اظهرت القوات البحرية السوفياتية في المتوسط أن تبدلاً طرأ على التوازن الاستراتيجي . فالاتحاد السوفياتي لم يعد غائباً عن البحار ، والبحر المتوسط لم يعد حكراً على الغرب . أما اقليمياً ، فإن وجود « المجموعة » السوفياتية في المتوسط يعني أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على التدخل كما يحلو لها وأن ثمة وزناً مقابلاً لقوتها يدخل في حسابات دول منطقة الشرق الأوسط. وأخيراً ، بدا أن الأسطول السوفياتي اصبح في مقدوره تجاوز قناة السويس إلى الخليج .

أن الرغبة في الوجود البحري في المتوسط تفسر عدم انسجام سياسة التسليح السوفياتية للدول العربية ، ذلك أن الاتحاد السوفياتي لم يسعَ لاكساب هذه الدول قوة عسكرية فعلية . فهو أراد ، من وراء تزويدها بالأسلحة المطلوبة ، اكتساب موقع مميز في عدد منها وأن يكون مزودها الوحيد بالأسلحة . كما أنه اراد أيضاً أن تكون له زبائن ، وأن يفرض نفسه عليها وابعادها عن السقوط في التجربة الأميركية . فبين ١٩٥٨ و١٩٦٧ ، ارتبطت مصر ومن ثم سوريا والعراق بالاتحاد السوفياتي . لكن القادة السوفيات ظلوا في الوقت نفسه حريصين على تجنب مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وبالتالي رغبوا في منع اندلاع حرب اقليمية . هكذا ، سيطر على السياسة السوفياتية اهتمام متناقض :من جهة اكتساب نفوذ أساسي وهذا ما ادى إلى مزيد من الارتباط بالمنطقة ، ومن جهة اخرى ابعاد أي خطر للمواجهة السوفياتية الأميركية ، الأمر الذي يستتبع محاولة الحد من هذا الارتباط ومراقبته .

يبقى سؤال : إلى أي مدى ادخل التغيير في رأس هرم السلطة في موسكو في تشرين الأول ١٩٦٤ تعديلاً على السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط؟ وبين خروتشوف وفريق بريجنيف- كوسيغين هل سيطر الاستمرار أو التعديل ؟ الجواب يفرض نفسه من دون أي التباس : التعديل كان طفيفاً وهو تناول أساساً تحليل الوضع الاقليمي ، أما الاستمرار فكان مسيطراً، في ما يتعلق بجوهر السياسة . فبعد ١٩٦٣ ، وبعدما استعاد بعض الاستقرار في اعقاب الأزمة الكوبية ، علق خروتشوف آماله على الشرق

الأوسط . ولتبرير سياسته ، حاول أن يظهران في الشرق الأوسط دلائل على تغيير داخلي يضمن للارتباط السوفياتي نجاحاً مستمراً . وما الحماس الذي عرفه عندما تحدث عن الاشتراكية المصرية ومنجزات عبد الناصر في ١٩٦٤ إلاّ رغبة في اعطاء توجهه قاعدة مستقرة . وحاول خروتشوف ، الذي باتت المعارضة الداخلية تهدده ، فرض سلطته عبر نجاحات في السياسة الخارجية . وبعد وقف الغرب في المانيا الغربية وفرض التراجع على كينيدي في كوبا ، لم يبق أمامه سوى الشرق الأوسط . وكان حاسماً بالنسبة إليه انتزاع انتصارات تظهر صحة وجهات نظره أمام منافسيه الداخليين وأمام الصينيين. ومن خلال تأكيده أن السياسة السوفياتية ادت بعبد النَاصر إلى الاشتراكية، كان خروتشوف يسعى لإضفاء الشرعية على خياراته .

وما حاول خلفاؤه عمله هو خفض التفاؤ ل الزائد الذي ابداه خروتشوف إزاء التطورات في الشرق الأوسط . ولدى وصولها إلى السلطة ، سعت مجموعة بريجنيف ـ كوسيغين أن تكون ، على المستويين الداخلي والخارجي ، واقعية وإلى استخلاص نتائج عمل خروتشوف واستبعاد المبادرات « الذاتية » . وبدا أن اعادة النظر في المساعدة المقدمة إلى الدول العربية بمثابة تدمير للنفوذ السوفياتي المكتسب ، وإن اعادة النظر في الصيغ الايديولوجية بمثابة فتح الأبواب امام الانتقادات الصينية . وكانت التساؤ لات : هل من الضروري رفع حجم التوظيفات بهذا المقدار في الشرق الأوسط ؟ وهل كان ينبغي أن تكون هذه التوظيفات في الشرق الأوسط أو في مكان آخر ؟ من جهة اخرى ، كان عدم اعطاء تبرير ايديولوجي للارتباط السوفياتي في الشرق الأوسط يظهر أن موسكو تصرفت مدفوعة بمصالحها الذاتية ، وأنها تخلت عن تقدم قضايا الثورة واصبحت دولة مثل بقية الدول الأخرى . وفي ظل هاجس تجاوز سلفهم واكتساب رؤ ية اكثر واقعية وعدم اضعاف المواقع المكتسبة أو الحركات الثورية ، توصل خلفاء خروتشوف ، بعد مرحلة من التردد إلى تجيير السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط لمصلحتهم . هكذا ، استمرت السياسة السوفياتية الخارجية بعد خروتشوف . ومنذ ١٩٦٥ ، لم تتم المحافظة على الخيارات الأساسية فحسب ، بل استعادت العلاقات العربية ـ السوفياتية الحرارة التي نفخها فيها الزعيم السوفياتي السابق .

هوامش

١ ـ مجلة « كومونيست » ، عدد ١٨ ، ١٩٦٣ ، ص ٣٠ ـ ٣١

٢ ـ المصدر السابق

٣ ـ دافع المؤتمر الـ ٢٢ للحزب الشيوعي السوفياتي عن هذه الأطروحة ، « البرافدا » ، عدد ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١ .

٤ ـ من الجدير بالملاحظة أن اعمال المؤتمر لم تنشر كاملة ، بل نشرت على شكل موجز.

٥ ـ « تحليل مشاكل التنمية الهندية ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ » باريس موتون ، ١٩٧٠

٦ ـ مجلة « كومونيست » ايلول ١٩٦٥ .

٧ ـ مجلة « الاشتراكية والرأسمالية » عدد ٦ ، ١٩٦٤ ص ٨٢ .

٨ ـ المصدر السابق ، ص ٩٠ .

٩ ـ شدد المنظرون على ضعف تنظيم البروليتاريا أو عدمه كسبب لأهمية الشرائح الأخرى في النضال الثوري .

١٠ ـ المصدر السابق ، عدد ٢ ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨ ـ ٥٠ وعدد ٣ ، ١٩٦٦ ص ٥٧ ـ ٧٠ .

١١ ـ ميرسكيج ، « جمال عبد الناصر » ، ١٩٦٤

١١ ـ هربرت ماركوز ، « الماركسية السوفياتية » ، ١٩٦٤

١٢ ـ في ١٩٦١ كان برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي اضحاً حول هذه النقطة : « أن قيادة الحزب الماركسي ـ اللينيني شرط ضروري لانتصار الثورة الاشتراكية وبناء الشيوعية » .

١٣ ـ « البرافدا » ، ٩ ايلول ١٩٦٥

١٤ ـ « كومونيست » ، عدد ١٠ تموز ١٩٦٢

١٥ ـ تنبغي الاشارة إلى أن المنظرين السوفيات نفوا مراراً وجود نموذج وحيد يمكن تطبيقه عالمياً ، وشددوا على ضرورة اخذ الظروف الخاصة في الاعتبار .

١٦ ـ « كومونيست » ، ايلول ١٩٦٥

١٧ ـ « البرافدا » ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣

١٨ ـ قال خروتشوف أن ما يبرر منح اللقب هو « النضال من اجل الاستقلال وضد الامبريالية الذي يخوضه القادة المصريون » عبر عملهم من اجل « تعزيز الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة واللذين يعبر عنهما اجلى تعبير بناء السد العالي في أسوان » .

١٩ ـ ظهرت في الصحف السوفياتية إشارات إلى هذه الخلافات خلال وجود خروتشوف في مصر . لقد تجاهلت هذه الصحف حينذاك الطابع الاشتراكي للتجربة المصرية ولم تشدد عليها إلاّ في حزيران أي بعد عودة الزعيم السوفياتي من زيارته .

٢٠ ـ « البرافدا » ، ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤

٢١ ـ « البرافدا » ، ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣

٢٢ ـ اعتبر خالد بكداش أن الاصلاحات تعود إلى تأثير الاتحاد السوفياتي . « البرافدا » ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ .

٢٣ ـ « البرافدا » ، ٢٩ ايلول ١٩٦٤ .

٢٤ . تصريح لكوسيغين ، « البرافدا » ، ٦ آذار ، ١٩٦٦ .

الفصل الثالث

السلام السوفياتي

طرحت حرب حزيران ١٩٦٧ ونتائجها سؤالاً مزدوجاً : في الاتحاد السوفياتي حول الخيارات السابقة ، وفي البلدان العربية حول المساعدة وفعالية الدعم السوفياتي . ومنذ ١٠ حزيران وفي الوقت الذي لم يطرح في وضوح أي من هذه التساؤلات ، كان ثمة تأكيد يطرح نفسه : أن حرب حزيران تشكل قطيعة في العلاقات السوفياتية ـ العربية كما تحددت منذ ١٩٥٥ . واصطدمت آمال الجانبين بواقع لم يكن مصدر ارتياح لأي منهما . وحدث تغيّر حاسم في طبيعة العلاقات عندما فسحت المشاكل المباشرة في المجال أمام التفكير الهادىء وبعد النظر.

رفض الحرب

في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، كان على الاتحاد السوفياتي أن يقرر حجم المساعدة إلى البلدان العربية . وقبل أسابيع من ذلك ، كان ممثلو الاتحاد السوفياتي في مصر وسوريا والصحافة السوفياتية اتخذوا موقفاً تحذيرياً من وقوع هجوم وشيك . ففي ٢٤ أيار ، غداة اغلاق مضيق العقبة حذرت الحكومة السوفياتية « الذين ينوون القيام بعدوان جبان في الشرق الأوسط» مؤكدة أنها لن تتسامح أبداً مع هذا العمل . وقالت « أن الاتحاد السوفياتي ساعد عشرات السنوات شعوب البلدان العربية في خوض نضالهم الوطني التحرري العادل ضد الاستعمار ورفع مستوى اقتصادياتهم . وينبغي الا يخامر أي كان ادنى شك وخصوصاً الذي يغامر في شن حرب في الشرق الأوسط ، أنه سيصطدم ليس بالقوة المشتركة للبلدان العربية فحسب ، وإنما أيضاً برد حاسم من الاتحاد السوفياتي وكل الدول المحبة للسلام (...). إن الحكومة السوفياتية تتابع عن كثب تطورات الأحداث في الشرق الأوسط . وهي تعتبر أن الحفاظ على السلام والأمن في هذه المنطقة المحاذية لحدود الاتحاد السوفياتي يتجاوب والمصالح الحيوية للشعوب في الاتحاد السوفياتي . أن الحكومة السوفياتية ، مع الأخذ في الاعتبار للوضع الملموس ، ستبذل ما في

في الماضي ، لمنع انتهاك السلام والأمن في الشرق الأوسط وصون الحقوق الشرعية للشعوب » .

هكذا ، كان الموقف السوفياتي واضحاً . فموسكو اكدت أنها معنية مباشرة باي نزاع محتمل في المنطقة ، كما اكدت أنها تدعم العرب ، وجاء سلوكها في الأمم المتحدة ليؤكد هذا الدعم . وعندما طلبت كندا والدانمارك انعقاد مجلس الأمن فوراً ، عارض ذلك المندوب السوفياتي . كذلك عارض الاتحاد السوفياتي اقتراحاً فرنسياً لعقد اجتماع للدول الـ ٤ الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا ، عرضه وزير الخارجية البريطاني خلال لقائه زميله السوفياتي في موسكو في ٢٥ أيار . وفي اليوم التالي عادت مسألة الهجوم الوشيك إلى بساط البحث ، وأكد الجانبان عزمهما على الوقوف في وجهه . في نهاية أيار عقدت اجتماعات عسكرية سوفياتية ـ مصرية في موسكو تبعتها محادثات سوفياتية ـ سورية . وخلال هذه الاجتماعات كرر السوفيات ما ابلغوه في ١٢ أيار لأنور السادات الذي كان يرأس وفداً نيابياً مصرياً في زيارة لموسكو : أن الحرب وشيكة واسرائيل تحشد قواتها على الحدود ، والاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب العرب . لكن إلى أي مدى وقفت موسكو إلى جانب العرب ؟ اعطت الحرب جواباً قاسيا على هذا السؤال .

لم تكن ، إذن ، حرب حزيران مفاجئة لموسكو . وكان واضحاً من التصريحات والتعليقات أن الزعماء السوفيات كانوا يتوقعونها . لكن المفاجأة كانت في انهيار الجيوش العربية ، وفي سرعة هذا الانهيار وحجمه . والاتحاد السوفياتي لم يكن يعد نعمه لمثل هذا الأمر ، ولم تتح له الحرب الخاطفة أن يجد سبيلاً للتخفيف عن حلفائه .

في الخامس من حزيران ، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً لا لبس فيه :الدعم الكامل للعرب واجبار اسرائيل على وقف العمليات العسكرية فوراً . وجاء في بيان رسمي «أن الاتحاد السوفياتي الذي يدين العدوان الاسرائيلي يحذر الحكومة الاسرائيلية ويدعوها إلى وقف العمليات العسكرية فوراً ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن والبلدان العربية الأخرى ، وسحب قواتها إلى مواقع وراء خطوط الهدنة » .

وفي السابع من حزيران اصدر الاتحاد السوفياتي بياناً جديداً موجهاً إلى الحكومة الاسرائيلية مباشرة . وجاء في البيان « ثمة انباء من مصادر مختلفة تفيد أن الجانب الاسرائيلي لم ينفذ قرار مجلس الأمن حول وقف النار الفوري ووقف كل النشاطات الحربية (. . .) والآن ، إذا لم تنفذ الحكومة الاسرائيلية من دون أي تأخير وقف النار الفوري كما جاء في قرار مجلس الأمن ، فإن الاتحاد السوفياتي سيعيد النظر في موقفه من اسرائيل ويتخذ قراراً في شأن الاستمرار لاحقاً في علاقاته الدبلوماسية مع هذه الدولة التي بنشاطاتها تقف في وجه الدول المحبة للسلام . وستدرس الحكومة السوفياتية وتتخذ كل الاجراءات

الضرورية التي تفرضها السياسة العدوانية لاسرائيل » .

خلال اجتماعهم في ٩ حزيران في موسكو لاتخاذ موقف مشترك، كرر قادة الدول والأحزاب الشيوعية في اوروبا الشرقية الموقف التحذيري ذاته الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي . ووجه هؤلاء القادة انذاراً لاسرائيل لوقف المعارك وسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة . وشذت عن هذه الدول رومانيا وحدها .

لكن تأكيدات التضامن والصلابة تخفي عدم قدرة الاتحاد السوفياتي على معالجة الوضع المأساوي الذي توجد فيه الدول العربية، ورغبته في التعويض . ولم تعكس الصحافة السوفياتية ، في تلك الفترة ، الوضع الفعلي . فاعمدة الصحف امتلأت بوصف مهرجانات التضامن التي انعقدت في مختلف انحاء البلاد ، لكنها لم تذكر التفاصيل عن سير العمليات ، وبقيت الصورة جزئية ومنحازة وبعيدة عن الواقع[١] . في الساعات الأولى للحرب طلب الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن يعي حجم الخسائر العربية من الأمم المتحدة ادانة اسرائيل . لكنه في ٦ حزيران ، اعتبر أن الحكمة تقتضي طلب وقف النار بقرار من مجلس الأمن . وفي ٧ حزيران ونظراً إلى استمرار اسرائيل في التقدم ميدانياً عقد مجلس الأمن اجتماعاً عاجلاً ووافق على قرار سوفياتي يطلب وقف المعارك من دون ذكر الانسحاب أو ادانة العدوان . وفي اليوم التالي قدمت موسكو ، في جلسة استثنائية للمجلس ، مشروع قرار اكثر حزماً من السابق ينص على « ادانة الأعمال العدوانية لاسرائيل ادانة مطلقة وادانة خرقها لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ، وفرض وقف اسرائيل فوراً للعمليات العسكرية ضد الدول العربية المجاورة وسحب قواتها من الأراضي الواقعة ما بعد خطوط الهدنة واحترام وضع المناطق المنزوعة السلاح كما تفرض ذلك اتفاقات الهدنة» .

لكن في هذا القرار ، كما في تصريحات ٧ و ٩ أيار ، اراد الاتحاد السوفياتي قبل كل شيء طمأنة العرب . فهم يتوقعون منه دعماً عسكرياً ، وهو يدعوهم لقبول الهزيمة . واكثر من ذلك ، وافق الاتحاد السوفياتي على قراري ٦ و ٧ حزيران اللذين لم يدينا اسرائيل أو يطلبا منها الانسحاب إلى خطوط الهدنة . وعلى رغم ذلك بذل الاتحاد السوفياتي اقصى جهوده لمساعدة العرب . ففي مواجهة وضع مأساوي ، وافقت موسكو على قرارات معتدلة من اجل تأمين اجماع على وقف النار، الأمر الوحيد الذي يوقف التقدم الاسرائيلي ، ذلك أن المناقشات حول المسؤولية في النزاع ومقدمات وقف النار هي في مصلحة اسرائيل وتزيد في خطورة وضع العرب. لكن ، بالنسبة إلى الدول العربية ، لم يكن هذا الموقف مفهوماً أو مقبولاً . وحيث كانت هذه الدول تتوقع دعماً ملموساً تلقت نصائح بقبول قرارات الأمم المتحدة ورسائل التضامن واعلان قطع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل أبيب .

وبعد السعي في الأيام الأولى من الحرب إلى وقف تقدم القوات الاسرائيلية ، اتخذ الاتحاد

السوفياتي موقفاً اكثر تصلباً ، وعمل على تخفيف الهزيمة العسكرية التي لم يستطع منعها على رغم الانتصار السياسي . وانصبت كل جهوده في الأمم المتحدة على تحويل اسرائيل من منتصرة عسكرياً إلى خاسرة سياسياً . وحاول أن يصل إلى هذا الهدف داخل الأمم المتحدة بالتشاور المباشر مع الولايات المتحدة في اجتماع غلاسبورو بين كوسيغين وليندون جونسون. وفي ١٩ حزيران جاء كوسيغين إلى المنظمة الدولية التي عقدت اجتماعاً استثنائياً بطلب من موسكو وضد رغبة واشنطن ليدافع عن القضية العربية . وفي خطابه الطويل عرض رئيس الحكومة السوفياتية الخطوط العريضة لموقف بلاده : اسرائيل هي المعتدية وتنبغي ادانتها . وقال « ان الوقائع التي لاتدحض تثبت أن اسرائيل تتحمل مسؤ ولية اندلاع الحرب وضحاياها ونتائجها . أن اسرائيل لا يمكنها تقديم أي حجة لتبرير عدوانها (. . .) وليس هناك من خيار سوى الادانة الحازمة للمعتدي والقوى التي تقف وراءه ولا خيار إلاّ ازالة آثار العدوان » . وطالب، من اجل اعادة السلام، بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ودفع تعويضات للأضرار المادية التي أدى إليها العدوان .

من دون شك لم يشر كوسيغين إلى اعادة النظر بحق اسرائيل في الوجود ، لكنه شدد على أن على اسرائيل الاذعان للقانون الدولي . وفي نهاية خطابه اقترح مشروع قرار أمام الجمعية العمومية من ٤ نقاط : ادانة اسرائيل ، انسحاب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة ، التعويض على مصر وسوريا والأردن ، ازالة آثار العدوان . رفض هذا المشروع وأحالت الجمعية العمومية الملف العربي ـ الاسرائيلي إلى مجلس الأمن . وافق الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية على هذا القرار بعدما تأكدت استحالة ربح الجولة في الجمعية العمومية ، وبدا أن المعركة الديبلوماسية خاسرة .

محادثات غلاسبورو بين كوسيغين وجونسون (٢٣ و ٢٥ حزيران) اظهرت الخلافات الاميركية ـ السوفياتية التي كانت تختفي وراء الرغبة المشتركة في وقف المعارك . وبدت هذه الخلافات جلية في البيان الذي اذيع في موسكو والذي شدد على «أن الجانب السوفياتي أشار إلى أن المهم حالياً هو سحب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة » . واظهر هذا البيان ، كما المؤتمر الصحافي الذي عقده كوسيغين في ٢٥ حزيران الخلاف بين موقفي الدولتين الكبريين وليس نقاط التقائهما عبر تشبيه الشرق الأوسط بفيتنام .

هكذا ارتسم تطور الموقف السوفياتي خلال حرب ١٩٦٧ في وضوح . لقد رفض الاتحاد السوفياتي استمرار الحرب بانضمامه منذ ٦ حزيران إلى جهود الأمم المتحدة لفرض وقف النار . ووصولاً إلى هذه الغاية عمل على وقف فوري للنار بأي ثمن وليس وقفاً مشروطاً . وحتى العاشر من حزيران سيطر الخوف من عدم الوصول إلى هذه الغاية على الموقف السوفياتي . ولم يسع إلى تخفيف مرارة الدول العربية إلاّ بعد ما توقف التقدم الاسرائيلي .

مرحلة التحليل والرد

لم يكن مهماً بالنسبة إلى العرب أن يكون الاتحاد السوفياتي سعى في البدء لوضع حد لخسائرهم وانه « لم يتخلّ » عنهم إلاّ لأنه لم يكن قادراً على الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة . لقد مني الاتحاد السوفياتي بنكسة ذاتية مزدوجة . لقد أدى انهيار حلفائه إلى التشكيك في قيمة مساعدته وصدق تحالفه . واتجهت ضده ، واحياناً اكثر من اسرائيل ، مشاعر الغضب العربية . هذه الهزيمة المعنوية المتوقعة منذ وقف المعارك فرضت على الاتحاد السوفياتي التحليل والرد .

كيف يمكن تفسير الانهيار السريع لهذه الدول العربية التقدمية التي سلحها الاتحاد السوفياتي وأشاد بحرارة بالتحولات الداخلية وبالاجماع الوطني فيها وبجيوشها « والتي تجسد مصالح الشعب كله » ، كما اشاد بالزعماء الذين كانت تحركهم الرغبة المزدوجة في النضال ضد الامبريالية وبناء الاشتراكية ؟ من دون شك ، قد تكون موسكو ، مدفوعة بالصعوبات المصرية في اليمن ، قومّت بحذر فرص نجاح الجيوش العربية خصوصاً الجيش المصري في حال اندلاع الحرب ، لكن تحليل اسباب هزيمة العرب بقيت سطحية وايديولوجية . والسبب في ذلك يعود إلى أن التحليل لم يعد محاولة لفهم الحدث في مقدار ما تحول إلى دفاع عن المساعدة السوفياتية . ومنذ أن بدأ العرب يضعون وزر خسارتهم على الاتحاد السوفياتي ، سعت موسكو في استمرار إلى دفع الاتهامات عنها . وكان سهلاً نسبياً رد الانتقادات بأن السلاح السوفياتي كان فاسداً ولا يصلح للاستعمال في مواجهة السلاح الغربي الذي تستخدمه اسرائيل . والجواب كان بسيطاً : الطائرات المدمرة على ارض المطار قبل تحركها ، والدبابات التي تركت وسط الصحراء ، من المسؤ ول عنها ؟ هل العتاد المستعمل أم الذي لم يحسن استعماله ؟ وفتح هذا الدفاع الباب أمام نقد آخر : كان الاتحاد السوفياتي تاجر سلاح من النمط التقليدي ولم ينشيء جيوشاً ، والهوة واسعة بين التزويد بالسلاح وانشاء جيش. وعلى رغم البراهين التي لا تنتهي على جودة السلاح السوفياتي ، ظل الشك يحيط بالسياسة القائمة على التزويد بالأسلحة فحسب .

والأصعب من ذلك هو اقناع العرب لماذا لم يهب الاتحاد السوفياتي إلى نجدتهم بعدما قرع جرس الانذار اكثر من مرة . فالعرب عموماً ، والمصريون خصوصاً اعتبروا أنهم دفعوا إلى التعبئة العامة التي تذرعت بها اسرائيل لشن الهجوم . هل أراد الاتحاد السوفياتي هذه الحرب ، وبعدما ظهرت نتائجها تخلى عنها ؟ أم أنه وجد نفسه فعلاً في وضع يستحيل فيه على الكبار ضبط مبادرات حلفائهم ؟ لم يعط الاتحاد السوفياتي أي تفسير لهذا التناقض . لكن يغال الون اقترح تفسيراً يبدو مقبولاً . أدى الموقف العسكري السوري إلى حالة توتر دائم على الحدود السورية ـ الاسرائيلية ، وقد يكون الاتحاد السوفياتي هدف ، من وراء نداءاته التحذيرية ، إلى اجراءات تعبئة داخل الجيش المصري الأمر الذي يجبر القوات الاسرائيلية على تجزئة نفسها على جبهتين ، و بالتالي تفادي هجوم محتمل على سوريا . هذه النظرية تبدو مقبولة بالنظر

إلى السياسة التي مارسها الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط في ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، حيث وجدت موسكو نفسها بين ضرورتين . الأولى عدم المخاطرة في مواجهة مع الولايات المتحدة ، والأخرى اقامة وزن لنفاذ الصبر لدى العرب . فالمواجهة التي اظهرت الأزمة الكوبية خطورتها ، كانت غير واردة في فترة كان الوضع الدولي السوفياتي يلاقي صعوبات[٢] . أما نفاذ الصبر العربي فقد ظهر في الخطب التعبوية خصوصاً في مصر وزيادة وتيرة الاشتباكات على الحدود السورية مثل معركة طبريا في ربيع ١٩٦٧ .

كيف يمكن إرضاء العرب وضبطهم في الوقت نفسه؟ بتدعيم قدرتهم العسكرية وتسليحهم وتوسيع ساحة المعركة وتنسيقها[٣] . لكن عبر هذا الجهد الذي كان يطمئن العرب ويؤكد شعورهم بالقوة، كان الاتحاد السوفياتي يسعى إلى تفادي الانفجار وليس إلى تقريب موعده . وفي هذا الاطار يمكن اعتبار أن موسكو كررت التحذيرات من اجل دفع مصر إلى اعلان التعبئة وتخفيف الخطر الذي يهدد سوريا . لكن هل يمكن تقديم هذا التفسير إلى العرب؟ بالتأكيد لا، ذلك أن خطأ الحسابات كان جسيماً . لقد قلل الاتحاد السوفياتي من خطورة تصميم اسرائيل وعزمها، وادخل مصر في خطة معقدة لا تمتلك كل عناصرها، ويحق للعرب في هذه الحال أن يفاجأوا بضعف الحسابات السوفياتية .

لتفادي نقاش قد يؤدي إلى اعادة النظر بالاستراتيجية السوفياتية ، كان من الأفضل الامساك بالمبادرة وتسليط الأضواء على نقاط الضعف المصرية . وفي هذا الصدد قدم اثنان من الخبراء السوفيات في الشرق الأوسط تحليلاً يعكس الاتجاهات التي بدأت تظهر في الصحافة السوفياتية[٤] .

« . . . الجيش المصري ترك كل شيء في سيناء ، والهجوم المفاجيء لا يفسر كل شيء . القوات المسلحة في الجمهورية العربية لديها اسلحة مهمّة وعتاد عسكري متطور . لماذا إذن الهزيمة؟ . في البدء، لأن بعض الجنرالات وكبار الضباط الذين لم يقبلوا في داخلهم الثورة لم يكونوا مهيئين لاتمام واجباتهم . لقد كانوا معارضين للخط الجوهري للسياسة الحكومية التي تميل إلى انجاز اصلاحات اجتماعية عميقة في البلاد . ولكونهم اقوياء بسبب موقعهم الرسمي ، عارض كثير منهم أي تربية سياسية للجنود والرتباء الأمر الذي اضعف من دون شك القدرة القتالية للجيش . كان سلاح الجو الأكثر امتيازاً بين القوات المصرية ، وهو استقطب تقليدياً الأوساط الميسورة . وفي ١٩٦١ عندما تحدث الرئيس عبد الناصر عن اصلاحات اجتماعية . . . عارض ذلك سلاح الجو ، وهدد بأنه لن يسمح بجلوس تجار الفجل في مجلس الشعب إلى جانب رجال سياسة لهم قيمتهم . ثمة مشاعر مشابهة موجودة في القوات الأخرى . وخلال الثورة اتخذت اجراءات لتجديد جهاز الضباط ، لكن هذه الحركة لم تصل إلى القيادة . وكان من الصعب أن نتصور الجنرالات وكبار الضباط الذين تأثرت ملكياتهم العائلية بالاصلاحات يدعمون هذه الاصلاحات والسياسة الداخلية لعبد الناصر ،ذلك أنهم كانوا يعارضون

فكرة بناء الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة وفكرة التغيير بواسطة العمال . . . لقد استخدم هؤلاء امتيازاتهم لتحسين وضعهم . . . واهتموا بشؤونهم الخاصة اكثر من تدريب الجنود والرتباء» .

يتضمن هذا المقطع الأجوبة السوفياتية الأساسية على الحملة العربية . وردا على قول عبد الناصر «طُعنا في الظهر» الذي يستهدف على نحو مبطن الاتحاد السوفياتي ، ردت موسكو باتهام النخبة العسكرية المصرية بالخيانة ، ومن ورائها البرجوازية كلها ، وبأن الجيش المصري المسلح تسليحاً كاملاً تخلى عنه قادته لأنهم لم يتخلوا أبداً عن مصالحهم وامتيازاتهم الطبقية[٥] . وهكذا اصبحت الهزيمة العربية نتيجة لوحدة كل اصحاب الامتيازات من اجل العودة عن الاصلاحات التي انتزعت هذه الامتيازات ونتيجة للمواجهة بين انصار الاشتراكية واعدائها .

لم يكن هذا التفسير مقنعاً بالنسبة إلى المصريين ، لكن التوترات الداخلية في مصر بعد الهزيمة دعمته . فعبد الناصر الذي لم يكن في استطاعته القاء المسؤولية على موسكو كان عليه أن يدعم وضعه الداخلي بايجاد مخطئين . وجاء اعتقال المشير عامر ، في ايلول ، ليتوافق ظاهرياً مع التحليل السوفياتي . وأكثر من ذلك ، أتاح اعتقال عامر للاتحاد السوفياتي أن يلقي عليه مسؤولية الاتهامات المعادية للسوفيات التي انطلقت في حزيران ١٩٦٧ ، ووضع « اعداء عبد الناصر واعداء الاتحاد السوفياتي » في خانة واحدة ، الأمر الذي أتاح فتح الطريق أمام تحسن العلاقات المصرية ـ السوفياتية .

في سوريا ، لم تطرح المشاكل نفسها . ونظراً إلى الظروف الجغرافية ، لم تكن الهزيمة العسكرية مؤثرة بالدرجة نفسها . كذلك لم تطرح مسألة تحليل الهزيمة في مقدار ما طرحت قضية دعم النظام الذي واجه صعوبات داخلية كبيرة . وفي هذا الاطار ، ركزت الصحافة السوفياتية على نوعية الجيش السوري ومقاومته لاسرائيل . كذلك أعرب الحزب الشيوعي السوري عن دعمه المتحفظ لنظام البعث ولجذريته في معالجة القضية العربية ـ الاسرائيلية . وتكاثرت اللقاءات السوفياتية ـ السورية ، فزار نيقولاي بودغورني رئيس الدولة السوفياتي دمشق كما زار يوسف زعين موسكو غداة الحرب . وكان كل شيء يدل على أن الاتحاد السوفياتي وجد في سوريا حليفاً اقل تطلباً حتى لو بدا أنه صعب الانقياد . والمشكلة التي طرحتها مصر وهي الرغبة المستمرة في خفض النفوذ السوفياتي واللجوء إلى الغرب لم تطرح في العلاقات السوفياتية ـ السورية بسبب العداء العميق الذي يكنه البعث للغرب .

بعد تحليلهم لهزيمة حزيران ، كان على القادة السوفيات أن يفكروا في التزاماتهم الخاصة . ومعلوم أن الأوساط العسكرية السوفياتية ، حتى قبل حزيران ، تساءلت عن صوابية جهود تسليح الدول العربية . وجاء استيلاء اسرائيل على اعتدة عسكرية سوفياتية خلال الحرب ليعطي وزناً لانتقادات الذين دعوا طويلاً في الاتحاد السوفياتي إلى الحذر . وبدا منذ تلك الفترة أن الذين يهتمون بالسمات العسكرية

للسياسة السوفياتية الخارجية ركزوا على نقطتين : يمكن تقديم مساعدة عسكرية شرط الاشراف على استخدامها ، وأية مساعدة عسكرية ينبغي أن تنطوي على احتمالات تقدم البحرية السوفياتية في المنطقة أي يجب أن تقوم على روابط وثيقة بين الاتحاد السوفياتي ودول المنطقة مع ما يؤدي إليه ذلك من تنازلات وتسهيلات بحرية . هكذا ، نظرا إلى سياسة المساعدة السوفياتية على أنها وسيلة لارساء أسس ملموسة للنفوذ السوفياتي وليس فقط مجرد الاستجابة للمطالب العربية في مقابل علاقات جيدة قد يعاد النظر فيها في أي لحظة . واكتسبت هذه المواقف، التي جرى التعبير عنها بطريقة غامضة قبل حزيران ١٩٦٧ ، قوة اكبر بعد الهزيمة . والسؤال الذي طرح على السياسة الخارجية السوفياتية ، بعد فقدان هيبتها بالهزيمة العربية ، هو نفسه الذي طرح على الصعيد الداخلي منذ رحيل خروتشوف : كيف يمكن الانتقال من مبادرات غير متناسقة واحياناً متناقضة إلى خطة واضحة تدعمها خطوات متجانسة ؟ . أدت الهزيمة العربية بالطبقة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي إلى ادراك لا عقلانية الخيارات السابقة وضرورة عقلنة السياسة الخارجية . كل هذه الحاجة التي جرى التعبير عنها في مرحلة مبكرة لم تؤد إلاّ تدريجياً إلى تغيير سياسي . في حزيران ١٩٦٧ سيطر عدم القدرة على الأقدام على خيارات حاسمة . ولهذه الأسباب ظل الخلاف لفترة حول القضية الجوهرية : هل ينبغي التخلص من الشرق الأوسط أم زيادة الارتباط مع تغيير الظروف ؟ . إلاّ أنه وبدفع من العدائية المصرية اختار السوفيات حل الحد الأدنى الذي يقوم على الاستمرار المؤقت بالسياسة السابقة(٦) .

منذ بداية ١٩٦٨ ، عمل الاتحاد السوفياتي على اعادة تسليح مصر وسوريا بهدف اعادة مستوى قدرتها العسكرية إلى ما كان عليه عشية ٥ حزيران(٧) . لكن هذا القرار الذي جرت ترجمته خلال زيارة الماريشال غريشكو لدمشق في آذار ١٩٦٨ لا يخفي إلاّ جزئيا صعوبة العلاقات السوفياتية ـ العربية في تلك الفترة . وابرز الموقف المصري هشاشة ما يربط القاهرة بموسكو ، كما ان التصريحات السورية والسوفياتية حول تطابق وجهات النظر لم تكن تخفي اوجه الخلافات . وعلى رغم استئناف ارسال الأسلحة السوفياتية ، فإن الهزيمة تركت آثاراً عميقة ، وظلّ الاتحاد السوفياتي هو الحليف الذي في غيابه يفقد المصدر الذي يستجيب للحاجات العسكرية العربية . واتضح هذا الأمر أكثر في خريف ١٩٦٧ . ففي اعقاب اجتماع عقده في القاهرة في ١١ تموز قادة الدول العربية الاشتراكية وهي مصر وسوريا والجزائر والعراق ، لمناقشة احتمالات تحرير الأراضي التي احتلتها اسرائيل وخصوصاً على قناة السويس التي كانت لا تزال تشهد معارك يومية ، اتجه العرب نحو موسكو لطلب المساعدة . وفي ١٧ تشرين الأول التقى هواري بومدين وعبد الرحمن عارف كوسيغين في موسكو وطلبا منه معرفة ما إذا كان التعايش السلمي يتعارض والتزام سوفياتي حقيقي في الشرق الأوسط . وفي مواجهة المأزق كان على السوفيات أن يوافقوا على استمرار مساعدتهم على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية ، لكن دون المساس بالتعايش السلمي .

تحرك الاتحاد السوفياتي في الموقع الأكثر ملاءمة بالنسبة إليه . ففي تشرين الثاني اشترك في صياغة قرار مجلس الأمن الداعي إلى انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة . لكن الالتباس الذي احاط بالقرار ٢٤٢ لا يعكس وجهة النظر السوفياتية ، بل هو يعكس المسافة بين وجهة النظر السوفياتية ووجهة النظر الاميركية البريطانية . إلاّ إن هذا القرار خفض عملياً قيمة الانتصار السوفياتي .

هكذا رفض الاتحاد السوفياتي دعم حرب جديدة ، ولم ينجح في تحويل الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي ، إلاّ أنه في المقابل دعم لا بل دفع إلى أمام المبادرات العربية ضد الغرب وفكرة النضال ضد الامبريالية التي انقذت إلى حد ما العلاقات السوفياتية ـ العربية .

وبات سلاح النفط نقطة ارتكاز هذه السياسة السوفياتية . فخلال الحرب ، اوقفت الكويت والسعودية وليبيا والعراق انتاج النفط ، وقررت هذه الدول مقاطعة عدد من البلدان المؤيدة لاسرائيل . وعلى رغم وقف النار قرر وزراء الخارجية الذين اجتمعوا في الكويت الاستمرار في المقاطعة . ولفت الموقف العراقي الحاسم من المقاطعة ، التي بدأت تثير نتائجها قلق بعض الدول ، انتباه الاتحاد السوفياتي . فمن جهة اصدرت بغداد قراراً يوسع صلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية للتنقيب فوق كل الأراضي العراقية ، واعتبرت موسكو التشدد إزاء شركة نفط العراق «اي. بي. سي» مؤشراً لارادة الاستقلال التام. ومن جهة اخرى، وخلال اجتماعات الوزراء العرب المسؤولين عن الاقتصاد والمواد الأولية في بغداد في آب ١٩٦٧ برز ايضاً الوعي لامتلاك العرب سلاحاً اقتصادياً فعالاً . بالتأكيد، لم يكن الاتحاد السوفياتي وراء قرار المقاطعة، وحتى في آب ١٩٦٧ ، ربطت موسكو المقاطعة بقضية «المعاداة للامبريالية» عموماً واعتبرته دليلاً على ارادة استقلال الدول المنتجة للنفط عن الغرب. لكن بعد هذا التاريخ بدا واضحاً أنها بدأت ترى اهمية القرارات المتخذة. وادخلت الارادة العربية في استعادة الثروات واستخدامها لغرض الضغوط على الغرب، عنصراً جديداً دائماً في العلاقات العربية ـ الغربية .

منذ ذلك الوقت ، بدأ الاتحاد السوفياتي يدخل في هذه الثغرة في محاولة لتوسيعها عبر وسيلتين : أولاً ، بتقديم المساعدة للبلدان العربية للاستفادة من الثروات المستعادة . فالدرس الايراني لا يزال حياً ، ذلك أن ايران اختنقت اقتصادياً لأن كل الدول الكبرى بما فيها الاتحاد السوفياتي تركتها تتدبر امورها بنفسها . ولذلك شغلت المساعدة السوفياتية في ميدان استغلال النفط حيّزاً كبيراً في العلاقات السوفياتية ـ العراقية بعد ١٩٦٧ . وثانياً، تشجيع البلدان العربية في مشروع استخدام النفط وسيلة ضغط مستمرة في خدمة الأهداف السياسية . وتحت اشراف سوفياتي، أو تحت نوع من المراقبة، نشأت لهذه الغاية ، منظمات جديدة للقيام بتحرك ضد الاحتكار . وهكذا شكل في نيسان ١٩٦٨ وفي الجزائر « المؤتمر المعادي للاحتكار لعمال النفط في البحر المتوسط والبحر الأسود والشرق الأوسط» . واختيرت روما في البدء مركزاً أساسياً للمؤتمر ومن ثم نقل المركز إلى بوخارست. كذلك نشأت منظمات كثيرة اخرى

مماثلة . واظهر الاهتمام الذي ابدته الصحافة السوفياتية بهذه المنظمات أن موسكو تعي أن تشكيل جبهة لمنتجي النفط يفتح آفاقاً جديدة أمام البلدان العربية ، وأنها لم تبق بعيدة عن هذه الاحتمالات .

من جهة اخرى ، أظهرت قمة الخرطوم التي عقدت بين ٢٠ آب وأول أيلول ١٩٦٧ ، مدى صعوبة الاتفاق على خطة مشتركة بين جميع منتجي النفط[٨] . وكان على القمة قبل كل شيء أن تحدد سياسة مشتركة في مواجهة اسرائيل. واتفق الجميع على عدم الاعتراف باسرائيل أو الصلح معها ورفض المفاوضات المنفردة أو حل منفرد للقضية الفلسطينية . لكن الخلافات برزت حول الحلول المقترحة لمعالجة الوضع في الشرق الأوسط : حرب أم لا حرب ؟ وجرى التخلي عن فكرة معاودة القتال التي رفضها عبد الناصر . لكن اقفال قناة السويس ظل مستمراً .

الموقف السوفياتي من قمة الخرطوم كان ملتبساً . وعلى رغم أن القادة السوفيات رحبوا باللقاء واعتبروه دليلاً حاسماً على التضامن العربي ، إلاّ إن التعليقات السوفياتية أبرزت رفض موسكو لحرب جديدة وتحفظاتها على استمرار اقفال قناة السويس . فهو اضافة إلى ما ينطوي عليه من آثار بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي يشكل خطراً على المستقبل السياسي لمصر،انطلاقاً من تجربة ايران ١٩٥٢ وتجربة اقفال القناة في ١٩٥٦ . على المدى القريب ، اقترحت مصر ، من اجل تعويض الخسائر الاقتصادية المرتبطة باقفال القناة، تشكيل صندوق خاص تموله الدول المنتجة للنفط لدعم دول المواجهة . وكان على عبد الناصر الذي ازدادت حاجته إلى مساعدة هذا الصندوق بسبب بقاء القناة مقفلة، أن يعتمد على حسن نية الدول المنتجة وخاصة السعودية . وهذا ما أكرهه في الخرطوم على مصالحة الملك فيصل والتخلي عن حرب اليمن . لكن هذا التقارب مع دولة تتزعم العداء للاتحاد السوفياتي اقلق موسكو .

الاتحاد السوفياتي ، المنتصر الاكبر في حرب حزيران؟

في التحليل الاول ، يبدو ان حرب حزيران ادت إلى انهيار المكانة السوفياتية والتدهور الفوري او المحتمل للعلاقات السوفياتية ـ العربية . لكن بعض المظاهر الأقل سلبية برزت ايضاً إلى حد ان بعض المحللين اعتبر أن هذه الحرب انتهت إلى «انتصار سوفياتي مدهش»[١٠] . ويبدو للوهلة الأولى أن هذا التحليل لم يأخذ في الاعتبار مصدر قلق للاتحاد السوفياتي، هو اغلاق القناة، ذلك انه البلد الذي كان اكثر استخداماً لهذا الممر المائي خلال الستينات . وبعد اغلاقه ، اقفلت طرق الخليج والمحيط الهندي . وطُرحت المشكلة بحدّة بسبب حاجات فيتنام. فالمساعدات السوفياتية التي كانت تمرّ عبر السويس إلى ميناء هاي فونغ كانت مكلفة قبل حزيران ١٩٦٧ . نظراً إلى طول الطريق. وجاء اغلاق القناة ليضاعف المسافة والوقت الذي تستغرقه الرحلات بين الاتحاد السوفياتي وفيتنام، الامر الذي فرض زيادة عدد قطع

الاسطول العامل في هذه الرحلات للحفاظ على المستوى السابق للمساعدة . وعلى رغم ذلك، قدر انخفاض هذه المساعدة عمليا بنسبة ٥٠٪ . ونظرا إلى المشاكل في العلاقات السوفياتية ـ الصينية ، لم تستطع موسكو استخدام الطريق البحري عبر الصين لايصال المساعدة إلى فيتنام. وبغض النظر عن الاسباب، أدى هبوط مستوى المساعدة إلى ترك آثار على العلاقات السوفياتية ـ الفيتنامية . ويمكن القول ان مجمل السياسة السوفياتية في آسيا تأثرت باغلاق القناة .

لكن عوامل جديدة خدمت المصالح السوفياتية . ويأتي في مقدمة هذه العوامل استقطاب المصالح في الشرق الأوسط . فمنذ ١٩٥٥ ، أرسى الاتحاد السوفياتي دخوله للمنطقة على التعارض بين الدول «المستقلة فعلا» والدول التي «لا تزال تخضع للغرب» . وحتى ١٩٦٧ لم يتح النفوذ الاميركي. الذي لم يقطع مع بعض الدول العربية، لموسكو ابراز هذا التقسيم . لكن الحرب اتاحت للاتحاد السوفياتي ان ينجح في الاستقطاب مع تعديل اسمه . ذلك ان المحور الاساسي لم يعد بين الدول وخياراتها بل بين العرب واسرائيل. هكذا ساهمت الهزيمة على تطوير هذا الاتجاه .

للتغلب على الحذر وموجة النقد لدى العرب، ولاستعادة مكانته التي تعرضت للاهتزاز، قرر الاتحاد السوفياتي ان يعيد تسليح دول المواجهة . وهولم يقدم لها اعتدة مشكوك في فعاليتها، وإنما اسلحة حديثة بعضها لم يكن معروف حتى في فيتنام[١١] . وبتنفيذ هذا القرار ضربت موسكو توازن القوى القائم في الشرق الاوسط ، وارغمت واشنطن على تسليح اسرائيل بطريقة مماثلة . وبدأ منذ ذلك الوقت سباق تسلح لا سابق له حيث التزمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتصدير احدث الاسلحة إلى حلفائهما . ومن هنا حققت موسكو اهدافاً عدة . فدول المواجهة اقتربت اقتراباً ملموساً وواضحاً بموسكو، بسبب رغبتها في الانتقام ورغبتها في التزود بالاسلحة والدعم . ففي مطلع الستينات اعتبر خروتشوف ان هذه الدول، بتوجهها الاشتراكي، سترتبط بموسكو ارتباطا لا عودة منه . وبعد فترة وعلى رغم تحفظهم ، ذهب خلفاء خروتشوف في الاتجاه نفسه . فبعد حزيران ١٩٦٧ ، اصبح واضحا ان الروابط الايديولوجية هشة ، لكن المصالح العربية المباشرة أدت إلى التحالف مع السوفيات، على الأقل ما دام اساس هذه المصالح (الحرب مع اسرائيل) قائما . عبر مساعدتها للدول العربية التي اعربت عن غضبها للدعم الاميركي لاسرائيل، املت موسكو في ان تكتسب علاقاتها العربية طابعاً دائماً . ومن دون ان تتمكّن من ازالة كل مشاعر العداء بسبب موقفها في حرب حزيران ، استفادت موسكو من مشاعر العداء العنيف ضد اميركا التي تماثلت واسرائيل، في اطار عملية ساهم السوفيات في دفعها إلى الامام.

إلى عملية الاستقطاب وتغذية مشاعر العداء لاميركا ، يضاف سببان من أسباب الارتياح السوفياتي : الحصول على قواعد والدخول الكثيف للمستشارين العسكريين إلى الشرق الأوسط أي

الحصول للمرة الأولى على موقع غير منازع فيه . وشكلت القواعد والتسهيلات البحرية ضمانة وعملة قابلة للتحويل . وظهر الاسطول السوفياتي في البحر المتوسط، في مناخ الاستقطاب والتوتر المتزايد كثقل ضروري في مقابل الاسطول السادس . وفور انتهاء حرب حزيران تكاثرت التصريحات السوفياتية حول ضرورة استمرار الوجود البحري السوفياتي لحماية العرب من اي تهديد اسرائيلي يدعمه الاسطول السادس . وكي يتمكن الاسطول السوفياتي من اداء دوره لا بد له من قواعد وتسهيلات قدمتها سوريا في اللاذقية وطرطوس ومصر في الاسكندرية . وكانت هاتان الدولتان اللتان اعادت موسكو تسليحها لا تستطيعان رفض منح التسهيلات او اهمال الفائدة في توازن في البحر المتوسط . ومنذ ١٩٦٨ استطاعت موسكو ان تقنع العرب ان قوة بحرية فعالة لا تحتاج لموانىء للتزود بالوقود والمؤ ن فحسب ، بل تحتاج أيضاً لقوة دعم جوية . وتدريجياً ، بدأ وجود الاسطول السوفياتي المتزايد في سرعة يشكل تبريراً لاقامة المنشآت العسكرية والتقنية . من دون شك لا تشكل هذه المواقع تهديدا مباشراً للاسطول السادس ، لكنها ادخلت تعديلا على الميزان الاستراتيجي وعززت مكانة الاتحاد السوفياتي .

كان القرار السوفياتي ارسال مستشارين عسكريين مرتبطا بقرار اعادة تسليح سوريا ومصر . كما اقنع تحليل اسباب الهزيمة القادة السوفيات بأنّ ارسال الاسلحة ،وخصوصاً المتطورة منها،لا معنى له ، اذا لم يتم تدريب الذين سيستخدمونها . ومن هنا انقلبت السياسة السوفياتية المعتمدة حتى الآن . ولم تعد القضية قضية ارضاء زبائن عبر اغراق اسواقهم الداخلية بالاسلحة ، وإنما توفير السبل لهم لاعداد جيوش حديثة وفعالة .

لكن وفي الوقت نفسه ، سعى الاتحاد السوفياتي بين ١٩٦٩ و ١٩٧٠ إلى منع انفجار النزاع باي ثمن خصوصاً بعدما انخرط في سياسة الحوار مع الولايات المتحدة ، وهو حوار مرّ في مرحلة اولى بتعزيز المكانة السوفياتية . وبدا ان حربا في الشرق الأوسط، كما اظهرت حرب حزيران ، تضعف هذه المكانة ، لذلك كان دور المستشارين العسكريين ضمانة لحق مراقبة اي مبادرة مصرية او سورية، ونوعا من الاشراف على الوضع .

***

غداة حرب حزيران كان لا بدّ من التفاؤ ل وسعة الخيال كي يتصور القادة السوفيات حصول مثل هذه التطورات وان موسكو ستخرج منتصرة من حرب حزيران . في الواقع لم يستقم هذا الوضع الا بعد ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ، ذلك انه في الفترة السابقة وعلى رغم بعض التصريحات الايجابية ، كان الحذر والشك يخيمان على العلاقات السوفياتية ـ العربية . ويفسر هذا الوضع الذي استمر سنتين تقريبا بعاملين : اولا ، اعتبرت القيادة السوفياتية الجماعية الهزيمة من نصيب سياسة خروتشوف التي تعرضت للنقد . وثانياً، الصعوبات التي واجهتها القيادة الجماعية في اوروبا الشرقية وفي مواجهة الصين . فمنذ

١٩٥٨ ، كان للموقف النقدي الصيني اثر على السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط . ومنذ منتصف الستينات ساهم التفكك داخل الكتلة الاوروبية الشرقية في اضعاف الاتحاد السوفياتي وشل نشاطاته وفي منعه من القيام باية مبادرة جدية على الصعيد الخارجي . ولم يستعد الاتحاد السوفياتي المبادرة في الشرق الأوسط الا بعدما انهى الازمة التشيكوسلوفاكية في ١٩٦٩ واكد دوره الرئيسي داخل الكتلة الاشتراكية .

هوامش

١ ـ حتى ٧ حزيران كانت الصحف السوفياتية تنشر انباء الصحافة العربية ، الامر الذي يعني انتصار الوضع العسكري العربي . وفيما بعد بدأت بعض المعلومات التي نشرتها الصحافة الغربية تتسرب إلى الصحافة السوفياتية .

٢ ـ ثمة دلائل اخرى مقلقة حول تقدم المواقع الاميركية منها الانقلاب العسكري في اليونان، كانت تشير إلى احتمال هجوم على سوريا .

٣ ـ في كانون الاول ١٩٦٦ ساهم الاتحاد السوفياتي في التقارب بين مصر وسوريا وفي توقيع اتفاق عسكري بينهما يؤكد التضامن في مواجهة اسرائيل .

٤ ـ أ . بلجيف و أ. بريماكوف ، البرافدا ، ٣١ تموز ـ ١٩٦٧ ، ومقالات اخرى.

٥ ـ «البرافدا »،و«الازفستيا» ٦ ايلول ١٩٦٧ .

٦ ـ طرحت هذه المشاكل منذ حزيران ١٩٦٧ خلال زيارة بودغورني لمصر وسوريا والعراق . «البرافدا»، ٢٥ حزيران و٥ تموز ١٩٦٧ .

٧ ـ تصريح لكوسيغين في مينسك ، «البرافدا»، ١٦ شباط ١٩٦٨ .

٨ ـ الاقتراح الذي قدمه العراق لوقف الانتاج النفطي رفضته الكويت وليبيا والسعودية .

٩ ـ «البرافدا»، ٣٠ آب ١٩٦٧

١٠ ـ برنارد لويس ، «العرب والاسرائيليون»، تموز ١٩٦٩ .

١١ ـ يمكن تقدير حجم الاسلحة المصدرة انطلاقاً من المقارنة بين اسلحة الجيش المصري بين ١٩٦٦ و ١٩٧١ وخصوصا بالنسبة إلى عدد الدبابات والطائرات ونوعياتها .

الجزء الثالث

الشرق الأوسط
في استراتيجية شاملة

الفصل الاول

الثغرة المصرية

توضحت السياسة السوفياتية وتعززت في مطلع ١٩٧٠ بعد مرحلة التردد التي تبعت حرب حزيران . ولم يقتصر هذا التطور على الشرق الأوسط فحسب ، بل شمل كل اطارات عمل السياسة السوفياتية الخارجية . ففي اوروبا، ادت المفاوضات إلى حل للازمة الالمانية المستمرة منذ ١٩٤٥، وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الاتحاد السوفياتي من جهة وبين دول اوروبية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا . وأدّى ذلك إلى تعايش سلمي له مضمون جديد، وهو تعاون كان مفيدا للجانبين. وفي الوقت نفسه بدأ حوار مع الولايات المتحدة تناول الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وللمرة الأولى دخل الاتحاد السوفياتي في مفاوضات مع الولايات المتحدة على اساس متكافىء وفي ظروف جديدة، ذلك ان المفاوضات لم تكن تتعلق بالحد من القدرة النووية لدول اخرى، بل بالتوصل إلى اتفاق بين القوتين الاستراتيجيتين الاساسيتين في العالم. وبدأت ترتسم مرحلة الانفراج. في ظل هذا المناخ الدولي المتغير جوهريا، بقي الشرق الاوسط منطقة توتر تعززه حرب الاستنزاف التي استمرت حتى ١٩٧٠ وحيث وضع الاتحاد السوفياتي امام خيارات مباشرة فرضها الوضع المصري الصعب.

الحل الظر في هل كان ممكناً ؟

اتضح أن حرب الاستنزاف التي هدفها الابقاء على الوضع القائم منذ ١٩٦٧ لها نتائج كارثية بالنسبة إلى مصر . فقدراتها الجوية ضعفت كثيراً والاستياء الداخلي بدأ يزداد ، كما ازدادت وطأة هزيمة حزيران . فاتجه عبد الناصر ، الذي كان هدفاً للحملات الداخلية، إلى موسكو مجدداً في كانون الثاني ١٩٧٠ . خلال اربعة أيام من المحادثات المكثفة بذل الرئيس المصري جهوداً للحصول على امكانات عسكرية تتيح لمصر ليس تعويض خسائرها فحسب ، بل تزويدها بجيش قادر على مجابهة اسرائيل من موقع مناسب . ومن وراء ذلك ، كان يريد الحصول على ضوء اخضر سوفياتي لحل عسكري

لاحق . إن اهمية المحادثات ـ كانت موسكو حتى ذلك الوقت قد التزمت الحذر الشديد تجاه تزويد مصر بالأسلحة سواء من حيث الكمية أو النوعية ـ تفسر سبب ابقاء الجانبين مضمون النقاشات سراً .

لكن الاتحاد السوفياتي الذي انخرط في سياسة انفراج تهدف إلى ازالة النزاعات ، هل في مقدوره أن يساهم في تفجير نزاع اقليمي ؟ على امتداد ١٥ عاماً لم يتورط الاتحاد السوفياتي عسكرياً إلى جانب العرب ، فهل يستطيع ذلك فجأة ؟ . طلبات عبد الناصر كانت كبيرة . فهو اظهر لمحاوريه السوفيات أن الاعتدة لديه (طائرات ميغ ـ ٢١ ، وصواريخ ارض ـ جو س أ ـ ٢) هي اقل مما لدى اسرائيل . وطلب تزويد بلاده بأسلحة هجومية حديثة كتلك التي يستخدمها حلف فرصوفيا . لكن الطلب الأخير عزز التردد السوفياتي ، ذلك أن العسكريين الذين انتقدوا تجربة ١٩٦٧ ، عارضوا في استمرار وضع اسلحة من هذا النوع في ايدي العرب . واظهر الموقف المتناقض الذي اتخذته موسكو في الأشهر الأولى من ١٩٧٠ الطابع المتناقض للمفاوضات مع القاهرة . فإلى الرغبة في الاستجابة إلى الطلبات المصرية وهاجس عدم تخييب أمل المصريين مجدداً ، هناك الرغبة في عدم تعريض الحوار مع الاميركيين للخطر . في هذا الاطار اختارت موسكو موقفاً انطوى على تعهدات محدودة ، لكنه مزج بين توفير الوسائل العسكرية وضمان الحوافز السيكولوجية. وارسلت موسكو إلى مصر طائرات « ميغ ـ ٢١ » اكثر تطوراً وبطاريات صواريخ « سام ـ ٣ » نصبت في ضواحي الاسكندرية وبور سعيد والقاهرة واسوان . ورافق هذه الاعتدة تقنيون سوفيات[1] . لكن حجم المساعدة السوفياتية في المرحلة الأولى بقي غامضاً ، ولم يتضح الوضع إلاّ تدريجياً . فالطيارون والمدربون والتقنيون السوفيات ازداد عددهم في مصر . وبات في امكان عبد الناصر ، بعدما نصبت بطاريات الصواريخ في السويس ، أن يعلن « من الآن فصاعداً ، نحن في موقع القوة في منطقة القناة »[2] وبدت الآثار النفسية للمساعدة السوفياتية كبيرة في مصر . واعتبر المصريون إن وجود نحو ٢٠ ألف خبير سوفياتي في بلادهم دليل على الدعم السوفياتي العملي وقوة رادعة لاسرائيل تمنعها من التمادي في غاراتها . ذلك أنه هل في استطاعة الطائرات الاسرائيلية أن تغامر في مواجهة مع الاعتدة السوفياتية الجديدة ؟ وبدا في تلك الفترة ، أن الوضع الجديد اخذ يهدد بأزمة جديدة على القناة . فاتفق السوفيات والأميركيون ، الذين اصيبوا بالقلق ، في الوقت الذي تحرز مفاوضاتهم الثنائية تقدماً ، على ضرورة خفض التوتر[3] . ووافق عبد الناصر ، اخيراً في ٢٣ ايلول على مشروع روجرز الذي هدف إلى إرساء الاستقرار في منطقة القناة بوقف مؤقت للنار. لكن ، في غضون ذلك ، كان عبد الناصر يتفاوض مجدداً مع السوفيات على أساس موافقته على وقف النار في مقابل وعد بزيادة المساعدة . وكما قال الرئيس المصري في خطاب أمام الاتحاد الاشتراكي العربي ان مصر يمكنها أن تفاوض لأنها في موقع القوة : فهي تملك قدرة عسكرية حقيقية ودعماً دولياً من الاتحاد السوفياتي .

في وقت لاحق قبلت اسرائيل بوقف النار بضغوط من الولايات المتحدة ، في عملية توضح التطور

اللاحق لموقف الدول الكبرى من النزاع العربي الاسرائيلي في السنوات المقبلة . لقد ادرك الاتحاد السوفياتي ، في تلك الفترة ، أن الوضع يتطور نحو انفجار في الشرق الأوسط . وفي مطلع ١٩٧٠ ، اجبرت عمليات الانهاك الاسرائيلية ضد مصر، موسكو على الوقوف اكثر من السابق إلى جانب عبد الناصر . لكن مع تطور القدرة العسكرية المصرية ، حاولت اسرائيل أن تحافظ على تفوقها عبر غارات ، وحتى التهديد بتفجير الوضع في حالة تخطي بعض الحدود ، أي إذا نشرت شبكات صواريخ على جوانب قناة السويس . لذلك ، ربح الاتحاد السوفياتي ، بقبوله مبادرة روجرز ، على صعيدين : أولا ، بابعاد احتمال نشوب نزاع آخر، تجنب ما يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة . كذلك تجنب خطر العودة إلى وضع مشابه لوضع ١٩٦٧ حيث اضطر إلى التخلي عن مصر خوفاً من تدويل النزاع . فبين السلام العالمي ومواقفه الاقليمية ، لم يتردد الاتحاد السوفياتي في الاختيار . وفي ١٩٧٠ بقي اميناً لموقفه هذا . لكنه في الوقت نفسه لم يكن يرغب في أن تكون اولوية السلام العالمي اضعافاً لمواقعه الاقليمية .

لكن في ١٩٧٠ ، وهذا حدث جديد ، سعى الاتحاد السوفياتي قبل اندلاع الأزمة إلى الحد منها . والموافقة على مشروع حل مؤقت في اشارة إلى معالجة سوفياتية جديدة للمشاكل العالمية . فالحوار السوفياتي الأميركي لا يتيح تحاشي اخطار حاسمة على السلام الدولي فحسب ، وإنما أيضاً الاحتراز منها . فحتى ١٩٧٠ ، انخرطت موسكو وواشنطن في مجابهات اقليمية ادت بهما إلى حد تجربة عرض قوى . لكن موافقتهما على مشروع روجرز يعني بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي أنّ الانفراج بات الاطار العام لتطورات الأوضاع الاقليمية . وبما أن عملية التخفيف من حدة التوتر ، تبدأ قبل اندلاع النزاع ، فإن موسكو غير مجبرة على التخلي عن مواقعها الاقليمية ، بل على العكس ربطت العملية بالدعم الذي تقدمه لمصر . ومنذ تلك الفترة لم يعد عليها القيام بخيارات دراماتيكية بين سياستين. لذلك ، بدا وقف النار ، بالنسبة إلى موسكو والقاهرة ، مبادرة مشتركة ودليلاً على تقاربهما ، بعدما جرى اسقاط الدور الاميركي كلياً .

كان هذا الموقف مفيداً على المدى القصير . لكن الاتحاد السوفياتي كان يدرك الأخطار التي ينطوي عليها الالتزام العميق . ففي حال اندلاع ازمة ـ اثبتت حرب حزيران أن القوى الكبرى قد تفقد السيطرة على حلفائها المحليين ـ يحتم وجود ٢٠ الف خبير سوفياتي على موسكو الذهاب أبعد مما ترغب فيه . كما أن اسرائيل قد تسعى ، في مثل هذه الحال ، إلى مجابهة مباشرة مع السوفيات من أجل توسيع النزاع .

وفي الوقت نفسه كان الاتحاد السوفياتي يدرك أنه إذا كان يحوز حالياً على تعاطف المصريين ، فإن الزعماء المصريين قد يعيدون النظر بالعلاقات في أي لحظة . وعادت هذه المسألة ، التي ظلت كامنة نظراً إلى تحفظات عبد الناصر ، إلى الواجهة بعد وفاته . فهل يظل خلفاؤه أوفياء للطريق التي رسمها ؟ . في

الواقع لا شيء يربط هؤلاء بالاتحاد السوفياتي ، وقدرتهم العسكرية الجديدة قد تشجعهم اما على طلب المزيد في مقابل الوقوف إلى جانب السوفيات ، واما البحث عن امكانية الحوار ، كما فعل عبد الناصر مراراً ، مع الولايات المتحدة من موقع القوة . في النهاية تساءل السوفيات إذا كان خلفاؤه سيتبعون مثله السياستين أم أنهم سيكتفون بالثانية فقط .

ظهر أن المخاوف السوفياتية مبررة . فبعد وفاة عبد الناصر ، عمل السوفيات على أن يتبع خلفاؤه السياسة الناصرية . وكان الوفد السوفياتي إلى جنازة الزعيم المصري برئاسة كوسيغين يضم عسكريين كباراً . وخلال وجود الوفد في القاهرة اجرى اعضاؤه محادثات مكثفة مع الزعماء المصريين والعرب الموجودين في العاصمة المصرية . وخلال كل هذه اللقاءات ركز كوسيغين على ما يجمع موسكو والقاهرة وعلى الالتزام السوفياتي ، الأمر الذي عكس رغبة واضحة في ابقاء مصر في دائرة النفوذ السوفياتي . وكان هاجس رئيس الحكومة السوفياتية أن يظهر أن الأمر لا يتعلق بسياسة مرتبطة بشخص عبد الناصر ، بل بخيار سوفياتي اوسع حول حصيلة اتفاق بين العرب على دور مصر[٤] . ولم يركز السوفيات منذ ١٩٥٦ على فكرة القيادة العربية لمصر[٥] مثلما فعلوا بعد وفاة عبد الناصر . وجاء انتخاب انور السادات ليبرر المخاوف السوفياتية على رغم حفاوة الاستقبال الذي اعد للرئيس المصري الجديد .

كان السادات اكثر حذراً من عبد الناصر تجاه الاتحاد السوفياتي . فهو اكد دائماً تمسكه بالاسلام ورغبته في المحافظة على الاستقلال المصري من أي نفوذ خارجي وخاصة النفوذ الشيوعي . واعتبر وصوله إلى السلطة إيذاناً باعادة النظر في التوازنات .

تميزت الأشهر الأولى من حكم السادات بنشاط كثيف على كل المستويات . فموسكو زادت من حجم الأسلحة المرسلة ، وتمديد وقف النار في كانون الأول حصل بتأثير سوفياتي ، الأمر الذي أتاح للسادات أن يركز وضعه في ظل ظروف ملائمة وأن يزيد من طلبات الأسلحة السوفياتية . وكان كل لقاء قمة ينتهي إلى مزيد من تحسين الاعتدة المصرية . من ١٣ كانون الثاني ١٩٧١ الى ١٩ منه زار بودغورني مصر ليفتتح مشروعين بناهما السوفيات : سد اسوان ومجمع حلوان الصناعي . وحمل البيان الختامي زيادة في المساعدة الاقتصادية السوفياتية . وعندما رد السادات الزيارة في موسكو ، كان الوضع في الشرق الأوسط أمام طريق مسدود ، ولم تؤد اقتراحات المبعوث الدولي غونار يارينغ إلى حل مؤقت بفتح قناة السويس . وفي القاهرة ، كما في موسكو ، كان التشاؤم مسيطراً ، « وبدا أن النزاع العسكري وشيك في غياب حل سياسي »[٦] . وفي هذه المرة أيضاً حصل السادات على دعم سوفياتي جديد وارسلت طائرات « ميغ - ٢٣ » وصواريخ « سام - ٤ » « وسام - ٦ » إلى مصر[٧] . لكن في مقابل ذلك ، طلب السوفيات زيادة الاشراف على الأسلحة المرسلة ، وتولى طيارون سوفيات قيادة طائرات « الميغ - ٢٣ » . وأكثر من ذلك ، بدت موسكو عازمة على الاستفادة من الأوراق التي تملكها داخل مصر ، فدعت إلى تخفيف

الضغط عن اليسار الموالي لها . وكان بوريس بونا ماريوف دعا منذ نهاية ١٩٧٠ إلى إحياء العلاقات على مستوى الأحزاب ، ودخل علي صبري الحكومة المصرية ، داعياً الى الاقتراب من الاتحاد السوفياتي .

بدا ان موسكو ، عبر دعمها للسادات ، كانت تهدف إلى ما هو ابعد من الحفاظ على مصر في دائرة نفوذها . فقضية الحل المؤقت كانت مطروحة ، والتقدم في هذه العملية يبدأ بإعادة فتح قناة السويس . فموسكو كانت تقلق دائماً من الوصول إلى حل في الشرق الأوسط لا يكون لها فيه دور حاسم ، إلاّ إن الحل المؤقت يتلاءم ومصالحها ، ذلك أن فتح القناة يخدم مباشرة مصالحها الاقتصادية . وهي تخسر اقتصادياً وسياسياً في جنوب شرق آسيا لاستحالة المرور عبر القناة ، الأمر الذي يضاعف حجم اسطولها وكلفة التصدير . كما ان موسكو في الوقت الذي سعت إلى الانفراج مع الغرب كانت تعمل على قيام نظام أمني لمحاصرة الصين . وفتح القناة يساهم في تعزيز علاقاتها بدول آسيا .

واعتبر الاتحاد السوفياتي أن وضع السادات في موقع القوة من اجل المفاوضات يؤدي إلى تحقيق هدفين : الأول تعزيز العلاقات السوفياتية - المصرية على نحو مستقر ودائم ، والآخر فرض موسكو نفسها كمسؤول فعلي عن الحل المنشود .

إلاّ إن زيارة روجرز للمنطقة اظهرت ضعف هذه الحسابات . فالسادات استفاد من موقع القوة الذي وفرته موسكو ليبتعد عن الاتحاد السوفياتي ويتخذ موقفاً مستقلاً . وعشية زيارة روجرز ، ابعد علي صبري وكل الذين يدافعون عن العلاقات السوفياتية - المصرية عن السلطة بتهمة التآمر ضد النظام . وبعدما ابتعد السادات عن موسكو استقبل روجرز بعد أيام كممثل عن « دولة تدخلها حاسم في إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط » . هذه المرة ، لم تكن الولايات المتحدة هي التي انكرت على الاتحاد السوفياتي لعب دور في الشرق الأوسط ، وإنما السادات هو الذي نزع عنه أية قدرة على التأثير في الوضع . هكذا أدت زيارة روجرز إلى تراجع جدي للسياسة السوفياتية واعادت توزيع الأوراق في المنطقة .

المعاهدة السوفياتية - المصرية ونهاية عدم الانحياز .

على قاعدة هذا الفشل ، هل شكل توقيع المعاهدة المصرية - السوفياتية في ٢٩ أيار ١٩٧١ مرحلة جديدة وحاسمة في العلاقات بين الجانبين ؟ . ففي ٢٥ أيار وصل بودغورني فجأة إلى القاهرة يرافقه غروميكو ونائب وزير الدفاع الجنرال بافلوفسكي وبونا ماريوف المسؤول عن العلاقة مع الأحزاب الأجنبية . هذه الزيارة غير المتوقعة وغير الرسمية لفتت الانتباه على مستويين . في البدء ، يظهر تشكيل الوفد الذي لا يمكن أن يكون محض صدفة ، إن المحادثات ستتناول العلاقات بين الدولتين والعلاقات

بين الحزبين والعلاقات العسكرية . وثانياً ، نظراً إلى الظروف القائمة والتفسيرات التي اعطيت، لا شيء يدل على أسباب هذه الزيارة المفاجئة . فالصحافة السوفياتية اكتفت بالتذكير ان مثل هذه المشاورات تجري دورياً وانها باتت تقليداً ثابتاً ، لكن القاهرة نفت هذا التفسير التبسيطي عندما اعطت للزيارة طابعاً دراماتيكياً . فالاستقبال كان فاتراً مما يدل على دهشة المسؤولين المصريين . وعلى الطريق بين المطار والعاصمة ، هتفت الجماهير بحياة السادات متجاهلة تماماً وجود الوفد السوفياتي الرفيع[٨] .

في ٢٩ أيار ، كان لاعلان توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين موسكو والقاهرة وقع انفجار قنبلة . إذ كيف تمّ التوصل في يومين إلى توقيع اتفاق بين بلدين تستمر علاقاتهما بالتدهور ؟ ووقع المفاجأة كان اكبر ، إذ ان المعاهدة هي الأولى التي توقعها موسكو مع بلد في العالم الثالث ، ونصوصها لم ترد إلاّ في معاهدات مع بلدان اشتراكية .

نصّت معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفياتية على استمرار التعاون مدة ١٥ سنة وتوسيعه ليشمل العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتقنية والعلمية والثقافية[٨]. وجاء في المادة الأولى أن العلاقات الاقتصادية ترسى على أساس احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل ، وحددت المادة الثانية الأهداف بضمان « الظروف الضرورية للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب المعنية وتطويرها » ، وتضمنت كذلك رغبة الجمهورية العربية المتحدة في « بناء مجتمع اشتراكي » . ونصت المادتان ٧ و ٨ على واجبات البلدين في الميادين السياسي والعسكري . وتعهد البلدان بالتشاور المنتظم حول القضايا المهمة وتنسيق نشاطاتهما والاتصال ببعضهما إذا استجدت ظروف يعتبرها احد الجانبين انها تهدد السلام . كما تعهدا بتطوير التعاون العسكري والتزمت موسكو بزيادة مساعدتها لمصر لتدعيم قدرتها على النضال ضد العدوان . وفي المقابل تعهدت القاهرة بعدم الدخول في أي عمل أو حلف يهدد الاتحاد السوفياتي . أما المادة السادسة المتعلقة بالتعاون في الميادين العلمي والثقافي ، فأشارت إلى ضرورة تنمية العلاقات بين « المنظمات السياسية والاجتماعية » . كذلك كشف البيان المشترك وجود اتفاق حول التبادل بين الأحزاب .

للوهلة الأولى ، يبدو إن هذه المعاهدة ادخلت تعديلا مهماً على الممارسة السياسية السوفياتية وتغييرا جذرياً على معطيات تطور الوضع المصري . فنظام السادات اكتسب صفة « التقدمي » ، وتشبه المعاهدة التي تربطه بالاتحاد السوفياتي تلك التي تربط موسكو بدول حلف فرصوفيا . وفي الوقت نفسه ، بدا ان الانزلاق المصري خارج الدائرة السوفياتية اوقف تماماً ، وباتت القاهرة تشبه موقعاً متقدماً للنظام الاشتراكي الأوروبي في الشرق الأوسط . وشددت الصحافة السوفياتية على الحلف الفعال بين « القوتين الثوريتين في عصرنا : الدول الشيوعية وحركات التحرر الوطني » .

اقلق توقيع المعاهدة ، اضافة إلى اسرائيل ، حكومات عربية اعتبرت ان مصر قطعت علاقاتها مع

سياسة عدم الانحياز . وابلغ العقيد معمر القذافي تخوفاته للسادات في ٢٩ أيار ، وهي تخوفات مماثلة لتلك التي اعرب عنها الملك فيصل لدى زيارته القاهرة . وكان السادات وحده يعطي مفهوماً مغايراً للمعاهدة بتشديده على الحياد الايجابي والرغبة في استمرار الاتصال بالولايات المتحدة .

في الحقيقة ان اختلاف التفسيرات يعكس خلافاً في النصوص التي نشرت في موسكو والقاهرة . فالمادة الثانية مثلاً شددت في النص السوفياتي على « الحفاظ على المكتسبات وتطويرها » بينما ورد في النص المصري « الحفاظ على المكتسبات واستمرارها » . والفرق كبير بين النصين . ذلك أنه بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، على النظام المصري « التقدمي » توسيع مكتسبات الاشتراكية ، وان التعاون بين الشعبين السوفياتي والمصري يهدف إلى تطويرها . هكذا ، يربط النص السوفياتي تطور السياسة المصرية الداخلية بالمسؤولية السوفياتية ، ومن هنا يضع حدوداً لاستقلال مصر على الصعيد الداخلي . وبالنسبة إلى المادة السابعة التي تتحدث عن التشاور ، بدا أيضاً أن ثمة خلافاً في النصين . فموسكو تحدثت عن « تشاور » فيما تضمن النص العربي « تنسيق المواقف » . ويرتبط هذا الخلاف بين النصين برغبة مصر في الحصول على دعم سوفياتي فعلي فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط .

أما السادات فقد اختصر المعاهدة بالمادة الثامنة منها المتعلقة بالتعاون العسكري مشيراً إلى أن البنود الأخرى لا تلزمه . ونظراً إلى صعوبة تصور اقدام الاتحاد السوفياتي على حملة عسكرية لاجبار القاهرة على احترام كل بنود المعاهدة ، يطرح السؤال : لماذا التوقيع على اتفاق يبدو ان هدفه الأساسي اصدار وثيقة رسمية تتضمن النية في ممارسة علاقة قائمة منذ ١٥ عاماً خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة ؟

يمكن أن يفسر ذلك بالنقمة السوفياتية إزاء « التذبذب » المستمر للنظام المصري والرغبة في اجبار القاهرة على الاعتراف أنه لا يمكنها مؤقتاً التخلي عن المساعدة السوفياتية . ويبرز جدول المفاوضات اعطاء المعاهدة طابعاً مفروضاً . ذلك أن المصريين كان عليهم أن يناقشوا ويوافقوا في غضون ٣ أيام على اتفاق لا يبدو أنهم كانوا يفكرون فيه ، خصوصاً في الوقت الذي ابدت القاهرة رغبة واضحة في الابتعاد عن موسكو . وبالتالي يمكن اعتبار المعاهدة بمثابة انذار اكثر من كونها نتيجة مفاوضات ثنائية .

على رغم الالتباس في المعاهدة ، قدمتها الصحافة السوفياتية على أنها حدث تاريخي له اهمية كبرى ويفتح عهداً جديداً في العلاقات السوفياتية ـ المصرية . وركزت هذه الصحف على الجوانب السياسية وعلى المساعدة الاقتصادية متجاهلة التبعات العسكرية للاتفاق . لكن ، انطلاقاً من نص المعاهدة والبيان المشترك والتعليقات اللاحقة ، لم يبد أن ثمة تغيراً طرأ على العلاقات السوفياتية ـ المصرية بعد أيار ١٩٧١ .

إلاّ إن ذلك لم يمنع أن تكون لهذه المعاهدة نتائج وآثار على العلاقات الدولية . فحتى أيار ١٩٧١ ، بقي

عدم الانحياز فكرة حية في العالم الثالث . وكان في توقيع مصر للمعاهدة مع موسكو اعتراف ضمني بأن خط عدم الانحياز تجاوزه الزمن . وشكلت المعاهدة غياباً رسمياً لمبدأ ، على رغم ضعفه ، كان في ١٩٧١ احد معطيات السياسة العالمية . واتخذ الموقف المصري بعداً له معنى عندما اقدمت الهند العضو المؤسس الآخر لعدم الانحياز على توقيع معاهدة مماثلة بعد اشهر ، مدفوعة بذلك تحت وطأة حاجتها للأسلحة لمعالجة ازمة بنغلاديش . وإذا كانت مصر والهند انخرطتا في هذه الطريق بسبب حاجتهما الملحة ، فإن توقيعهما على معاهدة مع موسكو اضعف وإلى الأبد الفكرة التي دافعا عنها في استمرار .

من هنا نفهم التناقض الظاهر في المعاهدة المصرية ـ السوفياتية التي لم يوقعها عبد الناصر الحليف المضمون رغم مطالبته بها ، لكنها فرضت على السادات الذي كان يثير شكوك القادة السوفيات . إلاّ ان هذه المعاهدة التي كان من المفترض ان تقيد السادات لم تصل إلى اهدافها . بل على العكس ، ما كاد السادات يذيّل المعاهدة بتوقيعه حتى بذل جهوداً لاظهار أنه لا يرتبط بها . وجاءت الأزمة السودانية لتوفر له وسيلة للابتعاد عن موسكو .

تدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية

منذ حرب حزيران ، استمر الاتحاد السوفياتي في اتباع سياسة تثبيت الوجود في السودان ، وهي سياسة اصيبت في سنوات بنكسات عدة . ففي ١٩٦٧ وقع الجانبان اتفاقاً عسكرياً أدى إلى أن يفتح السودان ابوابه أمام المستشارين السوفيات ، وتبعه اتفاق للتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي والعلمي . لكن في نهاية الستينات ، أدى الموقف العدائي للحكومة السودانية من الحزب الشيوعي السوداني القوي والمنظم إلى حملة انتقادات عنيفة في موسكو ، على عكس ما درجت عليه عادة عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومشاكل الأحزاب الشيوعية المحلية . ومع وصول جعفر النميري إلى السلطة في الخرطوم في أيار ١٩٦٩ ، طرأ تبدل كبير على الوضع السوداني والمواقف السوفياتية . وجعلت « ثورة مايو » من السودان « جمهورية ديمقراطية » يلعب فيها الشيوعيون دوراً نشطاً . لكن النميري ، مثل بقية الزعماء العرب ، على رغم تأكيده على إرادة النضال ضد الامبريالية والتقارب مع البلدان الاشتراكية اكتشف على الصعيد الداخلي حسنات الحزب الواحد . فما هو الوضع الذي يحتله حزب شيوعي قوي ؟ هل ستدعو موسكو هذا الحزب ، مرة جديدة ، لحل نفسه وبالتالي تحرمه من فرص النمو المستقل ؟ . وإذا كان لا يمكن التأكيد أن موسكو دعت الشيوعيين السودانيين في أيار ١٩٦٩ إلى حل حزبهم ودعم النميري ، فإنه يمكن الاستنتاج من دون عناء ان الاتحاد السوفياتي لم يكن يولي أي اهتمام للتدهور السريع للعلاقات بين الشيوعيين والسلطة في الخرطوم . ففي تشرين الثاني زار النميري موسكو حيث أعدّ له استقبال حافل اشترك فيه كبار المسؤولين في الدولة والحزب . واثنى الجميع على ما كان يجري في السودان ، ليس على صعيد معاداة الامبريالية خارجياً ، بل وأيضاً على صعيد التحولات الاجتماعية العميقة داخلياً[١٠] .

ووقعت خلال الزيارة سلسلة اتفاقات تتعلق بالتعاون التجاري والعسكري . وفي الفترة نفسها زادت تحفظات النميري على الشيوعيين السودانيين وضوحاً . فقام بتعديل وزاري استبعد فيه عدداً من الوزراء الشيوعيين ، وفي نيسان ١٩٧٠ طلب من محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني مغادرة البلاد .

في مطلع صيف ١٩٧١ ، تعقدت العلاقات السوفياتية ـ السودانية . فمن جهة ارتبطت الخرطوم مع موسكو بـ ٣ اتفاقات عسكرية (١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩) اتاحت لها الحصول على معدات سوفياتية خفيفة أساساً (مدافع وصواريخ ودبابات « ت ـ ٥٥ » و « ميغ ـ ١٧ ») . ومن جهة اخرى دأبت الحكومة السودانية على نفي أن يكون الاتحاد السوفياتي يبني قاعدة بحرية في بورسودان على البحر الأحمر ، من دون أن تزيل الشكوك نهائياً . وقدرت المساعدات السوفياتية بـ ٦٧٥ مليون روبل تدفع على مدى ٢٠ عاماً . إلاّ ان الأهم من ذلك ، وجود نحو الفي خبير سوفياتي في البلاد .

وفي الوقت ذاته ، بدأت الحملة المعادية للشيوعية تتكثف أكثر . ففي ١٢ شباط ١٩٧١ ، القى النميري خطاباً بثته الاذاعة تميز بلهجته العنيفة ضد الشيوعيين . وفي ٢٥ أيار اعتقل ٧٠ شيوعياً معظمهم اعضاء في اللجنة المركزية . وجاء مشروع الاتحاد بين السودان ومصر وليبيا ليعزز مخاوف الشيوعيين السودانيين ازاء الأخطار المحدقة بهم . وفي نيسان ١٩٧١ ، زار النميري موسكو ليدافع عن قضية الوحدة العربية ويطلب الضغط على محجوب في هذا الاتجاه . وكرر لمفاوضيه ان السودان لا يزال مرتبطاً بسياسة العلاقات الجيدة مع المعسكر الاشتراكي وان المعاداة للامبريالية تبقى المحور الأساسي لسياسته الخارجية . إلاّ ان مشروع الاتحاد لم يقنع السوفيات ـ فالتقارب بين الدول الثلاث خلق للاتحاد السوفياتي صعوبات متزايدة منها تذبذب السادات والدعوات الاسلامية والمعادية للشيوعية التي اطلقها القذافي واحتمالات القضاء على الشيوعيين في السودان ، الأمر الذي يهدد المواقع السوفياتية في المنطقة .

الانقلاب العسكري في ١٩ تموز ١٩٧١ الذي قادته مجموعة من الضباط بدعم من الحزب الشيوعي ، لم يلق سوى تعليق معتدل في موسكو . إلاّ إن قضية هاشم العطا انتهت وفق سيناريو بات معروفاً[١١] . وكما حصل في العراق ١٩٥٨ ، كان الحزب الشيوعي في الواجهة . فبعد ٣ أيام من الانقلاب وضع النميري حداً لحكومة هاشم العطا ، وقام بحملة قمع دموية ضد الشيوعيين كان من ابرز ضحاياها محجوب والشفيع احمد الشيخ . وفي الوقت نفسه وضع الرئيس السوداني حداً لنشاط المستشارين السوفيات بعدما اعلن أن مهمتهم انتهت .

الرد السوفياتي اظهر التردد المستمر الذي تبديه موسكو ازاء وضع من هذا النوع . وفيما كانت الحملات الصحافية والتظاهرات في الاتحاد السوفياتي تتصاعد وزعت وكالة « تاس » بياناً يحذر السلطات السودانية من استغلال القوى الرجعية للوضع[١٢] . وحاول بودغورني ، عبر وساطة السادات دفع

الحكومة السودانية إلى التروي في معالجة قضية المتهمين الشيوعيين[١٣] . إلاّ إن هذه الوساطة لم تؤ د إلى أية نتيجة ، وفي ٢٨ تموز حذر النميري موسكو من أنه لا يقبل إلاّ علاقات طبيعية بين دولة ودولة أي أنه يرفض أي تدخل في الشؤ ون السودانية . إلى جانب الاحتجاجات ، المعهودة في مثل هذه المناسبات ، سيطر الانتظار على الموقف السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى . والدليل على ذلك الرد البلغاري على تأكيد صحيفة « الأهرام » القاهرية أن محجوب لجأ فترة إلى السفارة البلغارية في الخرطوم . إلاّ ان الحكومة البلغارية احتجت ، نافية استقبال محجوب . وأكثر من ذلك ، ففي الوقت الذي يتعرض زعيم شيوعي لخطر الموت ، تعلن دولة اشتراكية انها لم تساعده . ويعني هذا الأمر أن الاتحاد السوفياتي اختار مجدداً ، بين الشيوعين والنميري ، القادة الحاكمين بغض النظر عن مدى عزمهم على ضرب الشيوعيين . بالتأكيد هددت موسكو بقطع العلاقات مع الخرطوم محملة الصين مسؤ ولية موقف النميري[١٤] . لكن على رغم تحذير الرئيس النميري لموسكو من عواقب الاستمرار في الحملة الاعلامية واستدعاء السفير السوداني في موسكو ، لم يتخذ الاتحاد السوفياتي اجراءات انتقامية اقتصادية او عسكرية . وبعد أشهر ، تحدث النميري عن الرغبة في شراء اسلحة من خارج الكتلة الاشتراكية تحاشياً للوقوع في التبعية لموسكو .

هكذا ، اظهرت الأزمة السودانية ، مرة اخرى ، ان الاتحاد السوفياتي يفضل دائماً العلاقات مع حكومات مهما كانت المواقف الداخلية لهذه الحكومات ومهما كانت قوة الاحزاب الشيوعية المحلية .

إلاّ ان السادات اظهر في تلك الفترة لا مبالاته التامة بالخيارات السوفياتية معلناً حملة شعواء على الشيوعيين . وبناء على اوامر الرئيس المصري نقل جنود سودانيون بطائرات مصرية سوفياتية الصنع من قناة السويس إلى ضواحي الخرطوم . وبدعم من الدبابات ، تمكن هؤ لاء الجنود من سحق حكومة هاشم العطا التي لم تكن قد نظمت دفاعها بعد .

وحتى قبل أن يساهم السادات في عودة النميري ، كانت العلاقات بين موسكو والقاهرة قد بدأت تشهد فتوراً. فقد حذر الاتحاد السوفياتي مصر من أن أي تقارب مع الولايات المتحدة لن يؤ دي إلى تخلي الأخيرة عن اسرائيل . وبدا ، مرة اخرى ، ان فكرة الحل في الشرق الأوسط لا يمكن أن تتعلق بالولايات المتحدة أو أن تكون مبرراً للتقارب معها . أما الموقف المصري إلى جانب النميري ، فلم يكن سراً ، إذ اكده السادات في الخرطوم في ٢١ آب ١٩٧١ . وفيما كانت موسكو تدين النظام السوداني لعدائه للشيوعية ، كان السادات يصفق لهذا النظام ويؤ كد أن النضال الطبقي ثانوي جداً في اطار المعركة القومية .

بدا في تلك الفترة أن المعاهدة المصرية ـ السوفياتية اهملت تماماً . إلاّ ان السادات كان اعلن غداة توقيعها أن سنة ١٩٧١ حاسمة بالنسبة إلى مشكلة الشرق الأوسط . هل كان الوقت مناسباً لقطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ؟ لقد حدث مراراً في السابق ، أن تدهورت العلاقات المصرية ـ

السوفياتية ، لكن حاجة القاهرة إلى الأسلحة كانت تفرض تقارباً مع موسكو .

في تشرين الأول ١٩٧١ ، زار السادات موسكو ليفاوض في شأن تطوير القدرة العسكرية المصرية . ذلك ان حرب الاستنزاف لم تؤ د إلى النتائج المتوخاة ، فكانت الحاجة ملحة إلى اعادة التسليح مجدداً . أما الثمن الذي دفعه السادات فكان كما في السابق : تنازلات لفظية . فاكدت مصر رغبتها في بناء الاشتراكية واستلهام النموذج السوفياتي مع ادانتها للعداء للشيوعية[١٥] . واجريت محادثات عسكرية ، خلال هذه الزيارة ، بين الماريشال غريشكو والفريق محمد صادق وزير الحربية في جمهورية مصر العربية (وهي التسمية التي اطلقت على مصر بعد مشروع الاتحاد في ايلول ١٩٧١) . إلاّ ان الاتحاد السوفياتي لم يكن يبدو مستعداً لدعم الطلبات العسكرية المصرية . عملياً ركز السادات على ضرورة القيام بعمل حاسم لا يمكن إلاّ أن يكون عسكرياً ، فيما كان الاتحاد السوفياتي يميل إلى حل سياسي[١٦] . في الأشهر اللاحقة ازدادت الهوة عمقاً بين التشديد المصري على ضرورة الحل العسكري والاتجاه السوفياتي إلى الحل السلمي . وكانت مصر تنظر في اهتمام إلى المساعدة السوفياتية للهند في النزاع الذي اندلع في شبه القارة الهندية في ١٩٧١ . واعتبر السادات أن وضع موسكو أمام الأمر الواقع يدفعها إلى تنفيذ وعودها ، إلاّ أنه لم يلاحظ أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لا يتواجهان في القارة الهندية . وخلال اشهر بذل السادات جهوداً حثيثة لانتزاع اسلحة سوفياتية اكثر تطوراً والحصول على تعهدات لا تقتصر على الميدان السياسي .

في ٢ شباط ١٩٧٢ عاد السادات إلى موسكو ليطلب من القادة السوفيات قبول « قرار استراتيجي » ودعم مصر . وإذا كانت الصحافة المصرية تحدثت في ذلك الحين عن قرب وصول اسلحة سوفياتية هجومية متطورة ، فإن وسائل الإعلام السوفياتية لم تشر إلى أي تبدل في موقف موسكو . وعلى العكس من ذلك لم تذكر الصحافة السوفياتية التصلب في اللهجة المصرية والتهديد المصري بتفجير النزاع . كذلك لم تؤ د زيارة اخرى قام بها السادات لموسكو في نيسان ، وزيارة غريشكو للقاهرة ، إلى أي تغلب على التحفظات السوفياتية ، حتى لو بدا أن موسكو استجابت لبعض الطلبات المصرية . في تموز ١٩٧١ ، انفجرت الأزمة الكامنة في العلاقات المصرية ـ السوفياتية ، في ما بدا أنه اعنف انفجار ، عندما طلبت القاهرة من موسكو سحب الـ ٢٤ الف خبير ومستشار سوفياتي في مصر . إلاّ أن الرد السوفياتي ، في البدء ، كان مثيراً للدهشة : فقد تجاهلت الصحافة السوفياتية عملياً خطوة السادات وكذلك خطابه العنيف الذي القاه في ١٨ تموز امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي . وبعيداً عن اللجوء إلى التهديد ، حاولت موسكو تخفيف حدة الوضع . فقد لاحظ الاتحاد السوفياتي أن مواقعه ضعفت ، لكنه لم يبد أنه كان متأثراً بذلك .

في هذه المرحلة من العلاقات المصرية ـ السوفياتية ، يجدر التساؤ ل حول الموقف الفعلي واسباب

الاعتدال السوفياتي والتحليل الذي قدمته موسكو للأزمة المفتوحة مع السادات . من المفيد التذكير أن ازمة تموز ١٩٧٢ لم تكن مفاجئة للاتحاد السوفياتي : فمنذ حرب حزيران ، تدهورت المواقع السوفياتية في مصر باستمرار ، ذلك ان مواقفه السلبية ورفضه دعم العرب في الأيام العصيبة من ١٩٦٧ لم تنس قط . ولتجاوز مرارة الماضي ، وعلى رغم الخلافات بين الزعماء السوفيات وتحفظات القادة العسكريين ، بذلت موسكو جهوداً لاعادة تسليح مصر تفوق الجهود السابقة . ولم تلحظ الموازنة العسكرية السوفياتية إلاّ في السنة ١٩٦٨ بندا حول مساعدة حركات التحرر . وكانت مصر المستفيد الأساسي من هذه الأسلحة على رغم انها كانت مراراً تستخدم كنقطة وصل لمساعدات اخرى اكثر الحاحاً (النزاع في بنغلاديش) . لكن موسكو لم تبذل منذ ١٩٦٧ جهوداً مثل تلك التي بذلتها في اعادة تسليح مصر .

في مقابل ذلك ، كان عبد الناصر والسادات بعده لا ينظران إلى العلاقات مع موسكو إلاّ كوسيلة للحصول على الأسلحة الضرورية . ولهذا السبب كانت سياستهما ازاء الاتحاد السوفياتي على امتداد ٥ سنوات ، منذ حرب حزيران ، سلسلة من المفاوضات والانقطاع . وكانت كل قطيعة تنتهي إلى تنازل سوفياتي يؤدي إلى زيادة الطلب المصري وإلى خطوة في اتجاه النزاع . حيال هذا الابتزاز المستمر ، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مشلول الحركة . أولاً ، لأن الغضب على السوفيات يشترك فيه جميع العرب مع مصر ، وبدا أن على موسكو أن تقنع جميع العرب بصدقها . وثانياً ، لأنه بعد غياب عبد الناصر ، وجد السوفيات امامهم محاوراً قرر بأي ثمن أن يبتعد عنهم ويفتح مفاوضات مع الاميركيين عند ما تتيح الظروف ذلك . وأدرك السوفيات سريعاً أنه بغياب عبد الناصر فقدوا حليفهم الوحيد المستقر وان السادات مصمم على فتح الحوار مع واشنطن في مقدار ما كان عبد الناصر مصمم على عدم الانحياز . واخيراً ، في السنوات التي تلت ١٩٦٧ لم يكن أمام الاتحاد السوفياتي ، لاستعادة مواقعه الاقليمية ، سوى حليف واحد هو مصر . كل هذه الأسباب تفسر انعدام الردود العنيفة من موسكو على توتر العلاقات . إلاّ ان التنازلات السوفياتية المستمرة لم تكن تخفي الرؤ ية الواضحة عن الزعماء السوفيات . فعلى عكس خروتشوف لم يكن فريق بريجنيف ـ كوسيغن ينظر إلى مصر على أنها بلد اشتراكي تضمن توجهاته الايديولوجية خياراته السياسية . واكثر من ذلك ، ادركت موسكو انه مهما كانت حدة ازمة ١٩٧٢ فإنها ستنتهي كسابقاتها إلى حوار جديد ذلك لأنه لا بديل للسوفيات بالنسبة إلى مصر . وفي ١٩٧٢ كما في ١٩٦٨ ، بقيت المشكلة الرئيسية لمصر الحصول على اسلحة تجعلها قادرة على مواجهة اسرائيل . ولم يكن ممكناً ايجاد مصدر آخر للأسلحة . فالولايات المتحدة ليست في وارد توفير وسائل تدمير اسرائيل . ولم يكن خارج القوتين العظميين ، اية دولة قادرة على مجابهة العتاد الاسرائيلي المتطور . وحتى من اجل أن تفرض نفسها محاوراً جدياً على واشنطن ، كان على القاهرة أن توفر لنفسها موقعاً قوياً لا تضمنه سوى المساعدة السوفياتية . هكذا كان واضحاً في تموز ١٩٧٢ أن تفجير السادات للأزمة كان يهدف إلى الحصول على تنازلات سوفياتية جديدة والحصول على طائرات « ميغ ـ ٢٣ » من دون أي

اشراف سوفياتي ، وليس إلى قطع نهائي للعلاقات مع الكرملين . وبدا أنه إذا كان الاتحاد السوفياتي في حاجة لمصر لضمان وجوده في الشرق الأوسط ، فإن مصر كانت في حاجة مماثلة إلى الاتحاد السوفياتي لضمان استمرار تلقيها الاسلحة .

إلى الاعتبارات السابقة ، تميزت ازمة ١٩٧٢ بعنصر جديد ، هو أنها اندلعت في اطار دولي جديد حيث المصالح السوفياتية لم تعد بسيطة كما في السابق . في البدء ، كان واضحاً أن مصر لا يمكنها دخول نزاع جديد . فحرب الاستنزاف كانت بمثابة تقنين لارادة الثأر . في ١٩٧٢ ، تبدل الوضع ، وتحول الاستنزاف بلبلة داخلية ، وشعرت مصر أنها لم تصبح قادرة بعد على مواجهة الجيش الاسرائيلي . وكان ينبغي اخذ الرأي العام في الاعتبار : فوسائل الاعلام لا تكف عن الحديث عن الثأر وجهود اعادة البناء عسكرياً . كما ان السادات نفسه لم يتوقف عن اعلان ١٩٧٢ سنة الحسم . ولم يبق سوى تحديد ساعة الصفر . في ظل هذه الظروف ، لم يعد في الامكان اقناع الرأي العام بتأجيل الحل العسكري إلى ما لا نهاية خصوصاً بعدما انتهى مشروع روجرز إلى اظهار فشل فكرة الحل السلمي .

في مقابل ذلك ، كانت موسكو تنظر في حذر شديد إلى الاستعدادات الحربية المصرية ، معتبرة ان ثمة خطراً من تورطها مباشرة في القتال نظراً إلى وجود المستشارين والخبراء السوفيات . لكن مع سحب الخبراء ، انخفضت امكانات التورط المباشر . وجاءت الاستجابة لطلب الانسحاب لتعزز الاعلان السوفياتي المتكرر بعدم التدخل في الشؤ ون المصرية الداخلية وكسب رصيد معنوي متزايد .

اخيراً ، ترافقت المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط مع المصالح السوفياتية في العالم ، وهذا عنصر جديد في سياسة الكرملين الخارجية . فخلال صيف ١٩٧٢ ، بدأت موسكو حواراً لا سابق له مع واشنطن . وجاءت زيارة ريتشارد نيكسون لموسكو لتنتهي إلى توقيع اتفاق « سالت ـ ١ » واتفاقات اقتصادية مهمة وبعض التماثل في وجهات النظر في قضايا دولية . لكن عشية زيارة نيكسون شهدت موسكو بصمت بارز تصاعد حدة التوتر في فيتنام . هكذا ، اتضحت كيفية معالجة الأولويات السوفياتية ، ورفض تعريض الحوار مع واشنطن للخطر عبر دعم نظام ديمقراطي شعبي . وإذا كانت موسكو رفضت التورط في فيتنام ، فمن الواضح أنها لن تقدم على الخطوة ذاتها في مصر . وفي الوقت نفسه بقيت موسكو اسيرة موقف متناقض : فمن جهة ترغب بتفادي نزاع قد يؤدي إلى مواجهة بين الكبار ويوقف التقارب مع واشنطن . ومن جهة اخرى ، وفي اطار التقارب نفسه العمل على تدعيم مواقعها الاقليمية . ومن اجل التفاوض على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ، على الاتحاد السوفياتي أن يكون قوة استراتيجية موجودة في الأزمات الخطرة . فاقرار سلام في الشرق الأوسط ، بعيداً عن النفوذ السوفياتي ، يضعف وزن موسكو . ولهذا السبب ، ساهم الاتحاد السوفياتي في الحفاظ على حد من التوتر

واستجاب للمطالب العسكرية المصرية ، وهما السبيلان لابقاء الوجود السوفياتي في حوض البحر المتوسط .

هكذا كان طرد الخبراء السوفيات نوعاً من الأرتياح المؤقت ، اكثر من كونه فشلاً ذريعاً . وإذا كان ثمة تراجع سوفياتي ، فهو محدود بالحاجات الفعلية لمصر والمبادرات السوفياتية في العراق وسوريا ، وهي مبادرات خففت من وطأة خطوة السادات . واصبحت مصر في ١٩٧٢ ، وبعدما كانت الحليف الضروري والوحيد مدة طويلة ، احد عناصر الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط .

هوامش

١ - « نيويورك تايمس » ، ١٩ آذار ١٩٧٠ .

٢ - « البرافدا » ، ٢ حزيران ١٩٧٠ .

٣ - « نيويورك تايمس » ، ٢١ حزيران ١٩٧٠ .

٤ - يلاحظ أن الوضع نفسه اقلق عبد الناصر في ١٩٦٤ ، بعد رحيل خروتشوف . وشدد المصريون في تلك المرحلة أن المسألة تتعلق بخيارات سياسية وليس بعلاقات شخصية .

٥ - طرحت هذه الفكرة في حدة خلال زيارة السادات لموسكو « البرافدا » ، ٢ شباط ١٩٧١ .

٦ - « الازفستيا » ، ١٠ آذار ١٩٧١ .

٧ - « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ٢٣ نيسان ١٩٧١ .

٨ - « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ٢٥ أيار ١٩٧١ .

٩ - « البرافدا » ، ٣١ أيار ١٩٧١ .

١٠ - « تاس » ، ٦ تشرين الثاني ١٩٦٩ .

١١ - اعلن الانقلابيون في بيانهم الأول أن السودان جمهورية ديمقراطية ، والغوا القوانين التي اصدرها النميري والتنظيمات القائمة . وتضمن برنامجهم السياسي مشاركة الشعب في النظام واصلاحا زراعياً وتصنيعاً واستقلالاً اقليمياً في الجنوب على الصعيد الداخلي ، واستمرار النضال ضد الامبريالية ودعم الشعب الفلسطيني واقامة علاقات متينة مع موسكو والكتلة الاشتراكية على الصعيد الخارجي .

١٢ - « تتابع شعوب الاتحاد السوفياتي بقلق تطورات الأحداث في السودان . وككل التقدميين في العالم تأمل هذه الشعوب أن يدرك القادة السودانيون خطورة الطريق التي يسلكونها وخطورة الوضع بالنسبة إلى الثورة الديمقراطية السودانية ، كما تأمل في امكان العودة إلى وحدة القوى الوطنية والتقدمية وضرب الامبريالية والرجعية » .

١٣ - كشفت « تاس » في ٢٥ تموز أن هذا التدخل حصل قبل أيام لدى اعرابها عن القلق عن مصير المستشارين السوفيات في السودان .

١٤ - « البرافدا » ، ٣٠ تموز ١٩٧١ .

١٥ - البيان المشترك ، « البرافدا » ، ١٤ تشرين الأول ١٩٧١ .

١٦ - خطاب بودغورني والبيان المشترك ، « البرافدا » ١٣ و ١٤ تشرين الأول ١٩٧١ .

الفصل الثاني

تعدد التحالفات

لم يدرج خروتشوف، وبدرجة أقل، خلفاؤه ، التغيرات الداخلية في المعطيات السياسية في الشرق الاوسط . بل سعوا الى تعزيز المجموعات الحاكمة والمطالب الشعبية التي تدفع بهذه المجموعات نحو حلول ذات طابع اشتراكي . في نهاية الستينات كان على القادة السوفيات أن يأخذوا في الاعتبار التغيرات الحاصلة على مستوى السلطة . فبعد وفاة عبد الناصر ، ادت الصراعات الداخلية الى تسلم فرقاء جدد السلطة في كل من بغداد ودمشق . وكان على موسكو أن تواجه محاورين جددا .

العراق ، التحالف والمعاهدة

لم يلق الإنقلاب العسكري في ١٧ تموز في العراق والذي أدى الى استلام أحمد حسن البكر السلطة ارتياحا لدى موسكو . ففي الوقت الذي تغير الفريق الحاكم في بغداد كانت تجري احتفالات الذكرى العاشرة للثورة العراقية . وعلى رغم الظروف الصعبة التي مرت بها هذه الثورة مثل المجازر التي تعرض لها البعثيون والناصريون في الموصل في ١٩٥٩ والحملة على الشيوعيين لاحقا ، اعتبرت موسكو في مناسبة الذكرى أن مهلة السنوات العشر كانت مرحلة تقدم وذات حصيلة ايجابية من الاصلاح الزراعي والتأميمات والتصنيع و النضال ضد الامبريالية . لكن تقويم الشيوعيين العراقيين اختلف كليًا عن هذه التقديرات واعتبر هؤلاء الحكومة العراقية « طغمة من العسكريين الرجعيين » المعادين للشيوعية ولا يتمتعون بأي دعم شعبي .

هل أدى وصول البعثيين الى السلطة في تموز ١٩٦٨ الى تغيير الوضع ؟ في البدء كان من الصعب اعطاء جواب دقيق . فالسلطة الجديدة قامت بمبادرة مجموعة صغيرة من الضباط ذات دعم شعبي

محدود(٢) . وكان عليها في الداخل وفي الخارج أن تعالج قضية الحزب الشيوعي الـذي لا يزال قويا، وقضية الأكراد الذين اعلنوا الحرب على بغداد منذ ١٩٦١ . وبدلا من الدعم الخارجي ، واجه البكر خصومة مصر على زعامة المنطقة العربية ، وسوريا التي يحكمها جناح آخر من البعث ، وايران من جراء الميول الاشتراكية للنظام في بغداد اضافة الى الخلاف القديم حول الخليج وكذلك السعودية التي تحمل ايديولوجيا مختلفة . أما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي الذي يستمر في دعم مصر ويسعى الى صداقة سوريا ويقيم علاقات طبيعية مع إيران ويقوم بمبادرات تجاه السعودية ، فهل كانت له مصلحة في دعم نظام معزول وموضع عداء في الشرق الاوسط؟

بعد فترة من البلبلة ، بدا خلالها أن النظام العراقي الجديد لا هم له سوى ضرب الشيوعيين ، بدأت تتضح الخطوط العريضة لسياسته وفي مقدمتها ضمان وحدة وطنية تمر عبر حل المشكلة الكردية . في ١١ آذار ١٩٧٠ ، وقعت بغداد اتفاقا مع الاكراد يمنحهم استقلالا ثقافيا ، ويضع حدا للحرب استمرت ١٠ سنوات . في ميدان السياسة الاقتصادية والاجتماعية، سعى العراق إلى التحديث مستفيداً من ثرواته الطبيعية. وأصبح التحديث الشعار الاساسي للنظام ، مما استتبع الاستمرار في الاصلاحات الاجتماعية والرغبة في استعادة الثروات النفطية .

خلال عملية انجاز الوحدة الوطنية والتحديث ، اصطدم البعث بمصالح لا تعد ولا تحصى ، الامر الذي ادى به الى تحديد أفضل لسياسته . فتصدى في البدء ، للجيش الذي رفض تسوية آذار مع الملا مصطفى البرازاني ، كما تصدى للجناح اليميني الذي أقلقته الميول اليسارية لدى صدام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك) الذي بدا الرجل القوي للنظام . وتصدى أخيرا للمصالح النفطية وفي مقدمتها الـ « اي . بي . سي » حيث يسيطر البريطانيون . وهو اذا لم يؤمم مصالح الشركة منذ ١٩٧٠ فذلك يعود الى رغبته في اعداد أجهزة تصنيعية للنفط الخام(٣) .

في خضم هذه الأجواء ، حدد النظام سياسته . فالدولة وهي دولة مدنية أكدت تدريجيا هيمنتها خصوصا على الجيش الذي أعلن ولاءه . ولتحاشي أي تحالف بين الجيش والجناح اليميني للبعث ، بدأ البكر يعمل على وحدة اليسار . واتخذت فكرة « الميثاق الوطني » شكلها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ ، عندما اتجه البعث نحو الاكراد والشيوعيين ، فما كان الوضع يختلف كليا قبل سنة حيث كان الشعار الاساسي « كل السلطة للبعث » . ويعود هذا التبدل في موقف البعث الى الصعوبات الداخلية والى السعي الى ايجاد حليف خارجي لموازنة اجواء العداء الاقليمية . وفي هذا الاطار لا يمكن تجاهل الدور السوفياتي مهما كان متواضعا .

في تموز ١٩٦٨ ، لم تحاول موسكو أبدا أن تدعم النظام العراقي الجديد أو ان تتدخل في شؤونه ، بل كان دعمها آنذاك موجها الى المقاومة الكردية . لكن عندما بدأت المفاوضات مع البرازاني ، أبدت

التعليقات السوفياتية حماسة بارزة لها ، الأمر الذي انطوى على توقعات المرحلة المقبلة : اقامة جبهة وطنية تضم الحزب الديمقراطي الكردي والحزب الشيوعي(٤) . كان هذا التطور ملفتا ، ذلك أن الاتحاد السوفياتي نادرا ما لجأ الى دفع الشيوعيين الى السلطة . لكن هذا التطور ترافق مع وضع في الشرق الاوسط لم يخل من عناصر القلق بالنسبة الى موسكو . ففي السودان يتجه نظام النميري الى الصدام مع الشيوعيين ، وفي مصر بدأ المواقف السوفياتي يضعف . لذلك كان الجو العام يدعو الى إيجاد مواقع بديلة تكون أكثر ثباتا واستقرارا من الحليف المصري . سبب آخر وراء تغيير الموقف السوفياتي ، هو ظهور عنصر جديد في العلاقات الدولية وخاصة في الشرق الاوسط ، هو سلاح النفط . فمنذ ١٩٦٨ ، بدأت موسكو تهتم بالدور الذي يمكن أن يلعبه النفط في العلاقات الدولية والعلاقات العربية ـ الاميركية . واحتلت منطقة الخليج ، ميدان الصراع العراقي ـ الايراني، موقعا حاسما . فبدعم السياسة النفطية العراقية ، هدفت موسكو الى فوائد مختلفة : تعيد للنضال ضد الامبريالية حيويته في اطار المصالح النفطية ، تسقط ورقة من يد الصين الساعية الى إيجاد موقع في المنطقة ، وعلى الصعيد الاقليمي تمارس ضغطا على مصر التي تستمد قوتها في التعامل مع الكرملين من واقع كونها نقطة الارتكاز الوحيدة للاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط.

لم تكن هذه الحسابات واضحة جدا في ربيع ١٩٧٠ . لكن منذ تلك الفترة ، أمكن توقع تطورات في العلاقات السوفياتية ـ العراقية انطلاقا من مبادرة سوفياتية وحاجات عراقية .

اتخذت موسكو المبادرة في الميدان النفطي . ففي مطلع الستينات وضعت حكومة عبد الكريم قاسم يدها على حقل النفط في منطقة الرميلة الشمالية ، إلا أنها لم تستطع استغلاله طيلة سنوات لعدم توفر الامكانات لديها . لكن منذ ١٩٦٤ ، شكل العراق شركة النفط الوطنية العراقية التي أعيد تنظيمها بعد ٣ سنوات . مع مجيء البعث الى السلطة ازدادت وتيرة عملية الاستقلال الاقتصادي ودخول السوفيات . ففي ٤ تموز ١٩٦٩ وقع الاتحاد السوفياتي والعراق اتفاق تعاون اقتصادي وتقني ينص على اقامة مشاريع لاستغلال الآبار القائمة واستمرار عمليات التنقيب وتزويد العراق باعتدة وخبراء سوفيات(٥) . على الصعيد التقني ، ليس قيمة الاتفاق مهمة جدا ، ذلك أنه يتناول على المدى القصير انتاج ٥ ملايين طن سنويا أي ما يعادل ٥٪ من الانتاج العراقي . إنما سياسيا ارتدى الاتفاق أهمية مزدوجة ، أولا، بدعم العراق ومساعدته على استغلال حقل نفطي منتزع من شركة اجنبية ، اظهر الاتحاد السوفياتي أنه في حال النزاع بين الدول المنتجة والشركات المستثمرة ، فإنه يقف الى جانب المنتجين ، مما يقطع الطريق أمام فرص المقاطعة . في الواقع سعت الـ « اي . بي . سي » الى فرض مقاطعة نفط الرميلة ، الا أن خطواتها لم يكن لها أي نتيجة ذلك أن الدول الاشتراكية تولت شراء النفط . فانقسمت الدول المنتجة الى دول تحترم قواعد الشركات النفطية ودول تعتبر أن النضال ضد الامبريالية يوازي استعادة ثرواتها الطبيعية .

ومعلوم أن الاتحاد السوفياتي لم يتخذ في الماضي مواقف ضد الشركات لا في الازمة المكسيكية (١٩٣٨) ولا في ازمة ايران (١٩٥١) ولا في النزاع الفرنسي ـ الجزائري حول نفط الصحراء . لذلك كان المنعطف حاسما ، ولم تعد المقاطعة ، وهي سلاح يخشاه المنتجون اجبر العراق على التردد في تأميم الـ « أي. بي. سي » ، تخيف احدا . ثانيا ، لم يساعد الاتحاد السوفياتي العراق على استغلال نفطه وتأمين السوق له فحسب ، بل تعهد أيضا بعمليات نقله ، مما حرم الـ « اي . بي . سي » من اي رد انتقامي . هكذا ، وبعد حل ازمة نفط الرميلة ، طرح موضوع تأميم الـ « اي بي سي » نفسه .

بتدخلها في قضية نفط الرميلة ، اثرت موسكو في العلاقات السورية ـ العراقية وبالتالي ادخلت تعديلا على لوحة القوى السياسية في الشرق الاوسط . فالوساطة السوفياتية بدأت عبر مواجهة مشكلة تقنية . معلوم أن النفط العراقي ذو كلفة استخراج منخفضة عموما ، أما نفط الرميلة فكلفته مرتفعة جدا نظرا الى صعوبة نقله ـ فميناء الفاو العراقي المعد لهذه الغاية ليس مزودا باجهزة الا لاستقبال ناقلات نفط صغيرة . وجاء اقفال قناة السويس ليجبر السفن السوفياتية على القيام بدورة كبيرة ـ الخليج ، رأس الرجاء الصالح الشواطىء الافريقية ، مضيق جبل طارق ، البحر المتوسط ، مضيق الدردنيل ، البحر الاسود . بعد ١٩٧١ ، عملت موسكو على ايجاد حل لاقفال القناة . لكن في انتظار ذلك ، طرح حل آخر نفسه ، وهو تصريف النفط العراقي عبر أنابيب طولها ١٢٥٠ كيلومتر تصل حقول الرميلة بميناء طرطوس في سوريا . من أجل تنفيذ هذه الفكرة ، على السوريين والعراقيين أن ينسوا خلافاتهم . وفي حزيران ١٩٧٠ ، زار وزير النفط العراقي دمشق للتفاوض على مد الانابيب التي يمكنها أن تنقل حوالي ٥٠ مليون برميل سنويا الى المتوسط مما يعني الاستفادة الواسعة من نفط الرميلة وتحول التحدي السياسي للشركات النفطية الى انتصار اقتصادي . إلا أن الكلفة المرتفعة للمشروع (٤٢٠ مليون دولار) اخرت المفاوضات . لكن المهم أن النظامين البعثيين سارا على طريق التقارب ، وهو تقارب شجع عليه الاتحاد السوفياتي وانطوى على تعديل لنظام التحالفات السوفياتية . ففي مقابل مصر الحليف القديم ، وجدت موسكو توازنا جديدا في اقتراب النظامين البعثيين في بغداد ودمشق . وأدى هذا التحالف الجديد منذ ١٩٧١ الى عزلة مصرية في الشرق الاوسط شبيهة بالعزلة التي كانت تحيط بالعراق حتى ذلك الوقت .

لم تقتصر المبادرة السوفياتية على صعيد العلاقات العراقية ـ السورية ، بل تعدتها الى السياسة العراقية الداخلية . فبعد الهدوء على الجبهة الكردية ، حصل التقارب مع الحزب الشيوعي العراقي . وكما مر سابقا لعبت موسكو دورا اكيدا في التفاهم بين النظام العراقي والقوى اليسارية في اطار الميثاق الوطني . إلا أن الوساطة اصطدمت بعقبتين : الأولى من جانب الجناح اليميني في البعث الذي اعتبر أن التطورات السياسية والاقتصادية ستفرض على البلاد نمطا من الاشتراكية ، والثانية من جانب البرازاني الذي اعتبر ان اتفاق البعث والشيوعيين يشكل خطوة الى الوراء بالنسبة الى اتفاق آذار ١٩٧٠ ، وان

الميثاق الوطني تنازل يقدم للجيش ومحاولة لابعاده عن الاشتراك الفعلي في السلطة . لذلك فرض البرازاني ليس الاشتراك في الحكومة فحسب (٥ وزراء اكراد في ١٩٧٢) بل أيضا في مجلس قيادة الثورة . اما موقف الشيوعيين فكان أكثر بساطة . فهم اعتبروا أن البعث مجموعة من الاتجاهات تتراوح بين المحافظة الشديدة والانفتاح الاشتراكي . وهذه المجموعة إذا احتدت فيها التناقضات وحُرمت من الدعم الشعبي قد تنزلق الى سلطة عسكرية معادية للتغييرات العميقة التي يفرضها تحديث البلاد ، كما أنها قد تتجه ، تحت تأثير العناصر الشابة والعلمانية ، الى الطريق التي فتحتها الثورة في ١٩٥٨ . في ١٩٧١ كان ثمة شخص واحد يستطيع تجسيد فرصة هذا التطور هو صدام حسين زعيم الذين يمكن أن يطلق عليهم اسم التحديثيين . فهو المهندس الاساسي للتقارب مع الاكراد ونزع الصفة العسكرية عن السلطة والانفتاح على اليسار . لذلك وعندما طرح الميثاق الوطني اعلن الشيوعيون استعدادهم لدعم البعث لمنع العودة الى الوراء . وقبلهم استطاع الاتحاد السوفياتي أن يجد في صدام حسين المحاور المناسب . فهو زار موسكو في آب ١٩٧٠ على رأس وفد ضم قادة حزبيين وقادة عسكريين ومسؤولين اقتصاديين . وفتحت هذه الزيارة السبيل امام سلسلة مبادلات على مستوى رفيع : مفاوضات عسكرية (كانون الاول ١٩٧١) لدى زيارة الماريشال غريشكو لبغداد حيث وقع اتفاق المساعدة العسكرية للعراق ، ومفاوضات سياسية ازدادت نشاطاً منذ مطلع ١٩٧٢ .

في شباط ١٩٧٢ ، عندما عاد صدام حسين الى موسكو ، كان الوضع في الشرق الاوسط تغير كثيرا . فعلى رغم المعاهدة الموقعة مع القاهرة كان العداء للشيوعية وللاتحاد السوفياتي في ذروته . فبعد الازمة السودانية ، اكد كل من القذافي والسادات والنميري ان الاتحاد السوفياتي يهدد بلدانهم مثله مثل اية قوة كبرى ، كما وضعوا الايديولوجيا الاشتراكية موضع الاتهام .

استقبل صدام حسين استقبال المنتصرين في موسكو . فبعد الانهيار التدريجي للناصرية ، كانت موسكو على استعداد لاعادة اكتشاف كل مزايا البعث . وانتهت الزيارة ببيان مشترك ندد تنديداً شديدا بالعداء للشيوعية وللاتحاد السوفياتي واعتبر هذا العداء نتيجة لحملة « الامبريالية العالمية » لضرب التضامن بين الدول العربية . وتحدث البيان عن « حلف استراتيجي » وعن ضرورة « اتخاذ اجراءات لقيام علاقات طبيعية بين البلدين وتطويرها[٦] »

بعد شهرين رد كوسيغين الزيارة . اهمية الحدث لا تكمن في أنها المرة الأولى التي يزور مسؤول سوفياتي بهذا المستوى العراق فحسب ، بل بالتوقيع ، للمرة الاولى أيضا ، على معاهدة صداقة وتعاون مع بلد في العالم الثالث في ظل ظروف طبيعية . فالمعاهدة السوفياتية ـ المصرية والمعاهدة السوفياتية الهندية وقعتا تحت وطأة الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تمر فيها الهند ومصر وتحت وطأة الحاجة الملحة للاسلحة . أما بالنسبة الى العراق في نيسان ١٩٧٢ ، فكان الوضع مختلفا كليا . فالعراق ليس بلد

مواجهة ، كما أن البعث تمكن من ضمان الاستقرار الداخلي . والمشكلة الوحيدة امامه هي تصدير نفط الرميلة ، وهي مشكلة التزم الاتحاد السوفياتي حلها . هكذا لم يكن العراق مدفوعا بأية ازمة الى توقيع المعاهدة . وأكثر من ذلك ، بدا أن مثل هذه المعاهدات في بلد تاريخه مليء بمقاومة مثل هذه الاتفاقات امر غير مقبول .

اذن ، كانت معاهدة ٩ نيسان ١٩٧٢ حدثا مهما . ولم تختلف نصوص هذه المعاهدة عن تلك الموقعة مع مصر قبل سنة ، الا في نقطتين : تعاون اقتصادي اكثر تقدما وعدم التشديد على المنجزات الاشتراكية التي ينبغي الدفاع عنها . وكان الاتحاد السوفياتي تجنب خلال المفاوضات اثارة الشكوك الوطنية ، مما دفع البكر الى التأكيد ان العراق يبقى سيد سياسته الداخلية والخارجية . ولوحظ أن المعاهدة ركزت اكثر على الاوجه الاقتصادية مما يدل على حركة المصالح السوفياتية في بلد غني بالمواد الاولوية خصوصا النفط ويشرف على الحقول النفطية في الخليج .

بالنسبة الى العراق ، فكانت فوائد المعاهدة ، اساسا ، عسكرية ، من دون التقليل من أهمية الالتزامات الاقتصادية . في ايلول ١٩٧٢ ، وقع البكر في موسكو اتفاقاً نص على التزام موسكو تقديم مساعدة عسكرية كبيرة لبغداد من أجل « تطوير القدرة القتالية لقواتها المسلحة » . وفي الشهر الثاني ، بدأت تصل الى بغداد كميات كبيرة من الاسلحة . بيد أن الوضع العراقي يختلف كليا عن الوضع المصري ، ذلك أن العراق عليه أن يطور قدراته في مواجهة عدوين : الاول داخلي هو الحركة الكردية التي لا تزال تطالب بحقوق في حقول نفط كركوك . والثاني خارجي هو ايران . وفي الحالتين كان على موسكو ان تقدم على خيارات جديدة . فهشاشة التقارب العراقي ـ الكردي الذي عمل الاتحاد السوفياتي من أجله ، والبطء في اقامة الجبهة الوطنية يدلان على أن المشكلة الكردية لم تنته بعد . وبتحديثه الجيش العراقي ، كان الاتحاد السوفياتي يعد بغداد لمقاتلة الاكراد على نحو أفضل . وهنا طرأ تطور لم يكن متوقعا من قبل . فالاتحاد السوفياتي الذي اصم اذنيه امام النداءات الكردية لوقف تدعيم القدرة العسكرية العراقية ، بدأ منذ نهاية ١٩٧٢ ينتقد المتطرفين الاكراد الذين يعيقون اقامة الجبهة الوطنية(٧) . وتطور الموقف السوفياتي ليصل الى اعتبار ان الاكراد بعدائهم للحكومة العراقية يخدمون مصالح أجنبية . وبتخليه عن الاكراد ودعم الحكومة العراقية والتأكيد على ضرورة اقامة الجبهة الوطنية ، يكون الاتحاد السوفياتي ، في ١٩٧٤ ، قطع مع تقليد سياسي يعود الى ستالين ويعتبر أن الاكراد عنصر عدم استقرار ضروري في الشرق الاوسط .

لكن في الفترة نفسها ، اصيب الموقف العراقي بالضعف نتيجة صعود المطامع الايرانية . اذ ادعى شاه ايران أنه البديل عن السلطة البريطانية في الخليج . وأكدت تحركاته في اتجاه الامارات رغبته في الاسراع بالاستيلاء عليها . فاعتبر العراق المطل على الخليج أن الادعاء الايراني « بفرسن » الخليج

العربي وهو ادعاء غير مقبول . ومنذ ذلك الوقت ، اضيف الى النزاع في الشرق الاوسط الذي يزرع الخلاف بين العرب والاسرائيليين ، نزاع آخر هو النزاع العراقي ـ الايراني . فطهران اعتبرت العراق عدوها في الخليج ونموذجا سياسيا خطرا كان الشاه يخشى انتقال عدواه الى الداخل . فمنذ ١٩٥٣ عمل محمد رضا بهلوي على فرض نظامه السياسي ، واعتبر أن وجود نظام عراقي قوي وقادر على حل مشاكله الداخلية ، تجربة تجتذب جميع الذين يطمحون الى التغيير في ايران . ولاضعاف العراق ، لم يتردد الشاه بالتدخل في نقاط ضعف خصمه ـ الأكراد . ومن دون شك شجع الدعم الايراني الاكراد على المقاومة مما أيقظ ما تسميه موسكو « التطرف » . وكان الاتحاد السوفياتي ، عبر تقديم المساعدة للعراق وتوفير الوسائل لديه لفرض سلطته ، يناور ضد ايران أيضا ، لكن على نحو خفي . ذلك أنه لم يرغب في تدهور العلاقات مع طهران بعدما بلغت مرحلة من التوازن(٨) .

التقارب السوفياتي ـ العراقي ، على رغم افادته لبغداد التي تحولت فجأة الى حليف لموسكو ، اتاح للاخيرة ان ترد على المشكلات التي طرحها عدم الاستقرار المصري ووضع اسس لاستراتيجية جديدة . فخلال ١٥ سنة تركز الاهتمام السوفياتي على حوض البحر المتوسط وضرورة ايجاد قواعد فيه . وشكلت مصر نظرا الى حاجاتها العسكرية ، رأس الجسر لهذه القواعد . وخلال مراحل التوتر في العلاقات المصرية ـ السوفياتية ، لعبت مصر دور رأس الجسر واستطاع الاتحاد السوفياتي في النهاية ان يصل الى اهدافه المرسومة .

ومع ضرورات الوجود السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة ، برزت في نهاية الستينات اهتمامات جديدة هي الاتجاه جغرافيا نحو الخليج سعيا وراء استراتيجية نفطية .

كان الاهتمام بمنطقة الخليج مشتركا . فالغربيون بذلوا جهودا للحفاظ على سيطرتهم على حقول النفط في المنطقة . والصين التي ازداد تقاربها مع ايران وجدت موطىء قدم في اقليم ظفار وسعت الى ممارسة تأثير على أية مجموعة قد تساعد في زيادة خطورة الاضطراب المحلي . لذلك كان على الاتحاد السوفياتي القيام بمهمات عدة . وينبغي ، في البدء ، اضعاف السيطرة الغربية والنفوذ الصيني ، ومنع الشاه ، في حال سيطرته على الخليج ، من اعادة تشكيل قوة مقلقة على الحدود السوفياتية الجنوبية .

٣ احتمالات كانت متوفرة ، فاسرعت موسكو للاستفادة منها . فبدعم العراق لتجاوز مرحلة تأميم الـ « اي . بي . سي » ، سهل الاتحاد السوفياتي انهيار السيطرة الغربية على الموارد الطبيعية العربية وعزز قدرة المنتجين على مواجهة الغرب المستهلك . وبذلك يكون الاتحاد السوفياتي وجه ضربة غير مباشرة لايران داخل مجموعة الدول المنتجة للنفط . من جهة أخرى كثف تصدير الاسلحة الى ظفار على نحو لم تعد الصين قادرة على منافسته .

في التحليل الاخير ، يتحدد الموقف السوفياتي من العراق بهدف مزدوج : التوسط في النزاعات العراقية ودعم مكانة العراق . فمن وساطة بين العرب والاكراد ، الى اخرى بين الشيوعيين والبعثيين ، الى التقارب بين البعث في دمشق والبعث في بغداد . إلا أن ايا من هذه المشاكل لم يحُل جذريا . لكن النظام العراقي ، بعدما سيطر على الاكراد وتلقى دعم الشيوعيين وتصالح ظاهريا مع النظام السوري ، استطاع أن يقدم نفسه كمحور وحدوي . وردا على مشروع الملك حسين لانشاء المملكة المتحدة ، اقترحت بغداد في آذار ١٩٧٢ مشروع وحدة عراقية - سورية - مصرية ، تهدف الى القضاء على المشروع الاردني . لكن الى أي مدى يستطيع الاتحاد السوفياتي ، باعطائه موقعا مركزيا للعراق ، أن يعدل العلاقات العربية ويخلق نقاط ارتكاز جديدة ؟ لقد جاءت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ التي اعادت لدول المواجهة كرامتها وأرجعتها الى مركز التضامن العربي ، لتقلب الحسابات السوفياتية رأسا على عقب . لقد كان في وسع الاتحاد السوفياتي أن يظهر لمصر أنها لم تعد مهمة بالنسبة اليه خلال المرحلة الماضية ، لكنه لم يعد قادرا على تجاهل علاقاته مع مصر بعدما عاد النزاع العربي - الاسرائيلي ليسيطر مجددا على الحياة السياسية الدولية .

سوريا ، تحالف من دون معاهدة

مثل العراق ، اكتسبت سوريا مكانة متزايدة في الاهتمامات الاقليمية للاتحاد السوفياتي . لقد تغير النظام في دمشق في حركة ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، اي في الفترة نفسها التي توفي فيها عبد الناصر ، وتولى السلطة الفريق حافظ الاسد الذي أبعد نور الدين الاتاسي وصلاح جديد . اثار هذا التغيير اهتمام السوفيات، ذلك ان المجموعات السابقة توصلت ، بعد مشاكل امتدت سنتين ، الى اقامة علاقات طبيعية مع موسكو . فقد كان صلاح جديد في ١٩٧٠ احد الدعاة المتحمسين الى التحالف مع السوفيات . هذا التطور داخل البعث في سوريا دفع موسكو الى التحفظ الذي لم يدم طويلا على كل حال . ذلك أنه بعد اسبوع على الانقلاب رددت الصحافة السوفياتية اصداء النزعة الاشتراكية للقيادة السورية الجديدة(٩) . فالقرارات الجديدة التي اتخذها الاسد تذهب في الاتجاه الذي تدعو اليه موسكو : على الصعيد الداخلي ، دعا الاسد كل « القوى التقدمية » وفتح الباب امام الشيوعيين للاشتراك في الائتلاف الحاكم . وعلى الصعيد الخارجي وضع حدا للتوتر المصري - السوري واكد أن على سوريا أن تأخذ مكانها في الاتحاد العربي الذي يضم مصر وليبيا والسودان . ازاء حلف بين الدول العربية التقدمية التي يمكن أن تشكل منطقة نفوذ متجانسة ، لا يمكن لموسكو الا أن تصفق . اخيرا ، اتجه الاسد نحو الاتحاد السوفياتي للحصول على دعم اقتصادي وعسكري . وعندما زار الرئيس السوري موسكو في شباط ١٩٧١ ، عمل على اقناع محاوريه ان استلامه السلطة واجراءات تحرير الاقتصاد لا يمكن أن تعزل رغبة

سوريا في التقدم نحو الاشتراكية والاستمرار في علاقات مميزة مع الاتحاد السوفياتي . وأظهر البيان المشترك الذي صدر في أعقاب الزيارة ولهجة الصحافة السوفياتية ان جهود الاسد لم تذهب هباء . وبدا أن موسكو التي اقلقها لبعض الوقت عدم الاستقرار في الشرق الاوسط ، بدأت تستفيد من التغيرات الحاصلة . فالدولة الاتحادية الجديدة اكدت صداقتها للسوفيات ، والحوار الذي بدأ بين دمشق والقاهرة قد يكبح الاتجاه الاميركي في مصر ، والتقارب المصري - العراقي يميل الى فك العزلة عن بغداد .

في المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعي السوفياتي ابدى ليونيد بريجنيف تفاؤلا لمستقبل البلدان التي تسير على طريق التطور اللارأسمالي ، مركزا على الاصلاحات في كل من مصر وسوريا والسودان(١٠) واعلن الزعيم السوفياتي أن جبهة صلبة معادية للامبريالية قامت في العالم العربي . كذلك ركزت التعليقات السوفياتية على أن هذه الجبهة تتعاون مع الحركة الشيوعية العالمية على أسس مستقرة وجديدة تعود الى تطابق وجهات النظر في البلدان المعنية والتي يشكل الاتحاد العربي نموذجا لها .

وبدت هذه الآراء المتفائلة جديدة بالنسبة الى السلطة السوفياتية ، وعودة عن المفاهيم التي اعتمدها خروتشوف . لكن ما كادت هذه الملاحظات تتبلور حتى انهار التضامن العربي . فتصاعد موجة العداء للشيوعية في مصر والسودان ارغمت الاتحاد السوفياتي على التركيز على سوريا والعراق وتعديل استراتيجية الاحزاب الشيوعية المحلية .

تم التقارب مع سوريا سريعا . وفي شباط ١٩٧٢ ، قام وفد سوفياتي برئاسة مازوروف بزيارة لدمشق . واتخذت هذه الزيارة اهمية لكون مازوروف عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي ، ونائبا لرئيس الوزراء في الوقت نفسه . وإذا كان معظم رؤ ساء الوفود يتمتعون بموقع رفيع في الحزب والدولة ، لكنهم نادرا ما كانوا يمثلون الهيئتين معا . وشددت الصحافة السوفياتية على أن الزيارة تأتي في اطار علاقات دولة بدولة وحزب بحزب .

بصفته ممثلا للدولة وقع مازوروف اتفاق تعاون مع سوريا اكد على ضرورة « زيادة القدرة الدفاعية للجمهورية العربية السورية » ، مشيرا الى ضرورة الوحدة العربية التي على أساسها يقوم التقدم الاجتماعي والنضال ضد الامبريالية . وبدت سوريا انها البديل عن مصر في التوجهات السوفياتية . من جهة أخرى وبصفته ممثلا للحزب شدد مازوروف على أهمية الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم البعثيين والشيوعيين والعناصر اليسارية الاخرى . لكن المهم بالنسبة الى موسكو كان تدعيم العلاقات من دولة الى دولة . وعلى رغم تلبيتها للمطالب الاقتصادية السورية عملت موسكو على الحصول من الاسد في شباط (في دمشق) وفي تموز (عندما زار العاصمة السوفياتية) على الموافقة على توقيع معاهدة صداقة وتعاون . وعلى رغم الرفض السوري لمثل هذا الاتفاق استمرت موسكو في جهود التقارب مع دمشق . تبدو اسباب

الاصرار السوفياتي على لعب الورقة السورية واضحة . فالاسد ادرك في تموز ١٩٧٢ أنه لا يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتصلب في مواقفه ، ذلك أن طرد الخبراء من مصر اضعف موقعه . وبات من الضروري ايجاد بديل عن القاهرة . إلا أن العراق وحده لا يشكل وزناً مقابلا نظرا الى موقعه الثانوي في الشرق الاوسط . واكثر من ذلك ، عندما انفتحت مصر على محاولة التوسط الاميركية ، وجدت موسكو في احدى دول المواجهة محاورا تصب جهوده في افشال هذه المحاولة . هكذا استجابت سوريا للتوقعات السوفياتية . فبعد مرحلة التقارب الاولى ، انفتحت صفحة جديدة في العلاقات السوفياتية ـ العربية بعد عملية ميونيخ ، اذ ردت سوريا على الهجمات الانتقامية الاسرائيلية بدعم من موسكو التي تعهدت بتقديم مساعدة غير محدودة[١١] .

هكذا دخل الموقف السوفياتي في مرحلة جديدة : فبعدما لعبت موسكو لفترة طويلة دورا معتدلا انتقلت الى دور المدافع عن الحقوق المنسية للفلسطينيين والسوريين ، كما أنها ادركت ، مثل دمشق ، ان الموقف السلمي لم يؤد الى نتيجة فحسب ، بل قد ينطوي على خطر مفاوضات منفصلة تضعف الموقف العربي . ترجمت موسكو تصلبها بارسال اسلحة الى سوريا فوراً في صفقة نشرت صحف المنطقة تفصيلاتها : « ٤ طائرات نقل انطونوف ـ ١٢ محملة بالاسلحة هبطت في مطار دمشق[١١] » . في اليوم التالي وجه ملفين ليرد وزير الدفاع الاميركي دعوة تحذيرية الى الاتحاد السوفياتي ، معيدا الى الأذهان أن الوضع في الشرق الأوسط بلغ حافة الانفجار . وعلى رغم النداء ، لم تكتف موسكو بتأكيد ارسال الاسلحة الحديثة الى سوريا (صواريخ ارض ـ ارض ، صواريخ ارض ـ جو ، وبطاريات مضادة للطائرات) فحسب بل اكدت ايضا ارسال خبراء سوفيات « لاعداد الكوادر العسكرية[١٣] » .

اعترفت موسكو اذن ، بالجسر الجوي بين اوديسا ودمشق ، كما أكدت الاتفاق المتعلق بميناء اللاذقية . وكانت الصحف اللبنانية ذكرت قبل اسابيع أن سوريا وافقت على أن يستخدم الاسطول السوفياتي ميناء اللاذقية قاعدة له[١٤] . واكدت الأحداث أن ميناءي اللاذقية وطرطوس تحولا سريعا الى قاعدتين سوفياتيتين . وعلى امتداد الاشهر اللاحقة كثفت موسكو ارسال الاسلحة والاتصالات بدمشق .

لكن ، بعد مرحلة الغزل التي تبعت ازمة العلاقات السوفياتية ـ المصرية ، تدهورت العلاقات بين دمشق وموسكو ووصلت الى حافة القطيعة في ايلول ١٩٧٣ . في سوريا ، كما في مصر ، كان ارسال الاسلحة والخبراء وراء الازمة . لقد ضغط السوريون في استمرار للحصول على طائرات « ميغ ـ ٢٣ » أو على الاقل « ميغ ـ ٢١ » متطورة . فرد السوفيات ، خلال المفاوضات ، ان فيتنام الشمالية هزمت بالاسلحة ذاتها الحملات الاميركية المزودة باعتدة متطورة اكثر من تلك التي لدى اسرائيل . في ١٧ ايلول ١٩٧٣ اندلع قتال جوي فوق طرطوس بين الطائرات السورية والطائرات الاسرائيلية انتهى الى سقوط ١٣ طائرة سورية . فعادت دمشق لتؤكد ان طائرات « الفانتوم » لا يمكن التغلب عليها الا « بالميغ ـ

٢٣ » واتهمت الخبراء السوفيات بانهم رفضوا تشغيل البطاريات المضادة للطائرات خلال الاشتباك فوق طرطوس . وبدا أن أزمة تموز ١٩٧٢ بدأت تتكرر ، فحد الاسد من تنقلات الخبراء السوفيات وهدد بطردهم اذا لم تستجب موسكو لطلبات دمشق ، كما هدد بالتحول نحو الغرب . وبدأ عمليا تقارب مع السعودية لتمويل صفقة سلاح غربي . واذا لم تؤد هذه الازمة الى القطيعة ، فذلك نظرا الى اندلاع حرب تشرين الأول التي أجبرت الاتحاد السوفياتي على مساعدة حلفائه ، ونظرا الى الضغوط الداخلية التي مارسها الشيوعيون وتهديدهم بالانسحاب من الجبهة الوطنية . وأخيرا اثبتت ازمة العلاقات السوفياتية السورية ، أن سوريا ، كي تكون مستقرة في اتجاهاتها السياسية اكثر من مصر ، لن تكون حليفا سهل الانقياد .

استراتيجية جديدة للاحزاب الشيوعية ؟

اظهرت الصعوبات التي لاقاها الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع البلدان العربية أنه بعد فترة من الدعم لانظمة الحزب الواحد ، حيث واجه الشيوعيون مصيرا مؤسفا ، عادت موسكو للتشديد على موقع القوى التقدمية غير المشتركة في السلطة[١٥] . وشكل صيف ١٩٧١ نقطة الانقطاع عندما حمل النميري، الذي لقي دعما من السادات، على الحزب الشيوعي السوداني . وتأثرت موسكو بشكل خاص بسحق الحزب الشيوعي السوداني الذي كان منظما تنظيما جيدا في الوقت الذي بدا ان ثمة هدنة بين الشيوعيين والحكومات في الشرق الاوسط .

وكان الدعم السوفياتي لأنظمة الحزب الواحد التي أبدت عداءها للشيوعيين مصدر توتر بين موسكو والاحزاب الشيوعية الاقليمية التي وجدت نفسها في موقع هش وثانوي . وأثارت الأزمة السودانية السجال مجددا وطلب نقولا الشاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني مرة أخرى من موسكو أن تعيد النظر في موقفها وتعيد الاعتبار للاحزاب الشيوعية الاقليمية في سياستها[١٦] . في صيف ١٩٧١ ركزت موسكو على حركة التحالفات اكثر من الضغوط الداخلية ، واتجهت الجهود السوفياتية نحو البعث في دمشق وبغداد وليس نحو الشيوعيين الذين اعتبر طموحهم للمشاركة في السلطة سابقا لاوانه ، فيما تتطلب المهمة الراهنة تصليب الجبهة المعادية للامبريالية ، وهو الشعار الذي يمكن أن تقبله الجماهير التي تسيطر عليها الايديولوجيات القومية والدينية . في مثل هذه الظروف ، المهم هو تقدم حركة التحرر الوطني وانجاز الاصلاحات الاجتماعية التي توجه العالم الثالث نحو التطور اللارأسمالي ، أي ان المجموعات غير الشيوعية الموجودة في السلطة ستحافظ مدة طويلة على هيمنتها .

إلا أن الاتحاد السوفياتي أدرك منذ ذلك الوقت أن مطالب الشيوعيين في البلدان العربية قد تخدم

خطته . فالاحزاب الشيوعية العربية يمكنها عبر ضغطها الداخلي على حكوماتها التخفيف من حدة العداء الكامن للسوفيات ، كما يمكنها أن تلعب دورا في اطار المنظمات المعادية للامبريالية التي تدعمها موسكو خصوصا في القطاع النفطي . كذلك ادرك الاتحاد السوفياتي معنى أن يفقد سيطرته على الأحزاب الشيوعية ، لذلك كان عليه أن يعيد النظر في موقفه منها . وطرح هذا الموضوع في حدة اكبر عندما ظهرت الصين، التي تخلصت من مشاكلها الداخلية، على المسرح السياسي في الشرق الاوسط عبر دعم ثوار ظفار .

وكان مؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني في كانون الثاني ١٩٧٢ مناسبة لادخال التعديلات الضرورية . استجاب المؤتمر ، في حضور كل الاحزاب الشيوعية العربية ، لهاجس سوفياتي اساسي عندما اذان في وضوح المواقف الصينية . في أعقاب ذلك تم اتخاذ قرار بالدعوة الى مؤتمر لكل « القوى التقدمية والوطنية في البلدان العربية » لتحديد وسائل النضال ضد الامبريالية . وطرحت ، خلال ذلك ، ضرورة ان يلعب الشيوعيون دورا متزايدا في الحياة السياسية المحلية . بعد اشهر من مؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني ، بدأت الصحافة السوفياتية تركز على موضوعة جديدة هي اشتراك الشيوعيين ، ولو في الميادين الثانوية ، في الجبهات الوطنية. وظهر جليا أن موسكو تخلت عن فكرة حل الاحزاب الشيوعية والتحاق الشيوعيين بالاحزاب الحاكمة ، بعدما انتهت التجربة المصرية باضطهاد الشيوعيين واتجاه الاتحاد الاشتراكي العربي نحو اليمين . اما في العراق ، فقد دعت موسكو في وضوح الى تقارب بين البعثين والشيوعيين ، وقدمت أسبابا طمأنت البعثيين ، أي اشتراك الشيوعيين بالجبهة الوطنية في اطار محدد أي تسليمهم المواقع التكنوقراطية ، وبالتالي لا يشكلون أي خطر على السلطة . واعتقد الاتحاد السوفياتي ان هذا الحل سيكون مقبولا من البعث وفي الوقت ذاته يبدد استياء الشيوعيين ، وبالتالي يتيح هذا الحل للشيوعيين ممارسة نفوذ على السلطة كي تحافظ على توجهاتها الخارجية والداخلية . ونظرا الى الاهمال السوفياتي التاريخي للاحزاب الشيوعية المحلية ، جاء الاهتمام ليقنع الانظمة بضرورة ان تأخذ في حسابها هذا الاتجاه الجديد . حصل التغير في بطء ، وادى بالبعث الى وضع ميثاق وطني لم يتحمس له الشيوعيون كثيرا ، ذلك أنهم ، بعد طول معاناة في الحياة السرية حللوا الوضع المحلي على نحو لم يعد يقيم للمصالح السوفياتية وزنا أكثر من إمكانية استمرار وجودهم . لذلك لم تتطابق في ١٩٧٢ التحاليل السوفياتية والتحاليل الشيوعية المحلية .

وادرك الشيوعيون في سوريا والعراق أن المهم بالنسبة الى موسكو الحفاظ على النظامين في دمشق وبغداد في اطار النفوذ السوفياتي . وإذا كان الحزب الشيوعي العراقي قد أبدى تحفظاً، فان الحزب الشيوعي السوري انقسم حول هذه المسألة . فقاد خالد بكداش جناحا قبل فكرة التعاون مع البعث من دون تحفظ ، فيما اعتبر الجناح الآخر ان الرضوخ للبعث في اطار ائتلافي يتيح تصفية الشيوعيين من دون ضجة . لم تعدل الوساطة السوفياتية ، لمنع الانشقاق ، الوضع بل على العكس اظهرت ان الخلاف بات

عميقا بين جيل من الشيوعيين مقتنع بأولوية المصالح السوفياتية وجيل آخر صاعد يهتم باحتمالات العمل المحلي . إلا أنه حتى حرب تشرين ، وعلى رغم تحفظات الشيوعيين ، نمت سياسة الجبهات الوطنية وتطورت. ففي بغداد ، دعا البعث في نيسان ١٩٧٢ الشيوعيين الى الاشتراك في السلطة ، وفي سوريا سعى الاسد الى ايجاد توازن بين جناحي الحزب الشيوعي في الحكومة .

فرض تشكيل الجبهات الوطنية في سوريا والعراق، وبروز العداء للشيوعية في مصر بعد تموز ١٩٧٢ ، التساؤل حول مضمون الجبهات والتطور الداخلي للبلدان العربية . ونظم الحزب الشيوعي السوفياتي ، في مرحلة ما بعد الحرب ، سلسلة من النقاشات . وللمرة الأولى منذ ١٩٦٢ تخلى الشيوعيون السوفيات عن السياسة التي لا تولي اهتماما كبيرا إلاّ للاعتبارات الايديولوجية لينخرطوا في مجال جدي . ونظمت مجلة « قضايا الاشتراكية » في ١٩٧٢ مؤتمرا دوليا ضم مندوبين عن الاحزاب الشيوعية العربية والاحزاب الحاكمة ، الاتحاد الاشتراكي العربي والبعث في سوريا والعراق . تطور النقاش ، المعد أساسا لمشاكل النضال ضد الامبريالية ، تحت ضغط المندوبين الشيوعيين العرب نحو نقاش مستقبل الشيوعيين انفسهم . وبرز خلال النقاش موقفان . فالحزب الشيوعي السوفياتي اعتبر أن الوضع في العالم الثالث لم يتغير تغيرا جوهريا في السنوات الاخيرة ، و« ان الشكل الاساسي للنضال الطبقي في الظروف الراهنة في أفريقيا وآسيا هو وحدة القوى التقدمية » . وحافظت قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي على ضرورة وحدة القوى التقدمية و« استحالة قيادة النضال من أجل التغيير بمجموعة معزولة » . وينطوي هذا التحليل على انه لا يمكن للشيوعيين ان يناضلوا منفردين ، بل عليهم الانخراط في ائتلاف حاكم تقوده احزاب غير شيوعية لارغام هذا الائتلاف على متابعة خط سياسي يشكل النضال ضد الامبريالية احد معطياته الأساسية . هكذا ، يبدو أن النضال ضد الامبريالية هو الهدف الاساسي للقوى اليسارية .

فمنذ ١٩٥٥ ، لم تتبدل النظرة السوفياتية الى العالم الثالث : ان العالم الثالث هو حقل للمناورات الامبريالية ، وينبغي التخلي عن كل الصراعات من اجل الوحدة ضد هذا الخطر الخارجي . وادت الاحداث في الشرق الاوسط ـ الاتجاه نحو اليسار في سوريا والعراق ، او بروز العداء للشيوعية في مصر والسودان ـ الى تبرير هذا الخط . استنادا الى ذلك ، يسعى الاتحاد السوفياتي الى ضبط الشيوعيين عندما يتجذر الوضع تفاديا لخطر الصدام مع الحكومات القائمة الامر الذي تستفيد منه الامبريالية . وعلى العكس عندما يلوح هذا الصدام تضغط موسكو على الشيوعيين من اجل اعادة العلاقات الى طبيعتها مع الحكومات القائمة . لكن في الستينات ، تساءل شيوعيون قريبون جدا من السوفيات ، مثل خالد بكداش ، حول هذا التحليل . وخلال المناقشات في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، برز شبه اجماع بين المندوبين العرب حول الاستنتاج ان السياسة المبنية على تنازلات داخلية باسم اولويات النضال ضد الامبريالية فشلت في كل مكان ، وان اقدام مجموعات غير اشتراكية على بناء الاشتراكية ليس سوى مجرد وهم .

وخلافا للامال السوفياتية التي تركز على ان دعم الشيوعيين للحكومات الوطنية يفرض على الاخيرة السير في طريق اصلاحات لا عودة عنها ، ادت الممارسة الى تدعيم الميول اليمينية واضعاف الاحزاب الشيوعية . أما قضية الاصلاحات الاجتماعية ، فبدا ان ما انجزمنها غير مستقر . وفي النهاية اقترح الشيوعيون اللبنانيون وضع حد للتحالفات العرجاء وان يتقدم الشيوعيون الى السلطة حيثما بدا ذلك ممكنا .

في ١٩٧٣ ، لم يظهر أن هذه المناقشات اثرت في الموقف السوفياتي . فقبل ١٥ سنة جرت مناقشة مماثلة في العراق ، وكان على الشيوعيين العراقيين أن ينحنوا امام معارضة السوفيات لاشتراكهم في سلطة كانوا وراء انقاذها . وفي السنوات الـ ١٥ التي تلت ذلك ، لم ينقذ التعاون السوفياتي مع الحكومات القائمة الشيوعيين من الاضطهاد . هل يمكن الاستنتاج ان الاتحاد السوفياتي فشل في جهود الحوار مع الحكومات والاحزاب ؟

في الواقع ، يجب ألا تخفي الازمات العربية ـ السوفياتية في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ التغيرات التي حصلت في الموقف السوفياتي في الشرق الاوسط . فللمرة الاولى وسع الاتحاد السوفياتي حقل عمله وتحرر من الضغط المصري . وللمرة الاولى ايضا ادخل في حساباته العراق التابع تقليديا لمنطقة النفوذ الغربي . كذلك حملت السنوات التي تبعت حرب تشرين تغيرا في الوضع القائم منذ الستينات . واذا كان هذا التغيير حمل مشاكل جديدة لموسكو ، فان حقل نفوذها بقي واسعا .

عناصر التغيير متعددة . فالتحالفات الجديدة التي وان لم تشمل سوى عدد قليل من الدول العربية دعمت الانقسام بين مجموعة دول « تقدمية » متقاربةً مع الاتحاد السوفياتي ومجموعة دول « محافظة » متحالفة مع الغرب . بالطبع عمل الاتحاد السوفياتي على عدم خلق مجموعتي تحالفات . فالبلدان داخل « الجبهة المعادية للامبريالية » تشترك ، كما في الايام الأولى للتعايش السلمي ، في الرغبة بتعزيز استقلالها الوطني ضد القوى الغربية ، خصوصا الولايات المتحدة المتهمة دائما بالهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية . وكما في الماضي ليس مهما طبيعة هذه الانظمة ، بل المهم هو خياراتها السياسية الخارجية .

الى ذلك ، نلاحظ عناصر جديدة في السياسة السوفياتية في تلك الفترة . أولا توسيع حقل العمل ، اي الانتقال من سياسة « رأس الجسر » الى منطقة النفوذ ، ثانياً الانتقال الجغرافي من البحر المتوسط نحو الخليج . وهذا الانتقال يترجم استراتيجيا بالرغبة في الاشراف على الممرات الاساسية في الخليج والمحيط الهندي ، واقتصاديا بالاهتمام المتزايد بالبلدان المنتجة للنفط وتشجيعها على تشكيل مجموعة ضغط في الحياة الدولية . هنا ، يكمن التجديد في السياسة السوفياتية بالنسبة الى ما كان قائما حتى حرب حزيران . وإذا كان لا يمكن الصاق مبادرة ادخال سلاح النفط في العلاقات الدولية بالاتحاد السوفياتي ، فعلى الاقل توقع السوفيات في مرحلة باكرة أن هذا السلاح سيدخل تعديلا على معطيات النزاع في الشرق الاوسط وعلى

التوازن الدولي على المدى البعيد . وكان التقارب مع العراق يهدف الى ايجاد موقع في بلد يحتل موقعا استثنائيا في الخليج وينتج النفط على نحو يمكنه من أن يكون طليعة النضال بين البلدان النفطية التي أدركت قوتها وتمكنها من القيام بدور عالمي . وبدا في البدء ، ان ليبيا قد تلعب هذا الدور ، إلا أن عداء القذافي للشيوعية وعدم استقراره السياسي جعلا منه حليفا غير مضمون . كذلك أدى حذر بومدين من السوفيات الى عدم المراهنة على الدور الجزائري .

تحديد آخر في الموقف السوفياتي في الشرق الاوسط : على امتداد ١٥ عاما لم تهتم موسكو بقوى المعارضة الداخلية لمصلحة الحكومات القائمة . في الواقع لم تكن هذه السمة ميزة اقليمية للسياسة السوفياتية ، بل ميزت السياسة الخارجية لموسكو منذ العشرينات . لكن ، في الشرق الاوسط ، وفي الوقت الذي ذهب الاتحاد السوفياتي بعلاقاته مع الحكومات الى العمق ، بدأ يهتم بالقوى المعارضة الداخلية . بالتأكيد لم يكن ذلك سوى بداية نهضة للاحزاب الشيوعية المحلية ، لكنها تتناقض تناقضا كبيرا مع السياسة المتبعة حتى ذلك الوقت. هل اعادة الاعتبار للاحزاب الشيوعية المحلية متعلقة بتوقيع معاهدات الصداقة والتعاون ؟ ثمة أسباب عدة للاهتمام السوفياتي الجديد بهذه الاحزاب . في البدء ضغوط هذه الاحزاب نفسها التي استفادت الى حد ما من مراحل تحسن علاقاتها الجيدة مع الحكومات القائمة . وجاءت عملية التجذير الشاملة في الشرق الاوسط لتمنح للاحزاب الشيوعية قاعدة اصلب من السابق وربما حججا لاقناع موسكو لادخالها في حساباتها . من جهة اخرى شعر الاتحاد السوفياتي منذ ١٩٦٧ ، وخصوصا بعد غياب عبد الناصر بهشاشة صداقاته في المنطقة ، وتأكد لديه ان لا توظيفاته الاقتصادية والعسكرية ولا « بناء الاشتراكية » تضمن له علاقات مستقرة مع البلدان العربية . وأمام صعود موجة الاستياء العربي في وجه موسكو ، يمكن الاعتقاد أن الاتحاد السوفياتي درس احتمال استخدام الاحزاب الشيوعية كوسيلة ضغط محتملة على الحكومات التي تحاول الاقتراب من الولايات المتحدة .

لماذا اذن توقيع المعاهدات ؟ من المحتمل أن يكون ذلك مرتبطاً باوضاع طارئة ولاسباب وربما تكون مرتبطة بالسياسة الداخلية في الاتحاد السوفياتي . لقد مر سابقا ان المعاهدة السوفياتية المصرية كانت مرتجلة ، لكنه ارتجال ادى الى سياسة متناسقة حول تحديد العلاقات السوفياتية ـ العراقية . كذلك لا يمكن فهم المبادرات السوفياتية إلا من خلال المشاكل التي طرحها الحلفاء العرب على القيادة السياسية السوفياتية . فهذه القيادة ظلت منقسمة فترة طويلة حول الخيار في الشرق الاوسط . وبعد حرب حزيران ، بدا هذا الانقسام واضحا بين الذين ارادوا الحفاظ على التحالف مع العرب بأي ثمن والذين كانوا يخشون ثمن هذا التحالف . ومع الانزلاق المصري في ١٩٧١ خارج الدائرة السوفياتية اعيد النظر في خيارات ١٩٦٧ . وكانت معاهدة ايار ١٩٧١ جوابا الى حد ما على هذه الاعادة . مع تحول مصر الى حليف فعلي ، بدا أن القيادة السوفياتية اوقفت الانزلاق المصري خارج فلكها ، وبالتالي باتت لديها

الوسائل الداخلية لفرض مساعدتها ودعمها عسكريا . وبالطريقة نفسها ، كانت المعاهدة مع العراق ردا على مصر وكذلك ردا على الذين انتقدوا ، في داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي ، تورط موسكو المتزايد في الشرق الاوسط .

هكذا ، بدت سياسة المعاهدات سياسة قصيرة المدى ودفاعية تهدف أساسا الى الرد على الصعوبات المتزايدة للسياسة السوفياتية الشرق اوسطية والداخلية . كما بدا أن القادة السوفيات لم يزرعوا أوهاما حول النتائج العميقة لهذه السياسة . هل كانوا يعتقدون ان دعمهم الجديد منذ ١٩٧٢ للاحزاب الشيوعية يصحح هذه السياسة ؟ يبدو هذا الأمر غير مؤكد . فالسياسة السوفياتية ملتزمة منذ فترة طويلة بالعلاقات مع الحكومات ، وبالتالي ليس من الممكن اعادة النظر فيها بمثل هذه السهولة . وأكثر من ذلك ، ففي الوقت الذي سعى الاتحاد السوفياتي لوضع سياسة عامة ، من الصعب التصور أنه يعتمد في الشرق الاوسط تكتيكا يختلف عن هذه السياسة اختلافا كليا . كذلك ، لم تكن موسكو ترغب في اثارة المخاوف لدى واشنطن فيما هي تسعى الى تقديم نفسها كدولة مثل الدول الأخرى . وعلى الصعيد الاقليمي ، يعرف القادة السوفيات أن سلاح خلق النزاعات الداخلية سلاح ذو حدين . فالحكومات التي يخيفها صعود قوى اليسار ستنظر الى الاتحاد السوفياتي على أنه أكثر تهديدا من الولايات المتحدة . لكن في اطار محدد ، هو اطار الجبهات الوطنية حيث موقع الضعف يمنع الشيوعيين من تهديد السلطة ، سعت موسكو بواسطتهم الى اسماع صوت مصالحها وفي الوقت نفسه ضمان حيادها امام الحكومات ، وذلك في مقابل اشتراك الشيوعيين في الحكم . هكذا ، تعتقد موسكو ، أنه بالامكان ارضاء الشيوعيين وغير الشيوعيين والحفاظ على الاتجاهات الأساسية للمعاهدات .

اذن الأمر لا يتعلق باعادة نظر كبيرة في السياسة السوفياتية ، بل بتصحيح مرتبط بالظروف الداخلية المستجدة والظروف الدولية المتحركة . واقتضى تعدد التحالفات ، في النهاية ، تنوعا في الوسائل للحفاظ عليها .

هوامش

١ ـ « البرافدا » ، ١٤ تموز ١٩٦٨ .
٢ ـ « الازفستيا » ، ٢٧ أيار ١٩٧٠ .
٣ ـ عادت الصحف السوفياتية الى هذه القضايا في مرحلة متأخرة ، اي بعد التقارب بين موسكو وبغداد .
٤ ـ « البرافدا » ، ٢٧ أيار ١٩٧١ .
٥ ـ في الواقع مهدت زيارة بودغورني للعراق في تموز ١٩٦٧ لهذا الاتفاق .
٦ ـ « البرافدا » ، ١٨ آذار ، ١٩٧٢ .
٧ ـ « البرفدا » ، ٣ و٧ كانون الثاني ١٩٧٣ .
٨ ـ زيارة الشاه لموسكو في تشرين الاول ١٩٧٢ ، وزيارة كوسيغين لايران في آذار ١٩٧٣ كرست هذا التوازن .
٩ ـ « البرافدا » ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ .
١٠ ـ « البرافدا » ، ١١ نيسان ١٩٧١ .
١١ ـ تحدث الاسد عن هذه المساعدة في مؤتمر صحافي عقده في آب ١٩٧٢ .
١٢ ـ « التايمس » نقلا عن « النهار » ، ٢٥ أيلول ١٩٧٢ .
١٣ ـ « البرافدا » ، ٢٩ أيلول ١٩٧٢ .
١٤ ـ « الموند » نقلا عن « النهار » ، ٢٩ اب ١٩٧٢ .
١٥ ـ في نهاية ١٩٧١ عقد مؤتمر في موسكو للبحث في الصعوبات التي يلاقيها الشيوعيون في العالم الثالث وذلك في ضوء المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعي السوفياتي .
١٦ ـ « وورلد ماركسيست ريفيو » ايلول ١٩٧١ ، ص ٣١ .

الفصل الثالث

السلام الاميركي

الاتحاد السوفياتي يريد السلام في الشرق الأوسط. الأتحاد السوفياتي يرغب في استمرار النزاع العربي - الاسرائيلي . حول هاتين الفكرتين البسيطتين تجادل الخبراء طويلاً[1] . اين الحقيقة في هذا النقاش؟ . كما في كل موقف متطرف ، تظهر كل من هاتين الصيغتين جزءا من الحقيقة وجزءا من الخطأ . فالوضع الناشيء في الشرق الأوسط عن النزاع ساهم في تنفيذ الخطة السوفياتية، لكن في كل ازمة عنيفة يعاد النظر في هذه الخطة . ولم تنفِ الحرب التي اندلعت في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ هذه القاعدة . بل على العكس، طرحت على الاتحاد السوفياتي مشاكل اكثر تعقيداً من السابق، وتعمقت نتائجها اكثر، نظراً إلى الاطار الدولي المتغير الذي احاط بها في الوقت الذي بدا فيه ان السياسة السوفياتية قطفت سلسلة من النجاحات.

الاطار الدولي الجديد هو الانفراج. فبعد اتفاقات «سالت»، اتفق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في قمة سان كليمنتي في حزيران ١٩٧٣ على تحديد دورهما في العالم . واعترف الجانبان ان قوتهما تلقي عليهما مسؤ وليات خاصة واستثنائية، وان واجب تفادي الازمات التي تهدد السلام العالمي وضبطها، يقع على عاتق الدولتين. شكل هذا الاتفاق انتصارا كبيرا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي الذي كان لا يزال حتى ذلك الحين القوة الثانية في العالم . بالتأكيد، انطوت المساواة الجديدة التي اعترف بها لموسكو ، على بعض عناصر التمييز . فالولايات المتحدة تأخرت في منح موسكو «حق البلد الاكثر رعاية» وفرضت عليها في المقابل رفع القيود عن هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل . وانطوى هذا الشرط على اضعاف المكانة السوفياتية لدى العرب الذين اثارهم قرار تعزيز الوضع السكاني في اسرائيل . في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، ومع انطلاقة العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة ، فرضت المشاكل في الشرق الاوسط تعثر الحوار السوفياتي - الاميركي . ووجدت موسكو نفسها مشدودة بين علاقاتها مع واشنطن ، في اطار الخط العام لسياسة الانفراج، وبين متطلبات تحالفاتها العربية . ولأن كل سياسة تنطوي على تناقضات من هذا النوع ، عملت الممارسة اليومية والحلول الجزئية على اخفائها . لكن في الأزمات، تبدو اية مصالحة من هذا النوع اكثر صعوبة . هكذا، كانت حرب تشرين بمثابة امتحان لسياسة الانفراج ، وكشف للمعطيات المتناقضة للسياسة السوفياتية . هل كان الاتحاد السوفياتي مسؤ ولاً عن هذه الحرب؟

حرب مقبولة ومعدّلها

في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، وخلافاً للمعهود هاجمت الجيوش العربية الحدود الاسرائيلية ، وتخطتها . القوتان الكبريان اللتان اهتمتا بتفادي الازمات ، لم تعملا على تحاشي الحرب . بل على العكس ، فان احداهما ، الأتحاد السوفياتي ، لم تكن على علم بها فحسب ـ يدل على ذلك اخلاء عائلات الخبراء السوفيات من القاهرة ودمشق ـ بل ساهمت في جعلها ممكنة . فالاتحاد السوفياتي هو الذي سلّح البلدان العربية . ومن ازمة إلى اخرى تمكنت هذه البلدان من انتزاع المزيد من الاسلحة الأكثر تطورا . وقد يبرز الاعتراض على ان العرب لم يتلقوا قط بعض الأسلحة الهجومية التي كانوا يطالبون بها ، كما أن سلاح الجو لديهم ظل دون مستوى سلاح الجو الاسرائيلي ، وهو على كل حال لم يشترك الا اشتراكا متواضعا في القتال . الا ان هذا الاعتراض لا يبدو ملائماً . في البدء يصعب رسم الحدود بين السلاح الهجومي والسلاح الدفاعي ، اضافة إلى ان ثمة عاملين ساهما في تعديل معطيات حرب ١٩٧٣ . فالخبراء السوفيات الذين طردهم السادات في ١٩٧٢ ، قاموا بدورهم اي أنهم وفروا للعرب وسائل استخدام الاعتدة العسكرية بفعالية . ومن خلال توجيه استخدام هذه الاعتدة ، اقترحت موسكو عمليا على العرب استراتيجية جديدة كانت مفاجئة لاسرائيل . في الواقع ، ظلت اسرائيل مقتنعة ـ وهذا ما يفسر هدوءها ـ ان العرب لا يمكنهم الدخول في حرب ما دامت طائرات «الميغ ـ ٢١» هي التي ستواجه «الفانتوم» الاسرائيلية . إلا ان موسكو ، عبر تزويد العرب باكثر الصواريخ تطوراً ، وبكميات كبيرة من الاسلحة ـ وهو امر لم تلاحظه اسرائيل ـ ساهمت في سد العجز الجوي[٢] . ان كمية الصواريخ وكثافة شبكاتها هي التي ادخلت تعديلا نوعياً على معطيات النزاع .

على تسليح البلدان العربية بهذه الكثافة ، قد يجيب الاتحاد السوفياتي انه لم يفعل سوى تطبيق نصوص معاهدة الصداقة (١٩٧١) مع مصر والاتفاقات العسكرية مع سوريا ، وان العالم كله يعرف التوجه العربي نحو حل عسكري . فعلى امتداد عام ١٩٧٣ ، تكاثرت التصريحات في القاهرة ودمشق حول مأزق الازمة الشرق اوسطية وضرورة الحل العسكري[٣] .

يبدو أن هذه المبررات لم تخف الحدث الاساسي . فالاتحاد السوفياتي وافق على دخول حلفائه المعركة ، وزودهم بالوسائل الممكنة . أليس هذا الامر متناقضاً في وضوح مع التعهدات التي اتخذت في قمة سان كليمنتي ومع سياسة الانفراج التي اعتبرها الاتحاد السوفياتي هدفه الاول ؟ هذه السياسة التي ضحى بفيتنام من اجلها ؟ وما هي الاسباب التي تفسر هذا الخيار الذي بدت نتائجه خطيرة منذ البداية؟ . لقد ادرك الاتحاد السوفياتي انه لا يمكنه التخلي مرة اخرى عن حلفائه العرب . كذلك ادرك ان الولايات المتحدة لن تقبل التخلي عن اسرائيل . أما الأسباب ، فينبغي البحث عنها في الوضع الاقليمي والمصالح الإقليمية السوفياتية كما في المصالح السوفياتية العامة . على الصعيد الاقليمي، هل كان في وسع موسكو

اتباع سياسة اخرى؟ كلا، من دون شك . فالوجود السوفياتي في مصر مرتبط بدور موسكو كمصدر للاسلحة . ومنذ ١٩٧١ ، اعرب المصريون عن رغبتهم في ايجاد حل للوضع الناتج عن حرب حزيران بالوسائل العسكرية . وخلال سنتين ردد السادات مرارا ان ساعة الحسم دنت وان الحرب وشيكة . في ١٩٧٣ ، كان الرئيس المصري مجبراً على التحرك. ذلك انه بدأ يواجه تصاعد الاستياء الداخلي وفقدان صبر شعب يتعرض يومياً للاهانة من جراء سلبية حكامه ، وبدا ان ثمة مخرجا واحداً لتنفيذ الوعد ووضع حد للسلام المزيف . وفي دمشق كان وضع السلطة مماثلا لوضعها في القاهرة . في الوقت ذاته،[٢] كان الجانبان يعانيان وضعاً صعباً نتيجة للخلافات مع السوفيات، مما ساهم في الاسراع في تنفيذ العملية التي كانا ينويان القيام بها. ومن كان يعتقد ان النظامين اللذين رددا في استمرار « سنخوض الحرب » انهما يستعدان لها فعلا ؟ وهل كان في استطاعة موسكو ان تدعو الى الاعتدال؟ كلا بالتأكيد . ذلك أن علاقاتها مع مصر وسوريا تقدم، على اساس وضعها المعقد، الحل والذي لا يمكن إلا لها المساهمة في ايجاده . وإذا كان التوسع السوفياتي في الشرق الاوسط سريعاً ، فهو يتميز بكون الاتحاد السوفياتي يرتبط في التحليل الأخير بحلفائه ، من دون ان تضمن له جهوده تعهدات صلبة من جانب العرب. انه تحالف غريب ، حيث الذي يعطي دائماً هو موضع النقد وفي موضع الاتهام ، بينما الذي يأخذ يفرض ارادته في استمرار. ان الضعف السوفياتي يعود ، بالتأكيد إلى حرب حزيران ، لكنه تفاقم مع سياسة الانفراج . فالعرب يتذرعون بالتخلي السوفياتي عن فيتنام لطلب المزيد في الوقت الذي يشككون فيه بصدق الالتزامات السوفياتية واستقرارها .

توقع الاتحاد السوفياتي، الذي لم يكن في مقدوره منع الحرب، انه في حال بقاء هذه الحرب ضمن حدود معينة قد يحمل الوضع بعض الفوائد. فهذه الحرب سترغم الولايات المتحدة على الدفاع عن اسرائيل ، وتذكر العرب ان كل قوة كبرى لها حلفاؤ ها وأن الدفاع عن المصالح يمر عبر الاستمرار في هذه التحالفات. هكذا أعيد الانقسام بين الاتحاد السوفياتي والعرب من جهة والولايات المتحدة واسرائيل من جهة اخرى. في غضون ذلك ، وبفضل تقدم المواقع العسكرية العربية التي بدت مقبولة ، بات الوضع القائم غير مسموح به، وبالتالي طرأت عليه تبدلات . لكن ، وهذا امر مهم ، حصل هذا التعديل نتيجة المساعدة السوفياتية وليس التحكيم الاميركي .

إن تحليل الاسباب، التي فرضت على الاتحاد السوفياتي قبول الحرب، يطرح مشكلة اخرى، هي مشكلة الاخطار الناتجة عن الحرب . وهنا يتدخل الانفراج . فمنذ البدء، كان الاتجاه السوفياتي مقتنعاً ان الحرب ستحافظ على طابعها المحدود وأن القوتين الكبريين تستطيعان السيطرة عليها . كذلك خلال المناقشات ، استنتج السوفيات والاميركيون مرارا أن الوضع في الشرق الأوسط سيظل مجمداً مادام خلل التوازن قائماً بين اسرائيل والعرب . فكانت الموافقة الضمنية على ضرورة تحسين المواقع العربية لخفض

اخطار التوتر في منطقة قابلة للانفجار، مشجعة للاتحاد السوفياتي على امكانية ايجاد مخرج للنزاع مهما كانت تطوراته.

سياستان

قلبت حرب تشرين، في أيامها الاولى، كل التوقعات رأسا على عقب. ولم يكن الاتحاد السوفياتي البلد الوحيد الذي فوجىء باتساع الانتصارات العربية التي عكست سياسته بين ٦ تشرين الاول و١٦ منه. فموسكو حافظت منذ اللحظة الاولى على رؤ ية مزدوجة: رؤ ية عربية ورؤ ية شاملة.

أولاً العلاقات العربية السوفياتية: الاساسي منها معروف، ففي ٨ تشرين الاول صدر بيان رسمي حدد الموقف السوفياتي. إن المسؤ ول الوحيد عن الحرب هو اسرائيل، وان البلدان العربية تقاتل دفاعاً عن حقوقها[٥]. في ٩ تشرين الاول، دعت موسكو هواري بومدين إلى مساعدة مصر وسوريا بكل السبل، كما انشأت جسرا جويا دائما لنقل الاسلحة للبلدان العربية المنخرطة في الحرب.

ثانياً، العلاقات السوفياتية الاميركية: بعد بدء العمليات العسكرية، بدأ الحوار بين موسكو وواشنطن، بين بريجنيف ونيكسون من خلال هنري كيسينجر واناتولي دوبرينين السفير السوفياتي لدى الولايات المتحدة.

إلا ان هذه التحركات السوفياتية على المستويين ليست بسيطة كما يبدو. بالنسبة إلى العلاقة مع العرب، العنصر الاساسي البارز هو الجسر الجوي الذي نقل في اقل من اسبوع حوالي ٣ آلاف طن من الاعتدة العسكرية الى ساحة المعركة. لكن خارج هذه العملية، التي تبقى في حدود التعهدات السابقة، فان الخطوات السوفياتية الأخرى بدت ملتبسة. فدعوة بومدين إلى المساعدة ليست في الواقع سوى رد على طلب جزائري للمساعدة. فكان جواب موسكو «ان مسؤ ولية التضامن تقع على العرب»[٦]. من جهة اخرى لمست واشنطن هذا الاعتدال، وهذا ما اشار إليه كيسينجر في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٢ تشرين الأول، في الأيام الاولى للحرب، عندما شدد على أن الاتحاد السوفياتي لم يهدد الانفراج.

ظهر الالتباس نفسه في العلاقات مع الولايات المتحدة. بالتأكيد استمر الأتحاد السوفياتي بالاتصال مع الولايات المتحدة، مؤكداً ضرورة السعي إلى إيجاد مخرج للنزاع. لكن ما اكده ايضاً، خصوصا في تلك الفترة، انه مشترك مع الولايات المتحدة في مسؤ ولية الحل المقبل. وفي التحليل النهائي، شددت موسكو، خلال الازمة، على كونها قوة كبرى، فيما كانت فاقدة المبادرة في ١٩٦٧.

إلا إنه بدا خلال أيام ان التنسيق الاميركي ـ السوفياتي غير مثمر. وردا على دعوة نيكسون إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن، وجد بريجنيف ان مثل هذه الخطوة سابقة لاوانها وطلب مهلة لتوضيح مجرى

الاحداث. وعندما اجتمع مجلس الأمن في ٨ تشرين الاول، رفضت الأكثرية، بما فيها الاتحاد السوفياتي، اقتراحاً لوقف النار تقدم به المندوب الاميركي جون سكالي. هذا الموقف السوفياتي لا يستعصي على الفهم: فالانتصارات العربية تعدت التوقعات المبدئية، ذلك ان الجسر الجوي السوفياتي لم يثر سوى انتقادات جزئية في الولايات المتحدة، وبالتالي تمكنت موسكو من الاستمرار في دعم حلفائها مع المحافظة على الاعتدال ازاء واشنطن. بالتأكيد ارسلت الولايات المتحدة اسلحة إلى اسرائيل لتعويض الاعتدة المدمرة، لكن المساعدة الاميركية لاسرائيل تدعم الآمال السوفياتية بوقف الانزلاق المصري نحو واشنطن.

في ١٩ تشرين الاول، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة، بعدما انقلب ميزان الاسلحة فجأة لمصلحة اسرائيل. ففي ١٦ تشرين الاول، زار كوسيغين القاهرة ليحدد مع السادات خطا مشتركا للعمل ويضع خطة مشتركة تعرض على الاميركيين. واقترح كوسيغين وقف النار والانسحاب من الأراضي المحتلة وتعديلاً طفيفاً لرسم الحدود[٧]. رفض السادات هذا الاقتراح، مبرراً رفضه بالوضع العسكري العربي القابل للتحسن أيضاً. لماذا اقترح كوسيغين وقف النار فيما لم تكن موسكو مستعجلة لهذا الأمر قبل يومين؟ ثمة سببان وراء هذا الموقف الجديد: تصلب تدريجي من جانب الولايات المتحدة، ترجم بتكثيف ارسال الاسلحة إلى اسرائيل من جهة، وظهور الصعوبات الاولى على الجبهة السورية في ١٢ تشرين الاول من جهة أخرى. ورأى الاتحاد السوفياتي انه من المناسب تعزيز الانتصارات العربية ما دامت الظروف تتيح ذلك، بدلاً من انتظار هجوم اسرائيلي مضاد. واكثر من ذلك، يتيح مثل هذا الموقف مفاجأة الولايات المتحدة بمشروع لوقف النار. هكذا، سار الحوار الاميركي ـ السوفياتي في قناة المفاوضات، مع تقدم واضح للموقف السوفياتي ـ العربي.

أما السادات، فقد حرص على التركيز بأنه يعتبر مشاركة الولايات المتحدة حاسمة. وفي الخطاب الذي القاه في ١٦ تشرين الثاني، لم يشر الرئيس المصري إلى المساعدة العسكرية السوفياتية، بل وجه كلامه مباشرة إلى الرئيس الاميركي. وفي ١٨ تشرين الاول، وجه السادات شكره إلى شوان لاي للمساعدة التي قدمها إلى مصر. كل ذلك، كان من الأسباب التي ادت إلى مرارة سوفياتية. نتيجة لذلك، تميز البيان الختامي لزيارة كوسيغين بجفاء استثنائي، اذ لم تدر فيه اية اشارة إلى المحادثات «الودية»[٨].

إلا ان التحفظات المصرية لم تكن لتثير قلق السوفيات، ذلك أن كوسيغين ادرك لدى مغادرته القاهرة، عبر مستشاريه، ان الوضع العسكري المصري بات معكوساً بفعل عمليات الكومندوس الاسرائيلية على الضفة الغربية من القناة. وبدا أن وقف النار سيكون مقبولاً على رغم التحفظات المصرية. في ١٨ تشرين الاول، طلب بريجنيف من كيسينجر المجيء إلى موسكو لمناقشة الوضع في الشرق

الأوسط، تطبيقا لتنفيذ اتفاق السيطرة على الأزمات . وكان للاميركيين والسوفيات هدف واحد : بالنسبة إلى موسكو ، انقاذ المواقع المصرية ما دامت الظروف تتيح ذلك . وبالنسبة إلى واشنطن ، وقف اسرائيل قبل تكرار الوضع الناتج عن حرب حزيران . وإذا كان السبيل المباشر واحدا ، فان الغايات التي تختفي وراءه تختلف كلياً . فالاتحاد السوفياتي كان يعمل على تفادي كارثة مماثلة لحرب حزيران وانهيار مواقعه التي استعادها بصعوبة . أما الولايات المتحدة ، فانها اهتمت بعدم انقلاب ميزان القوى الذي استغلته موسكو . إلا أن الاهتمامات المباشرة ضغطت على الغايات البعيدة ، وبذلك يمكن تفسير الاتفاق السريع في موسكو . وفي ٢١ تشرين الاول، عُرض المشروع السوفياتي ـ الاميركي أمام مجلس الامن الذي وافق عليه فوراً . وتضمّن القرار ٣ نقاط: وقف النار خلال ١٢ ساعة ، تطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ ، البدء في مفاوضات «تحت رعاية مناسبة» اي تحت الرعاية الاميركية ـ السوفياتية . يكشف هذا القرار صعوبة المفاوضات الاميركية ـ السوفياتية ، إذ أنه لم يوضح الشروط التي ترعى وقف النار، وكذلك الظروف التي ستحيط بالمفاوضات. ولم يشر كذلك إلى قضية اسرى الحرب. في المقابل، تحدث عن مفاوضات عربية ـ اسرائيلية مباشرة ، مما يدل على رغبة سوفياتية في الحصول على موافقة اسرائيل على القرار ، ويشكل في الوقت نفسه تبدلا جديا في موقف موسكو التي ظلت أمينة حتى الآن للرفض العربي لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل . واخيراً أكد القرار ، وهذا سبب يدعو موسكو إلى الارتياح ، ضرورة الجهود المشتركة للقوتين العظميين ومسؤ وليتهما المشتركة في الحل المقبل . ومن اجل دفع الدول المتحاربة لقبول قرار الامم المتحدة ، بذلت كل من واشنطن وموسكو مجهوداً لدى حلفائهما . وهنا ارتاح الاتحاد السوفياتي لازدواجية المحور في الشرق الأوسط. فكيسينجر زار تل ابيب، فيما وجه بريجنيف رسالة تطمينية إلى السادات وقام كوسيغين بزيارة للغاية نفسها إلى كل من دمشق وبغداد . بقبول وقف النار في ٢٢ تشرين الاول ، تكون اسرائيل قبلت بالضمانات الاميركية ومصر بالضمانات السوفياتية . إلا أن سوريا، التي وجدت نفسها في وضع اقل تهديداً من الوضع المصري نظراً إلى تكثيف العمليات على الضفة الغربية للقناة ، فلم تقبل بالقرار الا في ٢٤ تشرين الاول . الاردن تجاوب مع هذه القرارات، اما العراق وليبيا فنددا بتسرع مصر لوقف المعارك.

انتهت الحرب بالسرعة التي بدأت فيها . فالدولتان الكبريان اللتان دعتا الاتفاق بعدما اشاعتا مناخا دراماتيكيا في الأيام الأخيرة من القتال ، اعربتا عن الارتياح لاستعادة الانفراج . المتحاربون وحدهم ظلوا في حالة قلق . فالانتصارات والهزائم لم تتحدد بعد في وضوح . فاسرائيل التي اصيبت بالخيبة من جراء فقدان النصر الذي كانت تعد نفسها له لا تريد الانسحاب من الاراضي المحتلة . وسوريا لم تكن مستعدة للمساومة ، ومصر وحدها وجدت فائدة في هذا الترتيب .

للمرة الأولى ارتاح الاتحاد السوفياتي لنتيجة حرب في الشرق الأوسط . وازدادت علاقاته مع

العرب صلابة واظهرت موسكو فعاليتها في ساحة القتال عبر ارسال الاسلحة ، وعلى الصعيد الدبلوماسي عبر المبادرات الفعالة . وللمرة الاولى أيضا ، لم يضعف تدعيم المواقع السوفياتية الاقليمية فرص الحوار مع الولايات المتحدة ، بل على العكس عزز هذه الفرص . ففي الاسابيع الاولى للحرب ، دافع كيسنجر عن الموقف المعتدل للسوفيات ، واحياناً على نحو يتناقض مع رأي الادارة، وعندما تصلبت موسكو في مواقفها قبل الاميركيون المبادرة السوفياتية لوقف النار . والى حد ما ، بدا ان الاتحاد السوفياتي لم يشارك الولايات المتحدة في السيطرة على الازمة فحسب ، بل اثر في مجرى الاحداث حسب ارادته ومصالحه ، وبعدما استطاع التوفيق بين سياسته الاقليمية وسياسته الشاملة . ألم يكن الاتحاد السوفياتي أحد المنتصرين في حرب تشرين ؟

التصعيد والتراجع

في ٢٣ تشرين الاول ، وبعد ساعات من وقف النار ، عمل الاسرائيليون ، الذين اساءهم وقف العمليات وهم في موقع قوة ، على تحسين مواقعهم على الارض . فعلى الجبهة المصرية ، انعزل الجيش المصري الثالث عن قواعده ، فتحركت القاهرة ، وتوجه السادات الى حركة عدم الانحياز ومن ثم الى موسكو طالبا فرض احترام قرار مجلس الامن . وصدر القرار الثاني بوقف النار ، إلا أن اسرائيل استمرت في التقدم على نحو مقلق بالنسبة الى مصر . فرفعت موسكو حدة لهجتها ، ونشرت وكالة « تاس » بيانا يهدد اسرائيل ويدعوها الى التقيد بقرارات الأمم المتحدة ويطلب منها سحب قواتها الى خطوط٢٢ تشرين الاول . وفيما رفضت واشنطن فكرة ارسال قوات الى الشرق الاوسط ، اعلن المندوب السوفياتي لدى الأمم المتحدة أن الطلب المصري مشروع . وخلال يومين هيمن الغموض على ارض المعركة وفي الأمم المتحدة ، الا أن شيئا لم يكن ينبيء بأزمة حادة . لكن في ٢٥ تشرين الاول ، انفجرت اكبر أزمة دولية منذ الازمة الكوبية ، إذ أعلن وزير الدفاع الاميركي حالة الطوارىء في كل القوات الاميركية ، واصبحت كل الوحدات الاميركية في العالم جاهزة للتحرك . كيف يمكن تفسير هذا القرار المفاجيء ؟ . اختلفت التفسيرات بين واشنطن وموسكو . لقد بررت الولايات المتحدة قرارها بأن الاتحاد السوفياتي ينوي ، من جانب واحد ، ارسال قوات الى الشرق الاوسط لفرض وقف النار ، مشيرة الى أن نيكسون تلقى رسالة من بريجنيف « لا تترك مجالا للشك » حول النوايا السوفياتية . ومن جهة اخرى ، جاء القرار الاميركي ردا على اعلان الطوارىء في القوات السوفياتية ، وتوجه ٧ فرق سوفياتية الى الشرق الاوسط وتعزيز الاسطول السوفياتي في البحر الابيض المتوسط بوحدات جديدة . وبدأت واشنطن تتعاطى بشكل مختلف مع بطء الجسر الجوي السوفياتي منذ ١٨ تشرين الاول والذي فسر في البدء على أنه دليل على رغبة سوفياتية في بدء المفاوضات . وتحدثت الادارة الاميركية عن أن قوات سوفياتية ترسل الى جبهة القتال بدل

الاسلحة . هكذا جاء اعلان الطوارىء في القوات الاميركية ردا على التصعيد السوفياتي ، وهو رد يعيد الى الأذهان ردّ كنيدي في كوبا . وكما في الأزمة الكوبية أدى هذا الرد الى تراجع سوفياتي . ذلك أنه أمام التهديد الاميركي استعاد مجلس الامن المبادرة ، ووافق على قرار قدمته حركة عدم الانحياز بارسال قوات طوارىء لا تضم وحدات سوفياتية أو أميركية الى الشرق الاوسط . ووافق الاتحاد السوفياتي على هذا القرار الذي لاقى في الوقت نفسه ترحيبا اميركيا . وانتهت الازمة خلال ٢٤ ساعة ، وأشار نيكسون الى أنه ، كما في الازمة الكوبية ، فضل الاتحاد السوفياتي التراجع على قبول المواجهـة . هكذا ، عاد الانفـراج الدولي ، لكن بعدما تراجع الاتحاد السوفياتي .

إلا أن هذا العرض الاميركي كان بعيدا عن الرواية السوفياتية . ففي ٢٧ تشرين الاول ، أثـار بريجنيف(٩) امام المؤتمر العالمي لقوى السلام الازمة ، لكنه خلافا للـرأي الاميركي ، لم ير أي طابع مأساوي للوضع . وبعدما اشار الى أن الاستنفار النووي يرتبط بمشاكل نيكسون الداخلية ولا علاقة له بالوضع في الشرق الاوسط ، شدد على قضية الانفراج الدولي وعلى أن التعاون بين الدولتين الكبرين يتيح الوصول الى حلول نهائية للازمات .

لا شك أن الاتجاه السوفياتي الى اعتبار ان إضفاء طابع مأساوي على الوضع وان العالم على حافة حرب مدمرة امر مبالغ فيه . والسبب الاول لذلك ، هو ان موسكو وواشنطن تدركان ان الحرب ليست مستحيلة ، وبالتالي فإن أي انذار يعتبر بمثابة تهديد فعلي . فحالة التوازن النووي ١٩٧٣ ـ التي لا تشبه الضعف السوفياتي في ١٩٦٢ ـ تمنع الذهاب الى ما هو أبعد من التهديد . لذلك بدا أن التهديد مسألة محدودة . على كل حال ، كانت حالة الطوارىء المعلنة تحمل الرقم (٣) أي حالة وسطى بـين الوضـع الطبيعي والظروف القصوى . وفي معرض تعليقه على القرار ، صرح كيسينجر أن لهذا القرار « حدوداً لا يمكن تجاوزها » ، مركزا على الحدود الفعلية لمعنى الانذار وداعيا الى الانفراج ومشيرا الى أن التعـاون الاميركي ـ السوفياتي هو ضمانة للسلام . هذه التفسيرات المتناقضة للازمة أدت ، في النهاية الى استعادة الحوار والاتفاق على وضع حد فعلي هذه المرة للقتال .

إلا أن الأمر الأكيد هو أن الاتحاد السوفياتي انحنى أمام الرفض الاميركي لتدخل القوات السوفياتية في الشرق الاوسـط . هكذا ، فقـدت موسـكو المكانـة الأولى على الساحـة الـدولية ، فما هي النـوايا السوفياتية ؟ وهل كانت الأزمة دليلا جديدا على أن أي مواجهة بين الدولتين العظميين تظهر موسكو بمثابة الطرف الاضعف ، وغير القادر على خوض التحدي حتى النهاية ؟ للاجابة على هذه الاسئلة ، ينبغي تحليل المشاكل التي طرحت على الاتحاد السوفياتي منذ ٢٣ تشرين الاول .

عندما خرق وقف النار ، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مرة جديدة امام المعضلة التقليدية . ذلك أن طلب المساعدة من جانب السادات يفرض ردا فوريا ، فإما أن تدعم موسكو حليفها او تظهر ، كما في

١٩٦٧ ، ان تحالفها يفقد معناه عندما يتعرض العرب للخطر . وتدخلت كل العناصر في مثل هذا القرار : معاهدة ١٩٧١ التي تجعل من مصر حليفا مميزا ، والسابقة الفيتنامية التي جعلت من الاتحاد السوفياتي حليفا غير ذي فائدة . وباتت كل الجهود السابقة موضع تساؤ ل . فالتخلي عن مصر في ١٩٧٣ ، يعني ان موسكو ليس في مقدورها تأمين الحماية خلال الازمات، وأن الولايات المتحدة هي التي تسيطر على المسرح الدولي ، كما أن أسس الانفراج القائمة على المساواة بـين العملاقـين ، ليس مسألـة حتمية . في هذا الاطار ، لم يكن ممكنا تجديد الحوار الذي بدأ في ٢٠ تشرين الاول ، ذلك أن على اسرائيل وحدها وقف المعارك ، وموسكو لا تؤ ثر قط في القرار الاسرائيلي . من أجل ذلك ، كان على الاتحاد السوفياتي أن يضغط على الولايات المتحدة لتفرض وقف النار على حليفها . وعلى رغم عدم توفر معلومات واضحـة ، فان الوقائع اثبتت أن الاتحاد السوفياتي اتخذ سلسلة خطوات واجراءات يمكنهـا ، في حال ازدياد خطورة النزاع ، ان تشكل عاملا لوقفه وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة . وبدا أن للتحرك السوفياتي مخرجين يشكلان جزءا من الحسابات السابقة . فالتشديد على ضعف نيكسون وعلى نية الادارة الأميركية بالحفاظ على توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي ، استتبع الاستنتاج أن استعرضاً سوفياتياً للقوى لن يكون له رد فعل اميركي . الا أن هذا الاستنتاج مستبعد . ذلك أنه ، في حال احتمال حصول هذا الامر ، لكان الاتحاد السوفياتي المهندس الاساسي للحل ، عمل على تكريس وجوده العسكري على القناة . لكن ذلك لا يمنع أن يكون السوفيات حاولوا معرفة حدود التحرك التي يمكن للاميركيين أن يقبلوا بها . فالتدخل في تشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ ، كان مستبعدا ، وعلى رغم ذلك حصـل من دون أن يثير ردودا . كذلك شهدت العلاقات بين الشرق والغرب منذ ١٩٤٥ ، وفي الاماكن الساخنة من العالم ـ كوبا ، برلين ، براغ ـ تجربة قوى من هذا النوع ، ناجحة كانت أم فاشلة، ساعدت على قياس مقاومة الخصم . وأكثر من ذلك ، ففي ١٩٧٣ ، كانت مثل هذه المحاولة اقل خطرا من السابق ، ذلك أن الحوار بين العملاقين أصبح في وضع أفضل . وحتى في حال فشل المحاولة ، فانها ساهمت على الأقل في إيجاد حل للمشكلة التي طرحتها الصعوبات العربية . وعمليا ، فان الاتحاد السوفياتي، باعلانه حالة الطوارىء النـووية يظهر امام العرب أنه ذهب الى الحدود القصوى في المساعدة التي يمكن أن يقدمها ، ويرغم في الوقت نفسه الولايات المتحدة على البحث معه في وضع حد للتوتر ، اي الضغط على اسرائيل . وفي هذا الاطار ، يشكل التحرك السوفياتي بين ٢٢ تشرين الاول و ٢٥ منه نموذجاً للحوار على مستوى القمة .

ان الخطوات التي قام بها الاتحاد السوفياتي ـ التشدد في وجه اسرائيل ، والرد الايجابي على نداء السادات ـ موجهة اساسا الى الولايات المتحدة . وهي اشارات الى أن الموقف السوفياتي بات صعبا . والرد الاميركي يظهر أن واشنطن فهمت معنى هذه الاشارات . فالانذار النووي يتيح لموسكو التراجع من دون أن تفقد ماء الوجه . وبدلا من أن تكون الازمة نهاية للحوار ، كانت نموذجا لكيفية عمله .

هل يمكن القول أن العمل السوفياتي انتهى الى الفشل ؟ كما في كوبا ، انتهت الازمة بتراجع سوفياتي ظاهر ، لكن هذا التراجع أتاح لموسكو الوصول الى اهدافها سلميا . فالانسحاب في ١٩٦٢ كان في مقابل ضمان احترام الاستقلال الكوبي . وفي الشرق الاوسط ، ادى التراجع السوفياتي في ١٩٧٣ الى وقف المعارك وانقاذ الجيش المصري الثالث من كارثة . من جهة اخرى ، ارسلت موسكو خبراء الى ساحة المعارك ، لاثبات الوجود في الشرق الاوسط . لكن قرار مجلس الامن منع اشتراك العملاقين في قوات الطوارىء . إلا أن موسكو التي حرمت من صفة المراقب الدولي كان لها مستشاروها لدى السادات ، وبذلك حققت جزءا من الهدف الاساسي .

هكذا ، في ظل اوضاع محدودة الخيارات ، كما كان الوضع في الشرق الاوسط في ٢٣ تشرين الاول ، اعتمد الاتحاد السوفياتي سياسة حصر الاخطار ضمن الحد الادنى، وحيث يؤدي التحرك الى مكاسب فعلية ، وان كانت قليلة . والعنصر الاساسي في هذا السياسة هو اندراجها في اطار الانفراج ، مما يضمن حدود التصعيد . ولعب الانفراج دورا مزدوجا : منح لموسكو حرية اكبر في الحركة ، واتاح لها دعم حلفائها .

بدت هذه الحسابات صحيحة في المرحلة الاولى . لكن السؤال بقي حول ما إذا كانت هذه الحسابات ستؤدي على المدى البعيد الى تقارب مصري - اميركي حاولت السياسة السوفياتية تفاديه على امتداد سنوات .

مبادرات كيسنجر

على امتداد الازمة سعى الاتحاد السوفياتي الى هدف واحد : ان يكون الحل في الشرق الاوسط نتيجة عمل مشترك للعملاقين . فخلال زيارته للقاهرة بين ١٦ تشرين الاول و ١٩ منه ، بذل كوسيغين جهدا لايجاد موقف مصري - سوفياتي مشترك تتولى موسكو اقتراحه على واشنطن . وبين ٢٠ و ٢٢ من الشهر نفسه حافظت موسكو على موقفها ، وأكد بريجنيف أن الاتحاد السوفياتي « يقدم مساهمة بناءة من اجل المفاوضات الهادفة الى اقامة سلام دائم » . فبالسعي أن يكون ناطقا باسم العرب ، وبعرض الرعاية لمفاوضات مباشرة بين المتحاربين ، اظهر الاتحاد السوفياتي أنه لا يريد أن يكون بعيدا عن حل تلعب فيه الولايات المتحدة دورا . لهذا السبب بحث دوبرنيين مع كيسنجر ، عشية اعلان الانذار النووي ، تحديد موعد مؤتمر السلام الذي حدد في جنيف في كانون الثاني . الى هنا كان الاتفاق كاملا بين واشنطن وموسكو .

غداة الوقف الفعلي للنار ، بدا أن تقاسم المهمات لا يزال قائما . لكن الأمر تغير سريعا بسبب مصير

الجيش المصري الثالث الذي كان محاصرا ومعزولا . وقد أخذ الاتحاد السوفياتي حل المشكلة على عاتقه ، وقرر تزويد الجيش المصري بالمؤن مهما كان الاعتراض الاسرائيلي . وتبنى الاميركيون الاتجاه السوفياتي - المصري ، ليس من أجل انقاذ الجيش المصري انسانيا ، بل من اجل ان تنفذ اسرائيل قرارات الامم المتحدة . وهنا بدا جليا ، ما كانت السياسة الاميركية تضمره . فقد عملت الولايات المتحدة، ومارست نفوذها على اسرائيل ، من أجل توفير الظروف لحوار عربي - اسرائيلي ، وبالتالي استعادة دورها الحاسم ، كما قال السادات ، في ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط .

في غضون أيام ، تبدلت الحياة الدبلوماسية الدولية . فمشكلة الشرق الاوسطلم تعد تبحث على صعيد ثنائي سوفياتي - اميركي ، بل في العواصم العربية وتل ابيب . وتكفي ملاحظة النشاط الدبلوماسي في البلدان المعنية لادراك التغيير الحاصل .

غولدا مائير زارت واشنطن بين ٢ تشرين الثاني و ٥ منه . هنري كيسنجر قام بجولة شملت الرباط وتونس والقاهرة وعمان والرباط . وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي في واشنطن . وزراء الخارجية العرب - التونسي واللبناني واليمني - يتنقلون من عاصمة عربية الى اخرى . في المقابل ، بدت موسكو خالية من النشاط السياسي . فقبل وصول كيسنجر الى القاهرة ، كان قد سبقه اليها نائب وزير الخارجية السوفياتي كوزنتسوف الذي زار دمشق لاحقا . وبدا أن المسؤ ولين السوفيات لم يشاركوا في المحادثات الجارية ، بل اكتفوا بتكرار الحديث عن « الظروف الملائمة للحل[11] » ، ونقد الموقف الاميركي المؤ يد لاسرائيل من دون تحفظ . وبدأ القلق السوفياتي منذ ٧ تشرين الثاني ، بعدما اعلنت واشنطن والقاهرة اعادة العلاقات الطبيعية بينهما .

أتاح هذا التطور الجديد اشتراك كيسنجر في المفاوضات الاولى الجارية . ففي ٦ تشرين الثاني ، بدأ وزير الخارجية الاميركي زيارته للقاهرة وعمان والرياض ، فيما كان مساعده جوزف سيسكو موجوداً في تل ابيب يطلع اسرائيل على الموقف المصري . في ١١ تشرين الثاني ، وقع المصريون والاسرائيليون اتفاق الكيلومتر ١٠١ الذي اطلق عليه - ويا للمرارة السوفياتية « وثيقة كيسنجر » . وهو اتفاق نص على بدء فاوضات تتعلق بتبادل الاسرى ، وإيصال المؤ ن الى الجيش المصري الثالث والعودة الى مواقع ٢٢ تشرين الاول . انتهت هذه المفاوضات الثنائية ، سريعا ، الى طريق مسدود . في غضون ذلك ، كان العمل يجري لاعداد مؤتمر جنيف حيث اتفق الاميركيون والسوفيات على العمل في اطار الرعاية الدولية . لكن المؤتمر كان مخيبا ، فهو لم يدم أكثر من ٤٨ ساعة . الا أنه قد يكون ساعد على استئناف مفاوضات الكيلومتر ١٠١ في اطار دولي ، تنفيذاً لقراره تشكيل مجموعة عمل عسكرية مصرية - اسرائيلية برئاسة قائد قوات الطوارىء الدولية في الشرق الاوسط أوكل اليها متابعة المفاوضات . كان هذا القرار ، بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، مصدرا للارتياح ، لأنه اعاد المفاوضات المصرية - الاسرائيلية الى اطار اوسع من

السابق ، وانتزع المبادرة من كيسنجر واعادها الى مؤتمر جنيف حيث تتمتع موسكو بالمساواة مع واشنطن . ومن اجل اقناع العرب بالاشتراك في هذا المؤتمر ، لم يكتف كيسينجر نشاطاته الخاصة فحسب ، بل طلب من موسكو دعم تحركه . الا ان هذا الوضع المتوازن اكثر من السابق لم يدم طويلا . فبعد ٦ جلسات ، انفرط عقد مجموعة الكيلومتر ١٠١ من دون التوصل الى اتفاق . أمام هذا الفشل ، استعاد كيسينجر المبادرة وكثف رحلاته المكوكية بين الجانبين ، في الفترة بين ١٠ و١٧ كانون الثاني ، ناقلا الاقتراحات والاقتراحات المضادة ، الى أن تمكن اخيرا من انتزاع اتفاق لحل المشاكل الاكثر الحاحا بين مصر واسرائيل . وفيما اعلن نيكسون شخصيا هذا الاتفاق الذي يشكل « خطوة اولى مهمة نحو سلام نهائي في الشرق الاوسط» ، لم تهتم وسائل الاعلام في موسكو كثيرا به . وقد تفسر ظروف اعلانه ، اسباب التحفظات السوفياتية . حتى اللحظة الاخيرة ، كان يفترض ، من وجهة نظر موسكو ، ان تعلن القوتان الكبريان اللتان شجعتا على تشكيل مجموعة العمل المصرية ـ الاسرائيلية اتفاق الكيلومتر ١٠١ . الا أن نيكسون تحدث في وضوح عن أن الاتفاق ثمرة سياسته ، كذلك « تاس » التي اعتبرته يمثل استعادة لوجهة نظر الرئيس الاميركي . منذ تلك الفترة ، ابتعدت موسكو عن القرارات المتخذة في الكيلومتر ١٠١ ، ومن دون أن تنتقدها مباشرة ، شددت على طابعها المحدود . إلا أن الانتقادات العنيفة التي ظهرت في الصحافة المجرية توضح اكثر الموقف السوفياتي . إذ ركزت هذه الصحف على كون الاتفاق محدودا جدا من الناحية التقنية والعسكرية وعلى « ان الطريق المؤدي من هذا الاتفاق المحدود الى سلام شامل وعادل والانسحاب من كل الاراضي المحتلة لا يزال طويلا ومزروعا بالنضالات » ، مشيرة الى « أن كون كيسينجر في طليعة الحركة الدبلوماسية في الشرق الاوسط ينبغي ألا يخدع احدا . ونظرا الى ان أية تسوية تفرض على اسرائيل أن تبدي ليونة ، فان واشنطن هي الاكثر قدرة على فرض ذلك عليها (...) في المقابل ان تماسك الموقف العربي يعود ، في جزء كبير منه ، الى المقاومة العربية خلال الحرب والى المساعدة النشيطة والمتعددة التي قدمها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية[12] .

أظهر الموقف السوفياتي خلال المفاوضات التي أدت الى الاتفاق وبعدها، الصعوبات التي واجهت موسكو في التكيف مع الوضع الجديد . فالمطالب العربية والمقاطعة النفطية تفرضان على الولايات المتحدة مراجعة جزئية ، اي الانفتاح على العرب من دون التخلي عن اسرائيل . لكن موسكو لا تستطيع القيام بمثل هذه المراجعة ، ذلك أن اسرائيل مرهونة بتحالفها الاميركي وموسكو مرهونة بتحالفها العربي . وأدى عدم التوافق بين الموقفين السوفياتي والاميركي ، وخصوصا قدرة الاخير على أن يكون محاورا للعرب والاسرائيليين ، الى أن تترك موسكو كيسنجر يوجّه المفاوضات حسبما يشتهي . إلا أنها كانت ترى في الوقت نفسه أن ثمة عقبتين أمام حرية الحركة هذه . فمن جهة الاعتقاد بامكان الاشتراك ، في وقت ما بالمفاوضات التي هي نتيجة اتفاق مشترك ، ومن جهة اخرى ، حافظت موسكو على قناعة مفادها أنه بعد حل المشاكل الفورية المرتبطة بالحرب، حيث تستطيع واشنطن فرض تنازلات على اسرائيل ستبرز

صعوبات حقيقية أمام الحل . بالنسبة الى النقطة الاولى ، تبددت الاوهام السوفياتية سريعا ، ذلك أنه عندما اتيح لكيسنجر التحرك منفردا، لم تظهر الولايات المتحدة أي اهتمام بالمشاركة السوفياتية . بل على العكس ، عمل نيكسون ووزير خارجيته ، في كل مناسبة ، على تأكيد حجم الانتصار الاميركي . وبعد مرحلة من الترقب ، حول الاتحاد السوفياتي جهوده ، من القضايا المباشرة ، الى المشاكل العامة في الشرق الاوسط والى علاقاته مع مصر على المدى الطويل .

في ١٦ كانون الثاني ، أي عشية الاتفاق ، استقبل غروميكو السفير المصري في موسكو ، وبدا من البيان الذي صدر في اعقاب اللقاء أن ثمة مصاعب تخيم على العلاقات الثنائية . كما بدا من تعليقات عدة ان وزير الخارجية السوفياتي انتقد « الاعجاب » المصري بالولايات المتحدة . بعد ايام ، التقى وزيرا خارجية البلدين في موسكو ، وشدد البيان الختامي على اهمية الدعم السوفياتي لمصر[13] . وبين اول اذار و٥ منه زار غروميكو القاهرة حيث أكد على أهمية تنمية العلاقات المصرية ـ السوفياتية والصداقة بين البلدين والتي « ينبغي أن تظل صامدة مثل الاهرام » . كما كثف عروض المساعدة ، محاولا اقناع مصر بضرورة المساهمة السوفياتية في تطهير قناة السويس . الا أنه بين اللقاءات المصرية السوفياتية في كانون الثاني واذار ، ازدادت اجواء العلاقات الثنائية تدهورا . ففي كانون الثاني لم تكن مصر وطدت علاقاتها بالولايات المتحدة ، وكانت لا تزال تستخدم علاقاتها السوفياتية من أجل التقارب مع واشنطن . أما في آذار فقد تبلور هذا التقارب ، عندما صادق الكونغرس الاميركي على مساعدة طارئة للقاهرة، وطرح وزير الدفاع الاميركي جيمس شليسنجر امكان تزويد مصر بالاسلحة . هكذا ، لم يكن لزيارة غروميكو اية نتيجة . فالرد المصري على الدعوة الى علاقات مستمرة لم يكن سلبيا فحسب ، بل يميل الى ازالة الماضي واعادة النظر بكل ما اعتبرته موسكو: من سنوات المساعدة الى الجهود العسكرية التي اتاحت توفير قوة مصرية في حرب تشرين . وفي ٣ نيسان ، اتهم السادات الاتحاد السوفياتي بانه كبح التقدم العسكري العربي ، وأنه تأخر دائما في تسليم الاسلحة التي وعد بها، وان الزيارات التي قام بها مسؤ ولون مصريون لموسكو لم تكن دليلا على العلاقات الحسنة ، بل على التحفظات السوفياتية ازاء تنفيذ الوعود المقطوعة[14] . واظهرت كل الخطب التي أدلى بها السادات رغبته في اعادة النظر بالسياسة الخارجية المصرية ، مطالبا بتعديل يراعي الواقع لمعاهدة الصداقة والتعاون ، ومشيرا الى ضرورة تنويع مصادر الاسلحة كي لا تمارس موسكو ضغوطها . وفي هذا الاطار رفضت القاهرة اشتراك السوفيات بتطهير القناة ، واتجهت الى الولايات المتحدة في كل الميادين .

ماذا على موسكو أن تفعل للحد من هذا الانهيار المتزايد ؟ وهل عليها التخلي عن كل ما فعلته في مصر ؟ وهل تقبل أن يؤدي « الفشل الاقليمي » الى تحييدها على الصعيد الدولي ؟ . .

كيف يمكن تحديد السلام الاميركي ؟

في الواقع لم تكن موسكو سلبية لحظة واحدة . فمنذ كانون الثاني ١٩٧٤ ومنذ أن أصبح التقارب المصري ـ الاميركي حقيقة واقعة عملت على الحد من نتائجه عبر فرض عزلة على مصر ومنع دول أخرى من اتباع النهج المصري . من أجل ذلك ، عاد الاتحاد السوفياتي الى فكرة كررها سابقا ، وهي أن أي اتفاق جزئي يمكن أن يكون مفيدا أحيانا ، شرط أن تحدد ظروفه وطبيعته في دقة ولا يكون بديلا عن الحل الشامل ، وشرط الا تكون قوة واحدة هي الضامنة له .

في البدء ، حملت موسكو على اتفاق كيسينجر ، وعملت على اظهار مساوئه الكبيرة رغم بعض حسناته المباشرة التي منها استعادة مصر لضفتي القناة واعادة فتحها امام الملاحة عندما تتوفر الظروف التقنية . أما المساوىء فتتجلى في ان مصر حرمت نفسها من وسيلة الضغط الاساسية التي تملكها وهي الضغط العسكري . وذلك عبر القبول باتفاق فصل القوات واقامة منطقة عازلة تشرف عليها قوات دولية ، وعبر القبول بخفض القوات على ضفتي القناة . بالتأكيد ، رفضت مصر قبول تعهد بانهاء حالة الحرب معتبرة أن مثل هذا الأمر يخضع لمفاوضات لاحقة . لكن قرار فصل القوات يعني عمليا استحالة عودة الوضع الى ما كان عليه سابقا ، وبالتالي فهو يوازي اعلان عدم اللجوء الى الحرب . من جهة اخرى وعلى الصعيد السياسي ، انطوى اتفاق كيسينجر على ضرب التضامن العربي وأحدث انقساما عربيا حول القرار ٢٤٢ . ورددت موسكو اصداء المرارة التي عبرت عنها عواصم عربية حيث اعتبر الوفاق المصري ـ الاسرائيلي ، وتوفير الامن لاسرائيل على الجبهة المصرية ، فرصة جديدة لتل ابيب كي تتقدم في مفاوضات تتناول قضايا اخرى . وملخص هذه الانتقادات هو : حصلت مصر ، عبر المفاوضات المنفردة ، على أقصى ما تستطيع الحصول عليه من اسرائيل ، كما حصلت على مساعدة اميركية ، وإنما على حساب سوريا والفلسطينيين . أدرك السادات ابعاد هذا الانتقاد ، لذلك شدد خلال جولة عربية له على أن السوفيات منحوا الاتفاق ثقتهم . كذلك ادرك ان اتفاقا مشابها بين سوريا واسرائيل يمكن ان يرفع عنه العزلة . لهذا السبب زار دمشق في ١٩ كانون الثاني ليؤكد استمرار التكامل بين الجبهتين المصرية والسورية وضرورة اتباع السياسة نفسها ، فيما كان كيسينجر يعلن ضرورة بدء المفاوضات على الجبهة السورية . لكن وعلى رغم الاستعجال للبدء بهذه المفاوضات ـ يشهد على ذلك رحلات كيسينجر المكوكية بين العواصم العربية وزيارات السادات للجزائر وعمان ودمشق ـ بدت هذه المفاوضات أكثر صعوبة من مفاوضات الكيلومتر ١٠١ . انتهت ٣ أشهر من المحادثات الى اتفاق ، لكن هذه المرة ، بمساهمة سوفياتية نشيطة . وحتى لو بدا هذا العمل انتصارا لكيسينجر فان الاتحاد السوفياتي كان موجودا . وظهر هذا الوجود على امتداد المفاوضات (من ٢٦ شباط الى ٢٩ أيار) وتكرس رمزيا في ظروف توقيع الاتفاق . فعلى عكس الاتفاق المصري الاسرائيلي الذي جرى التفاوض في شأنه والتوقيع عليه في الكيلومتر ١٠١ ، جرى التوقيع على

الاتفاق السوري ـ الاسرائيلي في جنيف . وبذلك اعرب السوريون في وضوح ان الأمر لا يتعلق باتفاق دائم ، بل بتمهيد لمفاوضات شاملة تكون كالاتفاق نفسه تحت رعاية اميركية ـ سوفياتية . اذن ، كانت حصيلة مفاوضات ربيع ١٩٧٤ متطابقة اكثر مع وجهة النظر السوفياتية من اتفاق كانون الثاني . ووصولا الى ذلك ، لم توفر موسكو جهدا ، حتى أنها كانت تتدخل في المناقشة وفي منعطفاتها الاساسية .

بدأت المفاوضات في ٢٦ شباط في دمشق بين كيسينجر والمسؤولين السوريين ، وفي ٢٧ منه بين غروميكو والمسؤولين السوريين . وما كاد الوزير الاميركي يغادر العاصمة السورية حتى عاد اليها حاملا الاقتراحات الاسرائيلية التي لم تأخذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في الاعتبار . فردت دمشق بالرفض مكررة التأكيد على ضرورة الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ و ١٩٧٣ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . المهم في الأمر ان غروميكو عاد الى دمشق في ٦ اذار . وبعد يومين من المناقشات صدر موقف مشترك دعمته موسكو من دون تحفظ : الانسحاب الكامل من كل الاراضي المحتلة وفق جدول زمني واضح وملزم ، رفض الحل المنفرد الذي لا يؤدي الى حل شامل يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الاعتبار ، اشتراك الاتحاد السوفياتي في كل مراحل عملية السلام[15] . في هذه المرحلة من المفاوضات ، بدا واضحا ما يميز الموقف السوري عن المصري ، وهذا ما أتاح لموسكو التدخل . فبالنسبة الى مصر ، فانه يمكنها أن تفاوض حول تنازلات تتعلق بصحراء سيناء وهو امر يسهل التسوية . أما على الجبهة السورية فالأمر مختلف . فهنا يشكل امتلاك مواقع في الجولان عنصرا حاسما لسوريا كما لاسرائيل . خلال الزيارة الثانية التي قام بها غروميكو لدمشق ، دفع المسؤول السوفياتي في اتجاه « تسخين الجبهة » . وفي الحسابات السوفياتية ، يخلق هذا الأمر هوة بين الاميركيين والسوريين ويؤدي بدمشق الى المطالبة باشتراك موسكو في المفاوضات من جهة ، ومن جهة اخرى يشكل ضغطا على اسرائيل والولايات المتحدة التي لا يمكنها أن تخاطر بتوتر الوضع خوفا من انهيار خطتها للسلام . والمح البيان الختامي السوري ـ السوفياتي الى مثل هذه الحسابات التي تعززت كما يبدو ، بوعود مساعدة عسكرية[16] . وعاد الجولان منطقة عمليات عسكرية منذ ١٢ آذار . وخاضت سوريا حرب استنزاف فعلية على امتداد فترة المفاوضات ، وفرضت تهديدا مستمرا بتوسيع رقعة المواجهة .

أدى الدعم السوفياتي لسوريا الى جعل موسكو حكما في الوضع . واتجه كيسينجر الذي تجاهل السوفيات تماما خلال المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية نحو موسكو لتهدئة السوريين . وفي ٢٧ آذار ، زار كيسينجر العاصمة السوفياتية حيث كرر بريجنيف امامه الخطوط العريضة للموقف السوري ـ السوفياتي . بين ١١ نيسان و ١٧ منه زار الاسد موسكو فيما كان حكمت الشهابي يعرض الموقف السوري في واشنطن . ففي موسكو ركز بريجنيف امام الرئيس السوري على ضرورة عدم الرضوخ « للذين يحاولون استبدال الحل الشامل بأي نوع من الحلول الجزئية » . وللمرة الاولى اثار السوفيات في وضوح وجود موقفين متعارضين ، هما الموقف الاميركي والموقف السوفياتي ، بدل الاتفاق الضمني حول قضايا

المنطقة . وجرى التعبير عن التشدد السوفياتي عبر التعهد بارسال اعتدة عسكرية الى سوريا وبتشديد البيان الختامي على حق سوريا في استخدام كل السبل ، بما فيها العمل العسكري ، لاستعادة اراضيها . وعادت موسكو الى مركز النشاط الدبلوماسي الذي بدونه لا حل لازمة الشرق الاوسط . هكذا ، كل

على رغم التكتم السوفياتي على ارسال الاعتدة والاسلحة الى سوريا فان الصحف ذكرت بالتفصيل الصفقات(١٧) فيما اتخذ القتال في منطقة الحرمون بعدا جديدا . على قاعدة حرب الاستنزاف بدأت المفاوضات في ٢ أيار بعد لقاء كيسنجر وغروميكو في جنيف . وعندما بدأ كيسنجر رحلاته المكوكية مجددا ، كان زميله السوفياتي في دمشق التي زارها مجددا أيضا لدى اتخاذ القرار النهائي . وخلال شهر المفاوضات الجدية ، لم يستبعد الاتحاد السوفياتي عنها ، كما أنه لم يفقد الاتصال بحلفائه او بالوزير الاميركي . وهذا ما يفسر لماذا يختلف هذا الاتفاق عن اتفاق الكيلومتر ١٠١ . فقد تولى كيسنجر نقل الاقتراحات والردود ، ولم يتواجه السوريون والاسرائيليون . لكن سوريا بقيت متشددة ازاء الاوجه الجوهرية من المفاوضات ـ مستقبل الفلسطينيين ، والمفاوضات المباشرة ـ كما تشددت بالنسبة الى المسائل المباشرة مثل تبادل الاسرى . كذلك تشددت سوريا، التي لم يكن وضعها العسكري افضل من الوضع المصري ، ازاء انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وحول وضع القوات الدولية في الجولان وعددها . وبعد توقيع الاتفاق ، بعث بريجنيف برسالة ودية الى الاسد يؤكد فيها ان سوريا قامت بخطوة مهمة على طريق السلام ستكون عنصرا حاسما في مفاوضات جنيف . وكان نجاح هذه المفاوضات مناسبة للتركيز على الدعم السوفياتي للعرب .

مقابل هذا الدعم والنتائج المترتبة عليه ، كان السوفيات يأملون بثمن مرتفع ، أي أن تبقى سوريا في فلكهم . إلا أنه بالنسبة الى دمشق ، كما القاهرة ، شكلت نهاية الاعمال الحربية بدء مرحلة اقامة توازن في العلاقات الدولية . وجاء الاعلان عن قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية الاميركية السورية والمساعدة الاميركية الكبيرة لسوريا لاعادة بناء مدينة القنيطرة ، وقرار نيكسون اعتبار دمشق احدى المحطات المهمة في جولته الشرق اوسطية ، ليعيد الشكوك بكل الجهود التي بذلها السوفيات . وترجمت موسكو استياءها بنقد الاتفاقات والتشديد على ان فك الارتباط والسلام ليسا مترادفين وان المشاكل الاساسية لم تتناولها هذه الاتفاقات بعد(١٨) . ان المسافة بين هذه الانتقادات المبطنة للتوجّه السوري الجديد وبين حرارة رسالة بريجنيف قبل أيام تشير الى القلق السوفياتي . كيف يمكن التعامل مع حلفاء غير مستقرين الى هذا الحد ؟ وكيف يمكن انقاذ المواقع التي تتعرض لاعادة النظر في استمرار ؟

ما هي حصيلة حرب تشرين بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ؟ يمكن تفسير هذه الحرب وتدعيم المواقع العربية واضعاف اسرائيل بالجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي خلال اندلاع النزاع وبعده، وهي جهود

استثنائية لم تحصل عليها دول اشتراكية . فالارسال الكثيف للاسلحة مثل دبابات « ت ـ ٦٢ » وقاذفات « تو ـ ٢٢ » وصواريخ « سكود » لم تعط سابقا الا للبلدان حلف فرصوفيا . والخبراء السوفيات عملوا على تدريب جيوش حلفائهم على ارض المعركة . والجسر الجوي السوفياتي سبق الجسر الجوي الاميركي . وعندما واجه العرب صعوبة ، كثفت موسكو اشارات التحذير واحتمالات التدخل الى جانبهم .

مبدئيا ، كان ينبغي أن تؤدي هذه الجهود الى تعزيز مكانة موسكو في الشرق الاوسط واظهار الضعف الغربي امام العرب . لكن في ربيع ١٩٧٤ ، وعلى رغم تكرار موسكو انها الحليف الوحيد للعرب وانها مصدر قوتهم الوحيد ، لم تنطبق حسابات القيادة السوفياتية على الوقائع . ذلك أن اميركا بقيت ، في نظر العرب ، القوة العالمية الكبيرة التي تحمل مفاتيح حلول النزاع والتحول الاقتصادي اللاحق . ويمكن لنيكسون الذي استقبل بحفاوة بالغة في القاهرة ودمشق ، ان يعتبر نفسه أنه المنتصر الاكبر في النزاع . حتى على الصعيد الداخلي ، بدت مواقف كلٍّ من نيكسون وبريجنيف مختلفة . فالاول الذي اضعفته فضيحة ووترغيت كان يسعى لاستعادة مكانته بانتصارات خارجية ، وساهمت زيارته للشرق الاوسط في تدعيم وضعه الداخلي . في المقابل ، واجه بريجنيف مشاكل داخلية بعدما انطلق من وضعه المستقر لمعالجة قضية الشرق الاوسط .

كان تطور الاوضاع العربية وراء اطلاق نقاش مزدوج في الاجهزة القيادية السوفياتية : الاول يتعلق بالسياسة العربية ، والآخر بالانفراج . هل ينبغي الاستمرار في اعتبار العرب حلفاء مفضلين ؟ هل ينبغي تزويدهم باسلحة متطورة يجب الا تتعدى مبدئيا حدود حلف فرصوفيا ؟ هل ينبغي أن توفر موسكو لهم السبل لفرض انفسهم على الاميركيين ؟

جاءت هذه الملاحظات من اتجاهين : المتصلبين عقائديا والجيش . فقد اعتبر انصار التصلب الايديولوجي مثل سوسلوف أنه ينبغي وضع حد للاختلاط بين الدول الاشتراكية والحركات التقدمية والانظمة الوطنية التي همها المحافظة على مصالحها ، ذلك أن هذا الاختلاط يهدد المصلحة الايديولوجية التي يدافع عنها الاتحاد السوفياتي ويضعف الحركة الثورية ولا يقدم شيئا للدولة السوفياتية . أما القيادة العسكرية فقد اعربت عن القلق من تبديد الاسلحة واضعاف القدرة السوفياتية وقدرة حلف فرصوفيا ، مكررة تحفظاتها على حجم الاسلحة ونوعيتها خصوصا لجهة احتمالها استيلاء اسرائيل عليها ، وبالتالي الولايات المتحدة . كذلك كانت نظرة بريجنيف الى الانفراج موضوع مناقشة : فاذا كانت القيادة السوفياتية متفقة على ضرورة الانفراج ، فانها لا تجمع على مضمونه . اذ هل ينبغي قبول كل المبادرات الاميركية لاقناع واشنطن بالرغبة السوفياتية في انقاذ العلاقات الثنائية ؟ واعتبرت الانتقادات أن سياسة كيسنجر في مصر تظهر مدى التنازلات السوفياتية .

إلا أن الحصيلة التي وضعها بريجنيف ليست سلبية الى الحد الذي يذهب اليه منتقدوه . ذلك أن

سياسته سعت وراء هدفين اولهما على المدى القصير والآخر على المدى الطويل .

فعلى المدى القصير ، ان اعادة فتح قناة السويس التي يستفيد منها الاتحاد السوفياتي اكثر من أي قوة كبرى أخرى هي اهم اوجه الاتفاق . فمنذ ١٩٧١ ، وعبر دعم الحل المؤقت ، اظهرت موسكو اهمية اعادة فتح القناة .

وعلى المدى الطويل ، اعتبر بريجنيف ان السياسة العربية سيكون لها ثمن في التحليل الاخير . ذلك أن التوجه العربي نحو الاميركيين ليس سوى ظرفي ، وهو يفسر على كل حال بالخوف من التبعية لحليف واحد . وستكون اعادة التوازن للتحالفات ، في غير مصلحة الاميركيين .

انتهت هذه التحليلات المتناقضة لنتائج السلام الاميركي الى اتفاق حول السياسة السوفياتية المتبعة ، على رغم أنها أضعفت مؤقتا موقع الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي . واحتفظ الشرق الاوسط بكل اهميته بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي . واذا كان النزاع العربي الاسرائيلي وفر لموسكو ، قبل ١٩٧٣ ، سبل الحصول على موقع استثنائي ، فان على القادة السوفيات ان يعملوا ، منذ ١٩٧٤ ، على تحديد ما يمكن أن يكون له طابع الاستمرار في ظروف طبيعية .

هوامش

١ ـ مجلة « السياسة الخارجية » الفرنسية ، خصوصا مؤتمر الخبراء الفرنسيين والاميركيين في يوليو ، حزيران ١٩٧١ .
٢ ـ المفاهيم الاستراتيجية لاسرائيل فصلها جان بول دريونيك في كتابه « اسرائيل في الحرب » ، باريس ١٩٧٤ .
٣ ـ منذ ١٩٧٢ صرح غريشكو انه يمكن للعرب شرعيا استخدام كل الوسائل الضرورية لاستعادة الاراضي المحتلة . « تاس » ، ١٠ و ١٤ ايار ١٩٧٢ .
٤ ـ في مصر ، كان يسيطر في ١٩٧٣ القلق من التقارب السوفياتي ـ الاميركي : خطاب السادات في ١٦ تموز ١٩٧٣ امام مسؤ ولين اميركيين ، وانتقادات حسين شافعي نائب الرئيس المصري لموقف موسكو من حرب حزيران . « الفايننشال تايمس » ، ٢٧ تموز ، والرد السوفياتي ، « البرافدا » ٢٨ آب .
٥ ـ « البرافدا » ، ٨ تشرين الاول ١٩٧٣ .
٦ ـ لم تنشر الرسالة السوفياتية الا في الجزائر ، فيما اكتفت الصحافة السوفياتية بالاشارة الى المحادثات الجزائرية ـ السوفياتية في موسكو يومي ١٤ و١٥ تشرين الاول .
٧ ـ « البرافدا » ١٧ تشرين الاول .
٨ ـ « البرافدا » ٢٠ تشرين الاول .
٩ ـ « البرافدا » ٢٧ تشرين الاول .
١٠ ـ خطاب بريجنيف امام مؤتمر قوى السلام ، « البرافدا » ، ٢٧ تشرين الاول .
١١ ـ خطاب كيريلنكو في مناسبة ذكرى ثورة اكتوبر « البرافدا » ٨ تشرين الثاني .
١٢ ـ « ماغيار هيرلاب » ٢٠ كانون الثاني ، ١٩٧٤ .
١٣ ـ « البزافدا » ، ٢٥ كانون الثاني .
١٤ ـ « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ٤ نيسان ، ١٩٧٤ . كذلك كرر السادات هذه الانتقادات في حديث الى « الموند » ، ٢٠ نيسان .
١٥ ـ البيان المشترك ، « البرافدا » ، ٨ آذار .
١٦ ـ اكد الجنرال مور قائد القوات الاميركية المشتركة تزويد سوريا بصواريخ ارض ـ ارض ، من طراز « سكود » الذي يبلغ مداه بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كيلومتر . « الموند » ، ١٢ كانون الثاني .
١٧ ـ « ميغ ـ ٢٥ » و « ميغ ـ ٢٧ » وصواريخ « سكود » . « التايمس » ١٧ نيسان و « الموند » ١٨ منه
١٨ ـ اذاعة موسكو ، ١٨ شباط .

الفصل الرابع

هدفان للمستقبل

في حزيران ١٩٧٤ . بدا أن الشرق الاوسط دخل في عملية سلام ، وللمرة الاولى منذ سنوات طويلة لاحت امكانات حل دائم للنزاع القائم بين العرب والاسرائيليين منذ ١٩٤٧ . كذلك للمرة الاولى لوحظ وجود مشترك للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذين تواجها اكثر من مرة في هذه المنطقة عبر الاطراف المحلية . وبدا أن ثمة خطأ وهميا يحدد حقل عمل كل من العملاقين : البلدان العربية التقدمية الى الجانب السوفياتي ، اسرائيل والبلدان العربية المحافظة اضافة الى مصر ـ التي اعادت النظر فيما بعد بالاصلاحات الاجتماعية ـ الى الجانب الاميركي . وانتهى الصراع السوفياتي ـ الاميركي الذي يعود الى حوالي ٢٠ سنة الى تقاسم النفوذ . وبدت السياسة السوفياتية متنوعة اكثر من الماضي، تقوم على تدعيم التحالفات القائمة من جهة ، وضرب التوازن القائم حيث لا هيمنة للنفوذ السوفياتي .

تصليب العلاقات مع البلدان العربية

حاول الاتحاد السوفياتي أن يؤكد مواقعه في مصر اولا ، ويعمل على وقف التقدم الاميركي . فبعد مرحلة التوتر التي اعقبت اعادة العلاقات الاميركية ـ المصرية ، وهي مرحلة كان على موسكو أن تدافع خلالها في مواجهة حملات السادات المتكررة ، جاءت المبادرة من الجانب المصري . ففي ١٨ نيسان ، اكد السادات ان على مصر ان تعمل لاقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي تكون ودية اكثر[1] . في الواقع ، لم يكن تطور الموقف المصري عفويا ، بل يعود مباشرة الى الحاجات العسكرية المصرية . ففي الوقت الذي كان السادات يعمل على التقارب مع الولايات المتحدة ، كان يأمل تعويض الخسائر العسكرية المصرية . إلا أن الرد السوفياتي على هذا المسعى كان سلبيا . وشددت موسكو في المقابل على رغبتها في الاشتراك

باي حل سلمي . منذ تلك الفترة بدأ يرتسم وضع جديد . فمصر التي كانت تخضع كليا للاسلحة السوفياتية ، بدأت تعمل على توسيع احتمالات عملها . ذلك ان اعادة تسليحها من الاتحاد السوفياتي يعني اكتسابها موقعا افضل في المفاوضات ، وتوفير حجج اضافية لكسينجر للضغط على اسرائيل وتشجيعه على الاخذ بوجهة النظر المصرية لمنع عودة القاهرة الى احضان موسكو . فضغط السادات مجددا على الاتحاد السوفياتي ، مطالبا بادلة ملموسة لاستمرار الصداقة السوفياتية ، ومستخدما منطق لا صداقة من دون اسلحة . وإذا كان لهذا التحالف معنى ما في السنوات الماضية ، فانه فقد ، في ١٩٧٤ ، كل معنى باستثناء كونه ملحقا بسياسة كيسينجر « الخطوة ، خطوة » . هكذا وجد الاتحاد السوفياتي نفسه أمام المعضلة اياها : دعم هذا الاتجاه ضمنا املا بقطف الثمار على المدى البعيد ، او رفض الدخول في هذا المشروع مع احتمال القطيعة النهائية مع مصر . خلال أشهر جهدت موسكو على عدم اختيار المخرج وترك مصر في موقع تريّث لا يتيح لها اتخاذ خطوة قصوى . وهذا هو مغزى الرسالة التي بعثت بها القيادة السوفياتية الى السادات في نيسان ، حيث اثيرت الآفاق العامة من دون أي قرار ملموس يتعلق بالاسلحة[٢] . واظهر رد السادات بضرورة « تبديد سوء التفاهم في لقاء قمة» ، ان الرئيس المصري فهم الرسالة السوفياتية . إلا أنه خلافا للمواقف السابقة ، أبدى الاتحاد السوفياتي حزما في موقفه المتريث من مصر : بعض قطع الغيار والرسائل الودية للتأكيد على أن الجسور لم تقطع بعد من جهة ، ورفض مناقشة القضايا الجوهرية من جهة أخرى . وبات هذا الموقف مؤكدا في تموز عندما طلبت موسكو تأجيل زيارة وزير الخارجية المصري الى الخريف ، متذرعة بان الظروف لم تتح اعداد ملف الزيارة . قبل شهر من ذلك ، قام نيكسون بجولته الشرق اوسطية حيث وقع في القاهرة الاعلان المبدئي للتعاون بين الولايات المتحدة ومصر . إلا أن الرد السوفياتي على هذه الخطوة تميز بالتحفظ ، ومن صمت المعلقين السوفيات يمكن استنتاج القلق المتزايد . لكنه خلافا لما حدث في ١٩٧١ حيث أدى التقارب المصري الاميركي الى معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفياتية ، رفضت موسكو هذه المرة اللجوء الى المزايدة . وبتأجيل زيارة وزير الخارجية المصري لموسكو ، يكون الاتحاد السوفياتي ارجأ البحث في الملف العسكري ، مظهرا أنه لا يخوض سباقا مع الولايات المتحدة وأنه لم يعد ممكنا الحصول على تنازلات بالاتجاه نحو واشنطن فحسب . وعندما جاء فهمي الى العاصمة السوفياتية في تشرين الاول ، كان المناخ العام متدهورا الى حد ان الصحافة السوفياتية ركزت على نقد الاتجاهات الاقتصادية الجديدة في مصر[٣] . واذا بدا لبعض الوقت ان هذه الزيارة سجلت تقاربا مصريا ـ سوفياتيا ، فانها في الواقع لم تحل أياً من المشاكل الجوهرية بين الجانبين ، بل أن النتيجة الاساسية لها هي الوعد بأن بريجنيف لدى زيارته للقاهرة في ١٩٧٥ سيبحث في المطالب المصرية . وحتى موعد الزيارة ، لن ترسل اسلحة ولن يسوّى الخلاف الاقتصادي[٤] .

وفيما بدا أن الاتحاد السوفياتي غير مهتم بمصر ، تظهر خطواته في اتجاه دول اخرى في الشرق الاوسط الاهمية المتزايدة التي يوليها للمنطقة . وتعطي سوريا مثلا ممتازا على هذا العنصر الجديد في السياسة

السوفياتية . فقد نالت دمشق وفي سرعة ، على الصعيدين العسكري والسياسي ، كل ما رفضت موسكو اعطاءه لمصر . فعلى الصعيد العسكري ، تركز الجهد العسكري السوفياتي على سلاح الجو ، فارسلت موسكو كمية من طائرات « ميغ ـ ٢٣ » ، تفوق الخسائر في الحرب ، وخبراء لتركيب شبكات صواريخ ارض ـ جو لتأمين الدفاع عن دمشق . وعلى الصعيد السياسي ، كانت الاتصالات السورية ـ السوفياتية مستمرة .

لكن هذا الوضع لم يكن ملائما لسوريا ، كما يبدو للوهلة الاولى ، ولا يعبّر ، في التحليل النهائي ، عن العلاقات السورية ـ السوفياتية . فبرفض اعادة تسليح مصر ، ألا يكون السوفيات ساهموا ، على نحو غير مباشر ، بدفع القاهرة الى التفاوض بسرعة اكبر مع اسرائيل وترك سوريا معزولة ؟ وفي حال حدث هجوم اسرائيلي على سوريا ، فان مصر غير المسلحة لن تستطيع تقديم أي عون لدمشق التي عليها أن تتحمل وحدها ثقل الحرب . ألم يسع الاسد لدى توقفه في موسكو في ٢٧ ايلول ١٩٧٣ في طريقه الى بيونغ يانغ الى افهام السوفيات نتائج التشدد حيال مصر على سوريا[٥] ؟ وكان الوعد الذي أعطاه بريجنيف لاسماعيل فهمي بزيارة القاهرة بعد ذلك يشير الى أن موسكو اخذت في الاعتبار ليس مستقبل العلاقات مع مصر فحسب ، وانما أيضا قلق سوريا الحليف المضمون .

تميز النصف الثاني من ١٩٧٤ بالرغبة السوفياتية في تعزيز وضع حليف آخر هو العراق . فمنذ التقارب السوفياتي العراقي ، سعت موسكو الى تعزيز مكانة الحكومة العراقية الى الحد الاقصى ، وذلك عبر تشجيع المفاوضات مع الاكراد واشراكهم في الجبهة الوطنية . إلا أن عودة التوتر بين بغداد والاكراد ، وهو توتر ساهمت فيه ايران مساهمة واسعة ، اعادت طرح الموقف السوفياتي من هذه القضية . عند ذلك قطعت موسكو خطوة اضافية عبر التنديد بـ « التطرف الكردي » وبالدعم الفعلي للحكومة المركزية . وفي نيسان ١٩٧٤ ، وعندما كانت المعارك تتخذ طابعا جديا في شمال العراق ، اتهمت الصحافة السوفياتية الاكراد بانهم « يتلقون اسلحة واموالا من قوة اجنبية » لاضعاف حكومة العراق التقدمية[٦] . فباعطاء حركة الاكراد بعدا اجنبيا ، سعى الاتحاد السوفياتي مسبقا لتبرير استخدام اسلحته ضد انصار البرازاني . وفي خريف ١٩٧٤ ، عندما اتخذ الهجوم العراقي ضد الاكراد بعدا عسكريا مهما ، سهلت الطائرات والاسلحة السوفياتية انتصارات الحكومة التي اكتسبت سمة الاستقرار في توجهاتها ، مما يعني تحولا حاسما للسياسة السوفياتية ازاء العراق .

في غضون ذلك ، بذل الاتحاد السوفياتي جهودا في اتجاه كل الدول الاخرى في المنطقة : فكرست زيارة عبد السلام جلود المصالحة مع ليبيا ، وعرضت موسكو تسليح لبنان ، كما قامت بخطوات انفتاح نحو السعودية . وفي هذا الاطار سعى الاتحاد السوفياتي الى هدف مزدوج : تدعيم المواقع الداخلية والدولية للبعثيين ، وجعل وجوده في المنطقة مقبولا لمواجهة المبادرات الاميركية . وحتى اذا كان لبنان

والسعودية غير مستعدين لسماع العروض السوفياتية فان نتائج هذه السياسة لم تكن من دون اهمية . فمصر التي سعت في كانون الثاني الى ايجاد بديل عن التحالف السوفياتي انتهت بعد اشهر الى العزلة . وبتوجهها نحو الولايات المتحدة ، ساهمت القاهرة في تجزئة الجبهة العربية واضعفت مواقع كل العرب . ولم يكن ثمن ذلك سوى مساعدة اميركية منتظرة وصعوبات داخلية متزايدة وضعف عسكري قد يتحول الى وضع دراماتيكي في اية لحظة .

هكذا استطاع الاتحاد السوفياتي الذي ابعدته القاهرة عن المفاوضات ، ان يحد ابعاد فشله في مصر ، وهو ادرك ان السادات لا يستطيع الاتكال كليا على الولايات المتحدة بسبب ضعفه العسكري وبسبب مجمل التطور في بلدان المنطقة ردا على حلول هنري كيسينجر .

ضرب التوازن في الشرق الأوسط

إضافة إلى السياسة الهادفة إلى تعويض الأضرار التي لحقت بموقعه في مرحلة ما بعد الحرب ، قام الاتحاد السوفياتي بأعمال تؤدي ، على المدى القصير والطويل ، إلى ضرب الاستقرار في الشرق الأوسط . لقد أدار الاتحاد السوفياتي ظهره في وضوح لما كان في استمرار الخط الموجه لسياسته في المنطقة منذ ١٩٥٦ : ضمان الاستقرار للحكومات القائمة عبر شل الأحزاب الشيوعية والحركات المعارضة . إلاّ ان عناصر عدم الاستقرار لا تزال موجودة : الأحزاب الشيوعية والحركات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي وفوق كل ذلك المقاومة الفلسطينية . لم تكن التبدلات في السياسة السوفياتية واضحة تماماً في هذه الميادين الثلاثة ، لكنها حملت دلائل كافية لمعرفة اهمية اعادة النظر هذه . وإذا لم يصدر أي نص سوفياتي حول عمل الأحزاب الشيوعية التي تواجه وضعاً صعباً في مصر مثلاً ـ فإنه لوحظ منذ اشهر ان ثمة استراتيجية سوفياتية جديدة تتناول عمل هذه الأحزاب . فإلى التصلب في مواقف احزاب شيوعية اوروبية ـ فرنسا البرتغال ـ هناك تشديد متزايد على الشرق الأوسط ودخول الأحزاب الشيوعية في جبهات وطنية . وما دام الأمر يتعلق بحكومات « تقدمية » ، مثل الوضع العراقي ، فمن الواضح ألا يشكل اشتراك الشيوعيين في الحياة السياسية خطراً على النظام القائم . لكن عندما يتعلق الأمر بأنظمة تراجعت عن المكتسبات الاجتماعية ، مثل الوضع المصري ، تظهر فكرة تحرك « الشرائح المتقدمة »[٧] . بالتأكيد لا يمكن الصاق كل الصعوبات التي واجهها السادات ، في نهاية ١٩٧٤ ، بالحزب الشيوعي المصري ، لكن ضغط الشيوعيين ازداد في مقدار ما اتخذ السادات قرارات وخيارات غير ملائمة للاتحاد السوفياتي . هكذا لم تكن سياسة شل الأحزاب الشيوعية غير قابلة للمراجعة ، بل اشارت موسكو إلى أن الوقت سيحين لتحتل التناقضات الاجتماعية داخل المجتمعات المكانة الأولى . هكذا ، استطاعت الدولة السوفياتية ابدال العلاقات من دولة إلى دولة بعلاقات بين الأحزاب ، أو مزجت الاثنتين معاً .

اظهر التحرك السوفياتي في ظفار ان مثل هذا الاتجاه موجود وان الاتحاد السوفياتي يمكنه ، مع حفاظه على خط التعايش السلمي ، أن يدفع وضعاً اقليمياً نحو التجذّر . ففي ظفار قدمت موسكو مساعدات للثوار الذين ينادون بالاشتراكية . تأخرت هذه المساعدات بسبب الوجود الصيني . لكن ، خلال ١٩٧٣ ، حل الدعم السوفياتي تدريجياً محل الدعم الصيني ، وعبر ذلك اتخذ الموقف السوفياتي معناه في هذا الجزء من المنطقة العربية : الرغبة في ابعاد النفوذ الصيني عن الشرق الأوسط ، الرغبة في الحصول على موطيء قدم في الخليج ، والرغبة في الوجود حيث يمتد النفوذ الايراني . يمكن أن تلخص كل هذه الأسباب باهتمام رئيسي : أن ثورة ظفار هي عنصر عدم استقرار في الخليج حيث يتقدم النفوذ السوفياتي عبر اوضاع غير مستقرة .

وإذا كان من السابق لأوانه تقويم نتائج الدعم السوفياتي لثوار ظفار ، فإن دعم المقاومة الفلسطينية يوضح في المقابل التغير الحاصل في السياسة السوفياتية .

فحتى ١٩٧٠ ، لم يشمل الاتحاد السوفياتي الفلسطينيين على نحو واضح في حساباته[٨] . واظهر الدعم السوفياتي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ المسافة التي تفصل بين التوجهات الفلسطينية والتوجهات السوفياتية ، ذلك أن دعم قرار ترفضه حركة المقاومة الفلسطينية يعني تجاهل هذه الحركة .

في مقابل ذلك ، واعتباراً من مطلع ١٩٧٠ ، ظهرت بدايات منعطف ، حذرة من دون شك ، اثبت المستقبل اهميتها . ففي شباط وصل ياسر عرفات إلى موسكو في زيارة استغرقت ١٠ أيام . بالتأكيد كان هذا الاتصال الأول غير رسمي ، ذلك أن عرفات كان يلبي دعوة من لجنة التضامن الأفرو-آسيوية ، ولم يذكر أنه التقى أي مسؤ ول في الحكومة السوفياتية أو الحزب الشيوعي السوفياتي . وعندما نشرت « البرافدا » نشاطات الزعيم الفلسطيني تحدثت عن لقاءات مع « ممثلي التنظيمات الاجتماعية والصحافيين والكتاب وقدامى محاربي الحرب العالمية الثانية » . وعكست التعليقات الفلسطينية الصعوبات التي لاقاها عرفات في هذه الزيارة . مبدئياً ، كانت الزيارة متوقعة في نهاية ١٩٦٩ ، إلا إنها ارجئت شهرين، بسبب التحفظ السوفياتي على مطالبة عرفات بأن تكون الدعوة رسمية . وفي النهاية انتصر الموقف السوفياتي على الأقل علناً . كذلك برزت صعوبات اخرى تعلقت بهدف الزيارة : فعرفات سعى إلى الحصول على الأسلحة والدعم السياسي .

اخيراً ، لم يبق من هذا الاتصال الأول سوى تصريحات لم يكن المسؤ ولون السوفيات مسؤ ولين عنها ، وهي تصريحات تشير إلى دعم الشعب السوفياتي « للنضال المعادي للامبريالية الذي تخوضه حركة التحرر الوطني الفلسطينية » . وتخفي هذه الصيغة نقاط الخلاف بين الموقفين السوفياتي والفلسطيني . فعلى رغم التشديد على النضال المعادي للامبريالية ، والاشارة إلى « الحقوق الشرعية للشعب العربي في

فلسطين » حافظت موسكو على موقفها من أن الحل في الشرق الأوسط عملية تقوم بها الدول المتنازعة أي استبعاد الفلسطينيين عن المفاوضات . كما بدا أن موسكو ليست في وارد اعادة النظر في خريطة الشرق الأوسط كما طالب الفلسطينيون . لكن منذ تلك الفترة ظهر أن القادة السوفيات بدأوا يدركون اهمية المقاومة الفلسطينية .

حتى حرب تشرين ، لم يتغير الموقف السوفياتي من القضايا الجوهرية على رغم تكثيف الاتصالات . فعرفات زار موسكو في تشرين الأول ١٩٧١ وفي تموز ١٩٧٢ حيث التقى غريشكو، وفي آب ١٩٧٣ يرافقه جورج حبش . كشفت زيارات عرفات رغبة السوفيات بعدم التخلي عن احتمالات ممارسة نفوذ على الفلسطينيين ومحاصرة انتقاداتهم[٩] .

إلى القضية الأساسية المتمثلة بغاية النضال الفلسطيني التي تحاشى الجانبان الخوض فيها ، طرحت ٣ مشاكل على الاتحاد السوفياتي . فمشكلة ارسال اسلحة إلى الفدائيين بدت من اكثر المسائل سهولة . أما العمليات الفدائية فهي التي كانت تزعج السوفيات ، خصوصاً أن موسكو رفضت اعتبار العمل الفدائي سياسة مقبولة . فاستنكار مثل هذا العمل يعني إدانة لحركة المقاومة كلها . وبين المواقف المبدئية وضرورات العمل الفدائي اتخذت موسكو موقفاً ملتبساً . وتفادت فترة طويلة اعطاء حكم على العمل الفدائي . لكن عندما تطورت علاقاتها بالفلسطينيين ، بدأت تعلن معارضتها للعمل الفدائي . ومن الأمور ذات الدلالة هو أن الادانة كانت رسمية . إذ دعت « البرافدا » ، في ٢٩ آب ١٩٧٢ ، في مقال طويل الفلسطينيين إلى التخلي عن « الارهاب » وتحديد مهمات جديدة . وفي الفترة نفسها قال بودغورني لدى استقباله احمد حسن البكر : « لا يمكننا أن نوافق على أعمال يلجأ إليها بعض العناصر[١٠] » . لكن عندما تغير الوضع كلياً وادخل الفلسطينيون في كل الحسابات السياسية السوفياتية ، تميز الموقف السوفياتي بالقاء كل المسؤ ولية على اسرائيل في عملية معالوت ، وبدأت موسكو تتحدث عن « عمليات عسكرية » فلسطينية[١١] .

لكن ، حتى عندما تحكم بقسوة على النشاطات الفلسطينية فانها تفعل ذلك على نحو بعيد عن السلبية . والوجه الآخر لهذا النقد كان دعوة المقاومة إلى تنظيم نفسها حول مهمات جديدة : وحدة الحركة وتعاونها مع الحكومات التقدمية العربية . إلاّ أن موسكو لم تكن ترى أن في امكان الفلسطينيين لعب دور مستقل[١٢] ، بل كانت تسعى إلى تحديد تمثيل بعض فصائل المقاومة . وعبر سياسة التوحيد ، عملت على تدعيم بعض الاتجاهات داخل المقاومة .

بعد الحرب ، أو بتعبير آخر بعد تبدد الأوهام السوفياتية في مرحلة ما بعد الحرب ، انفتحت السياسة السوفياتية على الفلسطينيين سريعاً . وبعد تردد طويل ، اعتبرت موسكو عرفات ممثلاً للقضية الفلسطينية ، ومن مجرد مدعو بصفة غير رسمية تحول الزعيم الفلسطيني إلى محاور لموسكو بصفته ممثلاً

للشعب الفلسطيني . وكانت زيارتا عرفات لموسكو في تشرين الثاني ١٩٧٣ و آب ١٩٧٤ ، الأخيرتين اللتين يقوم بهما بدعوة غير حكومية . فمنذ صيف ١٩٧٤ ، تبدل موقع عرفات كثيراً . ذلك أن زيارته كانت موضع استقبال رسمي، كرئيس دولة . والتقى جميع القادة السوفيات ، كما حصل على اعتراف شبه تام بسلطته ، خصوصاً بعد افتتاح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في موسكو . وبعد اشهر زار عرفات موسكو في ٢٥ تشرين الثاني بدعوة رسمية[١٣] . هكذا بعد ٤ سنوات من الزيارات واللقاءات توصل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى فرض نفسه على السوفيات كمسؤ ول اساسي عن المقاومة ونال من محاوريه دعماً واضحاً .

باختيار عرفات ، ركزت موسكو على الزعيم الفلسطيني الذي يجسد الاعتدال ، ومن هنا توفر الفرص لوصوله إلى نهاية الطريق . فالاعتراف بعرفات زعيماً فلسطينياً ترافق مع سلسلة من التغيرات في المواقف السوفياتية . فقد تحدث السوفيات طويلاً عن « الحقوق الفلسطينية » من دون أن يكون لذلك أي مضمون ملموس . لكن في ١٩٧٤ ، اكدت موسكو أنه ينبغي أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية محاوراً على قدم المساواة في ايجاد حل في الشرق الأوسط . وكررت دعمها لقرارات الجزائر ولاهور، التي تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني . إن هذا الموقف في تموز ١٩٧٤ والذي اتخذ في الوقت الذي اتفق فيه المصريون والاردنيون على حصر تمثيل منظمة التحرير بالفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأردن ، يظهر الرغبة السوفياتية بإدخال عناصر تخرق الهدوء في الوضع السياسي في الشرق الأوسط .

في الواقع ، إن الخطوة الأردنية ـ المصرية ينبغي ربطها بالرغبة الأميركية في فرض حلول سياسية سريعة . وبدا أن اسرائيل مستعدة للقبول باتفاق يحد من حقوق الفلسطينيين أكثر مما نصّت عليها قرارات الجزائر ولاهور ، واعتبر هذا الاتفاق دليلاً على حُسن نية البلدين العربيين وبالتالي عاملاً مساعداً للمفاوضات . إلاّ ان الدعم السوفياتي غير المحدود لمنظمة التحرير يضعف هذا الاتفاق وفرص مفاوضات ترعاها الولايات المتحدة .

لكن الاعتراف بمنظمة التحرير لم يؤ د إلى ازالة كل الخلافات السوفياتية ـ الفلسطينية . فقد اعتبرت موسكو ان عرفات ، بعد تلقيه دعم سلطة دولية ، يصبح قادراً على السيطرة على فصائل المقاومة التابعة له نظرياً ، الأمر الذي يثيرمرة اخرى قضية العمليات الفدائية . وفي هذا الاطار تكررت الدعوات السوفياتية إلى التيقظ والاعتدال . واكثر من ذلك ، لم يكن الاتحاد السوفياتي حدد بدقة المستقبل الفلسطيني . وإذا كان الاتفاق تاماً على ضرورة اقامة دولة فلسطينية ، يبقى السؤال حول اطار هذه الدولة . ففي ٢٦ تشرين الثاني كرر بريجنيف أن موسكو تريد « ضمانات اكيدة لأمن كل الدول المعنية بالنزاع واستقلالها[١٤] » . هذا التأكيد يحصر الدولة الفلسطينية المقبلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو

أمر ترفضه اسرائيل ، ومن الصعب اقناع الفلسطينيين بالقبول به . من دون شك كان عرفات مدفوعاً إلى الاعتدال لتأكيد مكانته ، بعد الاعتراف العربي في مؤتمر الرباط ، والدعم السوفياتي ، والنجاح في الأمم المتحدة . لكن المسافة بين الدويلة الفلسطينية والوضع الفلسطيني الداخلي المطالب بـ « حل اوسع » للقضية الفلسطينية تبقى كبيرة . فالاتحاد السوفياتي الذي اكد ضرورة أن تعيش اسرائيل في أمان ، يدرك أن حلاً من هذا النمط يفتح الباب أمام نزاعات جديدة . ولهذا السبب تحاشى اعطاء موقف محدد وواضح ، منتقلاً من التركيز على مزايا الاعتدال إلى الصمت[١٥] .

إن تطور الموقف السوفياتي من منظمة التحرير الفلسطينية يستلزم وقفة ، ذلك أن عناصر جديدة برزت في سياسة حافظت طويلاً على النهج ذاته . وما يمكن قوله عن الأكراد ، يصح قوله على الفلسطينيين . فالاتحاد السوفياتي رفض دائماً دعم حركات مقاومة خارجة عن أطر الدول ، وفضل دائماً العلاقات مع الدول والاعتراف بحق هذه الدول في النطق باسم المجموعات الوطنية . وشدد المفهوم السوفياتي للعلاقات الدولية على ما هو قائم على حساب ما يهدد التنظيم السياسي والاقليمي القائم . ولذلك كررت موسكو أنه لا يمكن قلب الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط ، بالنسبة إلى اسرائيل او غيرها من الدول . وباسم هذه الامانة للاستقرار الاقليمي دعت موسكو بحزم إلى تطبيق القرار ٢٤٢ . لكن بادخال مفهوم « الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني » يكون الاتحاد السوفياتي اعاد النظر في موقفه التقليدي . وهذا يظهر الأهمية المتزايدة التي اكتسبها الفلسطينيون في نظر السوفيات .

إن التقارب السوفياتي ـ الفلسطيني خدم موسكو مباشرة ، كما خدمها على المدى الطويل . وهنا يأخذ الاهتمام السوفياتي بعناصر تحرم الوضع القائم كل معناه . فعلى المدى القريب ، أتاح الدعم السوفياتي للمقاومة الفلسطينية ازالة آثار انتقادات السادات بعد حرب تشرين حول عدم كفاية المساعدة السوفياتية . وظهر أن وضع دول المواجهة ، مثل الفلسطينيين ، يتعلق باستمرار الدعم السوفياتي . لكن هذا العنصر الاضافي الذي يعزز صورة موسكو لدى العرب ليس سوى ثانوي . فالمهم هو أن الاتحاد السوفياتي ، عبر دعم الفلسطينيين يضرب التوازن القائم في ١٩٧٤ ، ويضعف فرص النفوذ الأميركي المتزايد في مصر وفرص تقارب سوري ـ اميركي ، أي أنه يضعف في الوقت نفسه السلام الأميركي .

في ربيع ١٩٧٤ ، بدا السادات كأنه المنتصر الكبير في حرب تشرين . فهو رأى امامه السلام والقروض الأميركية واحتمال اعادة بناء الاقتصاد المصري . ومن اجل أن يتحول ذلك إلى حقيقة ، يكفي أن تحذو سوريا حذو مصر وأن تمتد مفاوضات سيناء إلى الجولان . فالحلول على جبهتين تبسط الحل على الجبهة الثالثة ، حتى لو لم يكن واضحاً في ذلك الوقت الثمن الذي ينبغي دفعه . لكن موسكو هي التي ادخلت عنصر الخلل إلى هذه العملية الكاملة ، وكان الفلسطينيون مفيدين في هذا الاطار . فخطة كيسينجر لا تقدم أي حل لمشكلتهم ، وظلوا المنسيين الأساسيين في مرحلة ما بعد الحرب . لكن الدعم

السوفياتي لهم والضغوط على سوريا من اجل حل شامل اعادا القضية الفلسطينية إلى مركز الصدارة . ولم يتعلق الأمر بضرب النجاح الذي حققته المفاوضات فحسب ، بل أيضاً بالتوازن الذي بدأ ينشأ في الشرق الأوسط . فالقاهرة وعمان اللتان يجمعهما موقف مشترك من الاميركيين اتفقتا على القضية الفلسطينية وتجزئتها . وكما فعل كيسينجر بتجزئة النزاع إلى ٣ مشاكل متميزة جزأ حلفاؤه القضية الفلسطينية إلى قضيتين ، معتبرين أن ذلك يؤدي إلى حل . لكن الفلسطينيين ، بتشجيع سوفياتي ، رفضوا هذه التسوية كما رفضوا الحل الجزئي ، حيث لا مكان لهم ، لأن لا وجود لهم في الجبهات الثلاث التي حددها كيسينجر .

لكن في مؤتمر قمة الرباط تمكن عرفات من فرض منظمة التحرير ممثلاً وحيداً للفلسطينيين . وأدت قرارات الرباط إلى تفجير الدولة الأردنية (مشروع المملكة المتحدة) والتحالف الأردني ـ المصري . فمصر التي احتلت طويلاً زعامة الأمة العربية ، لم تكن قادرة أن تتحول إلى حليف لنصف دولة في مواجهة اجماع عربي . هكذا اعيدت صياغة الوحدة العربية حول الفلسطينيين ، أي حول المواقف التي دافعت عنها موسكو . واستمر السادات في اتهام السوفيات بالأنانية ، لأنه مثل الملك حسين كان الخاسر الأكبر في الرباط ، حيث انتهت سياسته إلى الفشل .

النتائج المباشرة واضحة . كيسينجر استمر في تكثيف خطواته لدفع عملية السلام إلى أمام مرة اخرى ، لكنه لم يجد امامه أي محاور مستعد لذلك ، كما أنه كان على السادات الحصول على تنازلات ملموسة ليتمكن من مواجهة الرأي العام العربي . هل كان في مقدور كيسينجر أن ينتزع هذه التنازلات من اسرائيل ؟ فسوريا تقترب أكثر فأكثر من الموقف السوفياتي ، وحتى الملك فيصل نفسه ، بطل العداء للشيوعية ، رفض أي حل لا يقدم معالجة للقضية الفلسطينية . إن اجواء هذا التشدد لم تكن تشجع الحوار مع اسرائيل .

فيما كانت جهود كيسينجر للسلام تنهار ، سجل الاتحاد السوفياتي نصراً آخر . فمؤتمر الرباط اظهر أن انشاء منطقة نفوذ اميركية ظاهرة عابرة ، وان الدولة الفلسطينية ، في حال قيامها ستكون عنصراً يهدد استقرار المنطقة . وبدا أن الاتحاد السوفياتي اخذ يعتبر أن المشكلة الفلسطينية عنصر مهم جداً لسياسته في الشرق الأوسط .

مؤتمر جنيف ضد سياسة « الخطوة خطوة »

طرح الاتحاد السوفياتي ، عبر دعمه للفلسطينيين ، كل قضية الحل في الشرق الأوسط : حل « الخطوة خطوة » على طريقة كيسينجر أم المفاوضات العامة في جنيف في وجود جميع الأطراف المعنية ؟

ادهشت السلبية السوفياتية في مقابل ديناميكية كيسينجر، في كانون الأول ١٩٧٣، جميع المراقبين للحياة السياسية . لكن ، كما مرّ سابقاً ، لم يتأخر الاتحاد السوفياتي في الدفاع عن استمرار مصالحه في الشرق الأوسط . وبعد فصل القوات الاسرائيلية والعربية على الجبهتين ، حددت موسكو موقفها اللاحق من دون أي التباس : أن المفاوضات المباشرة والجزئية ليست مفيدة إلاّ في مرحلة أولى حيث يوضع حد للقتال ويتخذ وقف النار طابعاً مستمراً . بعد ذلك ، المفاوضات العامة وحدها تتيح التقدم نحو السلام .

عشية قمة فلاديفوستوك ، كان الخلاف بين وجهتي النظر السوفياتية والأميركية واضحاً . إذ قبل أسابيع صرح بريجنيف أن سياسة المفاوضات الثنائية « المفيدة عندما يتعلق الأمر باجراءات مبدئية ، مثل فك الارتباط ، لا تحل المشاكل القائمة[١٦] » . وركزت السياسة السوفياتية على نقطتين : تجزئة مشكلة السلام لا يمكن أن تكون إلاّ في مصلحة اسرائيل ، والتنازلات الاسرائيلية لا يمكن أن تكون متساوية على كل الجبهات . فهذه التنازلات قد تكون مهمة على الجبهة المصرية نظراً إلى سهولتها استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً . فسيناء المنزوعة من السلاح ، كلياً أو جزئياً ، عنصر يدعم امن اسرائيل خصوصاً بعد اعادة فتح القناة . اقتصادياً تعوض اسرائيل باعادة حقول نفط ابورديس التي امنت لها حدا من الاستقلال في ميدان الطاقة بالضمانات الأميركية والايرانية . وسياسياً ، يعرف الاسرائيليون أن مصر وحدها مستعدة للمفاوضات وأن السادات يلعب ورقته السياسية بالرهان على السلام وليس على الحرب .

هذا العوامل التي تشجع الحل على الجبهة المصرية استخدمتها موسكو لمحاربة استراتيجية الخطوات الصغيرة . وقال السوفيات أنه ليس في الحياة الدولية سابقة ـ باستثناء الهزيمة العسكرية التامة ـ لمفاوضات يستعد احد الأطراف خلالها لتقديم كل ما يطلبه الطرف الآخر . فالمساومة تقتضي تعديل المطالب المتبادلة . وإذا قدمت اسرائيل تنازلات على الجبهة المصرية ، فذلك يعني أن التنازلات العربية ستقدم على الجبهات الأخرى . كذلك انتقد السوفيات ديناميكية السلام الذي حصره كيسينجر في جبهات ثلاث لامكان في اية منها للفلسطينيين . ورأت موسكو أنه ليس هناك ٣ جبهات بل مشكلة عامة تتعلق بالأراضي المحتلة ، وهو أمر مرتبط بموضوع محدد هو مستقبل الفلسطينيين . واعتبرت أن أي تسلسل في القضايا يؤدي بالضرورة إلى حل أعرج .

النقطة الثانية في الموقف السوفياتي تتعلق بضمانات القوى الكبرى للأطراف المحلية . واعتبرت موسكو أن اجماعاً للقوى الكبرى ، وليس واحدة منها فقط ، يمثل ضمانة كافية . ذلك أنه لا يمكن السعي إلى توازن استراتيجي وسياسي بين القوى الكبرى من جهة ، والتفرد بحل نزاع خطر ويهدد السلام العالمي من جهة اخرى .

وفي هذا الاطار كرر بريجنيف الحجج لفتح مفاوضات سريعة في جنيف . وانتقل من التركيز على معارضة جهود كيسينجر ذات الطابع المتناقض ولهجة الانتقاد لهذه الجهود إلى اخرى اكثر جذرية . فبعد

التشديد على ضعف المفاوضات المباشرة ، انتهى السوفيات إلى الاشارة إلى طابعها غير المقبول والمتناقض مع مصالح كل الدول العربية بما فيها مصر . وكشف ذلك أن هدف الاستراتيجية السوفياتية يهدف إلى ضرب استقرار التوازن في الشرق الأوسط وفي البدء ضرب التقدم الاميركي في مصر . ذلك أن السادات لم يعد في مقدوره لعب الورقة الاميركية إلاّ عبر التقدم في المفاوضات مع اسرائيل . وأي جمود في الوضع يعيد النظر في فكرة كيسينجر الأكثر قدرة على ممارسة ضغط على اسرائيل .

من جهة اخرى ، إن قرار فصل القوات واقع هش ، ذلك أن انتداب قوات الأمم المتحدة في مصر وسوريا قصير الأجل ، واستئناف المعارك على الجبهة السورية ، خصوصاً عبر جنوب لبنان ، ليس امراً مستبعداً . وفي حال حصول ذلك ، فإن البناء الهش لاتفاقات كانون الثاني ١٩٧٣ و أيار ١٩٧٤ سينهار . وفي كل حال ، أراد الاتحاد السوفياتي أن يظهر أن الحلول المقترحة نظراً إلى جزئيتها وتسرعها والتباساتها لا توفر نقطة انطلاق جذرية للمفاوضات .

أن التشديد على مؤتمر جنيف لا يشكل ادانة لسياسة كيسينجر فحسب ، بل تشكيكاً في الخيارات السياسية لمصر . واظهر التطور اللاحق للعلاقات المصرية ـ السوفياتية طبيعة المشاكل التي على موسكو أن تجد حلاً لها . فبعد استئناف العلاقات المصرية ـ الأميركية ومرحلة من الانقطاع شبه التام مع موسكو ، اتجه السادات مجدداً نحو الاتحاد السوفياتي للحصول على اسلحة جديدة وبالتالي اعادة العلاقات إلى طبيعتها . هكذا ، تبعت السياسة المصرية خطاً مزدوجاً : فيما يتعلق بالمفاوضات مع اسرائيل عملت على استنفاد سياسة الخطوات الصغيرة ، والسعي الى الحفاظ على المستوى السابق للمساعدة السوفياتية على رغم ابعاد موسكو عن حل اقليمي . وتنطلق هذه السياسة من الافتراض الأساسي أن الاتحاد السوفياتي مهتم جداً بمصر إلى درجة أنه لا يرفض تقديم المساعدة لها مهما كانت توجهات السادات الموالية للأميركيين .

وإذا بدا ، حتى ١٩٧٣ ، أن الوقائع اكدت التحليل المصري لمتطلبات السياسة السوفياتية ، فإن القادة السوفيات ، وبعد مرحلة من التردد ، بدأوا اعادة النظر في سياستهم أو على الأقل حاولوا تعديل معطياتها . وارتدى تدهور العلاقات في النصف الثاني من ١٩٧٤ طابعاً مختلفاً عن الأزمات السابقة . ويمكن الاستنتاج من الشكاوى المصرية أن الاتحاد السوفياتي الذي حاول حتى الآن اخفاء الخلافات ، عمل على تعميقها وقاوم محاولات المصالحة المصرية . وحصلت المقاومة في الميدان الحاسم بالنسبة إلى مصر هو ميدان الأسلحة . وترافق رفض اعادة تسليح مصر مع سلسلة من المبادرات تؤكد كلها المسافة التي اتخذتها موسكو من القاهرة ، ومن بين هذه المبادرات تأجيل زيارة فهمي للاتحاد السوفياتي والغاء زيارة بريجنيف للقاهرة في اطار جولة شرق اوسطية .

●●●

أدى الموقف السوفياتي ورفض تزويد مصر بالأسلحة إلى وضع خطر ، من جراء فقدان التوازن في الشرق الأوسط ، وإلى تشجيع ربما العودة إلى ازمة مفتوحة . فإذا هاجمت اسرائيل على الجبهة السورية ، ماذا يمكن أن تفيد المساعدة المصرية لدمشق ؟ من جهة اخرى ، بتزويد سوريا بأسلحة كثيفة ، والامتناع عن تسليح مصر ، تجبر اسرائيل على اعتماد استراتيجية حربية جديدة . ففي الوضع الراهن الذي يلزم اشهر عدة لتعديله كان في وسع اسرائيل فعلاً أن تشن هجوماً على جبهة واحدة(١٧) . ما هي الحسابات السوفياتية اذن ؟ . في حال وقوع حرب ، تجبر مصر على التدخل ، لكن في مهلة تكون اسرائيل خلالها وجهت ضربات قوية إلى سوريا . وبذلك يكون كل بناء السلام الذي اعده كيسينجر قد انهار ، وتصبح بالتالي عملية السلام غير مجزأة ، وبتأخير موعد المفاوضات العامة تبقى بؤ ر الأزمة قائمة . لكن ما هو ثمن ذلك ؟ يتراوح هذا الثمن بين اجتياز سوريا خطراً محدقاً إلى انقلاب في الوضع العام . إضافة إلى ذلك ، ومهما تكن التذبذبات اللاحقة للعلاقات السوفياتية - المصرية ، فليس من المعقول إلاّ أن يترك الموقف السياسي السوفياتي مرارة في مصر ، كما أنه في وسع موسكو الرد على الانتقادات المصرية السابقة ، خصوصاً كون الاتحاد السوفياتي ذهب إلى اقصى الحدود في حرب تشرين .

فمنذ منتصف ١٩٧٤ ، ابتعدت موسكو عن المواقف السابقة . هل كانت تريد من وراء ذلك دفع السادات اكثر نحو الولايات المتحدة ؟ أو ارادت تعميق الهوة التي تفصلها عن مصر أو تشجيع سياسة كيسينجر ؟ في محاولة الاجابة على هذه الأسئلة ، ينبغي النظر في البدء إلى نوايا كيسينجر . أن سياسة الخطوة خطوة ليست سياسة قائمة بذاتها ، بل تهدف ، وقد ادرك السوفيات ذلك ، إلى سلام اميركي وابعاد موسكو عن عملية السلام وازالة الأسباب التي تحتم وجود الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط . كانت مصر تشكل للسوفيات الموقع القوي ، وبفقدها لا يفقد الاتحاد السوفياتي موقعاً مفتوحاً على البحر المتوسط فحسب ، بل مركزاً استراتيجياً لتوسعه الأقليمي . واعتقد كيسينجر أن مصر المنخرطة في عملية سلام وفي سياسة التنمية الاقتصادية قد تكون محور استقطاب للبلدان العربية التي تحاول اتباع خطها وترفض الواحدة بعد الأخرى مبدأ الوصاية السوفياتية . هكذا ، عادت مصر إلى مركز حسابات الدول الكبرى وتنافسها . فقد ادركت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أنه يستحيل تشكيل فلك عربي في الشرق الأوسط لا تكون مصر فيه . وهي حاولت ذلك في الخمسينات عبر استخدام حلف بغداد . إلاّ إن الاتحاد السوفياتي الذي وقف إلى جانب مصر في تلك الفترة قلب الحسابات الأميركية رأساً على عقب وسيطر على المسرح السياسي في الشرق الأوسط مدة ٢٠ عاماً . مستفيدة من خبرة الأعوام الماضية ، حاولت واشنطن تكرار العملية . لكن موسكو المتنبهة لهذا الخطر وسعت تحالفاتها لتشمل سوريا والعراق ويظهر جهدها المستمر بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ لكسب الصداقة المصرية أنها تدرك تماماً الدور الذي تلعبه القاهرة في التوازن الشرق اوسطي . ولم تنكر موسكو هذا الدور الحاسم حتى عندما دعمت سوريا والعراق . كيف يمكن إذن تفسير الضعف المفاجيء للجهود لكسب مصر ؟ وهل يكون الاتحاد السوفياتي

تخلى عن مصر لمصلحة الولايات المتحدة ويسعى إلى تشكيل محور سياسي آخر في الشرق الأوسط؟ . بالتأكيد ، كلا . ويكمن الجواب في تقدير موسكو لامكانات الضغط على مصر المتوفرة لديها . فقد اعتبر الاتحاد السوفياتي أن مساعدة مصر أو عدمها لا يمنعان القاهرة من اعطاء الأولوية لمبادرات كيسينجر . كذلك تسعى القاهرة ، عبر مساعدة اميركية ، للحفاظ على استقلالها إزاء موسكو . ومهما تكن التنازلات السوفياتية ، ستتجاوب مصر مع الوساطة الأميركية وستدخل مفاوضات ثنائية . ونظراً إلى هذه السمة غير القابلة للزعزعة لتوجهات القاهرة ، لم يعد أمام موسكو أية خيارات . فالاستجابة للمطالب المصرية ، تضع السادات في موقع القوة ، ويوظف الرئيس المصري هذا الموقع في مشاريع غير ملائمة للسوفيات على المدين القصير والطويل .

فعلى المدى القصير ، تتوفر لمصر التي تكون حصلت على اقصى الدعم الأميركي ، الظروف القصوى للتفاوض مع اسرائيل . وتتزج هنا المصالح المصرية والأميركية . أما على المدى الطويل فإن أي اتفاق مصري إسرائيلي يعقد برعاية الولايات المتحدة سيفتح الباب أمام ازالة شبه كاملة للوجود السوفياتي لمصلحة الولايات المتحدة . ونظراً إلى علم قدرة موسكو على التأثير في القرار المصري على نحو مباشر عملت على اضعافها . وكان المنطق السوفياتي يعتبر أن مصر دولة مستقلة وهي مرة في اختيار سياستها ، لكن إذا اتجهت نحو الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي أن يتركها تحل مشاكلها بنفسها .

قد تؤدي مثل هذه الحسابات إلى الاسراع في انخراط مصر إلى جانب الاميركيين وبالتالي ازالة الوجود السوفياتي . لكن ثمة عناصر اخرى قد تؤ ثر في تطورات الوضع . فإذا لم ينجح السادات في الحصول سريعاً على تنازلات مهمة من اسرائيل ، أو إذا كان الحصول على هذه التنازلات غالياً جداً ، وإذا لم تعدل مساعدة اميركية طارئة الوضع الاقتصادي المصري ، فإنه سيصطدم حتماً بتصاعد موجة النقد الداخلية وتجذر المعارضة الداخلية التي تزداد قوة من جراء ضعف الالتفاف العربي حول مصر . رد السادات بالتأكيد على ايجاد قواسم مشتركة بين مشروع كيسينجر ومؤتمر جنيف ، بين الحل المنفرد والحفاظ على التضامن العربي ، معلناً تعلقه باجماع الدول العربية . لكن هذا الاجماع الموجود في ذهن الرئيس المصري لا وجود له لدى بقية الرؤ ساء العرب . وهنا أيضاً واجه السادات خطر الاتهام بأنه عامل تفرقة للتضامن العربي إذا لم يتمكن من الحصول سريعاً على تنازلات اسرائيلية ملموسة تطول الجبهتين المصرية والسورية . من جهة اخرى ، وبعد التهديدات - الملتبسة حيناً والمؤ كدة احياناً والمنفية احياناً اخرى - التي اطلقها كيسينجر ضد الدول النفطية الخليجية ، باتت عودة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط تصطدم بالمشاعر القومية العربية . وبدأ الشعور بضرورة ايجاد وزن سوفياتي مقابل للتهديدات الأميركية المبهمة . إزاء الحاجة إلى توازن للقوى الكبرى في الشرق الأوسط ، فقدت سياسة السادات الهادفة إلى ابعاد السوفيات شعبيتها واستمراريتها! . هذه العناصر كانت في بداية تشكلها ، لكنها كانت

تؤثر في السياسة المصرية ، وما اصرار السادات على حل سريع إلاّ دليلاً على ادراكه هشاشة موقفه .

هكذا يبدو التشدد السوفياتي إزاء مصر من نوع اختيار الأسوأ . ففي غياب القدرة على تعديل موقف السادات ، سعت موسكو إلى تعديل المحيط الذي يتخذ فيه الرئيس المصري قراراته . هذه السياسة قد تؤدي إذا لم يجد تصحيحها أما إلى تنازلات اسرائيلية وأما إلى تجذر الحياة السياسية المصرية والموقف العام للبلدان العربية .

منذ ١٩٥٦ ، شهدت السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط تقلبات عدة . فمن مراحل توتر إلى فترات انفراج ، لكن القادة السوفيات لم يظهروا مثل هذا الرفض إزاء محاولات تقارب يبذلها محاورلهم . فقد كان الاتحاد السوفياتي يرد على الانتكاسات التي تلقاها خلال ١٨ عاماً أما بالتجاهل وأما بمحاولات مصالحة وليس بتشديد اللهجة[18] .

يشكل تشديد اللهجة هذا ومدته عناصر جديدة في الموقف السوفياتي . وثمة ما يشير إلى اعادة نظر في السياسة السوفياتية الاقليمية . ومن السهل مراقبة مظاهرها وتتبع تطوراتها ، لكن في المقابل من الصعب تقدير اهميتها . هل يتعقد الأمر باعادة تقويم السياسة واهدافها ووسائلها ؟ أم مجرد تكيف مع ظرف صعب ؟ أم أن مصر دفعت ثمن اعادة النظر في السياسة الخارجية السوفياتية والعلاقات السوفياتية الأميركية ؟

هوامش

١ ـ كان الهدف من مثل هذه التصريحات التخفيف من حدة الانتقادات السابقة التي وجهها السادات إلى موسكو في مقابلات صحافية . « شتيرن » ، ١٣ نيسان ، ٥ « دير شبيغل » ١٤ منه .

٢ ـ « البرافدا » ، ١٨ نيسان .

٣ ـ « البرافدا » ، ١٠ تشرين الأول .

٤ ـ كان حجم الديون السوفياتية العسكرية والمدنية على مصر يبلغ في تلك الفترة حوالي ٥ مليارات دولار ، الأمر الذي استتبع تصدير كل المنتوجات المصرية إلى الشرق ، وهو امر كان السادات يرغب في تعديله .

٥ ـ « الموند » ، نقلاً عن « النهار » ، ٣٠ ايلول .

٦ ـ « البرافدا » ، ٢٦ و ٢٧ نيسان .

٧ ـ برزت هذه الفكرة قبل حرب تشرين ، في مؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني في كانون الثاني ١٩٧٢ .

٨ ـ في ١٩٦٩ ، وصف الكسندر شيليبين المقاومة الفلسطينية بأنها حركة تحرر في خطاب له في بودابست . لكن « البرافدا » التي نقلت الخطاب اهملت الاشارة إلى الفلسطينيين ، ٢١ تشرين الأول ، ١٩٦٩ .

٩ ـ كان الفلسطينيون الذين نادوا بالاشتراكية يرفضون النموذج السوفياتي . قال نايف حواتمه : « نحن اقرب إلى الاشتراكية الكوبية أو الفيتنامية من أي نمط آخر من الاشتراكية » ، مقابلة مع « جون افريك » ، نهاية آذار ١٩٦٩ .

١٠ ـ « البرافدا » ، ١٤ و ١٥ أيلول ١٩٧٢ .

١١ ـ تحقيق في « كومسمول سكايا برافدا » عن جنوب لبنان ، كانون الثاني ١٩٧٣ .

١٢ ـ « سوفياتي روسيا » ، آب ١٩٧٢ .

١٣ ـ البيان الختامي ، « البرافدا » ٣٠ تشرين الثاني .

١٤ ـ خطاب نقلته « البرافدا » ، ٢٨ تشرين الثاني .

١٥ ـ « الازفستيا » ، ٢٨ تشرين الثاني .

١٦ ـ « البرافدا » ، ١٢ تشرين الأول ١٩٧٤ .

١٧ ـ اعرب السادات عن اعتقاده أن الأردن لا يملك سبل الاشتراك على نحو فاعل في عمليات حربية محتملة .

١٨ ـ سعت موسكو إلى اظهار تمييز بين مصر والسادات بين ما تركه عبد الناصر وما يحاول أن يفعله الرئيس المصري الحالي .

الفهـرس

السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط
(١٩٥٥ - ١٩٧٥)

دكتوراه في الآداب . استاذة في معهد العلوم السياسية في باريس حيث تدرس تاريخ الاتحاد السوفياتي . عملت منذ الخمسينات مع المؤرخ الكسندر بنغسن ، في اطار فريق عمل، ركّز ابحاثه التاريخية الدقيقة على اشكال الايديولوجية الشيوعية عند مسلمي الامبراطورية الروسية خلال سنوات العاصفة الثورية التي انفجرت في ١٩١٧ . وقد برزت دانكوس في هذا الحقل الذي يفترض معرفة لغات آسيا الوسطى والقفقاس ، اضافة إلى اللغة الروسية ، والذي يستند إلى جهد سمح بفرز وفهرسة مخازن هائلة من الكتب والدوريات والمؤلفات النادرة .

وضعت دانكوس بالتعاون مع ستيوارت شرام كتاب «الماركسية وآسيا» (١٩٦٥) . كذلك كتاب «الاصلاح والثورة عند مسلمي الامبراطورية الروسية» (١٩٦٦)، ومؤلف «تاريخ آسيا الوسطى خلال قرن من الحكم الروسي» (١٩٦٧) . اضافة الى «السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط» (١٩٧٥) و «الامبراطورية المتفجرة» (١٩٧٨) و«لينين : الثورة والسلطة» (١٩٧٩) و «ستالين : النظام عبر الارهاب» (١٩٧٩) .

ونشرت دانكوس العديد من المقالات في مجلات فرنسية واجنبية حول السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ومسألة القوميات .

الثمن 19 ليرة لبنانية أو ما يعادلها
دار الكلمة تلفون 803740 ـ ص ـ ب 5288 / 13 ـ بيروت لبنان